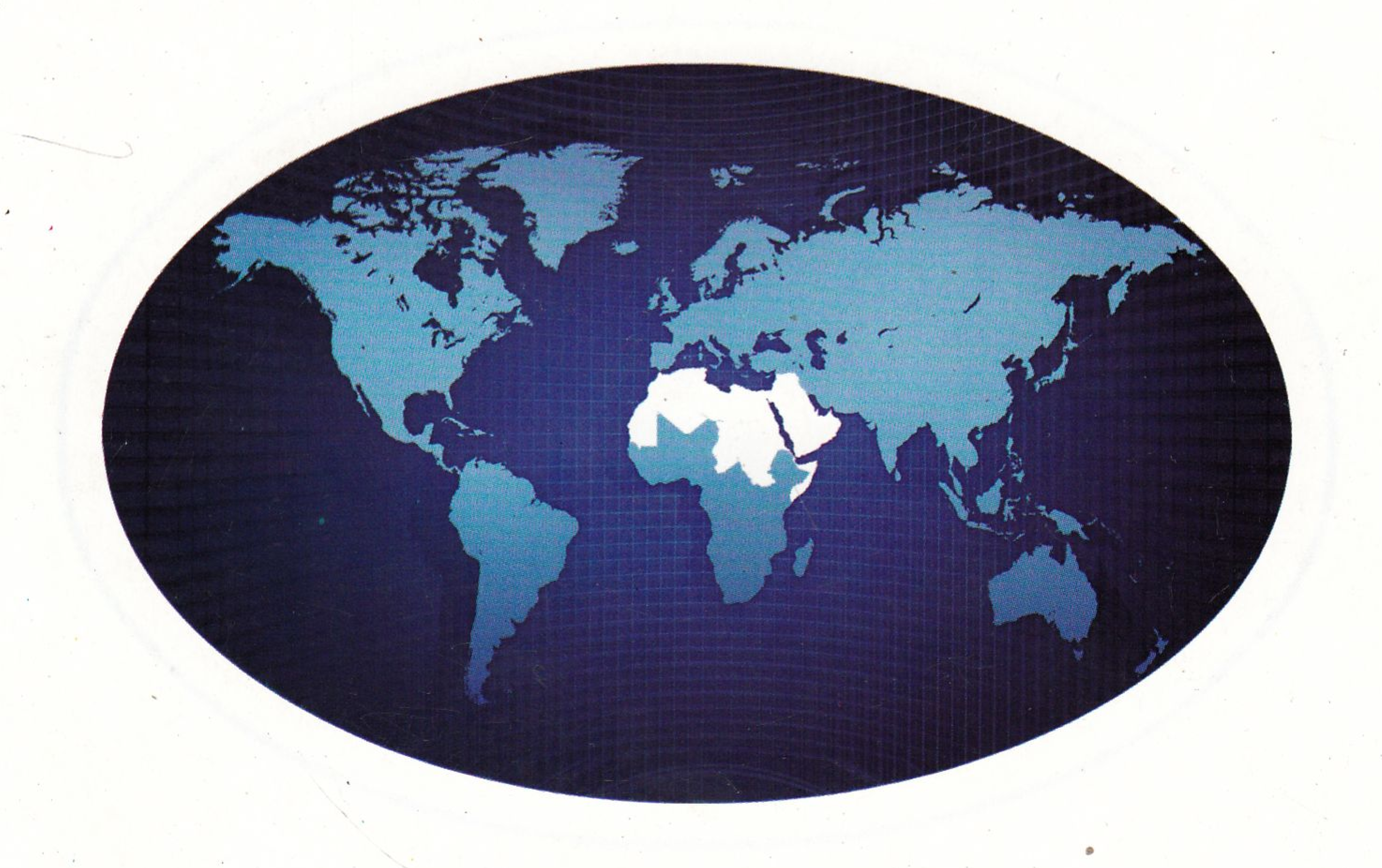
مستشارة دكتور
عبير بسيوني رضوان

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية



Editions Al-Adab 1923
42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية
وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية

دكتورة
عبير بسيوني رضوان

Editions Al-Adab 1923

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨
البريد الإلكتروني E-mail: adabook@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الناشر

مكتبة الآداب

علي حسن

الطبعة الأولى

بطاقة فهرسة أثناء النشر

إعداد الهيئة العامة

لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

رضوان ، عبير بسيوني
اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول
العربية / عبير بسيوني رضوان .- ط١.- القاهرة
: مكتبة الآداب ، ٢٠١٠ .

٢٣٢ ص ، ٢٤ سم .

تدمك ١ ٢٦٦ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١- العالم العربي - الأحوال الاقتصادية
٢- التجارة الخارجية
أ- العنوان ٣٣٨,٠٩٥٦

عنوان الكتاب / اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية

تأليف / عبير بسيوني رضوان

رقم الإيداع : ٢٠١٠/٢٣١٤٩

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 978 977 468 266 1

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة
هاتف: ٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢)
e-mail: adabook@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

ملخص تنفيذى

بدأت عملية تحرير السياسات التجارية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) منذ عام ١٩٤٨ بين الدول الصناعية بالأساس، ومع استقلال الدول النامية –ومن بينها الدول العربية– اتسع نطاق ومجالات عمل التجارة الدولية، وكان لا بد من وجود تنظيم دولي دائم لإدارة موضوعاتها، وبالفعل كان قرار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO عام ١٩٩٥ إنجازاً كبيراً في المسيرة التجارية أحدثت تغيرات كبيرة فيها أهمها تضمين مجالات جديدة للمفاوضات مثل الزراعة والنسيج والخدمات وكذلك إنشاء آلية جبرية لحل النزاعات التجارية.

وقد عرف العالم العربي التجارة منذ القدم بسبب موقعه الاستراتيجي المتوسط وسيطرته على أكبر طرق التجارة الدولية، ولهذا كان من الطبيعي اهتمامه باللحاق بمسيرة الاتفاقيات التجارية الدولية. ومع بداية هذا العام أصبح عدد الدول العربية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة WTO اثنى عشر دولة، وهو ما يعادل أكثر من نصف عدد الدول العربية وبما يضم أكثر من ثلاثة أرباع عدد سكان العالم العربي. كما أن باقي الدول العربية غير المنضمة تسعى لاستكمال شروط الانضمام.

وبالرغم من الاهتمام العربي بالتجارة فإن الدول العربية لم تتمكن بعد من استخدام قدراتها التجارية الكاملة، وهو ما يؤكده ضآلة نسبة تجارة البضائع للناتج المحلي، وعدم استقرار قطاعات التصدير الأساسية فيها (قطاع البترول والغاز). ومع النمو السريع لسكان العالم العربي أصبحت الحاجة ملحة للدول العربية لخلق مزيد من فرص العمل ذات العائد المجزي، وهو ما لا يمكن تحقيقه من عائدات قطاعات الطاقة بمفردها، وبالتالي لا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام بتنمية الصادرات الصناعية بشكل عام وقطاعات الخدمات والتصنيع والتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية بشكل خاص.

وتحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية خاصة في الاقتصاد والتنافس العالمي. ومع ذلك فإن التجارة في النفط وما يحاط به من صناعات وخدمات يخرج عن إطار التنظيم التجاري العالمي والذي هدف أساساً -ومنذ نشأته عام ١٩٤٧- في شكل الجات (GATT) (وهى الاختصار الشائع للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Trade and Tariff) إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية ودعم الديمقراطية الاقتصادية «الجديدة» New Economic Democracy وفقاً للمعايير الغربية كجزء من الترتيبات التى قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وهي الترتيبات التى اشتملت، ضمن ما اشتملت عليه، إنشاء «صندوق النقد الدولى» وإنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير» بمقتضى اتفاقات «بريتون وودز» في عام ١٩٤٤. وبذلك عُقدت في إطار الجات سلسلة من المعاهدات الدولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التى تقبل الانضمام إليها، والتى ارتفع عددها من ٢٣ دولة عند إبرام هذه المعاهدة عام ١٩٤٧ إلى ١١٨ دولة في أوائل عام ١٩٩٤ ووصلوا إلى ١٢٣ دولة في جولة أورجواى التى أنشأت المنظمة العالمية للتجارة WTO -وهى ليست وكالة متخصصة يربطها بالأمم المتحدة اتفاق خاص- واعتبر أعضاء الجات أعضاءاً بها ثم تزايدت أعداد الدول الراغبة في الانضمام إليها حتى بلغ عدد أعضائها ١٥٣ دولة في ديسمبر ٢٠١٠.

والملاحظة الهامة هنا أنه بالرغم من ضخامة الاتفاقيات التى تديرها المنظمة العالمية للتجارة -أكثر من (٢٨) ثمانية وعشرين اتفاقية تندرج تحت مجموعات ثلاثة أساسية، هى: التجارة في السلع، ومسائل التجارة في بعض القطاعات السلعية مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات- فإن المنظمة تتميز بأنها تربط -لأول مرة- تحرير التجارة بتحرير رأس المال، فتحريرهما معاً يعني ليس فقط إتاحة الفرصة للدول لاستغلال مزاياها النسبية في الإنتاج ولكن أيضاً يفتح الباب لاستيراد المنتجات المنخفضة التكلفة ذات التكنولوجيا المرتفعة،

بالإضافة لقيامها بالإشراف على تنفيذ اتفاق أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة المعروفة باسم اتفاقية Trade-Related Aspects Of Intellectual Property Rights (TRIPS).

وبالرغم من اتساع نطاق عمل المنظمة فأنها ما زالت -بضغط من الدول الصناعية- ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهظة التي تفرضها، وبذلك تجني الدول الصناعية الأرباح الهائلة من وراء ذلك، وهي تعادل ثلاثة أمثال عائدات الدول المنتجة في الوقت الحاضر، خاصة وأن الدول الصناعية تستحوذ على نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة (ما يعادل ٦٠٪ من إجمالي المعروض منها)، أما الدول النامية- والتي يمثل سكأنها معظم سكان العالم- فيستهلكون نحو ٤٠٪ فقط. ولنا أن نتخيل الأرباح الهائلة للدول الصناعية من استيراد النفط على حساب الدول النامية في ظل حقيقة أن معظم الإنتاج يأتي من الدول النامية خاصة بالنسبة للنفط والغاز، بل أصدرت بعض الدول الصناعية تشريعات تقضي بفرض العقوبات على دول في منظمة أوبك إذا شاركت في رفع أسعار النفط أو تثبيتها. وترتبط بإهمال التنظيم التجاري العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر تأثيرا بالغا على الصادرات النفطية.

من ناحية أخرى وبسبب الوضع العربي المتميز بقطاع الطاقة فإن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز ستكون نصب أعين الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بالتجارة في خدمات الطاقة. فتواجه الدول العربية ضغوطاً في المفاوضات الحالية خاصة فيما يتعلق بفتح الأسواق والمعاملة الوطنية. لذا يجب عليها أن تكون مستعدة لذلك، وأن تتجنب أية التزامات يمكن أن تنعكس عليها سلبيا. كما أن الدول العربية في الوقت الحاضر في أمس الحاجة إلى التكامل وتوحيد الرؤى حول قطاع الطاقة، باعتبارها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في العالم، كما أنها تحتوي خزينا هائلا من احتياطات النفط والغاز في العالم

مما يضعها على خريطة الطاقة في العالم في هذا المجال لعدة عقود قادمة. وهنا أشير إلى ضرورة التنسيق بين وفود الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة والدول التي لها صفة المراقب في المفاوضات الحالية حتى يمكن الخروج بموقف موحد يسأهم في زيادة فعالية هذا القطاع الحيوي.

ومن المفيد هنا التذكير بأن فرصة إدراج التجارة في النفط والصناعات المرتبطة به أفضل في إطار المنظمة العالمية للتجارة من النظام التجارى في إطار الجات، خاصة أنها تختلف عنها في أنها تمثل تقلصاً للنموذج الذي تطور في ظل الجات واتسم بوجود العديد من الاتفاقيات المنفصلة خارج جولات التفاوض مما يعني تفاوت الالتزامات التى كانت مترتبة على الأطراف المتعاقدة في الجات، وبالتالي اختلاف قابلية هذه الالتزامات للتبادل تبعاً للاتفاقيات التى يكون أطراف التبادل أعضاء فيها. وهو ما أدى إلى وجود ما يسمى التقنين المشروط Code Conditionality ومفاده أن الدول لن تقدم مزايا التقنين لتحرير التجارة إلا لمن أصبح فعلياً طرفاً في اتفاقيات معينة. وهكذا وللقضاء على مزايا «الدولة الأولى بالرعاية» ظهرت استراتيجية الصفقة الشاملة التى تمنع اختيار بعض الاتفاقيات أو الأحكام دون بعضها الآخر. وبمعنى آخر فإن المنظمة العالمية للتجارة جعلت الاتفاقيات متعددة الأطراف الملحقة باتفاقية المنظمة كلاً لا يتجزأ، بحيث يلتزم أعضاء المنظمة بجميع الالتزامات التى ترتبها الاتفاقيات المذكورة فضلاً عن التزامها بالقرارات والإعلانات الوزارية والاتفاقيات اللاحقة، مثل التوقيع في ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية. كما أن لها صلاحيات أكبر مما كان متاحاً لسكرتارية الجات، وتعتمد على القواعد التى تتفق عليها الدول بالنسبة للتجارة والتى تبنى على مبدأ عدم التميز بين الدول الأعضاء لضمان العدالة. وخلافاً للجات ١٩٤٧ تقتضى عضوية المنظمة العالمية للتجارة أن يصبح العضو طرفاً في جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

وهنا يجب أن نذكر أن الانفراجة التى حدثت في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

لاقتصاديات الدول العربية بسبب التدفق الحالي لعائدات النفط بعد ارتفاع أسعاره لا تنفي أزمة الاقتصاد العربي، وهو ما وضح في الأزمات الاقتصادية التى تلت ذلك في أعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وآخرها أزمة دبي العالمية. إذ تعاني اقتصاديات الدول العربية -وفقاً لتقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)- من مرض عضال أسمته بـ «المرض العربي» تظهر أعراضه في ارتفاع معدلات الأمية، وضعف في تركيبة الصناعات التحويلية، ومحدودية المهارة الصناعية، وانخفاض معدلات الادخار، وانخفاض صادرات الصناعات التحويلية، وتردي مستوى البحث العلمي، والاعتماد الكبير على الحكومات، وعدم فعالية البيروقراطية، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الدولي. ويضاعف من تأثير «المرض العربي» أنه يحيط به بحر من أفقر دول العالم (سواء في إفريقيا أو وسط آسيا) بل ان أطرافه تنتمي لهذا الوسط (جيبوتي والصومال وموريتانيا والسودان واليمن وجزر القمر)، وهو ما يجعله مطمعاً إقليمياً وليس فقط دولياً. وحتى أكثر الدول العربية ثراءً -دول مجلس التعاون الخليجي- فإن مستقبل اقتصادياتها غير واعد إذا لم يتم تطبيق سياسات ناجحة قبل نضوب المصدر الرئيس للدخل (البترول والغاز). وإذا ما أضفنا لذلك الزيادة الكبيرة لسكان العالم العربي من ١٧٠ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلي حوالي ٢٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ (ويتوقع زيادة هذا الرقم ليتراوح ما بين ٦٠٠ إلي٨٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥)، وتضخم مديونية الدول العربية حيث بلغت ديون الدول العربية الخارجية وفقا لأحدث الإحصائيات (٦٢٩) مليار دولار (بما يمثل (٤٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي) وبما يستنزف ما قيمته مليار دولار سنوياً من ثروات الدول العربية خدمه للديون الخارجية فقط، وليس غريبا أن تؤكد التقارير الاقتصادية أن الديون العربية تزيد نحو (٥٠٠) ألف دولار كل دقيقه، كما أن معدلات البطالة في الدول العربية في تزايد مطرد، فتشير الإحصائيات إلى أنها تزيد عن ٢٠٪ من إجمالي القوى العربية العاملة أي ما يعادل ١٩ مليون فردً.

والأخطر أنها تتزايد بشكل مطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل سواء بدول الخليج أو بغيرها من الدول العربية، حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب من هذه الفئة على سبيل المثال نحو ٧٥٪ من إجمالي العاطلين في البحرين، وتبلغ نحو ٤٠٪ في الجزائر وتونس. وبالرغم من جميع هذه المؤشرات السلبية للاقتصاديات العربية فإن الدراسات تؤكد إمكانية تحويل الاتجاهات السلبية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة من خلال تكثيف الجهود والعمل باتجاه تصحيح اقتصادي شامل ومن خلال وجود سياسات اقتصادية عربية مشتركة في عالم التكتلات الاقتصادية.

من ناحية أخرى فإنه من غير المتوقع أن تتقبل الدول الكبرى مطالب الدول العربية بإدراج النفط بسهولة على أجندة التجارة الحرة، خاصة وأن من المعروف أن هيمنة الأقطاب الثلاثة الكبار في التجارة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان) – هو السمة الأساسية للنظام التجارى العالمي الحالي، فإذا اتفقت مصالح هذه الدول أهدرت مصالح الدول النامية، وإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات. وكما سبق الإشارة فإنه ليس من مصلحة هذه الدول –وهي وفقاً لأحدث إحصائيات التجارة أصبحت مستوردة صافية من العالم الخارجي - تحرير أو إضافة مجالات جديدة في التجارة العالمية، خاصة تلك التى تؤثر على نشاطاتها الصناعية والإنتاجية. إلا أنه وفي نفس الوقت –ومن باب الدفاع عن المصلحة العربية- فإنه من العدالة ألا نترك مسألة غاية في الأهمية مثل إهمال التنظيم التجاري العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر تأثيرا بالغا على الصادرات النفطية بدون طرح (يمكن على الأقل تحقيق مكاسب جزئية أو مقابلة فيه) خاصة مع التواجد الكبير الحالي للدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة (١٢ دولة من ٢٢ دولة عربية هم أعضاء بالمنظمة، من بينهم دول مجلس التعاون الخليجي الستة) مع سعي بقية الدول العربية للانضمام للمنظمة. كما أنه يجب الاستعداد لأجندة الدول الكبرى –

خاصة الولايات المتحدة- في مجال الطاقة والتى تركز فيها على إدراج ثلاثة موضوعات محددة للتفاوض (الخدمات، والاستثمار، والمنافسة) في المنظمة العالمية للتجارة، وبحيث يتم من خلالها مد القواعد «الاقتصادية الجديدة» المتعلقة بالطاقة والنفط لتقليص قدرة الدول المنتجة له على صناعته بدون تحريره بشكل كامل.

ويجب أن يكون واضحاً أن على الدول العربية لكي تنجح في مساعيها ومفاوضاتها التجارية يجب أن تتقدم لهذه المفاوضات بشكل متحد، ومن الأفضل أن تقوم -فيما بينها - بتجربة تحرير هذا القطاع سواء من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف في إطار السوق العربية المشتركة (تضم منطقة التجارة الحرة العربية ١٨ دولة عربية عضوا وتبلغ نسبة التجارة فيها ٩٤٪ من إجمالي التجارة العربية البينية)، أو أي إطار آخر توافق عليه الدول العربية. وتجدر هنا الإشارة إلى أن الاتجاه العالمي هو لتحرير هذا القطاع، وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل في ذلك، وحاولت بعض الدول السبق في ذلك، فبدأت البرتغال وأسبانيا عملية تحرير قطاع الطاقة فيما بينهما منذ عام ٢٠٠٥ وهى التجربة التى يمكن الاستفادة منها.

ومن المؤسف أنه بالرغم من التاريخ والإمكانيات الكبيرة التى تتمتع بها الدول العربية في مجالات التجارة المختلفة فإنه وفقاً لتقارير التجارة العالمية للأعوام الأخيرة على التوالي (وهي التقارير الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة WTO بشأن حركة التجارة الدولية) فإن آسيا وأمريكا الجنوبية ودول الكومنولث تعد أكثر المناطق الجغرافية نشاطاً في مجال التجارة السلعية من حيث حجم الصادرات والواردات، كما حققت إفريقيا والشرق الأوسط- بالرغم من استمرار ضآلة نصيبهما النسبي في التجارة- تقدماً نسبياً في الأداء التجاري نظراً للارتفاع الملموس لأسعار المواد الأولية (وخاصة النفط والأدوية في حالة الدول العربية وزيادة معدلات نمو خدمات النقل) في السوق العالمي، مع استمرار استحواذ أمريكا الشمالية وأوروبا على أكبر حصة من التجارة الدولية التى حققت أفضل معدلات نموها (٩٪) منذ عام ٢٠٠٠.

والجديد هو التذبذب الكبير في أسعار المواد الخام والأولية، خاصة خلال عام ٢٠٠٩ وبمعدل أعلى بكثير من معدل تذبذب أسعار أي من المنتجات الأخرى، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً لكل من الدول العربية المنتجة للنفط، وبشكل أكبرالدول الصناعية من حيث تحول شروط التجارة في غير صالحها، وهو ما أعاد للأذهان ما حدث في أوائل السبعينات من صدمات اقتصادية أدت إلى اتخاذ الدول الصناعية الكبرى لإحداث تعديلات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي (أهمها إلغاء نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة).

وترى تقارير التجارة العالمية أن أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الخام والمواد الأولية هو الانخفاض الموازي في قيمة الدولار أمام عدد من العملات الرئيسية مثل اليورو، والتزايد المطرد في العجز التجاري وعجز الموازنة في الولايات المتحدة بالتوازي مع الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان وما تمثله من تكاليف، والأهم ارتفاع نصيب الدول النامية –وخاصة دول شرق وجنوب آسيا وفي مقدمتها الصين– من واردات النفط والطلب العالمي على منتجات البترول بما يمثله ذلك من تحول في النمط التقليدي لسوق النفط العالمي ويزيد من المنافسة على تأمين موارد إمدادات النفط.

وتعد الجولة الحالية للمفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة WTO (والتى يطلق عليها أجندة الدوحة للتنمية) فرصة فريدة للعالم العربي للاندماج، وبشكل كامل، في النظام التجارى متعدد الأطراف ومعالجة نقاط ضعفه التى أهمها دخوله المفاوضات التجارية بشكل منفرد، وعدم استعداده بموقف تفاوضي قوي إزاء القضايا التى تثيرها الدول المتقدمة (البيئة، معايير العمل،..) وتاريخها الحمائي. وكذا تمثل فرصة حقيقية لتفادي أخطاء المفاوضات السابقة وخاصة تقديم الدول النامية التزامات جبرية مقابل التزامات اختيارية للدول المتقدمة (بدون نسب أو تواريخ النفاذ). ونشر المعرفة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (٢٨ اتفاقية) شرط أساسي للاندماج العربي في الاقتصاد العالمي، وكذلك من الضروري المعرفة الجيدة

لأساليب وهيكل المفاوضات التجارية الدولية ومناهج المساومات المعمول بها داخل إطار المنظمة. ويبرز الكتاب أن أهم قضايا الاندماج العربي في المنظمة العالمية للتجارة WTO، وفي نفس الوقت أهم مجالات التعاون العربي المشترك الواعدة بعائد سريع وأثر مباشر هو التعاون في مجال تحرير التجارة في الخدمات بشكل عام، وذلك بالنظر لتوفيرها فرص عمالة كبيرة تعالج مشكلة البطالة العربية، ومجال خدمات المال والطاقة (الكهرباء والنفط) بشكل خاص. وأن أفضل سبل استخدام رؤوس الأموال العربية، خاصة تلك التى توفرت مع الارتفاع الحالي لأسعار النفط، تكمن في الاستثمارات المشتركة البينية، وتكوين شركات عربية عملاقة تتوفر لها سبل النجاح والقدرة على المنافسة في عالم التكتلات الاقتصادية، وتستثمر في المجالات التى تعود بالنفع على دول العالم العربي وشعوبه.



مقدمة

التجارة والرفاهية العالمية

بدأ القرن الحادي والعشرون بشعارات كثيرة وآمال كبيرة بأنه سيكون قرن الرخاء والتنمية، ولكن سرعان ما تلاشت هذه الآمال والطموحات، وظهر بشكل جلي أن حركة التاريخ مستمرة في تطورها الطبيعي بدون قفزات مفاجئة أو إنجازات إنسانية وحضارية فائقة. ومع ذلك تمكنت بعض الشعارات الأساسية التى ظهرت مع القرن الجديد أن تحتل مركزاً هاماً في الجدل الدولي خاصة تلك المتعلقة بـ «دور التجارة في الرفاهة العالمية»، وشعار الدول النامية «التجارة بديلاً للمساعدات TRADE NOT AID». ومما لا شك فيه أن التجارة أسهمت في النمو والرخاء العالمى خاصة منذ بداية عملية تحرير السياسات التجارية في إطار الجات ودوراته التى استمرت لمدة نصف قرن (١٩٤٨-١٩٩٤). ويُعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO عام ١٩٩٥ إنجازاً كبيراً في المسيرة التجارية والتى أثرت بشكل كبير على زيادة فرص التنمية الاقتصادية العالمية، خاصة وأنها أحدثت تغيرات كبيرة في هذه المسيرة بالنص على إزالة معوقات التجارة لأكثر السلع حمائية (الزراعة والنسيج)، وإدخال الخدمات في التجارة وإنشاء آلية جبرية لحل النزاعات مما يجبر على الالتزام بأحكامها.

وهكذا نمت الآمال حول دور المنظمة العالمية للتجارة وعلاقاتها بالتنمية والرفاهة الاقتصادية والفرص والتحديات التى تواجه الدول العربية في هذا الإطار الجديد الذي يحكم عملية التنمية، ويبحث هذا الكتاب هذه الآمال والتحديات.

أولاً: منهج الكتاب وتقسيمه:

يستهدف الكتاب تحديد السبل المساعدة على تفعيل اقتصاديات الدول العربية وتكيفها في ضوء قواعد وآليات المنظمة العالمية للتجارة، ولتحقيق ذلك ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول وخاتمة، وبحيث يتدرج من التعريف بالعولمة وبجهود تحرير

التجارة الدولية في الفصل الأول إلى بحث تأثير السياسات التجارية على اقتصاديات الدول العربية النامية في الفصل الثاني، ثم مناقشة قضايا الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة في الفصل الثالث، لينتهي بخلاصة ورؤية مستقبلية للدور العربي في إطار المنظمة العالمية للتجارة في الخاتمة.

وقد اتبع الكتاب منهجاً تبنى الثورة على الفصل التام بين العلوم في ضوء ما تعنيه «العولمة» من الاندماج العالمى وتداخل الأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، وكذلك تداخل الأبعاد القومية وعبر القومية (أو ما يطلق عليه النظام الدولى الشامل)، والذي يرفض وجود هيرالكية (تسلسل مؤسسي) واضحة للقضايا أو الموضوعات، فالقوة العسكرية مثلاً لم تعد أداة فعالة يمكن استخدامها، بل برزت في المقابل أهمية القوة الاقتصادية التى فرضت الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية المعاصرة وبسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية. وهى المرحلة التى أطلق عليها المفكرون مرحلة ما بعد الحداثة التى كان أهم ما يميزها هو العودة إلى الاهتمام بدور القيم في العلاقات الدولية، وبالتالي ترتبط بموضوعات صراع الحضارات التى يهدف فيها كل طرف إلى إعادة صياغة الواقع بشكل أكثر جاذبية وقبولاً وتقديمه للطرف الآخر باعتباره الحل الأمثل لجميع الحضارات. وموضوع الكتاب - تأثير اتفاقيات التجارة الدولية على اقتصاديات الدول العربية- يقع في صميم هذا الصراع وإدارته في ظل تداعيات وتأثيرات العمليات المختلفة والمتداخلة للعولمة (الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية).

ثانياً: أهم المصطلحات الأساسية واختصاراتها:

المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization (WTO):

يطلق عليها العديد منظمة التجارة العالمية ليكون وصف العالمية للتجارة وأسوة بمنظمة الصحة العالمية WHO مثلاً وهنا تبرز ملاحظتان، الملاحظة الأولى أن WTO كاختصار كان معروفاً بين المنظمات الدولية المتخصصة من قبل وهو يعني المنظمة العالمية للسياحة أو منظمة السياحة العالمية World Tourism

Organization حسب ما يستدعيه السياق، فاللغة العربية ليست من لغات هذه المنظمة حتى الآن، والملاحظة الثانية أن اللغة العربية هى لغة أساسية في معظم المنظمات الدولية المتخصصة -ومنها بالطبع منظمة الصحة العالمية - باعتبارها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة- وبالتالي تحددت مسمياتها -وترجماتها- من خلال هذه المنظومة فلم تثر مشاكل أو إختلاف بين الإسم الشائع والترجمة الصحيحة للإسم. أما بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة فهي ليست من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كما أن اللغة العربية ليست من لغات المنظمة العالمية للتجارة، فاتفاقات المنظمة تنعقد بلغة واحدة هى اللغة الإنجليزية، أما لغات العمل بها واللغات التى تصدر بها منشوراتها فهى اللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية. وحتى إذا كانت الألفاظ الانجليزية الدالة على المنظمة غير واضحة لحسم مشكلة ترجمة الإسم (World Trade Organization) فإنه يمكن الاستناد إلى القياس هنا في ترجمة الاسم على المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) وغيرها- وكلهما تحملا اختصارات مشابهه لذلك الخاص بالمنظمة العالمية للتجارة وفي نفس الوقت تعد اللغة العربية هى إحدى اللغات الأساسية لهذه المنظمات. كما أن لفظ المنظمة العالمية للتجارة يؤكد أن العالمية هى وصف للمنظمة- وإذا كانت الالفاظ الانجليزية غير واضحة لهذه الإشارة فإن الألفاظ الفرنسية والأسبانية -وهي اللغات العاملة بالمنظمة- محددة تماماً فالاختصار للمنظمة العالمية للتجارة واحد فيهما (OMC) مشيراً بالفرنسية إلى Organisation Mondiale du Commerce وبالمثل بالإسبانية والترجمة لهما إلى العربية واضحة ومحددة بالمنظمة العالمية للتجارة. يضاف لذلك أن وزارة الخارجية المصرية والجهات الرسمية المصرية دأبت منذ نشأة المنظمة على الإشارة للمنظمة باسم المنظمة العالمية للتجارة (يرجع في ذلك لتصريحات وزارة الخارجية وما نشرته عن المنظمة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ وتحديثه عام ٢٠٠٦ حول «جمهورية مصر العربية وحماية حقوق الملكية الفكرية»). والملاحظة الأخيرة هنا هي ملاحظة موضوعية، فإذا كان يفيدنا جداً الإشارة لنطاق عمل

منظمة الصحة بأنها تهتم بالصحة العالمية –في مقابل الحالات المرضية الشخصية أو المحدودة في الدولة الواحدة أو الوطنية- فإن ذلك ليس له الأثر نفسه بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة فالتبادل التجاري بين دولتين أو أكثر له صفة الدولية والعالمية كأصل فيه لا يحتاج إلى تأكيد فمجرد تصدير السلعة –أو الخدمة- إلى أية دولة أخرى –قريبة أو بعيدة- يجعلها سلعة عالمية، كما أن العالمية هنا مقابل للإقليمية فمن المعتاد حالياً وجود منظمات تجارية إقليمية عديدة –فنحن في عصر التكتلات التجارية- وبالتالي فالأصح أن تلحق الصفة بالموصوف فنصف المنظمة بأنها منظمة عالمية أو منظمة إقليمية وليس التجارة بأنها هى التى إقليمية أو عالمية عندما نهتم بالمنظمة، كما أن اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة WTO تتسع لتشمل وضع إطاراً للتعاون التجارى بشكل عام، وبالتالي فالمنظمة تهتم بعمليات التبادل بين الدول سواء في إطار الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف فإختصاصاتها عامة لكل ما يبرز من مشاكل على مستوى إختصاصها بالنسبة للتبادل التجاري.

- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)
- منظمة العمل الدولية (International Labour Organization (ILO)
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization (WIPO)
- منظمة المعايير الدولية International Organization for Standardization (ISO)
- منظمة التجارة الدولية (International Trade Organization (ITO)
- صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)
- لجنة التجارة والبيئة بالمنظمة العالمية للتجارة Committee on Trade And

(Environment (CTE)

- جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة العالمية للتجارة Dispute Settlement (Body (DSB)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) United Nations Environment (Programme (UNEP)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) United Nations (Conference On Trade And Development (UNCTAD)
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General Agreement on Trade in (Services (GATS)
- اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة The Agreement on (Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPs)
- اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة The Agreement on Technical Barriers (to Trade (TBT)
- اتفاقية تدابير الصحة الحيوانية والنباتية The Agreement on The (Application of Sanitary and Phtosanitary Measures (SPS)
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات The Agreement on Trade Related (Investment Measures (TRIMS)
- الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف Multilateral Environmental (Agreements (MEAs)
- اتفاقية التجارة في السلالات النادرة من الزهور والنباتات والحيوانات Convention on International Trade in Endangered Species of (Wild Fauna and Flora (CITES)
- معاهدة التنوع (أو التعدد) البيولوجى Convention on Biological (Diversity (Biodiversity) (CBD)
- اتفاق منطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا (النفتا) North America Free Trade Agreement (NAFTA)

- ممثليه الولايات المتحدة التجارية The United States Trade Representative (USTR)
- الطريق السريع للمفاوضات (Fast Track (FT).
- عمليات وطرق الإنتاج (Process and Production Methods (PPMs)
- المنظمات غير الحكومية (Non-governmental Organization (NGO)
- الشركات متعددة الجنسيات (Multi-National Enterprises (MNE)
- الناتج المحلى الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)
- الدولة الأولى بالرعاية (Most Favoured Nation (MFN)
- نظام التفضيلات العامة (Generalized System of Preferences (GSP)
- الاستثمار المتحمل للمسئولية الاجتماعية والبيئية Socially Responsible Investment (SRI)
- المعاملة الخاصة والتفضيلية (Special & Deferential Treatment (S & D)
- الاتجاهات الحمائية Protectionists وأصحاب هذا الاتجاه هم المعارضون لتحرير التجارة بين الدول وذلك على أساس وجود أضرار تصيب مجتمعاتهم من جراء هذا التحرير أهمها خفض الرفاهية الاجتماعية لهذه المجتمعات وتهديد صناعاتها وعمالها بسبب المنافسة الشديدة من الدول الأخرى خاصة تلك الأقل أجراً. ويسعى الحمائيون إلى زيادة الحواجز أمام تحرير التجارة بزيادة شروط وإجراءات التجارة حتى تنعدم الفائدة من الإستيراد الأجنبى. وفي مقابل هذا الاتجاه يوجد أصحاب نظريات تحرير التجارة ممن يرون أن تحرير التجارة وإزالة شروطها وقيودها يفيد المجتمع والدولة بشكل عام.
- الإغراق Dumping يكون ببيع السلعة في الخارج بأقل من تكلفتها الحقيقية. وتقوم الدول التى تهدف إلى إغراق أسواق دولة ما بتخفيض أسعار بيع سلعها عن أسعار بيعها في السوق المحلى مما يضر بالصناعات المماثلة في أسواق الدولة الهدف.
- الدعم Subsides والإجراءات التعويضية تكون في صورة مساهمة مالية من

الحكومة أو أي هيئة عامة سواء في شكل منح وقروض أو مساهمات مالية في شكل أسهم أو تقديم ضمانات للقروض أو الخصم الضريبى أو حتى شراء الحكومة للسلع المنتجة كوسيلة لدعمها.

- نظام الحصص Quata يعني تحديد حصة ما مسموح بإستيرادها من سلعة ما ومن دولة ما. وتقوم المنظمة العالمية للتجارة على إلغاء هذا النظام الذي لا يسمح بفوائد اقتصاديات الحجم الكبير والتخصص الدولى.
- الإجراءات الجمركية ويرتبط بنظام التعريفات Tariff ويستخدم كأسلوب حمائى عندما يتم رفع هذه التعريفات بشكل يهدف إلى رفع أسعار السلع المستوردة عن أسعار مثيلاتها المحلية.
- تشمل الإجراءات غير الجمركية Non-Tariff Meagures نظام الحصص، كما تشمل الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف التى يتم فيها وضع شروط للإستيراد والتصدير.
- الإجراءات الحمائية Prottctionist Meagures هى إجراءات تتخذها دولة ما لمعالجة مشاكل داخلية لديها، وتختلف أغراض هذه الإجراءات إلا أنها تتعلق في الغالب بتوفير أولوية للمنتج المحلى على المنتجات المستوردة الأخرى، وتشمل الإجراءات الحمائية أنواع عديدة من الإجراءات منها الإجراءات الجمركية واصدار بعض القوانين والتشريعات المقيدة للإستيراد وغيرها من أساليب.
- شرط العمالة العادلة Fair Labour وهو شرط تحاول الدول المتقدمة فرضه في المنظمة العالمية للتجارة. ويطلق عليه أيضاً الشرط الاجتماعي Social Clause.
- السلع البيئية أو السلع الخضراء Green Product وهي السلع التى يتم مراعاة المعايير البيئية في إنتاجها.
- العنونة أو العلامة البيئية Eco-Labelling هي علامات تطوعية بالأساس، ظهرت بالدول الصناعية وهي عبارة عن معلومات عن السلعة المعنونة تصف

فيها للمستهلك المزايا البيئية لاستخدام هذا المنتج أو طريقة إنتاجه الملائمة بيئياً وذلك لتشجيع السلع المحلية باعتبارها تراعي المواصفات البيئية، ويتم تمييز هذه المنتجات من خلال برامج شهادات في نظم البيئة تماثل تلك الممنوحة من منظمة المعايير الدولية ISO ولكنها غير معترف بها دولياً ولا تشترك الدول النامية في وضع معاييرها.

- الحمائيون البيئيون Green Protectionist وهم أصحاب الدعاوي لفرض قيود تجارية لأغراض بيئية، ويتكون هؤلاء من تحالف الجماعات البيئية مع الحمائيون التقليديون، ويلاحظ أن الحمائيون البيئيون لا يقدمون حلاً حقيقياً لمشاكل البيئة.
- الأزمة المالية العالمية الأخيرة Financial Crisis تشمل أزمة بنكية (افلاس العديد من البنوك)، وانهيار بورصات (وبالتالي مصادر الدخل المعتمدة على الفوائد والأرباح من الشركات المختلفة)، وعدم استقرار قيم العملات الأجنبية (مثل انهيار عملة الجنية الاسترليني إلى أكثر من ٤٠٪ من قيمتها وتدهور سعر الدولار أمام اليورو والين ثم العكس)، وتراجع الاستثمارات والمدخرات وبالتالي محدودية قدرة الشركات على الاقتراض ثم انكماش الأسواق تدرجياً وصولاً إلى حالة الكساد الكبير.
- الأزمة الاقتصادية Economic Crisis هو مفهوم أوسع من الأزمة المالية ويعني وجود خلال في عناصر الإنتاج: العمل، الموارد، رأس المال، التنظيم والإدارة أي أنه يشمل أزمات مالية وأزمات بأسواق للسلع والخدمات وأزمات في الموارد، وزيادة معدلات البطالة.



الفصل الأول

العولمة وتحرير التجارة الدولية

المبحث الأول

العولمة الاقتصادية

بداية يجب الإشارة إلى أن موضوع العولمة Globalization هو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في العلوم الاجتماعية بشكل عام وأنه تخصص له مجلدات لشرحه كمفهوم وظاهرة، ولشرح مسبباته، وجذوره، وأسبابه. واهتمام الكتاب بهذا المفهوم هو محدد بهدف عرض آثار العولمة ودورها في السياسات التجارية الدولية.

وتتعدد تعريفات العولمة حيث يراها البعض «هذا التداخل والتفاعل والتشابك السريع والمتسارع في العلاقات بين المجتمعات والدول والمؤسسات العالمية، وعلى مختلف المستويات، وهذا التداخل السريع والمتسارع يأخذ أبعاداً وأشكالاً مختلفة، يبدأ من التشابك الاقتصادي، مروراً بالانتشار الإعلامي، ولا ينتهي بالتفاعل الثقافي، أو الثقافية المتسارعة» وبذلك تحمل العولمة في طياتها نظرة مرنة للسيادة والحدود الوطنية ونظرة تجاه دور الحكومات، إذ تدعو إلى فتح الأسواق الوطنية على مصراعيها أمام تجارة السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال وتدعو إلى تدخل محدود، إن لم يكن معدوماً، للحكومات.[1]

ودون الدخول في تفاصيل جذور مفهوم العولمة وإشكالية مدى حداثته (من

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة دمشق - المجلد التاسع عشر - العدد الأول ٢٠٠٣

http://www.arriyadh.com/Economic/LeftBar/Researches /

عدمها)، نكتفي هنا بالإشارة إلى أن بعض الآراء ترى أن العولمة ليست بالظاهرة الجديدة، خاصة في أوضح صورها وهى العولمة الاقتصادية.[1] كما يرى البعض أن عملية العولمة في السنوات الأخيرة تقودها أساساً اختيارات سياسية على المستوى العالمى والوطنى. وهذه الاختيارات السياسية هى التى أدت للتحرير السريع للتجارة والمال والاستثمار، وليس التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات التى -ولا شك- ساهمت وأثرت على العولمة.[2] وهكذا فإن هذا التوجه يرى أن العولمة كعملية تاريخية تنطوى على تناقضٍ أساسي، عادة ما يغفله البعض، إذ أن هناك تناقضا بين نزعتين مركزيتين، الأولى: تدفع في اتجاه المزيد من التعددية والتمايز، بخلق نوع من «ديموقراطية المعلوماتية الجديدة» من خلال اتساع دائرة مستخدمي الإنترنت، وغيرها من منجزات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التى سهلت التعرف على «الآخر أو الغير». الثانية: تدفع نحو مزيد من التمركز والاحتكار، وخاصة في ظل موجة «الاندماجات الكبرى» كتلك التى شهدتها الدول الغربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. إذ أنه منذ بداية التسعينات، نجد أن المصارف والشركات الكبرى تندمج بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التطور الرأسمالى، وكذلك الحال بالنسبة للشركات الكبرى التى تسيطر على وسائل الإعلام «المسموعة والمرئية والمقروءة».[3]

وهكذا يُعد مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم المتداولة في الفترة الأخيرة، وفي ذات الوقت من أكثر المفاهيم غموضاً، ولعل ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها تعدد العمليات التى ينطوى عليها من عمليات اقتصادية، وسياسية،

---

(1) Milner, Helem V., International Political Economy, Beyond Hegemonic Stability, Foreign Policy, No. 110, (Washington: Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1999), P.119.

(2) Khor, Martin, »Globalization And The South: Some Critical Issues», Unctad Discussion Papers, No. 147, Osg/Dp/147, (Geneva: United Nations Conference On Trade And Development, April 2000), P.2.

(٣) محمود عبد الفضيل، «العولمة ومؤتمر سياتل»، الدبلوماسي، عدد ٥٣، فبراير ٢٠٠٠، ص٤٧.

وثقافية، واجتماعية، فضلاً عن تعدد الاقترابات في فهم هذا المصطلح ما بين اقترابات ماركسية ترى في العولمة «الهجمة الأخيرة للرأسمالية»، إلى اقترابات حضارية ترى في العولمة مسعى «لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية»، إلى اقترابات وطنية ترى في العولمة توجها نحو «تقويض سيادات دول العالم الثالث»، إن لم يكن تقويض هذه الدول ذاتها، لتفتح الباب واسعاً أمام هيمنة الرأسمالية، و «تدجين» الطابع القومى لشعوب العالم الثالث[1] كيفما يتواءم ومقولات الحضارة الأوروأمريكية، وبما تستهدف «تنميط العالم» بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة وبالذات الشركات متعددة الجنسيات.

كما أن علاقة الولايات المتحدة بالعولمة علاقة شائكة، فيعتبر البعض أن العولمة هى من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وأنها تتحكم فيها. وهذا القول مردود عليه فصحيح أن سياسات الولايات المتحدة ساعدت على خلق النظام الاقتصادي الدولى الحالي، إلا أن هناك دولاً أخرى شاركت في إنشائه. كما أن الأمريكيين أنفسهم يشكون من العولمة، فحتى إذا كان صحيحاً أنها مخلوق أمريكي فلقد خرج عن سيطرتها.[2]

فالعولمة هى -كما يقال- أحدث وأكثر المفاهيم «موضة» وانتشاراً في العلوم الاجتماعية في العصر الحالي سواء في علوم الإدارة أو السياسة أو الاقتصاد أو الإعلام. وفي قلب مفهوم العولمة تقع العملية الحالية والسريعة للعولمة الاقتصادية، وفي قلب الأخيرة تقع عمليات تحرير التجارة الدولية بأبعادها المختلفة.

ويعرف د. بطرس غالى -الأمين العام السابق للأمم المتحدة والسكرتير العام السابق لمنظمة الدول الفرانكفونية في بيانه أمام جلسة مجلس الأمن في ٣١ يناير ١٩٩٢ بعنوان «أجندة السلام» - العولمة بأنها ظاهرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وأيديولوجية، وأنها تحمل معها نتائج متناقضة مستقطبة وغير متوقعة. ويشير

---

(١) إبراهيم نصر الدين، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، الأهرام، ١٩/ ٣/ ١٩٩٩

(2) Milner, Helem V., OP. CIT. P.121.

كذلك إلى أن عملية العولمة هى جزء من عالم يتزايد الاعتماد المتبادل به، حيث لا تتقيد العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحدود الدولية أو بدور الدولة. ولا توجد دولة واحدة لا تتأثر بالأنشطة التى تتم خارج حدودها، وبالتالي خارج قدرتها على السيطرة.(١)

ويرى Robertson أن العولمة عملية مؤسسية تتضمن عالمية الخصوصيات وخصوصيات العالمية(٢). وترى كارين أن الجانب الاقتصادي في العولمة هو الجانب الغالب عليها. وترى العولمة الاقتصادية في صورة «أسواق» قد تغير الفاعلون فيها وكذلك السلع والخدمات المعروضة.(٣) ويعرفها د. إسماعيل صبرى بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسية دون اعتداد يذكر بالدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.(٤) وهكذا تتعدد تعريفات العولمة بتنوع الأبعاد التى يتم التركيز عليها فيها، وما يهمنا هنا هو العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرف منظمة العمل الدولية «العولمة الاقتصادية» التى انتشرت كمصطلح في التسعينات بأنها مصطلح شائع الاستخدام وغير واضح المعنى في مناقشات الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والسياسية وذو أبعاد مختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وبأنها «عملية التكامل الاقتصادي السريع بين الدول الناجم عن تحرير التجارة والاستثمار والتدفقات الرأسمالية، والناجم أيضاً عن التغيرات السريعة في

---

(1) Corquodale, Robert Mc. And Fairbrother, Richard, «Globalization And Human Rights», Human Rights Quarterly, Vol. 21, No. 3, (New York: The Johns Hopkins University Press, August 1999), P.735.

(2) Universalization Of Particularism & Particularization Of Universalizatizm

(٣) نقلاً عن: Corquodale, Robert Mc. And Fairbrother, Richard, OP. CIT.P.736.

(٤) اسماعيل صبرى عبد الله، «أبرز معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين»، مجلة الفكر، عدد خاص، المجلد ٢٦، (١٩٩٨)، ص ٤٥٣.

التكنولوجيا». وبهذا تتضمن العولمة الشركات والعمال والسلع والخدمات في جميع الدول. [1]

ويحدد البعض العناصر التالية للعولمة[2] :

- تعميم مبادئ الرأسمالية: إن تغلّب الرأسمالية على الشيوعية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص، والمعلومات، هي القيم الرائجة، وتلعب الولايات المتحدة الاميريكية دوراً رئيساً في ذلك عبر المؤسسات الدولية، التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعن طريق الاتفاقات الدولية التي تقرها تلك المؤسسات واتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها.

- القطب الواحد: إذ تفردت الولايات المتحدة في قيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتفكيك منظومته الدولية (حلف وارسو)، إذ إنه لم تبلغ دولة عظمى في التاريخ المعاصر قوّة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما جعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية.

- ثورة التقنيات والمعلومات: مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة

---

(1) Working Party On The Social Dimensions Of The Liberalization Of International Trade ،»Progress Report On The Country Studies On The Social Impact Of Globalization», Presented At The 274th Of The Governing Body, International Labour Organization, ILO Documentation, (Gb274/Wp/Sdd/2), (Geneva,March1999),HTTP://WWW.ILO.ORG/PUBLIC/ENGLISH/DOCUMENTATION.HTM. ،P.3.

(٢) د. خليل حسين، اصل العولمة وآثارها، http://www.middle-east-online.com/?id=32000

البخار والكهرباء والذرّة، وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال التطورات السريعة والمدهشة في عالم الكمبيوتر؛ أما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية، والفاكسات ومحطات الإذاعة، والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، التي تبث براجحها المختلفة عبر حوالي ٢٠٠٠ مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني، وشبكة المعلومات الدولية، التي تربط العالم بتكاليف أقل، وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

كما يحدد البعض وسائل العولمة فيما يلي[1]:

- إنشاء التكتلات والمنظمات الاقتصادية والتجارية التي تمرّر من خلالها السياسات لصالح العولمة، ومن ذلك اتفاقية «الجات» - الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية- وتكتل «النافتا» المكون من كندا وأمريكا والمكسيك، والسوق الأوربية المشتركة، و «إيباك» المكون من دول «النافتا» واستراليا ونيوزلندة واليابان وإندونيسيا وماليزيا، والمنظمة العالمية للتجارة التي تنتمي إليها كثير من دول العالم.
- استخدام الشرعية الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، وأجهزتها السياسية والمالية والثقافية كالبنك الدولي، ومنظمة اليونسكو ومنظمة حقوق الإنسان وغيرها.
- تقديم الدعم الاقتصادي والمعنوي للأنظمة والحكومات التي تتماشى وسياسات الانفتاح الدولي، وفرض سياسة الحصار على الأنظمة المتمردة. واستخدام العقوبات الدولية عبر الأمم المتحدة طبقاً لمعايير خاصة التي تحقق أهداف العولمة.

---

(١) د. خليل حسين، اصل العولمة وآثارها،
http://www.middle-east-online.com/?id=32000

- تقييد الحكومات في العالم بالاتفاقيات غير العادلة، كاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية في الوقت الذي يسمح فيه لبعض الدول كإسرائيل والهند وباكستان بامتلاك تلك الأسلحة وتطويرها.

- استخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة: كالأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية، وشاشات الحاسوب، لإحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم.

- التوسع في قبول الطلاب الأجانب في الجامعات والمعاهد الغربية، ففي أمريكا وحدها أكثر من عشرين ألف جامعة ومعهد، مهمتها القيام بالبرامج الثقافية التي توسخ الثقافة الغربية، وتستخدمهم وسائل للعولمة.

- استخدام الديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبارات الحياة المعاصرة ومواثيق الأمم المتحـدة للنفاذ إلى الأوضاع الداخلية لبعض الدول.

- المؤتمرات الاقتصادية، ومؤتمرات التنمية والسكان، التي تعقد في كافة دول العالم، واستخدامها للترويج لثقافة وفكرة العولمة.

- سياسة السوق وفتح المجال أمام الشركات الكبرى متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار غير المباشر في دول العالم والاعتماد على تخصيص الشركات والمؤسسات الاقتصادية والخدماتية الوطنية والحكومية، أي نزع ملكية الدولة لها، ونقلها للقطاع الخاص من الداخل والخارج، الأمر الذي يؤدي غالباً لإضعاف سلطة الدولة، والتخفيف من حضورها لصالح ظاهرة العولمة، ومن ثمّ إحداث هزات مالية في أسواق العالم، وفتح الأسواق المحلية أمام السلع ورؤوس الأموال والمعلومات الوافدة، وهدم الأسوار الجمركية والقيود أمام التجارة الدولية، وعدم إعطاء الدعم لبعض السلع بحجة أن ذلك يضر التنمية، وتسريح الجيوش أو الحد من أعدادها، وخصخصة القطاع العام، وتخلي الدولة عن دورها في إدارة اقتصادها وحمايته وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة.

- يُعد الدور النشيط للشركات متعددة الجنسيات أهم تطبيقات، وكذلك أهم

وسائل، العولمة في المجال الاقتصادي وفيما يلي أهم ملامح هذه الشركات:

- تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم المكونات البارزة للاقتصاد العالمى الحالي، وتستفيد من تكامل السوق العالمى، وتربح من انتشار عملياتها باستغلال اختلافات مستويات الأجور وأثمان الموارد الأولية واختلافات معايير وظروف العمل عبر الدول.[1]
- ويظهر تضخم قدرة الشركات متعددة الجنسيات في أن أكبر ٢٠٠ شركة عالمية قدرت مبيعاتها عام ١٩٨٢ بحوالي ٣٠٤٦ بليون دولار (بما يعادل ٢٤٪ من الناتج العالمى الإجمالي الذي قدر بحوالي ١٢٦٠٠ بليون دولار في هذه السنة)، وبعد ١٠ سنوات فقط أي عام ١٩٩٢ وصلت مبيعاتها إلى ٥٨٦٢ بليون بما يعادل ٢٦,٨٪ من الناتج العالمى الإجمالي لهذا العام (٢١٩٠٠ بليون دولار).[2]
- كما أن هذه الشركات أقامت بينها عدداً من الاندماجات الكبرى لزيادة قوتها خلال حقبة التسعينات، ففي عام ١٩٩٨ تم عقد ٨٩ صفقة اندماج، تزيد قيمة كل منها على المليار دولار، وقد تركزت هذه الصفقات في قطاعات الخدمات المالية والتأمين والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وبلغت قيمتها الإجمالية في ١٩٩٨ نحو ٥٤٤ مليار دولار. وفي هذا الصدد يبرز أمامنا تحد مهم هو سيطرة الشركات متعددة الجنسية على مقاليد الأمور بالأسواق الدولية، فهناك الآن ٣٥٠ شركة كبرى تستأثر بما نسبته ٤٠٪ من التجارة العالمية، بل إن ثلث التجارة العالمية يتم بين هذه الشركات وفروعها في البلدان الأخرى. وبلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ٨٦٪ من السوق العالمية.

---

(1) Macshane, Denis, Global Business And Social Responsibility. Now Political Economy, Vol. 1, Issue 2, (July 1996), PP. 265.
(2) Khor, Martin, OP. CIT. P.4.

- كما استفادت الشركات عابرة الحدود في السنوات الأخيرة من التوسع الذي لا سابقة له في حقوقها وامتيازاتها. فقد حددت اتفاقية الجات السلطات التنظيمية التى تتمتع بها الحكومات على تلك الشركات، فيما وسَعت امتيازاتها إلى مجالات أخرى. كما أن اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التى تعرف باتفاقية TRIPs بما تشمله من حقوق في مجال براءات الاختراع، والماركات المسجلة، وحقوق النسخ، حجمت جهود الحكومات في مطالبة تلك الشركات بأن تساعد في تطوير تقنيات محلية. وبالمثل، فإن الاتفاقية الخاصة بقوانين الاستثمار التجارى قيدت حكومات الدول النامية التى ترغب في وضع شروط على الاستثمار[1]. لذلك فإن الشركات عابرة الحدود تحظى بوضع أفضل كثيراً الآن لتوسيع نشاطاتها. فقد أصبح في وسعها شراء أي عدد من الشركات التى تمتلكها الدول، والتى عرضت للبيع نتيجة لبرامج الخصخصة.[2]
- والإحصاءات السابقة تشير إلى مدى ما وصلت إليه الشركات متعددة الجنسيات –الغربية الأصل في معظمها– في الاقتصاد العالمى، ومدى الانتشار العالمى الذي وصلت إليه. وقد أدى ذلك إلى ظهور بعض الإشكاليات التى تهم الدول النامية، وأخرى التى تهم الدول المتقدمة. فبالنسبة للدول النامية، فلقد أدى انتشار ونمو دور الشركات متعددة الجنسيات إلى صعوبة منافسة مصانع وشركات الدول النامية ضد الشركات متعددة الجنسيات القوية القادمة من الشمال، وبالتالي تخشى شركات الدول النامية الصغيرة من

---

(١) عمران أبو حجلة(ترجمة)، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية، حالات الفوضى: الآثار الإجتماعية للعولمة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى ١٩٩٧) ص ٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧

التهميش من جهة[1]. ومن جهة أخرى تواجه الدول النامية تحدياً أساسياً، يتمثل في كيفية تحويل الأرباح المرتفعة التى تجنيها الشركات عبر القومية من عملياتها في الدول النامية. ولقد نادى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ بسرعة تنفيذ عقد اجتماعى لمواجهة عدم الإنصاف المفروض على الدول النامية بدلاً من تحويل تلك الأرباح إلى المقار الرئيسية لتلك الشركات مما ينعكس سلباً على موازين مدفوعات الدول النامية مستقبلاً، ويؤدي لاحقا إلى خروج عكسى للموارد في اتجاه الدول المتقدمة، وبحيث ينعكس على الاستراتيجية التنموية المتبعة.[2] ويلاحظ أنه في الماضي، كان يمكن ضبط عمل الشركات عابرة الحدود عن طريق إجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة، التى أصبحت الآن محظورة بفضل «اتفاقية التجارة في الخدمات»، وكانت تشمل وضع الحكومات شروطاً على الاستثمار الخارجي في محاولة منها لمضاعفة الفوائد التى تعود عليها من وجود الشركات عابرة الحدود، مثل زيادة المساهمة المحلية في تلك الشركات، أو الطلب إلى الشركة عابرة الحدود تشغيل وتدريب نسبة معينة من مواطني الدولة التي تعمل فيها. وإذا كانت الدولة على قدر من الأهمية وينتظر تحقيق أرباح كبيرة منها، فقد كانت قادرة في كثير من الأحيان على انتزاع تنازلات كبيرة.

- أما الدول المتقدمة فالدور الذي أصبحت تلعبه هذه الشركات في اقتصادياتها بشكل خاص جعلها حريصة على تواجدها على أراضيها. وبالتالي أدى «تحرير» التجارة ورأس المال العالمى إلى زيادة تخاوفها من جذب الدول الأقل أجراً لهذه الشركات، خاصة مع انتشار اعتماد شركات الأعمال متعددة

---

(1) Working Party On The Social Dimensions Of The Liberalization Of International Trade, Op.Cit ،P.3.

(٢) منير زهران، العولمة ونزيف الخسائر للفقراء، الأهرام، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٨

الجنسيات على استخدام آلية الاستثمار الخارجى المباشر[1] FDI والذي أصبح يلعب دوراً حيوياً[2]، وهو الأمر الذي أدى بالبعض من دول الشمال بمحاربة التجارة الحرة، وتشجيع توجهات الحمائية الجديدة.[3]

- وفي جميع الأحوال أثار الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات تساؤلات حول المسئوليات الاجتماعية (بمفهومها الواسع الذي يشمل البيئة أيضاً) لهذه الشركات. واختلف المقصود من هذه المسئوليات عند الدول المتقدمة عنه عند الدول النامية ليعالج التحديات لدى كل طرف، وبالطبع تغلبت رؤية الدول المتقدمة. ومن ذلك تأكيد Jeffrey Garten من أن الأمر المسيطر علينا في هذا القرن هو كيف نجعل العولمة تعمل بشكل إنسانى، وذلك بعكس ما كان معروفاً من قول Milton Friedman عام ١٩٧٠ من أن المسئولية الاجتماعية الوحيدة لقطاع الأعمال الخاص هو زيادة الأرباح، وهو المفهوم الذي تغير بشكل جذرى، كما يتضح من أراء المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى الآن.[4] وهكذا ظهرت مبادرات تدعو إلى اهتمام الشركات الدولية بالمعايير الاجتماعية والبيئية (تحقيق الحد الأدنى الثلاثى: المإلى – الاجتماعى – البيئى) سواء بشكل مباشر – بالعلامات والمبادرات الخاصة – أو من خلال روابط أصحاب الأعمال مثل محفل رواد الأعمال لأمير ويلز والمجلس العالمى للأعمال من أجل التنمية المستدامة.[5] ولم يتم في المقابل الاهتمام بمطالب الدول النامية من هذه الشركات لذلك انتقدت الدول النامية هذه المحاولات لمبادرات المسئولية الاجتماعية التى توفر مطالب الدول المتقدمة فقط سواء

---

(1) Foreign Direct Investment (FDI)
(2) UNIDO, Key Issues For UNIDO Partnership With Private Business, HTTP://WWW.UNIDO.ORG
(٣) ومن أبرز مؤيديها هؤلاء الأوروبى James Goldsmith والأمريكي Ross Perot
(4) Avery, Christopher L. , Business And Human Rights In A Time Of Change, (Uk: Amensty International, November 1999).
(5) UNIDO, Key Issues, , OP. CIT.

الرسمية أو الطوعية منها، حيث اعتبرتها مشروطية جديدة أسمتها بـ«الشرط الاجتماعى»، فاعتبر رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) التشريعات الدولية الخاصة بالمعايير بأنها وسيلة حمائية جديدة تستخدم لمنع السلع المنتجة في الدول النامية من الدخول لأسواق الشمال.[١]

- ويمكن إيجاز الآثار المتعددة للشركات متعددة الجنسيات على وضع الدولة فيما يلى[٢]:

١- على المستوى الاقتصادي: تحتاج اقتصاديات السوق -على المستويين المحلى والدولى- إلى سلطة قادرة على فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية، ويكون بمقدورها تطبيق المنطق الكينزى في لحظات انخفاض النمو والكساد، ولكن المشكلة في الظروف الراهنة أن إضعاف الدولة تحت ضغوط عملية العولمة يحول دون تحقيق ذلك، ومن ناحية أخرى فلا توجد أي من المنظمات الدولية يمكن الاعتماد عليها في هذا المضمار. فأهداف ومصالح الشركات متعددة الجنسيات وتغيراتها قد تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية، في الوقت الذي باتت فيه الدول عاجزة عن مواجهة ذلك، نتيجة تآكل سلطاتها تحت ضغوط المبادئ الجديدة للتنظيم الدولى، وفي ظل القيود التى فرضت على سيادتها.

٢- على المستوى السياسى: فإن النضال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية جعلت بعض الحكومات تتمتع بالمصداقية تجاه شعوبها، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسيات سمحت للبيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصداقية بشكل أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسى بمختلف أشكالها، بشكل أسفر عن تراجع ديمقراطى، والمشكلة تكمن في عدم وجود سلطات غير حكومية جديدة (شركات – منظمات....الخ) يمكن أن تتمتع

(1) Macshane, Denis, OP. CIT., PP. 265.

(٢) إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق

بمثل مصداقية الحكومات تجاه شعوبها. وهذا الوضع يظهر بدرجة أو بأخرى أيضاً في الدول المتقدمة، وليس في دول الجنوب فقط.

٣ - على مستوى المدركات: تمارس الشركات متعددة الجنسيات دورها على مستوى آخر وهو مستوى المدركات والمعتقدات، والأفكار، والتذوق... الخ، فعلى حين أن التنوع الثقافي ما زال قائماً، إلا أن مشاعر واتجاهات وسلوك الفرد أخذت في التأقلم مع تقنيات عملية العولمة، وباتت العملية أكثر سهولة وسرعة مع الثورة المعلوماتية، وانخفاض تكاليف الاتصالات الدولية، ورغم أن هذا المستوى الثالث يصعب قياسه أو تحديده، إلا أن تأثيراته ستكون الأكثر أهمية على المدى البعيد في كل التحولات التى تفرزها العولمة. فمن مصلحة هذه الشركات توحد الذوق العالمي للتمكن من تنفيذ أوسع نطاق لاقتصاديات الحجم الكبير.

ويرى البعض أن العولمة أدت لظهور آثار إيجابية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ومكنت الدول من زيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة حيث وفرت العولمة ما يلى[1]:

أ - وجود اقتصاد عالمى متكامل يؤدي إلى تقسيم أفضل للعمل بين الدول، ويسمح للدول ذات الأجور المنخفضة أن تتخصص في المهام ذات العمالة الكثيفة، في حين أن الدول ذات الأجور المرتفعة تستخدم عمالها بطرق أكثر إنتاجية.

ب - إتاحة الفرصة للمصانع أن تنتج وتستفيد باقتصاديات الحجم الكبير.

ج - إتاحة الفرصة لحرية حركة رؤوس الأموال للدول التى تقدم فرصاً استثمارية أكبر، وبالتالي لا يقتصر نمو الدول على مواردها الوطنية التى لا تستطيع إلا على تمويل مشروعات ذات عائد منخفض.

وعلى المستوى العربي يرى البعض أن للعولمة آثاراً إيجابية، إذ أن هناك مشكلات إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة

---

(1) Schools Brief, «Trade Winds», The Economist, November 8th, 1997, P. 103.

التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حالياً. ولأن التجاوب مع متطلبات العولمة بالنسبة للعالم العربي أمر يواجه الكثير من الصعوبات، ولكنه أصبح ضرورة بسبب ما يواجه العرب من مشكلات اقتصادية تقتضي المعالجة، إذ يعاني العالم العربي اليوم من هبوط نسبة النمو وفشل في إيجاد المهارات اللازمة لأسواق اليوم، وارتفاع نسبة النمو السكاني. ويتطلب التكيف مع العولمة ايضاً إيجاد نظام وطني للعلم والتكنولوجيا والمعلوماتية، لأنه الأداة الحاسمة لتمكين أي دولة من أن يصبح لديها منتجاً اقتصادياً وبالتالي متقدماً.[1]

أما وجهة النظر الثانية فترى أن العالم العربي، بوصفه من الدول النامية، ويخضع لضغوطات اقتصادية داخلية وخارجية كبرى، لا يمكنه التجاوب مع العولمة التي تتطلب مستويات فائقة من التطور والكفاءة والقدرة، الأمر الذي تفتقده الاقتصادات العربية. وبذلك قد تؤدي العولمة إلى اختراق هذه الاقتصادات وتفكيكها.

وبشكل عام أدت العولمة إلى ظهور آثار سلبية ومن أهمها[2]:

١ - عدم وجود منافع ملموسة للدول النامية من جراء فتح أسواقها واقتصادياتها، بالرغم مما أعلن عن مكاسب التصدير والدخل. فمعظم الدول المنخفضة الدخل انخفض نصيبها من التجارة العالمية وأدت التغيرات في الطلب على منتجاتها وأسعار صادراتها وسياسة الخفض السريع للجمارك على وارداتها إلى آثار اقتصادية واجتماعية ضارة عليها.[3] ويؤكد البنك الدولى في تقرير التنمية لعام ١٩٩٧ أنه على الرغم من أن الدول ما زالت تضع السياسات والقواعد داخل سلطانها، إلا أن الأحداث العالمية والاتفاقات الدولية تؤثر بشكل متزايد على اختياراتها. وأن العولمة الاقتصادية حدت من قدرة الدول على فرض

(١) العولمة، http://www.aljinan.info/teachers_page/shadi_shamma2.htm

(2) Khor, Martin, OP. CIT. P.1.

(3) IBID, P.3.

الضرائب على رأس المال أو تحكمها في الأسواق المالية، أي أثر على سيادتها.[1]

٢ - الخسائر المالية والمشاكل الاجتماعية التى أدى إليها التحرير للتجارة والمال في العديد من الدول النامية. فالدول ذات الدور الهامشى في التجارة العالمية، تؤثر التجارة العالمية عليها تأثيراً كبيراً، وربما أكبر من تأثير التجارة العالمية على بعض الدول المتقدمة.[2] ويشير تقرير عام ١٩٩٩ للتجارة والتنمية في العالم والصادر عن الأنكتاد إلى خطورة خطوات تحرير الاقتصاد العالمى وعدم مراعاته لظروف التنمية في الدول النامية، حيث لا يوفر لها تحرير قطاعات النشاط التى تملك فيها مزايا نسبية وتنافسية، ويهدد صناعتها الوطنية الناشئة وينعكس ذلك في تواضع تقديرات المستقبل وتعميق الاختلالات الاقتصادية. وتتوقع الدراسات أن ينخفض متوسط دخل الفرد في الدول الأقل نمواً إلى ٣٢٥ دولارا سنوياً فقط، في الوقت الذي يرتفع فيه متوسط دخل الفرد السنوى في الدول الصناعية الكبرى عام ٢٠٣٠ إلى ٤٠ ألف دولار، مما يحتم إعادة صياغته الاتفاقيات الدولية[3] بصورة لا تهدر أبسط المصالح الإنسانية المشروعة لإنسان الدول النامية.[4]

---

(1) Corquodale, Robert Mc. And Fairbrother, Richard, OP. CIT.P.737

(2) KHOR, MARTIN, OP. CIT. P.3.

(٣) الأهرام ١٣ فبراير ١٩٩٩

(٤) يؤكد الأستاذ RAO ان النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من وجود منافع أكيدة من التجارة اضعف من ان يدعمها الوضع القائم، فلا توجد منافع ومكاسب فورية من فتح التجارة. بل حتى فى الدول المنخفضة الأجور فإن التجارة يكون لها مزايا مؤقتة تتمثل فى إمكانية دخول أسواق كانت محرومة منها من قبل وإن كان ذلك لا يضمن المكاسب الفورية فى الإنتاجية خاصة بالنسبة للسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة. ويعتقد الأستاذ RAO أن الصناعات والشركات ذات القدرة الأكبر هى التى يكون التحرير فى صالحها بمعنى ضرورة وجود المزايا النسبية والتنافسية معاً. انظر:

Rao, J. Mahan «Globalization: A View From The South» International Labour Organization, (Geneva: ILO, Employment And Training Department, First Published, (ISBN 92 – 2 – 110267-X) 1997).

٣ - زيادة عدم العدالة في توزيع الثروة والفرص الناتجة عن العولمة. فقد أكد تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ تضخم الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم بصورة كبيرة للغاية، حيث ارتفعت تقديرات الفجوة إلى ٧٤ ضعفاً في عام ١٩٩٧ مقابل ٣٠ ضعفاً فقط في عام ١٩٦٠. وأشار التقرير إلى أن الدول الصناعية الكبرى تحتكر ٨٦٪ من أسواق التصدير في العالم، وأنها تتحكم في ٩٧٪ من براءات الاختراع. كما أن الدول والشركات الكبرى وجهت ٨٠٪ من استثماراتها الخارجية إلى ٢٠ دولة فقط في أوروبا الشرقية وعدد محدود من الدول النامية. (١) وتؤكد معظم الدراسات للمنظمات الدولية (خاصة اليونسيف) أن العولمة والتغيرات السريعة في الاقتصاد أدت إلى مزيد من القطبية الاجتماعية بين الدول (زيادة الانقسام إلى دول غنية وأخرى فقيرة)، وداخلها (زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء)، وهو ما تؤكده إحصاءات بعض الدول.(٢) كما زادت الدلائل على مظاهر عدم العدالة الدولية مثل ما يشير إليه تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٢ من أن ٢٠٪ من سكان العالم في الدول المتقدمة يتلقون ٨٣٪ من إجمالي الدخل العالمى، في حين أن ٢٠٪ من سكان أفقر دول العالم يتلقون ١٤٪ من هذا الدخل.(٣) وتؤكد تقارير أخرى مثل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ - الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP -أن الفروق بين أغنى دولة وأفقر دولة تطورت من ١:٣ في عام ١٨٩٠، إلى ١:١١ في عام ١٩١٣، ثم ١:٣٥ عام ١٩٥٠، ثم ١:٤٤ عام ١٩٧٣، وإلى ١:٧٢ عام ١٩٩٢، وفي تصاعد مستمر. (٤) كما أن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء لا

---

(١) الأهرام فى ٢٤ / ٧/ ١٩٩٩

(2) Mehta, Dradeep S., «Do Rich Countries Take Unctad Seriously?», Cuts – Citee Communiqué, Vol. 1, Issue3, (India: Consumes Unity And Trust Society Jaipur, March 2000), HTTP://WWW.CTTS-INDIA.ORG

(3) Khor, Martin, OP. CIT. P.7.

(4) Went Robert, «Game Set And Match For Mr. Richardo, The=

يقتصر على الدول النامية فقط بل يمتد إلى الدول الأوروبية بل والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. وهذا هو ما أكدته دراسة نشرت في أواخر عام ١٩٩٩ في واشنطن أجراها مركز «واشنطن ثينك تانك» أوضحت أن الفرق بين دخول الأغنياء – بعد خصم الضرائب – ودخول الفقراء قد اتسع بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٧، ليسجل رقما قياسيا في عام ١٩٩٩، وأن متوسط الدخل الصافي للفرد من أغنياء أمريكا – الذين يمثلون ١٪ من السكان – أخذ يتضاعف منذ عام ١٩٧٧، إلى أن وصل حالياً إلى ٥١٥ ألف دولار سنوياً، أما متوسط الدخل الصافي للفرد الفقير – الذين يمثلون ٢٠٪ من السكان – فإنه يصل إلى ٨٨٠٠ دولار سنوياً. وأضافت الدراسة أن السبب وراء اطراد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في أمريكا يرجع إلى أن عملية خفض الضرائب في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، جاءت لمصلحة الأغنياء على حساب الفقراء.[1] كما جاء في خلاصة تقرير رسمى أعلنته وزارة التأمينات الاجتماعية البريطانية أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٩، أنه بسبب الفقر، انقسمت بريطانيا منذ سنوات قليلة إلى دولتين واحدة للأغنياء والأخرى للفقراء، وأن خمس الأسر البريطانية تعانى بطالة جميع أفرادها، وذلك رغم نجاح حكومة حزب العمل في توفير نصف مليون فرصة عمل منذ توليها السلطة عام ١٩٩٧. ويحذر التقرير – الذي سبب صدمة للحكومة البريطانية – من أن هذا الوضع يكرس المخاوف من انتقال ما يوصف بـ «دائرة الحرمان» من جيل إلى جيل.[2]
وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد من يعيشون في الفقر المدقع في العالم ارتفع في السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ بحوالي ٢٠٠ مليون نسمة، – إضافة لمن هم في فقر

= Surprising Comeback Of Protectionism In The Era Of Globalizating Free Trade», Journal Of Economic Issue, Vol. 34, Issue 3, (Sep 2000), P. 675.

(١) الأهرام ١٩٩٩/٩/٦

(٢) الأهرام ١٩٩٩/٩/٩

مدقع من قبل- ومعظمهم في إفريقيا ووسط آسيا. وأن أكثر من ٨٥٠ مليون نسمة يعملون بأقل من أجر المعيشة، كما أن معدلات الوفاة في الفقراء ارتفعت بشكل كبير عنها لدى الأغنياء، فوصل الفارق في الفئة العمرية للأطفال أقل من ٤ سنوات إلى عشرين ضعفاً وفي الفئة العمرية الأكبر _حتى ١٤ عام- إلى عشرة أضعاف.[١] ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – في فصله الرابع الخاص بتحويل النمو الاقتصادي إلى فرص تشغيل والذي يشير فيه إلى النتائج المتوقعة لعولمة الاقتصاد- أن هناك تخوفين أساسيين من العولمة، الأول يتعلق بالخوف المتزايد من زيادة تهميش الدول المنتجة لسلع شروط تبادلها التجارى في انخفاض (أي منتجة لبعض السلع الأولية مثل الدول الإفريقية)، والثاني زيادة خطورة تهميش الأشخاص غير القادرين على التكيف مع التغيرات الجارية في سوق العمل، سواء في الدول المتقدمة أو النامية.[٢]

٤ - إدراك أن المشاكل البيئية والاجتماعية والثقافية قد تدهورت أوضاعها بسبب حرية السوق العالمى ومتطلباته. ويرى البعض أن من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة زيادة المنافسة من الدول النامية منخفضة الأجور، مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض الوظائف وتخفيض الأجور في الاقتصاديات الغنية (فكرة تساوى الأجور مع فتح الحدود وحرية تحرك العمالة حسب الأجر...) ويصبح هناك «سباق إلى القاع»، حيث تسعى الدول لتخفيض أجورها وضرائبها ومزايا الرفاهية التى تقدمها لمواطنيها والتشريعات البيئية من أجل أن تكون أكثر منافسة.. فالمنافسة عموماً تقلل من قدرة الحكومة على وضع سياسات اقتصادية.[٣] من ناحية أخرى يرى عمال الجنوب أن العولمة أضرت بهم بشكل كبير بما تفرضه على دولهم من شروط أهمها برامج التثبيت والتعديل الهيكلى، حتى أصبحت مكافحة

(1) World Labour Report 2000: Income Security & Social Protection In Changing World, (Geneva: ILO, June 2000), www.ilo.org
(2) Mehta, Dradeep S., OP. CIT.
(3) Schools Brief, OP. CIT. P.103.

الخصخصة لدى عمال الجنوب جزءًا من كفاح طبقة العمال في عصر الاقتصاد العالمى، فطبقة العمال تسعى للحفاظ على المكاسب التى حصلت عليها في مواجهة المشاكل الجديدة المفروضة عليها والتى من أهمها الخصخصة المفروضة عليها من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من خلال القروض المشروطة به والبرامج الإصلاحية التى تتضمنها الخصخصة وحالياً المنظمة العالمية للتجارة وما تفرضه من عقوبات تجارية.(١)

مما سبق يتضح اختلاف العولمة عن ظاهرة «الاعتماد المتبادل» والتى برزت في التعاون الاقتصادي الدولى، وكانت محصورة بمجال عملها، ولم تدمج بين المجالات المختلفة. في حين اتسمت العولمة الاقتصادية بالتكامل بين الأسواق وليس فقط الاعتماد المتبادل، وتزايد علامات التأثير والتأثر بين المجالات المختلفة، وبالتالي دخلت الأبعاد السياسية والاجتماعية والبيئية في السياسات التجارية منحنى جديداً. كما أنه مع زيادة تكامل الاقتصاد العالمي أصبح من الممكن إنشاء صناعات منافسة في الخارج تواجه الشركات الأم بمنافسة شرسة خاصة مع تغير مكونات التجارة من اعتمادها على التجارة في المنتجات النهائية إلى الاتجار في الصناعات الوسيطة والسلع نصف المصنعة، (وهو ما أدى لارتفاع نصيب تلك الأخيرة إلى ٧٨٪ من تجارة الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ بعد أن كانت لا تتعدى ٥٣٪ عام ١٩٠٩)، ونمط الإنتاج المتكامل بين الدول يجعل من الصعب مقاطعة الأجانب وسلعهم، والذي إذا حدث فسيضر بشركات الدولة ذاتها. كما أنه لم تعد التكنولوجيا مقصورة على الدول المتقدمة كما كان الوضع بعد الحرب العالمية الثانية. كما أدى تحرير رأس المال إلى أن أصبحت الصناعات سهلة الحركة بين الدول FOOTLESS، و أصبحت حساسة جداً لأى احتمال لمزايا «غير عادلة»

(1) Bacon; David, «World Labor Needs Independence And Solidarity», Monthly Review: An Independent Socialist Magazine, Vol. 52, Issue 3, (Jul/Aug 2000),P. 84.

يكتسبها المنافسون الأجانب. وكان لا بد لهذا التغير العالمى المتداخل المجالات أن تكون له مؤسساته المعبرة عنه. ومن هنا كانت المنظمة العالمية للتجارة رمزاً للعولمة في المجال الاقتصادي بما جاءت به من مزيد من التحرير في المجالات الاقتصادية المختلفة (مثل الخدمات والاستثمار وسوق المال والملكية الفكرية والزراعة). ولأن السمة الأساسية للعولمة هى إزالة الحواجز والحدود، وهدف المنظمة العالمية للتجارة هو أيضاً إزالة الحواجز والحدود، فلقد كانت المنظمة العالمية للتجارة التعبير الحقيقى عن العولمة في شكل عملى. وهذه النشأة للمنظمة المرتبطة بالعولمة جعلت موضوعات المنظمة ذات أبعاد متعددة.



المبحث الثاني

تحرير الأسواق التجارية والمالية

الجات (GATT) هى الاختصار الشائع للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة General Agreement on Trade and Tariff. وهى معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التى تقبل الانضمام إليها، والتى ارتفع عددها من ٢٣ دولة عند إبرام هذه المعاهدة عام ١٩٤٧ إلى ١١٨ دولة في أوائل عام ١٩٩٤، ووصلوا إلى ١٢٣ دولة في جولة أورجواى[1]، وأكثر من ١٣٢ دولة عضو بالمنظمة عام ٢٠٠٠، وأخيراً ١٤٩ دولة عام ٢٠٠٦.

وعام ١٩٤٧ خرجت الجات إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساساً لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها. وقد اشتملت هذه العملية، ضمن ما اشتملت عليه، إنشاء «صندوق النقد الدولى» وإنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير» بمقتضى اتفاقات «بريتون وودز» في عام ١٩٤٤. وكان من المقرر إقامة «منظمة التجارة الدولية» (ITO)، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت ذلك بقوة، لما رأته في قيام مثل هذه المنظمة من افتئات على صلاحيات الكونجرس الأمريكي في اتخاذ القرارات الوطنية. ومن هنا كان اللجوء إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الجات كمعاهدة دولية، وإقامة سكرتارية دائمة تتولى الإشراف على تطبيق هذه المعاهدة وتنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.[٢]

والهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. وخلال الفترة

---

(1) Second WTO Ministerial Conference To Focus On Implementation, Future Work Agenda, Press Pack, 1998, http://www.wto.org/anniv/press.htm

(٢) د.إبراهيم العيسوى، الجات واخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص١٩

التى انقضت من وقت إنشائه عام ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواى في بونتا دل استا عام ١٩٨٦ - ما يقرب من أربعين عاماً- أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية، خصوصاً في مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه ذ ما يلى:

موجز دورات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات)

السنة	مكان الانعقاد	الموضوعات	الدول
١٩٤٧	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٢٣
١٩٤٩	أنيسي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	١٣
١٩٥١	توركي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٣٨
١٩٥٦	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٢٦
١٩٦٠- ١٩٦١	ديلون	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٢٦
١٩٦٤- ١٩٦٧	كينيدي	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	٦٢
١٩٧٣- ١٩٧٩	طوكيو	التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، واتفاقات نطاق العمل	١٠٢
١٩٨٦-	أورجواي	التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية،	١٢٣

السنة	مكان الانعقاد	الموضوعات	الدول
١٩٩٤		والقواعد، والخدمات، والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، والمنسوجات، والزراعة، وإنشاء المنظمة.. إلخ.	

ويلاحظ حدوث تراجع كبير طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الاضطرابات التى عرفها الاقتصاد العالمى منذ عقد السبعينات، والتى بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات. وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، والأخذ بنظام الأسعار العائمة. واكب ذلك ارتفاعاً شديداً في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وخصوصاً الدولار والين اليابانى والمارك الألمانى، وارتفاعاً كبيراً في أسعار الفائدة الدولية، ثم تفجرت مشكلة المديونية عام ١٩٨٢، وانتشرت موجة الكساد التضخمى في الدول الصناعية والنامية. ولم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية. بل على العكس من ذلك فإن موجة الكساد التضخمى وما صاحبها من اختلالات أدت إلى نكسة شديدة في النظام التجارى العالمى. وانعكس ذلك في انتشار موجة من الحمائية الجمركية في الدول الصناعية، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. [(١)]

من ناحية أخرى ساهمت جولات الجات المختلفة على تخفيض التعريفات الجمركية على السلع حيث أدت إلى[(٢)]:

١ - الوصول في الفترة من ٤٨-١٩٦٣ إلى تخفيض بنسبة ٣٦٪ من التعريفات

(١) د. سعيد النجار، «نحو نظام تجارى دولى مفتوح»، فى د. سعيد النجار (محرر)، ندوة اتفاقيات الجات وآثارها على البلاد العربية ١٧- ١٨ يناير ١٩٩٥، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربي، القاهرة: مطابع الشروق، ١٩٩٥)، ص ٢١

(2) The World Trade Organization, WTO Documents, (Geneva: WTO), http://www.wto.org

الجمركية المفروضة في الخمس جولات الأولى من الجات (منذ دورة ١٩٤٧ وحتى دورة ١٩٦٢)

٢ - الوصول في الفترة من ٦٨- ١٩٧٢ إلى تخفيض بنسبة ٣٧٪ من التعريفات الجمركية المفروضة في الخمس جولات الأولى من الجات (نتائج دورة كيندى).

٣ - الوصول في الفترة من ٨٠ – ١٩٨٧ إلى تخفيض بنسبة ٣٣٪ من التعريفات الجمركية المفروضة في الخمس جولات الأولى من الجات كنتيجة لدورة طوكيو (٧٣ – ٧٩).

٤ - الوصول في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ إلى تخفيضات في التعريفات الجمركية تصل إلى ٣٨٪ كنتيجة لدورة أورجواى (٨٦ – ١٩٩٤) وهو ما رفع من حجم التبادل التجارى العالمى.

وهكذا أسهمت التجارة في النمو والرخاء العالمى ووضحت آثارها خلال نصف قرن من عمل الجات (١٩٤٨-١٩٩٨) على النحو التالى[١]:

- منذ ١٩٤٨ ازدادت التجارة العالمية بمعدل أسرع من زيادة الناتج العالمى.
- تضاعف الناتج من السلع ٨ مرات خلال النصف قرن بمعدل ٤,٢٪ سنوياً.
- ارتفع نصيب التجارة العالمية من متوسط الناتج المحلى العالمى[٢] من أقل من ٧٪ إلى ١٧,٤٪.
- بلغ إجمالي التجارة العالمية عام ١٩٩٨ حوالي ٦,٦تريليون دولار أمريكي

---

(1) The World Trade Organization, Seattle: What's At Stake?, Resource Booklet For The Seattle Ministerial Meeting, (Geneva:WTO, Nov 1999), Pp.3-7.

(٢) الناتج المحلى الإجمالى Gross Domestic Production (GDP) ويعني إجمالى ناتج المقيمين فى دولة ما، وهو يختلف عن الناتج القومى الإجمالى (GNP) الذي يضيف تحويلات المواطنين فى الخارج.

منها ٥,٣ تريليون (٨٠٪) تجارة سلعية، و١,٣ تريليون (٢٠٪) تجارة خدمية، بينما كانت التجارة العالمية عام ١٩٤٨ لا تتعدى ٥٨ بليون دولار أمريكى.

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي[1] بحوالي ١,٩٪ سنوياً.

- تضاعف الدخل للفرد في المتوسط ٢,٥ مرة في عام ١٩٩٨ عنه في عام ١٩٤٨.

- فاقت قيمة صادرات العالم عام ١٩٩٨ ما قيمته ٥ تريلون دولار أمريكي بزيادة كمية تبلغ ١٨ ضعف عن عام ١٩٤٨، بمعدل تزايد ٦٪ سنوياً، وهو ما يمثل ٤٣ ضعف عن بداية القرن العشرين.

- زاد الإنتاج العالمى في نصف قرن ٨ أضعاف، والإنتاج الصناعى ١٠ أضعاف وزاد نصيب الفرد من الصادرات ٨ مرات ضعف الوضع في عام ١٩٤٨.

- مع انهيار الحواجز التجارية زادت نسبة بيع السلع والخدمات في الناتج المحلى من ٨٪ في ١٩٥٠ إلى ربع الإنتاج المحلى في ١٩٩٨، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بلغت الصادرات ١١,٣٪ من الناتج المحلى مقابل ٥٪ فقط عام ١٩٥٠.

- وفي أواخر السبعينات والـثمانينات تحول عدد كبير من الدول النامية إلى سياسات السوق[2]، وخفضت من الحواجز التجارية، وأقرت معدل تبادل صرف

---

(١) يتم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بقسمة الناتج المحلى الإجمالى على عدد سكان الدولة.

(٢) بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت العديد من الدول فى سبيلها لتحقيق التنمية إلى إحلال الواردات، وتقليلها إلى أقصى درجة، وإدخال الصناعات الأساسية بها (مثل صناعات الحديد والصلب)، وبذلت فى ذلك جهودا كبيرة، ولكن كانت التكلفة عالية، والنتيجة ضعيفة الجودة. وبالتالي فشلت هذه الدول فى خلق صناعة منافسة واستمرت فى اعتمادها على تصدير المواد الخام التى ضاقت أسواقها وانهارت أسعارها فى الدول المتقدمة.

واقعي، ورحبت بالاستثمار الأجنبي، وكانت النتيجة أنه خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٩ حققت ١٥ دولة نامية ممن غيروا من سياستهم نمو بمعدل ٤,٥ ٪ للفرد سنوياً، أي مضاعف للمعدل الذي تحققه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين استمرت ٤٧ دولة نامية على سياساتها المغلقة، ولم تحقق نمو سنوى بما يتجاوز ١٪ سنوياً.

- أدت التجارة دوراً في تضاعف دخل ١,٥ بليون نسمة في ١٠ دول نامية في الخمس وعشرين عاماً الماضية. وشاركت الصادرات منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢ بنسبة ١٠٪ من نمو الناتج المحلى الإجمالي، وكانت مسئولة عن «توليد» معظم الوظائف في هذه الفترة.(١)

- زادت الصادرات العالمية من ٦١ بليون عام ١٩٥٠ إلى ٣١٥ بليون عام ١٩٧٠ و ٣٤٤٧ بليون عام ١٩٩٠، وارتفعت حصة الصادرات العالمية من الناتج الإجمالي العالمى من ٦٪ عام ١٩٥٠ إلى ١٢٪ عام ١٩٧٣ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٢. وقد صاحب زيادة دور التجارة انخفاض الحواجز الجمركية في الدول المتقدمة والنامية بسبب سياسة فردية للدول أساساً، وجولات الجات بشكل جزئى، وإن كانت الحواجز الجمركية ما زالت موجودة بشكل أساسي في قطاعات الزراعة والمنسوجات وبعض المنتجات الصناعية.(٢)

ونتائج تحرير التجارة السابق الإشارة إليها هذه لا يمكن فهمها دون إدراك طبيعة الظروف الدولية التى نشأت فيها الجات، وعلى وجه الخصوص بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على التجارة الدولية، جنباً إلى جنب مع الدول الأوروبية. فالجات ١٩٤٧ هى ثمرة تخطيط وتدبير الدول الصناعية الكبرى ومحصلة علاقات قوى دولية لم يكن للدول النامية فيها دور مذكور. ولذلك لم يكن

---

(1) Berlin, Kenneth And Long, M. Jeffrey, «Trade And The Environment», Ekistics, Vol. 62, Issue 370-372, (Jan-Jun 1995), P. 135.

(2) Khor, Martin, OP.CIT., P.4.

من الغريب أن تركز الجات ١٩٤٧ على المصالح التجارية للدول الصناعية أي على السلع الصناعية التى تنتجها وتتداولها فيما بينها، وألا تولى المصالح التجارية للدول النامية اهتماما يذكر. ولا يرجع ذلك كما يتصور الكثيرون إلى أن معظم الأعضاء المؤسسين للجات ١٩٤٧ كانوا عشر دول صناعية متقدمة[1]. فالقضية لم تكن، ولا هى الآن، قضية تمثيل عددى، وإنما هى قضية نفوذ اقتصادي وسياسى. ومن يملك هذا النفوذ يملك السيطرة على توجهات مفاوضات الجات وموضوعاتها، كما يملك صياغة نتائج هذه المفاوضات بما يخدم مصالحه.[2]

ولا يمكن التحدث عن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف دون الحديث عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يعرف اختصاراً بالأنكتاد (UNCTAD) والذي بدأ منذ عام ١٩٦٤. فلم يكن هناك غير الأمم المتحدة، تستطيع تلبية الحاجة الشديدة لتغطية احتياجات الدول النامية التى غابت عن الجات. وبالفعل فقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ ديسمبر ١٩٦٢ – في إطار عقد التنمية للأمم المتحدة- على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في جنيف في مارس ١٩٦٤، واشتركت فيه حوالي ١٢٠ دولة إلى جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية، حيث تكتلت الدول النامية لأول مرة في تاريخها، وبلغ عددها ٧٧ دولة، واتخذت موقفاً واضحاً ومحدداً حول موضوع المؤتمر، أي التجارة والتنمية، يختلف تماماً عن موقف الجات ٤٧، وعبرت في هذا المؤتمر عن أهدافها ومبادئها، والتى تقوم على

---

(١) وقد ارتفع عدد الدول المتعاقدة فى الجات إلى أكثر من الضعف ما بين ١٩٤٧ (٢٣ دولة) و١٩٦٧ (٤٨ دولة). ثم زاد العدد مرة أخرى إلى أكثر من الضعف أيضاً خلال الإثنتى عشر عاما التالية، حيث ارتفع عدد الدول المتعاقدة من ٤٨ عام ١٩٦٧ إلى ٩٩ دولة عام ١٩٧٩. وعند التوقيع على نتائج جولة أورجواي وصل العدد إلى ١١٨ دولة فى أوائل عام ١٩٩٤. وأغلبية هذه الدول هي دول نامية، حيث لا يتجاوز عدد الدول الصناعية المتقدمة عن خمس العدد الكلى لعدد الدول المتعاقدة فى الجات.

(٢) د. إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١

السماح للدول النامية بتقييد التجارة الخارجية لإعطاء الفرصة لقيام صناعات بها تحل منتجاتها محل الواردات من المنتجات المشابهة. فبدلاً من أن تتساوى المعاملة التجارية ما بين كافة الأطراف المتعاقدة وبعضها البعض وفقاً لمبدأ معاملة الدول الأكثر رعاية، يتم السماح للدول النامية أن تنال من المزايا التجارية ما لا تناله غيرها من الدول المتقدمة. أي أن يكون من حق الدول النامية أن تختص في المعاملات التجارية الدولية بمعاملة أفضل من غيرها من الدول. وفي أواخر عام ١٩٦٤ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توصية المؤتمر بأن يصبح هناك جهازاً دائماً تابعاً للمنظمة الدولية، وأن تنشأ له أمانة دائمة، يرأسها أمين عام يعينه الأمين العام للأمم المتحدة، وتوافق عليه الجمعية العامة. ويعقد هذا المحفل مرة كل أربع سنوات، وقد أصبح محفل الدول النامية يعرف بـ «نادى الفقراء».[١]

وبدأ الأنكتاد يلعب دوراً هاماً منذ نشأته، حتى أنه أوكل إليه إدارة مركز التجارة الدولى (ITC)[٢] الذي أنشأته الجات عام ١٩٦٤ بهدف مد الدول الأقل نمواً بالخبرة والمساعدة في المسائل التجارية.[٣] كما لعب الأنكتاد دوراً هاما في حوار الشمال والجنوب، الذي بدأ عام ١٩٧٤ بهدف إجراء تغييرات متفاوض عليها في النظام الاقتصادي الدولى لغرض جعله أكثر عدلاً وأشد دعماً للتنمية، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ «بيان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولى جديد». واعترفت فيه رسمياً، لأول مرة، بأن الظلم الاقتصادي يعتبر تهديداً للأمن والسلام العالميين، وأن مثله في ذلك مثل التوترات

---

(١) أحمد جامع، منظمة التجارة العالمية: البدايات الاقتصادية «المعاملة التفضيلية للدول النامية الجولات السبع (١٩٤٧-١٩٧٩)»، مجلة الأمن والقانون، السنة الخامسة، العدد الثانى، (دبى: كلية شرطة دبى، يوليو ١٩٩٧)، ص ص ٢٩٦-٢٩٧

(2) International Trade Center (Itc)

(3) Tamotsu, Takase, World Trade Organization, Seminar On World Trade Organization Under The Auspices Of Jica And Ministry Of Foreign Affairs In Egypt (Unpublished Paper, Cairo: 24th –29th March 2001), P.2.

والنزاعات العسكرية والسياسية. وفي مؤتمر الأنكتاد الرابع في نيروبى عام ١٩٧٦ تمكنت الدول النامية من إقرار «المنهاج المتكامل للبضائع»، ذلك المنهاج الطموح الذي خطط لإقامة نظام للتدخل الدولى لاستقرار أسواق البضائع، تدعمه مؤسسة مالية جديدة هى «الصندوق المشترك». كما شهدت الأعوام التالية مكاسب أخرى، ومنها على الأخص إصدار «ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول» و «عهد وسائل النقل متعددة النماذج» و «اتفاقية ممارسات الأعمال المقيدة» وقرار بعض حكومات الدول المتقدمة بشطب الديون الرسمية للدول الأفقر، والاتفاقية الخاصة بمبادئ إعادة جدولة الديون، والتى أقرت أثناء المفاوضات الدورية التى جرت بين الدول النامية المدينة والدول الدائنة في «نادى باريس». ولكن أغلبية هذه المكاسب ليست سوى مكاسب هزلية، فلقد عمدت الدول المتقدمة إلى عرقلة المفاوضات حول الجوانب التنفيذية «للنظام الاقتصادي الدولى الجديد»، وقد جرت محاولة في مانيلا عام ١٩٧٩ في المؤتمر الخامس للأنكتاد تهدف إلى المباشرة بمفاوضات واسعة النطاق لبحث الجوانب التنفيذية تلك، إلا أنها فشلت أيضاً حتى اعتبرت المفاوضات الجدية بين الشمال والجنوب انتهت بهذا المؤتمر. ثم كان فشل قمة كانكون التى عقدت عام ١٩٨١ برئاسة مشتركة بين رئيس جمهورية المكسيك ورئيس وزراء كندا في الحصول على تأييد سياسى لعملية المفاوضات بين الشمال والجنوب. وجاء بعد ذلك فشل الأنكتاد السادس في بلجراد عام ١٩٨٣، وفشل محاولة الأنكتاد ومجموعة الـ«٧٧» لإحياء حوار الشمال والجنوب.[١] ولعل السبب الأساسى لفشل محاولات الأنكتاد المتعددة هو ما يؤكده العديد من المحللين من أن الدول الغنية لا تأخذ الأنكتاد ودورها محمل الجدية.[٢]

(١) لجنة الجنوب، تقرير لجنة الجنوب: التحدى أمام الجنوب، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٠)، ص ص ٢٦٦-٢٦٧

(٢) يذكر الأستاذ Mehta أنه بعد أن فشلت محاولات الدول المتقدمة فى القضاء على الأنكتاد مع مولد المنظمة العالمية للتجارة، فأنها الآن تحاول تهميش دوره بأكثر من وسيله، ومنها سحب =

ورغم كل هذا الإهمال من الدول المتقدمة للأنكتاد نجحت الدول النامية في الأنكتاد الأول في إضافة جزء رابع على اتفاقيات الجات -نافذاً من تاريخه وهو ٢٧ يونيو ١٩٦٦- وحيث تفصح المواد الثلاث لهذا الجزء[1] عن مطالب الدول النامية في معاملة تفضيلية، وتمييزيه في التبادل التجارى.[2] وكذلك أجبرت الأنكتاد جات ١٩٤٧ على الاهتمام بموضوع تنمية الدول التى تجتاز أولى مراحل نموها الاقتصادي، وخصصت لهذا الموضوع أطول مادة فيها، وهى المادة ١٨، الواقعة في الجزء الثانى منها، وعنونتها «المساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية»[3]

من ناحية أخرى نجد أن موقف الدول النامية نفسه قد تطور تطوراً كبيراً في الثمانينات في اتجاه تقبل السياسات الاقتصادية الليبرالية، ومن بينها سياسات تحرير التجارة، وذلك بمقتضى برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى التى يفرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وقد كان هذا التحول محصلة أمرين: أولهما: تفاقم مشكلة الديون الخارجية وتدهور الأداء التنموى في الكثير من الدول النامية، مع عجزها عن ابتداع سياسات وطنية لمواجهة هذه المشكلات. وثانيهما: التدهور في أحوال الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وما انتهى إليه بعد ذلك من انهيار كامل للاقتصاديات الاشتراكية التى كانت تقدم إلى الدول النامية الدعم والمنفذ التجارى البديل عن أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة. وإجمالاً، لم يُعد في إمكان

= الاختصاص منه ومن ذلك سحب الاختصاص الذي وافق عليه الأنكتاد التاسع عام ١٩٩٦ فى جنوب إفريقيا، الذي يتعلق بأن يتم تناول مناقشات وضع قواعد الاستثمار فى الأنكتاد، وليس داخل المنظمة العالمية للتجارة، وهو الأمر الذي أكده الأنكتاد العاشر أيضاً فى فبراير ٢٠٠٠. والآن تحاول الدول الغنية – خاصة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢٦ دولة) – ان تدفع بهذه المفاوضات فى المنظمة العالمية للتجارة. انظر: Mehta, Dradeep S., OP.CIT.

(١) هذا الجزء هو الوحيد المعنون من جات ١٩٤٧

(٢) أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٢٩٧

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

الدول النامية أن تجاهر بمعارضتها لمبادئ الجات، بل أنها أصبحت أكثر استعداداً لتقبلها، وإن طالبت بالاستثناء المؤقت من تطبيق البعض منها مراعاة للظروف الخاصة التى تمر بها. وإزاء ضعف القوة الاقتصادية للدول النامية، ورجوع الكثير منها إلى النموذج الرأسمالي للتنمية، أدركت الدول الصناعية الكبرى من أن مفاتيح نجاح جولة أوروجواي، أو فشلها بمقاييسها، باقية في حوزتها. كما أصبحت الدول الصناعية مطمئنة تماما إلى أنه على الرغم من التزايد الكبير في عدد الدول النامية التى انضمت إلى الجات، فإن نجاح أية مبادرات تتقدم بها هذه الدول النامية إنما يتوقف في نهاية المطاف على قدر الاستجابة التى تكون الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي - اليابان) على استعداد لتقديمها.[1]

لكل ذلك لم يكن من المصادفة أن تتجاهل الجات المنتجات المهمة للدول النامية، مثل السلع الزراعية والسلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للدول النامية، كالمنسوجات والملابس. فالواقع أن الدول الكبرى المسيطرة على الجات هى التى كانت تتفنن في فرض القيود التى تؤدى إلى إغلاق أسواق الدول المتقدمة أمام هذه المنتجات، حماية لأسواقها ومنتجيها المحليين. وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى بعدما تزايد عدد الدول النامية المنضمة إلى الجات زيادة عظيمة، وبعدما تكتلت في الأنكتاد منذ عام ١٩٦٤ وفي منتديات مختلفة للأمم المتحدة من أجل تحسين مركزها التفاوضى وبلورة دعوتها إلى إقامة نظام اقتصادي عالمى جديد.



(١) د.إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٢٤.

المبحث الثالث

نشأة المنظمة العالمية للتجارة

جرت مفاوضات الجات في الثمانينات وأوائل التسعينات وأشارت كلها إلى رفض الدول النامية إقامة منظمة للتجارة الدولية، والتى أصبحت فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة WTO، في حين كانت الدول المتقدمة تسعى لإنشائها، لدعم الديمقراطية الاقتصادية الجديدة[1] وفقا للمعايير الغربية، وعلى أنقاض الأنكتاد، وخارج إطار منظمة الأمم المتحدة. ولهذا رفضت الدول النامية إنشاء منظمة للتجارة العالمية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى منح سكرتارية المنظمة سلطات رقابية موسعة على السياسات التجارية للأطراف المتعاقدين، وهو ما يعني تزايد احتمالات تعرض الدول النامية لفرض عقوبات تجارية عليها. أو بعبارة أخرى رفضت الدول المتقدمة تحويل الجات إلى نموذج يشبه صندوق النقد الدولى Trade- IMF الذي يتميز بسلطات إشرافية واسعة على الدول النامية، خاصة وأن الدول النامية كانت تعلم أن الدول المتقدمة ترغب في أن تكون نشأة المنظمة العالمية للتجارة تقويضاً للأنكتاد، في حين كانت الدول النامية تريد الحفاظ على الأنكتاد ودوره والاستفادة القصوى من خبراته في المجالات المتعددة. ولكل ذلك كانت المفاوضات حول نشأة المنظمة العالمية للتجارة صعبة.[٢] وأنتجت هذه المفاوضات المنظمة العالمية للتجارة بحيث يشكل الأنكتاد أحد الأعمدة الرئيسية التى ترتكز إليها المنظمة الوليدة جنباً إلى جنب مع الجات.

تختلف المنظمة العالمية للتجارة عن الجات في أنها تمثل تقلصاً للنموذج الذي

---

(1) New Economic Democracy

(٢) ويلاحظ أن التفاوض حولها لم يبدأ إلا فى مرحلة متأخرة من مفاوضات جولة أورجواى، وبالتحديد فى مارس ١٩٩٠. وكان هناك دولتين تتنازعان استضافة المنظمة هما ألمانيا وسويسرا، ونجحت الأخيرة فى استضافتها فى جنيف بجانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى التى هناك.

تطور في ظل الجات واتسم بوجود العديد من الاتفاقيات المنفصلة خارج جولات التفاوض، مما يعني تفاوت الالتزامات التى كانت مترتبة على الأطراف المتعاقدة في الجات، وبالتالي اختلاف قابلية هذه الالتزامات للتبادل تبعاً للاتفاقيات التى يكون أطراف التبادل أعضاء فيها. وقد أدى ذلك إلى وجود ما يسمى التقنين المشروط[1] ومفاده أن الدول لن تقدم مزايا التقنين لتحرير التجارة إلا لمن أصبح فعلياً طرفاً في اتفاقيات معينة. وهكذا وللقضاء على مزايا «الدولة الأولى بالرعاية» ظهرت استراتيجية الصفقة الشاملة التى تمنع اختيار بعض الاتفاقيات أو الأحكام دون بعضها الآخر. وبمعنى آخر فإن المنظمة العالمية للتجارة جعلت الاتفاقيات متعددة الأطراف الملحقة باتفاقية المنظمة كلاً لا يتجزأ، بحيث يلتزم أعضاء المنظمة بجميع الالتزامات التى ترتبها الاتفاقيات المذكورة، فضلاً عن التزامها بالقرارات والإعلانات الوزارية والاتفاقيات اللاحقة مثل التوقيع في ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية.[2]

هيكل المنظمة العالمية للتجارة وعملها:

نشأت المنظمة العالمية للتجارة -وهى ليست وكالة متخصصة يربطها بالأمم المتحدة اتفاق خاص- بتوقيع اتفاق مراكش في ١٥ إبريل ١٩٩٤، وعهد إلى هذه المنظمة اعتباراً من الأول من يناير ١٩٩٥ بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الناجمة عن جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (١٩٨٦-١٩٩٤)، والتى بلغ عددها ثمانية وعشرين اتفاقية تندرج تحت مجموعات ثلاثة أساسية، وهى التجارة في السلع، ومسائل التجارة في بعض القطاعات السلعية مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات يضـاف لذلك قيامها بالإشراف

---

(1) Code Conditionality

(٢) وهنا يجب الإشارة انه لأول مرة يرتبط تحرير التجارة بتحرير رأس المال فتحريرهما معاً يعني ليس فقط إتاحة الفرصة للدول لاستغلال مزاياها النسبية فى الإنتاج ولكن أيضاً يفتح الباب لاستيراد المنتجات المنخفضة التكلفة ذات التكنولوجيا المرتفعة.

على تنفيذ اتفاق أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة المعروفة باسم اتفاقية TRIPS [1]، وقد جاءت اتفاقية إنشاء المنظمة مكونة من ١٦ مادة ووقعت عليها الدول المشاركة في ختام جولة الاورغواي بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٩٤، والحق بها واحد وعشرون اتفاقا ووثيقة تفاهم موزعة على اربعة ملاحق[٢] وتتضمن الاتفاقيات ١٩ اتفاقاً و٧ مذكرات تفاهم وبروتوكولاً وأخيراً آلية لفض المنازعات. ويمكن في الحقيقة إحصاء ٣٥ اتفاقية وتفاهما ووثيقة (٩)، ومن حيث تقسيمها فأنها تقسم من زاوية الالتزام بها إلى قسمين فقط، الاول ويضم ٣١ اتفاقا وتفاهما وبروتوكولا وتلتزم بها الدولة العضو كوحدة واحدة ولا تملك اسقاط ايها من التزاماتها الا في حدود ما هو مقرر بشان الإعفاءات وفق ما ورد في ذات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وبشروط غير ميسرة، واما القسم الثاني فيشمل اتفاقيات التجارة عديدة الاطراف المذكورة اعلاه التي لا يلتزم بها الا العضو المنضم لها باختياره.

ومن حيث موضوعاتها فإن الاتفاقيات تقسم إلى اربع طوائف رئيسة تحتل ثلاثة منها الأهمية الكبرى وهي اتفاقيات التجارة في السلع (جات) واتفاقية التجارة في الخدمات (جاتس) واتفاقية الملكية الفكرية (تربس)، والرابعة والتي لا تحظى بذات القدر من الأهمية رغم اهميتها البالغة عمليا وقانونيا فتتمثل باتفاقية فض المنازعات. ويضيف البعض على هذا التقسيم، اتفاقية الاستثمار (ترمس) باعتبار موضوع الاستثمار يحظى بقدر كبير من الأهمية إلى جانب تنظيم السلع والخدمات والملكية الفكرية والمنازعات، ولعل مبرر عدم ايراد البعض له كموضوع مستقل عن السلع ان اتفاقية ترتيبات وإجراءات الاستثمار تطبق فقط في ميدان وتعتبر مصر والمغرب من الدول المؤسسة لهذه المنظمة. ومقر المنظمة مدينة جنيف، بسويسرا. واعتباراً من تاريخ سريان اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فإن الأطراف

---

(1) Trade-Related Aspects Of Intellectual Property Rights (Trips)

(٢) انظر الملحق الخاص باتفاقيات المنظمة

المتعاقدة في اتفاقية (الجات) لعام ١٩٤٧، والمجتمعات الأوروبية التى تقبل اتفاقية جولة أوروجواى وتكون قد انتهت من إعداد جداول التزاماتها بشأن السلع والخدمات – (التعهد الواحد) – سوف تصبح أعضاء أصلية في المنظمة العالمية للتجارة.

والمنظمة العالمية للتجارة بمقتضى نتائج جولة أوروجواى هى منظمة تتولى أمور هذه العائلة من الاتفاقات الدولية ككيان دولى جديد يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية ولها صلاحيات أكبر مما كان متاحاً لسكرتارية الجات، وتعتمد على القواعد التى تتفق عليها الدول بالنسبة للتجارة، والتى تبنى على مبدأ عدم التميز بين الدول الأعضاء لضمان العدالة. وخلافاً للجات ١٩٤٧ تقتضى عضوية المنظمة العالمية للتجارة أن يصبح العضو طرفاً في جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.[1]

وهكذا مع وجود المنظمة العالمية للتجارة خضع النظام الاقتصادي العالمى لدرجة أقوى من الإشراف من خلال تعاون المنظمة الجديدة مع المنظمات الدولية القائمة، وخصوصاً البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وهذا أمر منصوص عليه صراحة في إعلان مراكش، فضلاً عن اعتباره أحد وظائف المنظمة الجديدة بمقتضى المادة (٣) من اتفاقية إنشائها. ويثير هذا الوضع قلق الكثير من الدول النامية التى تعانى ضغوطاً فوق الطاقة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى في الوقت الراهن.[2]

وقد كلفت المنظمة العالمية للتجارة بخمس مهام محددة[3] هى:- تسهيل تنفيذ

---

(1) The World Trade Organization, Seattle: What's At Stake?, Op.Cit., P.1

(٢) د.إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٥٣

(٣) جيسوس سياد، «نتائج اتفاقية أوروجواى»، فى د. سعيد النجار (محرر)، ندوة اتفاقيات الجات وآثارها على البلاد العربية ١٧- ١٨ يناير ١٩٩٥، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربي، القاهرة: مطابع الشروق، ١٩٩٥)، ص ٣٨.

نتائج جولة أوروجواى، تقديم محفل للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإطار لتنفيذ نتائجها، إدارة إجراءات تسوية المنازعات، إدارة آلية استعراض السياسة التجارية، التعاون مع مجموعة وكالات صندوق النقد والبنك الدوليين.

والواقع أن مجال نشاط المنظمة العالمية للتجارة الذي يفترض أن يكون متعلقاً بمسائل التجارة الدولية فحسب، يمتد إلى مجالات أخرى، فتهتم المنظمة بمسائل متنوعة مثل البيئة وحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة.

واكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة متاح من حيث الأصل لجميع الدول، وكذلك الأقاليم الجمركية المستقلة التى تمارس سلطة كاملة في علاقاتها التجارية الخارجية، ولكن قبول طلب العضوية يتوقف على مدى إقناع طالب العضوية لشركائه التجاريين في المنظمة العالمية للتجارة بحجم التنازلات المقدمة منه، سواء كان طالب العضوية من الدول النامية أو المتقدمة أو إقليماً جمركياً. كما يحق لأعضاء المنظمة الانسحاب منها ومن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف (مادة ١٥)، ولكنها قيدت نفاذ الانسحاب بانقضاء ستة أشهر على التاريخ الذي تم إخطار المدير العام للمنظمة به.[١]

والقاعدة العامة أن تتخذ المنظمة العالمية للتجارة قراراتها بالرضا العام [٢] بين الدول، وذلك في جميع هيئاتها ما لم ينص على خلاف ذلك، وهو ما يعني حق أي عضو في الاعتراض. فأعضاء المنظمة متساوون من الناحية القانونية (صوت لكل عضو). ولكن من الناحية العملية فإن هذا الرضا العام أو التوافق – أو ما يسميه البعض بالإجماع السلبى لأن من يوافق على القرار يكفي ألا يعترض عليه- هو صيغة للإجماع يتحقق بشكل ضمني، وهو يؤدي إلى استمرار الدول النامية بالتنازل عما يمكن أن يكون من مصلحتها، خاصة وأن الكيانات الاقتصادية الكبرى غالباً

---

(١) ياسر خضر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، ٢٠٠١).ص ٨٥.

(2) Consensus

ما تلجأ إلى إجراء مشاورات تمارس فيها ما يمكن وصفه بالترغيب والترهيب، لضمان التصويت إلى جانب القرار الذي تزمع اتخاذه، أو لضمان عدم الاعتراض عليه، فالاعتراض هنا يجب أن يكون علنياً ليوقف هذا التوافق والرضا العام الذي قد يظهر. وبهذا تظهر الفجوة بين تحقيق المساواة من حيث الشكل بين جميع الأعضاء، وعدم المقدرة الفعلية على ممارسة هذه المساواة. أما إذا لم يتم التوافق فيتم اللجوء إلى التصويت وفقاً لما ورد في المادتين ٩ و ١٠ من اتفاق إنشاء المنظمة.[١] ويلاحظ أنه عقب الفشل الذي منى به الاجتماع الوزارى في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩، أعلن الأمين العام آنذاك للمنظمة العالمية للتجارة مايك مور أنه يتعين توسيع إطار مفاوضات المنظمة وتحسين نظام اتخاذ القرار فيها. فمن البديهى مراجعة الطريقة التى تتخذ بموجبها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة قراراتها. وأوضح مور أن كل القرارات المهمة تقوم على مبدأ الرضا العام، وينبغى الحفاظ على هذا المبدأ بكل وضوح إلا أنه ليس من السهل دائما تحقيقه داخل المنظمة التى تضم آنذاك ١٣٥ دولة. والمشكلة في رأى مور أن كل الأعضاء يعترفون بضرورة قيام مجموعات أصغر تعمل على إيجاد تسويات للتنفيذ، ولكن أحداً لا يريد أن يستبعد نفسه منها،[٢] خاصة وأن كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يعتبرون أعضاء في كل مجالسها وهيئاتها فيما عدا محاكم تسوية المنازعات وجهاز الاستئناف وجهاز الرقابة على المنسوجات واللجان والمجالس متعددة الأطراف.

ويتكون هيكل المنظمة[٣] من:

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٠-٩٠

(٢) الأهرام ٦/١/٢٠٠٠

(٣) انظر الملحق الموضح لهيكل المنظمة العالمية للتجارة

(١) مؤتمر وزاري:

ويرأس المؤتمر الوزارى هيكل المنظمة العالمية للتجارة، ويتكون من كل أعضاء المنظمة، وينعقد مرة على الأقل كل سنتين وفقاً لما هو جارى بالنسبة لكل من البنك والصندوق الدوليين اللذين يعقدان اجتماعاتهما سنوياً على المستوى الوزارى (عقد أول مؤتمر وزاري للمنظمة في سنغافورة عام ١٩٩٦، والثانى في جنيف عام ١٩٩٨، والثالث في سياتل عام ١٩٩٩، والرابع في الدوحة نوفمبر ٢٠٠١، والخامس في كانكون ٢٠٠٣، والسادس في هونج كونج ٢٠٠٥). وللمؤتمر الوزارى وحده اختصاص اتخاذ قرار انضمام الدول، والأقاليم الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة ويتم ذلك بأغلبية الثلثين. وكذلك إقرار التعديلات التى يقترحها الأعضاء أو مجالس المنظمة. وينفرد المؤتمر الوزارى بمسألة تعديل الاتفاقية المنشأة للمنظمة، وكذلك الاتفاقيات متعددة الأطراف الملحقة بها. ومن أهم اختصاصات المؤتمر التى تهم الدول النامية والأقل نمواً هو اختصاصه بمنح الإعفاءات من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب اتفاقية ما تديرها المنظمة. وأخيراً فللمؤتمر الوزارى إنشاء لجان محددة ورد ذكرها في الاتفاقية المنشأة للمنظمة، هى لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والشئون المالية والإدارية، وكذلك تعيين المدير العام للمنظمة.

وعند بدء الإعداد لمؤتمر سنغافورة ظهر التحدى الأكبر متمثلا في تحديد الدور المنوط بآلية المؤتمرات الوزارية. هل يجب اعتبار المؤتمر مؤتمراً للاحتفال كل عامين بالمنظمة ولجذب الأنظار إليهم، أم أن من شأنه الإشراف الفعلى على أعمال المنظمة بما يمنحه لها من قوة الدفع السياسية اللازمة والمناسبة لاستمرار التقدم المنشود في مجالات تحرير التجارة الدولية[١] وتمكين المنظمة العالمية من ملائمة نفسها

---

(١) كان قد تم الاتفاق فى جولة اوروجواى على إجراء عدد من المفاوضات Built – In Agenda بدأت فى أول يناير ٢٠٠٠ فى مجالى الزراعة والخدمات، كما تضمن جدول الأعمال المقرر فى جولة اوروجواى عدداً من المسائل التى لم يبت فيها، فبعض اتفاقيات =

مع التطورات العالمية السريعة من حولها حفاظاً على مصداقية المنظمة بل وجدواها، وبالتالي ما هو دور ومهام هذا المؤتمر الذي ينعقد على المستوى الوزارى في لقاءه الأول؟ وقد ظهرت خلافات حادة طوال المفاوضات التى دارت في جنيف، ومنذ الوهلة الأولى، حول شكل ومضمون المؤتمر الوزارى الأول والإعلان الوزارى الصادر عنه، واستمرت هذه الخلافات حتى عقد المؤتمر الأول بسنغافورة وما بعده من مؤتمرات. وظهر الجدل بشكل أساسى بالنسبة لقدرة المنظمة – بعد عامين من نشأتها – على اتخاذ قرار في المؤتمر الوزارى بتضمين موضوعات جديدة في جدول أعمالها، وتمثلت الخلافات بصفة أساسية فيما أطلق

= منظمة التجارة العالمية تنص على مزيد من المفاوضات فى فترات زمنية مختلفة، وبعضها على إجراء مراجعات لعدد من الاتفاقيات كجزء من جدول الأعمال المتفق عليه فى جولة اوروجواى، ومن الموضوعات المثارة على الجدول ما يلى:

أ – تنص اتفاقية الزراعة على بدأ المفاوضات لمواصلة عملية الإصلاح قبل عام واحد من نهاية فترة التنفيذ (أى عام ١٩٩٩).

ب- تنص اتفاقية الخدمات على إجراء مفاوضات بشأن الخدمات المالية، وخدمات الاتصالات الأساسية، والخدمات البحرية، وقد استكملت المفاوضات الخاصة بالاتصالات الأساسية عام ١٩٩٧ وتلك المتعلقة بالخدمات المالية فى ديسمبر ١٩٩٧، أما المفاوضات الخاصة بالخدمات البحرية فلم تنجح وتم تعليقها فى يونيو ١٩٩٦، على أن تستأنف فى إطار الجولة القادمة من المفاوضات بشأن الخدمات.

ج- تنص المادة ١٩ من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS)على ان تبدأ فى موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ مفاوضات بشأن الإجراءات الوقائية الطارئة والمشتريات الحكومية والإعلانات، وإجراء مزيد من المفاوضات بشأن فتح الأسواق (تطالبت الدول النامية الأخرى بتحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين–وهو ما تتمتع فيه تلك الدول بمزايا–علىٰ غرار تحرير التجارة فى السلع والخدمات الأخرى التى تعطيها الدول المتقدمة أولوية خدمة لمصالحها).

د- بدأ من عام ٢٠٠٠ مراجعة الاتفاقيات الخاصة ببعض الأوجه المتعلقة بالملكية الفكرية TRIPS، وإجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمار «TRIMS»، وبالتدابير الصحية والصحة النباتية «SPS»، ومكافحة الإغراق «Dumping».

هـ- بدأت مراجعة تفاهم تسوية المنازعات منذ عام ١٩٩٨ ولم تنته مراجعته بعد.

عليه الموضوعات الجديد والتى تضمنت معايير العمل والبيئة والاستثمار والمنافسة والمشتروات الحكومية. واهتمت الدول النامية بإبراز أهمية أن يولى المؤتمر الأول وما بعده اهتمامهم بمدى تنفيذ الدول للالتزامات التى تعهدت بها من جراء اتفاقيات جولة أورجواى بدلا من البحث عن موضوعات جديدة وتحميل المنظمة –وهى في سنواتها الأولى– أعباء إضافية تثقل كاهل الدول. ولنجاح المؤتمر الأول كان يجب تفادى المواجهة بين الوزراء في سنغافورة. وجاء ذلك من خلال التأكيد ومنذ المراحل الأولى من للمفاوضات على القاعدة الذهبية لعمل المنظمة وهى أنها تعمل على أساس توافق الآراء بين الدول أعضائها. واعتبر أن ضرورة تفادى المواجهة وتوافق الآراء يمثلان دعماً لمواقف الدول النامية وقوة لها في إطار التحضير لسنغافورة لما يعطيها من حق للاعتراض إذا لم يتفق ما يعرض عليها مع مصالحها.

(٢) المجلس العام:

يلتقي فيه ممثلو الدول الأعضاء بانتظام في مقر المنظمة بجنيف، للإشراف على أعمال المنظمة، ويعمل هذا المجلس أثناء الفترة التى تتخلل انعقاد كل مؤتمر وآخر كجهاز لتسوية المنازعات، وإدارة آلية مراجعة السياسة التجارية. ويختص بكل أمور المنظمة، ويرفع تقاريره إلى المؤتمر الوزاري. ويتبع المجلس العام ثلاث أجهزة رئيسية هى مجلس السلع، ومجلس الخدمات، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهذا يعكس الطابع الثلاثى للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. وتتخذ القرارات بإجماع الآراء طبقاً للعرف المتبع في الجات، إلا إذا نص على خلاف ذلك.[١]

(٣) جهاز مراجعة السياسات التجارية:

يقوم باستعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء. وهو من الأجهزة المستحدثة عن نظام الجات بتقنين ما كان يتم أثناء الجات من مراجعة لهذه

---

(١) جيسوس سياد، مرجع سابق، ص ٣٨.

السياسات بحيث يتم ذلك في إطار تنظيمى.

(٤) جهاز تسوية المنازعات:

يباشر إجراءات تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، ويضم جهاز الاستئناف، ومحاكم تسوية المنازعات. ومجال عمل الجهاز هو كافة المنازعات التجارية الدولية، ويتسم عمله بالطابع الرضائى، فلا يمكن أن يتدخل بصدد أي نزاع إلا برضا أطرافه، ولا يتجاوز في أحكامه الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف المنشأة للمنظمة والملحقة بها. وهو يتميز عن آلية تسوية المنازعات التى أنشأها الجات في إلزامية أحكامه. والعلاج الذي تقدمه المنظمة العالمية للتجارة عن طريق هذا الجهاز -وكملاذ أخير- يتمثل في السماح للدول المعنية بالتدخل عن طريق تعليق التنازلات أو الالتزامات الأخرى التى تمنحها للدولة أو الدول المخالفة. وقد بلغت عدد المنازعات المعروضة على الجات في الفترة من ١٩٤٨-١٩٩٤ حوالي ٣١٥ قضية، وفي خلال السنوات الخمس التالية لنشأة المنظمة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بلغت حوالي ١٢٠ قضية.[1] وباختصار فإن مهام الجهاز تتدرج من مرحلة التشاور بين أطراف النزاع، مروراً بمرحلة التقدم بتوصيات ومقترحات تسوية، وانتهاء بإصدار قرارات ملزمة للفصل نهائياً في النزاع.[2]

---

(1) Second WTO Ministerial Conference To Focus On Implementation, Future Work Agenda, Press Pack, 1998, http://www.wto.org/anniv/press.htm

(٢) يذكر ياسر خضر أن المنظمة العالمية للتجارة شهدت منذ نشأتها شكاوى معروضة عليها وصلت حتى عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٨ شكوى منها ١٤٧ شكاوى لا تتضمن مسائل واضحة، و٢٣ قضية قائمة، و٣١ قضية صدر فيها أحكام، و٣١ قضية تمت تسويتها بدون تحكيم. وبمقارنة هذه الأرقام مع ما رفع من قضايا فى ظل الجات نجد أن الفرق كبير فى اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات. ففى فترة الخمسينات نظرت الجات ٥٣ شكوى، وفى الستينات نظرت ٧ شكاوى، وفى السبعينات ٣٢ شكوى، وفى الثمانينات ١٥ شكوى. بينما خلال سنتين فقط من عمر المنظمة العالمية للتجارة نجدها نظرت ٨٨ شكوى. انظر: ياسر خضر الحويش، مرجع سابق، ص ٢٢٢، ص ٥٦٣.

(٥) مجلس التجارة في السلع:

وأعضاؤه هم كل أعضاء المنظمة. ويتناول بالبحث السياسات والإجراءات الحالية والجديدة للدول والشركات التجارية المملوكة للدول، وينقسم إلى عدة لجان (محدودة العضوية) تركز كل منها على موضوع محدد، وتتكون كل لجنة من رئيس للجنة وعشرة أعضاء، ومن أهم لجان هذا المجلس اللجان الخاصة بحرية النفاذ للأسواق، والزراعة، والعوائق الفنية أمام تدفقات التجارة، وإجراءات مكافحة الإغراق، وتقدير قيمة الجمارك، وقواعد المنشأ، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وغيرها. يضاف لذلك تبعية جهاز الرقابة على المنسوجات لهذا المجلس، وكذلك وجود عدة مجموعات عمل تابعة للمجلس.

(٦) مجلس التجارة في الخدمات GATS:

وأعضاؤه هم كل أعضاء المنظمة، ويتبعه أيضاً عدة لجان محدودة العضوية. وقد شهد هذا المجلس تغييراً في الأجهزة التابعة له بعد انتهاء عمل اللجنة الخاصة بالمفاوضات الأساسية للاتصالات في فبراير ١٩٩٧، بينما ما زالت لجنة التجارة في مجال الخدمات المالية، ولجنة الالتزامات الخاصة، تعملان بالإضافة إلى وجود مجموعات عمل خاصة بقواعد اتفاقية GATS وأخرى خاصة بخدمات المتخصصين.[1]

(٧) مجلس جوانب الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (أو ما يعرف اختصاراً بمجلس TRIPS):

ويدير اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS والتى تتعلق بجميع مجالات الملكية الفكرية ذات الأثر التجارى من حقوق طباعة، وحقوق نسخ، ومؤشرات جغرافية، وتصميمات صناعية، وبراءات، ونماذج صناعية، وعلامات تجارية، وبراءات للدوائر الكهربية. وتختلف الاتفاقية عن أنظمة

---

(1) Professional Services

الحماية السابقة في الملكية الفكرية – والتى تنظمها اتفاقيات تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) [1] – في أمور أهمها أن جميع أطراف المنظمة العالمية للتجارة أصبحوا أطرافاً في أنظمة حماية الملكية الفكرية، وفي تحديد لسنوات الحماية لمجالات الملكية الفكرية المختلفة بسنوات طويلة نسبياً تصل في بعض المجالات إلى ٥٠ عاماً وهى التى كانت متروكة لتقدير الدول، ووضع إجراءات للنفاذ لم تكن محددة أيضاً وكانت متروكة لقدرات الدول، وكذلك إضافة مجالات جديدة تم حمايتها لم تكن معروفة مثل الأسرار التجارية، وأخيراً تعريض الدول للمسائلة عن إنفاذ حماية الملكية الفكرية أمام محكمة المنظمة العالمية للتجارة. [2]

وأعضاء مجلس TRIPs هم كل أعضاء المنظمة ويقوم - بالتعاون مع منظمة الوايبو- بمتابعة السياسات والإجراءات التى تتخذها الدول لتطبيق اتفاقية TRIPS، كما يقوم بمراجعة بعض بنود الاتفاقية ذاتها وفقا لجداول المراجعة كما نصت عليها بالاتفاقية.

ويشكل عام يمكن القول أن هذه الاتفاقية تتميز عن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية الوارد في النصوص الوضعية الداخلية بأنها جاءت بنظام متكامل لآلية حماية حقوق الملكية الفكرية، وترتكز آلية حماية الملكية الفكرية هذه إلى ثلاثة أركان[3]:

– أنها تعتمد على نظام قانوني وقائي يقوم على فرض التزامات على الدول الأعضاء بضمان اشتمال قوانينها على إجراءات لضمان تنفيذ النظام الجزائي في حالة وقوع الاعتداء، وتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أي اعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

---

(١) المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization (Wipo)

(2) Tamotsu, Takase, OP.CIT., P.1.

(٣) من أعمال مؤتمر الجوانب الاقتصادية والقانونية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، (غرفة تجارة وصناعة دبي: ٢ يونيو ٢٠٠٤)، http://www.ameinfo.com/ar-22027.html

- أنها تستند إلى نظام جزائي فعال قائم على مختلف الإجراءات الرادعة.
- أنها توفر نظاماً متكاملاً من الضمانات التي تكفل سهولة وتنفيذ آلية هذه الحماية.

(٨) اللجان متعددة الأطراف:

وهى محدودة العضوية ومن أمثلتها لجنة التجارة في مجال الطيران، ولجنة المشتريات الحكومية، ولجنة التجارة والبيئة...الخ. وبالنظر إلى أهمية لجنة التجارة والبيئة للدول النامية بشكل عام، فمن الهام هنا الإشارة إلى أن اجتماع مراكش حدد أجندة عمل للجنة التجارة والبيئة تتكون من ١٠ عناصر عمل كإطار مرجعى لمناقشاتها تشمل:

١ - العلاقة بين أحكام التجارة والإجراءات التجارية المستخدمة لأغراض بيئية بما فيها المتضمنة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

٢ - العلاقة بين أحكام التجارة والسياسات البيئية ذات التأثيرات التجارية.

٣ - أ) العلاقة بين الأحكام التجارية والضرائب البيئية.

ب) العلاقة بين الأحكام التجارية والمتطلبات البيئية للمنتجات من التعبئة، ووضع العلامات (العنونة)، ومعايير وتشريعات إعادة التدوير والاستخدام.

٤ - الأحكام التجارية الخاصة بالشفافية للإجراءات التجارية المستخدمة لأغراض بيئية، والسياسات التجارية ذات التأثيرات البيئية.

٥ - العلاقة بين آلية تسوية النزاعات التابعة إلى المنظمة العالمية للتجارة وتلك الخاصة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

٦ - احتمال تأثير الإجراءات البيئية على وصول صادرات الدول النامية للأسواق والمنافع البيئية لإزالة القيود التجارية وتشويهات التجارة.

٧ - قضية تصدير السلع المحرمة داخلياً.

٨ - العلاقة بين البيئة واتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة Trips.

٩ – العلاقة بين البيئة والتجارة في الخدمات.

١٠ – علاقة المنظمة العالمية للتجارة مع المنظمات الأخرى سواء الحكومية أو غير الحكومية.

ولعل أهم المعايير الحاكمة لعمل لجنة التجارة والبيئة ومناقشاتها هي[1]:

١ – أن اختصاص المنظمة العالمية للتجارة هو تنسيق السياسات في هذا المجال، وهو محدود بالتجارة وبأوجه السياسات البيئية المتصلة بالتجارة. بمعنى آخر فلا يوجد نية لأن تصبح المنظمة العالمية للتجارة منظمة بيئية تضع معايير بيئية أو تطور سياسات عالمية بالنسبة للبيئة، فهناك مؤسسات مختصة بذلك.

٣ – ضرورة زيادة التنسيق الوطنى والتعاون متعدد الأطراف لمجابهه الاهتمامات البيئية.

٣ – ضرورة تأمين الوصول للأسواق لمساعدة الدول النامية للوصول للتنمية المستديمة.

هذا، ومن المنتظر أن تنتقل اللجنة في عملها من مرحلة المشاورات أو المرحلة التعليمية Educational Process إلى مرحلة التفاوض والنظر في مدى ملائمة القواعد والمبادئ المعمول بها في إطار عمل اللجنة.[2]

وتتميز لجنة التجارة والبيئة بأن لها دوراً هاماً في التنسيق خاصة مع المنظمات غير الحكومية، فالبعض يرى أن اللجنة نشأت استجابة لمطالب المنظمات غير الحكومية والرأى العام ليسمح بالتوقيع والتصديق السلبى على اتفاقات جولة أورجواى وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.[3]

---

(1) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Geneva: WTO, Nov 1999), HTTP://WWW.WTO.ORG

(٢) ماجدة شاهين، ملحق خاص عن المنظمة العالمية للتجارة، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٥، ص٩.

(3) Shahin, Magda, «Trade And Environment: How Real Is The Debate?» In Sampson, P. Gary And Chambers, W. Bradness (Eds.), Trade, Environment And The Millennium, (Tokyo: United Nations, University Press, 1999), P. 38.

وهكذا فالعلاقة مع المنظمات غير الحكومية أساسية لهذه اللجنة ولتنمية هذه العلاقة حدد قرار المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة في يوليو ١٩٩٦ بشأن المنظمات غير الحكومية أهمية التشاور مع المنظمات غير الحكومية الوطنية على المستوى البيئى، وفي إحصاء عام ١٩٩٧ وجد أن هذا التشاور لم يتم سوى في ثلاث دول فقط.[(١)]

(٩) الأمانة:

لا تختلف أمانة (سكرتارية) المنظمة العالمية للتجارة عن سكرتارية المنظمات الدولية الأخرى، ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزارى لمدة أربع سنوات. وقد تم اختيار ريناتو روجيرو الإيطالي الجنسية كأول مدير عام للمنظمة، وبعد انتهاء مدته تم اختيار مايك مور ثم سوباتشي بانيتشباكدي الياباني الجنسية، وأخيراً باسكال لامي المفوض الأوروبي السابق للتجارة والذي تم تعيينه كمدير عام للمنظمة في سبتمبر ٢٠٠٥.



(1) World Trade Organization, Commitee On Trade And Environment, Bulletin No 19, Press/Te/19, (Cte: 19 July 1997), HTTP://WWW.WTO.ORG/WTO/ENVIRONT/ TE019. HTM

الفصل الثاني

تأثير السياسات التجارية على اقتصاديات الدول العربية النامية

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية للدول العربية كجزء من اقتصاديات الدول النامية

وفقاً لتقارير التجارة العالمية [1] فإن آسيا وأمريكا الجنوبية ودول الكومنولث تعد أكثر المناطق الجغرافية نشاطاً في مجال التجارة السلعية من حيث حجم الصادرات والواردات خلال عام ٢٠٠٤، كما حققت إفريقيا والشرق الأوسط- بالرغم من استمرار ضآلة نصيبهما النسبي في التجارة- تقدماً نسبياً في الأداء التجاري، نظراً للارتفاع الملموس لأسعار المواد الأولية (وخاصة النفط في حالة الدول العربية) في السوق العالمي خلال السنة مع استمرار استحواذ أمريكا الشمالية وأوروبا على حصة كبيرة من التجارة الدولية التى حققت أفضل معدلات نموها (٩٪) منذ عام ٢٠٠٠.

وقد حققت منتجات النفط والأدوية أعلى معدلات للنمو في إطار التجارة في السلع، واحتلت نصيباً متزايداً من حجم هذه التجارة، بينما حققت خدمات النقل أعلى معدل للنمو في إطار التجارة في الخدمات. وارتفعت أسعار المواد الخام والأولية بمعدل أعلى بكثير من معدل ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة وهو الأمر الذي يمثل تحدياً للدول المتقدمة الصناعية من حيث تحول شروط التجارة في غير صالحها، وهو ما أعاد للأذهان ما حدث في أوائل السبعينات من صدمات اقتصادية أدت إلى اتخاذ الدول الصناعية الكبرى لإحداث تعديلات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي (أهمها إلغاء نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة).

---

(١) تقرير التجارة العالمية WORLD TRADE REPORT 2005 وهو تقرير تصدره المنظمة العالمية للتجارة كل عام.

ويرى التقرير أن أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الخام والمواد الأولية ما يلي:

- الانخفاض الموازي في قيمة الدولار أمام عدد من العملات الرئيسية مثل اليورو.

- التزايد المطرد في العجز التجاري وعجز الموازنة في الولايات المتحدة بالتوازي مع الحرب الأمريكية في العراق وما تمثله من تكاليف.

- تمسك معظم دول شرق آسيا بتثبيت عملاتها المحلية عند مستويات مرتفعة أمام الدولار، بما يمنحها ميزة تنافسية اصطناعية تمثل ضغطاً مستمراً على الميزان التجاري الأمريكي، ويرفع من احتمال اتخاذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتدابير تجارية أحادية الجانب.

- ارتفاع نصيب الدول النامية -وخاصة دول شرق وجنوب آسيا وفي مقدمتها الصين- من واردات النفط والطلب العالمي على منتجات البترول، بما يمثله ذلك من تحول في النمط التقليدي لسوق النفط العالمي، ويزيد من المنافسة على تأمين موارد امدادات النفط.

وبهذا، ووفقاً للتقرير، فإن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية خاصة في الاقتصاد والتنافس العالمي. هذا، وتتبع اقتصاديات الدول العربية في ملامحها ومشاكلها الدول النامية بشكل عام ومع ذلك تتمتع اقتصاديات الدول العربية بمزايا لا تتوفر لاقتصاديات أخرى على مستوى العالم ككل، فمن أهم مزاياها أنها تتسم بموقع استراتيجي يعتبر قلب العالم، وأن اتصال بعضه ببعض يجعل منه كتلة متراصة متماسكة. وليس من المبالغة القول بأن البلاد العربية من أغنى بلاد العالم في ثروتها الطبيعية، ولا أدل على ذلك من أن الناحية الواسعة الشاسعة للعالم العربي مع الموقع الاستراتيجي الذي «يحتله من الكرة الارضية فهو إلي حد ما في قلب العالم تقريباً، ويسيطر على أهم الممرات المائية وطرق المواصلات في العالم». كما أن الأراضي الصالحة للزراعة به تصل نسبتها إلي حوالي ١٤,٧ من مجموع مساحة الأرضي الصالحة الزراعة في العالم. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في

العالم العربي وحده في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٧٠ مليون هكتار مقارنة بحوالي ٦٧ مليون هكتار عام ١٩٩٩، أي بزيادة تقدر بنحو ٣,٤٪ بالمقارنة مع العام السابق. وكذلك الموارد المائية في العامل الإسلامي مكسب عظيم سواء كان ماء الانهار أو ماء البحار. ويمتلك العالم العربي بالإضافة لإيران حوالي ٣,٦٦٪ من الاحتياطي العالمي من البترول، كما يمتلك موارد معدنية أخرى مثل الحديد والنحاس والمنجنيز والكروم والرصاص والألمنيوم والفوسفات، أما الموارد البشرية من أيد عاملة وعقول مفكرة وهي نوعان: موارد بشرية فاعلة (مابين ١٥ إلي٦٥ عام وهي التي تسأهم بشكل مباشر في إحداث التنمية الاقتصادية وتساعد على قيام السوق المشتركة). وموارد بشرية كامنة وهي ذخر الأمة وعدتها المستقبلية، وهم ما دون الخامسة عشرة. وقد تزايد سكان العالم العربي من ١٧٠ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلي حوالي ٢٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، ويتوقع زيادة هذا الرقم ليتراوح ما بين ٦٠٠ إلي٨٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥.[(١)]

وتوضح الأسكوا (ESCWA، ١٩٩٦) بأن دول جنوب غرب آسيا تعاني من مرض عضال (أسمته بـ المرض العربي)، إذ تعاني دول الأسكوا من ارتفاع في معدلات الأمية، وضعف في تركيبة الصناعات التحويلية، ومحدودية المهارة الصناعية، وانخفاض معدلات الادخار، وانخفاض صادرات الصناعات التحويلية، وتردي مستوى البحث العلمي، والاعتماد الكبير على الحكومات، وعدم فعالية البيروقراطية، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الدولي، وتضيف بأنه على الرغم من ضعف وعدم فعالية مرتكزات المنافسة الإقليمية في هذه المنطقة، إلا أنه يمكن تحويل الاتجاهات السلبية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة من خلال تكثيف الجهود والعمل باتجاه تصحيح اقتصادي شامل.

ويضيف من تأثير «المرض العربي» أن العالم العربي يحيط به بحر من أفقر دول

---

(١) د. صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية،

http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5106

العالم (سواء في إفريقيا أو وسط آسيا)، بل إن أطرافه تنتمي لهذا الوسط (جيبوتي والصومال وموريتانيا والسودان واليمن وجزر القمر)، وهو ما يجعله مطمعاً إقليمياً وليس فقط دولياً. وحتى أكثر الدول العربية ثراءً -دول مجلس التعاون الخليجي- فيوضح د.سراج الدين (sirageldin. 1998) بأن مستقبل هذه الاقتصاديات غير واعد؛ إذا لم يتم تطبيق سياسات ناجحة قبل نضوب المصدر الرئيس للدخل (البترول والغاز). ومن السياسات التي اقترحها بناء أرضية مؤسسية واقتصادية مواتية لعمل القطاع الخاص، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الإعلانات التمييزية، إضافة إلى الاتجاه نحو تخصيص الملكية الحكومية وتخفيض العمالة لديها. ويستطرد د.سراج الدين ويؤكد بأن هناك صعوبة في تطبيق مثل هذه السياسات في دول المجلس دون رسم استراتيجية طويلة المدى يكون لحكومات دول المجلس دور رئيسي يختلف عن دورها الحالي، وذلك نظراً لاختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وللدور الحكومي البارز في تشكيلها.[1]

أما فيما يتعلق بتوزيع الدخل في الدول العربية، فتوضح الإحصاءات أن المعلومات الرسمية في عدد من الدول العربية تؤكد أن حالة توزيع الدخل في الدول العربية قد اتجهت نحو التحسن، وذلك بدلالة انخفاض متوسط معامل جيني للتفاوت بين مستويات الدخل بين الفقراء والأغنياء من ٣٨,٩٪ في بداية التسعينات إلى حوالي ٣٧,٦٪ في نهاية التسعينات. وتحسنت حالة توزيع الدخل في نهاية التسعينات في الدول العربية التي كان قد بلغ فيها متوسط نصيب أفقر ٢٠ في المائة من السكان في الدول العربية حوالي ٦,٨٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، مقارنة بمتوسط نصيب لأغنى ٢٠ في المائة من السكان يبلغ حوالي ٤٤٪ من إجمالي الإنفاق. وتفاوتت هذه الأنصبة فيما بين الدول العربية من أعلى نصيب لأفقر ٢٠ في المائة، والذي سجلته الجزائر، وبلغ ٧,٧٪ من إجمالي الإنفاق، وأدنى نصيب لأفقر ٢٠ في المائة سجلته تونس وبلغ ٦٪ من إجمالي الإنفاق.

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

كذلك تفاوت نصيب أغنى ٢٠ في المائة من السكان من أعلى قيمة سجلت لتونس وبلغت ٤٧,٣٪ من إجمالي الإنفاق إلى أدنى قيمة سجلت للجزائر وبلغت ٣٥,١٪ من إجمالي الإنفاق.

وباستخدام التغير السنوي في مؤشر مركب للعولمة اشتمل على أحد عشر عاملاً تم حسابه لعينة من ثماني دول عربية، حددت الإحصاءات تأثير العولمة على الأنصبة النسبية لثلاث شرائح سكانية هي أفقر ٢٠ في المائة من السكان، والطبقة الوسطى بمعنى ثاني أفقر ٦٠ في المائة من السكان، والطبقة الغنية وهي أغنى ٢٠ في المائة من السكان. وقد جاءت نتائج الإحصاءات على النحو التالي[1]:

أولا: أن ازدياد انخراط الدول العربية في النظام العالمي كما يعكسها ارتفاع مؤشر العولمة المستخدم، لا يؤثر على نصيب الطبقات الفقيرة (بمعنى أفقر ٢٠٪ من السكان) من إجمالي الإنفاق

ثانياً: أن العولمة، بمعنى زيادة الانخراط في النظام العالمي، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض نصيب الطبقة الوسطى في الدول العربية وذلك بمقدار ١٪ أو أكثر.

ثالثاً: أن ازدياد الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي يتوقع أن يؤدي إلى زيادة نصيب الطبقة الغنية في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ٥٪ أو أكثر.

وتعني هذه النتائج أنه في حالة الدول العربية يتوقع أن تؤدي العولمة إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، خصوصاً فيما يتعلق بالتوزيع فيما بين الطبقات الغنية وبقية السكان. وهو ما يستدعي أن تنحو صياغة السياسات الاقتصادية نحو تأسيس أنظمة اجتماعية تعيد توزيع المزايا المرتقبة من العولمة بحيث لا تتفاقم.

وسوف يتم في الفصل التالي تقديم تفصيلات لحجم التجارة بالدول العربية، ومدى انفتاحها على العالم الخارجي، بما يقدم صورة أوضح لاقتصاديات الدول العربي.

---

(١) الدكتور علي عبدالقادر علي، سلسلة اجتماع الخبراء: العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت 2005:
http://www.arab-api.org/meeting_13.htm

المبحث الثاني

أثر السياسات التجارية على اقتصاديات الدول النامية – العربية

أولاً : عدم التوازن في الجات بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية :

وضح من تطور الجات وجولاتها سيطرة الدول الغربية على مسار المفاوضات فيها. ولقد تجسدت حالة عدم التوازن بين مصالح وقوى الدول النامية والدول المتقدمة في مجموعة من النتائج السلبية على مصالح الدول النامية، لم تكن إلا نتاجاً لهيمنة الدول الكبرى.

فمن ناحية: إذا كانت الدول المتقدمة أدركت – من واقع خبرتها التجارية الطويلة– أن للتجارة تكاليف – ومن ضمنها التكاليف السياسية – في دولها، وقدمت أحكاماً في اتفاقات التجارة تعالج هذه التكاليف ولكنها لم تطور إلى الآن مفهوماً عالمياً يعالج التكاليف التى يتحملها الآخرون وهى[1]:

أ – تكاليف الإجراءات الحمائية التى تتخذها.

ب – التكاليف السياسية والاقتصادية التى تواجهه الدول النامية.

ج – الحاجة لتطوير إطار يتجاوب بفاعلية مع الاحتياجات المختلفة للدول النامية والمتقدمة.

وهكذا فبالرغم من النتائج الإيجابية للجات، فإنه ليس من المبالغة في شيء وصف الجات بأنها نشأت وظلت لوقت طويل تمارس مهامها باعتبارها «نادى الأغنياء». فكما يقول آلان أوكسلى (وهو من أشد المتحمسين لحرية التجارة وعمل لوقت طويل في الجات، وترأس مجلس الجات في عام ١٩٨٧، كما ترأس اجتماع الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٨٨): «يمكن القول... أن هناك قانونا غير

---

(1) Stiglitz, Joseph E., «Two Principles For The Next Round Or How To Bring Developing Countries From The Cold», The World Trade Organization (Geneva: WTO, September, 21st 1999), http://www.wto.org, p.8.

مكتوب يوجه الجات. فمبادئ الجات تجد طريقها إلى التطبيق الكامل (من جانب الدول الصناعية) حيثما تكون التجارة موضع الاهتمام مكملة وغير مهددة لأنماط التجارة الجارية فيما بين الدول الصناعية عبر الأطلنطي». وعلى الرغم من أن الجات كانت في نظره أداة فعالة، وإن كان يشوبها القصور، فإنه يعترف بأنها «قد صممت لتلائم مصالح الاقتصاديات ذات القدم الراسخة في تجارة السلع الصناعية»، أي الدول الصناعية المتقدمة. ولذلك كان نجاح المفاوضات التجارية التى تتم في إطار الجات مرهونا دائما بإرادة هذه الدول، فهى التى تجتمع بعيداً عن الأنظار، ومن دون إعلان أو ضجة إعلامية لوضع جدول أعمال المفاوضات، ثم لصياغة مسودات الاتفاقات التى يجرى إقرارها فيما بعد في الاجتماعات الرسمية، من دون السماح بإدخال أية تعديلات جوهرية عليها. هكذا كان الحال منذ إنشاء الجات، وهكذا استمر الحال حتى في مفاوضات أوروجواى: لعبة كبرى يخطط لها وينفذها من يطلق عليهم أوكسلى اسم «اللاعبين الرئيسيين»، أو بعبارة أدق «الفاعلين الرئيسيين»، وهم حالياً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، ثم تأتى اليابان بعد ذلك بمسافة كبيرة.[1]

وقد عانت الدول النامية كثيرا في ظل الجات ويكفي أن نتذكر أنه في إطار اتفاقية الألياف المتعددة، فإن الدول المتقدمة لم تفرض نظام الحصص إزاء صادرات بعضها البعض، ولكن على وارداتها من الدول النامية. ويذكر Oyejide أن ترتيبات التفضيلات التجارية الممنوحة للدول النامية لم تقدم في الواقع ما يخدم الدول النامية منخفضة الدخل في مجال توسيع أو تنويع صادراتها، ولم تكن كافية حتى للحفاظ على نصيبهم من السوق العالمى، بل إن المنافع المستفادة من النظام العام للأفضليات GSPs أتهم بأنه مصمم للطبقة العليا من الدول النامية، والتى استطاعت أن تبنى قدرة محلية لاستخدام هذه الميزة (ويلاحظ خطورة هذا المنهج في

(١) نقلاً عن: د.إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٢٣

فصل مصالح الدول النامية بعضها عن بعض، وتقسيمها لطبقات، وبالتالي إضعاف مواقفها التفاوضية).[1]

ولم يكن قلة عدد الدول النامية، ولا سلبيتها إزاء قضايا التجارة الدولية، من الأسباب المهمة لتجاهل الجات لمصالحها التجارية أو للتمييز ضدها. وإنما كان السبب الرئيسي لذلك هو هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمى وإصرارها على حماية أسواقها ومنتجيها المحليين من المنافسة والمنافسين الجدد. ومن أهم نتائج تلك الهيمنة ما يلى[2]:

١ - ارتفاع نصيب الدول المتقدمة في التجارة العالمية للسلع والخدمات من ٦٤ ٪ في عام ١٩٨٢ إلى ٧٣ ٪ في عام ١٩٩٢. وفي المقابل، انخفض نصيب الدول النامية من ٣٦ ٪ إلى ٢٧ ٪ خلال العقد ١٩٨٢-١٩٩٢.

٢ - لم تعد الدول النامية تسيطر في عام ١٩٩٢ على أكثر من ٢٨٪ من التجارة السلعية و٢٤٪ من التجارة في الخدمات.

٣ - حوالي ٧٥ ٪ من التجارة الخارجية السلعية للدول المتقدمة هى تجارة بينية تتم ما بين هذه الدول ذاتها، وفي المقابل فإن ٣٧ ٪ فقط من التجارة الخارجية السلعية للدول النامية تتم فيما بين هذه الدول نفسها، مع تركز ثلثي هذه التجارة البينية في الدول الآسيوية.

٤ - تزايد معدل نمو التجارة في الخدمات (الذي للدول الصناعية مزايا نسبية فيه) بمعدل أسرع من التجارة في السلع (الذي للدول النامية مزايا نسبية فيه). فقد بلغ معدل النمو السنوى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ نحو ١٠٪ بالنسبة للتجارة في الخدمات، مقابل ٧٪ بالنسبة للتجارة في السلع.

---

(1) Oyejide, T. Ademda, Low-Income Developing Countries In The Gatt/WTO Framework: The First Fifty Years And Beyond, www.thirdword.com, P.4.

(٢) د.إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٢٢

وبشكل عام كان أهم استفادة من دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات هو حدوث تخفيض كبير في التعريفات الجمركية. ولكن من ناحية أخرى ظلت قاصرة في أربعة مجالات هامة، وهو ما انعكس بآثار سلبية على الدول النامية بدرجة أساسية. أما المجال الأول فهو استمرار القيود غير الجمركية، أما المجال الثاني فهو التجارة الدولية بين الدول النامية من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى. وانصبت عملية التحرير بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين الدول الصناعية. غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر الدول النامية يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس، حيث تقوم التجارة فيها على نظام القيود الكمية وهى المحرمة طبقاً لنظام الجات. ولا تخفي أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية، فهى السلعة التى تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية. وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية.

ولا تختلف آثار الجات على الدول العربية بشكل خاص عن آثارها على الدول النامية بشكل عام، ومع ذلك نرى البعض –مثل د.محمد عمر الحاجي– يحصرها في آثار سلبية للانفتاح التجاري بشكل عام، معتبراً الجات صورة هذا الانفتاح فيحدد آثارها على اقتصاديات الدول العربية بما يلي: ١) ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف، وهذا يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية، خاصة أنها تستورد ما قيمته ٢١ مليار دولار سنوياً من المواد الغذائية. ٢) زيادة المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية العربية، وذلك لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التي تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها. ٣) خلق مصاعب لصناعة البتروكيماويات العربية، والتي مازالت في طور النمو وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية. ٤) ارتفاع نسبة البطالة، خاصة في قطاع الصناعة العربية والذي يستوعب ٢٤٪ من إجمالي العمالة العربية. ٥) عدم الاستفادة الحقيقية من تحرير قطاع الخدمات عالميا،

والمتمثل في البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات،......، وذلك نظراً لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات. ٦) الآثار الوخيمة على الثقافة العربية والمنتجات الفكرية، حيث أصبح هناك غزو ثقافي من قبل دول أعضاء المنظمة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي، مما يؤدي إلى ابتعاد المواطن العربي عن شراء ما له علاقة بالأمور الثقافية كالكتب ونحو ذلك.[١]

ثانياً: عدم التوازن في المنظمة العالمية للتجارة بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية:

تعرضت المنظمة العالمية للتجارة لأكبر موجة من الانتقادات شهدتها منظمة دولية متخصصة في التاريخ المعاصر، ولعل أهم هذه الانتقادات هو عدم اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بتنمية الدول النامية ومساعداتها بالشكل الذي جاء في مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية (ميثاق هافإنا) في مارس ١٩٤٧ الذي أشار إلى موضوع التنمية الاقتصادية، وارتباطها بالتبادل التجارى الدولى باعتبارها أساس عمل المنظمة.[٢] فعلى النقيض نجد أن الاتفاقات الملحقة بالمنظمة العالمية للتجارة التى أقرت الدول المتقدمة فيها بحاجة الدول النامية للمساعدات الفنية،

---

(١) عرض لكتاب للدكتور محمد عمر الحاجي، حقيقة الجات على صفحة الإنترنت:
http://www.mosgcc.com/topics/current/article.php?sdd=196&issue=22

(٢) تعرض ميثاق هافانا للتنمية الاقتصادية فى عدد من مواده، حتى ألزم المشروع بالقيام -بناء على طلب أي عضو- بمسح شامل لموارده التنموية، وتقديم المشورة له فى شأنها، وتشجيع الاستثمارات سواء العامة أو الخاصة. كذلك ألزم المشروع الدول المتقدمة بتقديم المساعدات فى عملية التنمية، عن طريق توفير رأس المال، والمواد الأولية، والخبرة الفنية، بواسطة الخبراء الفنيين والإداريين، وعدم وضع العقبات- بلا مبرر معقول- فى سبيل حصول أي عضو على الوسائل الخاصة بتنمية اقتصاده بشروط عادلة. كما دعا الميثاق الدول النامية إلى تحديد الاستثمارات الأجنبية التى تحتاجها، وأن تتخذ كافة التدابير، لضمان إلا تكون هذه الاستثمارات وسيلة للتدخل فى شئونها الداخلية، أو سياستها الوطنية، وأن تحدد شروطاً معقولة لهذه الاستثمارات، سواء الحالية أو المستقبلية. انظر: أحمد جامع، مرجع سابق، ص٢٨٤.

ووردت بها أحكام بذلك، مثل اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPs، واتفاقية التدابير الصحية للنباتات والحيوانات SPS، واتفاقية تقييم الجمارك، وغيرها، جاءت التزمات الدول المتقدمة بها غير محددة. فكأنها فرضت التزامات جبرية بالقواعد على الدول النامية مقابل التزامات اختيارية للمساعدة على الدول المتقدمة. ويرى العديد أن نتائج جولة أورجواى لا تصف حلولاً مناسبة للمشاكل التى تظهر بالدول النامية والأقل نمواً. ولذا يعتبر البعض أن التحرير التجارى يرتبط بالنفاق[1] نظراً لقبوله أموراً للدول المتقدمة وانكاره لها في الدول النامية (مثل الضغوط السياسية – الدعم).[2] يضاف إلى ذلك أن نتائج جولة أورجواى لم تراع ضعف القدرة المؤسسية والبشرية والمالية للدول النامية، والتى تمنعها من الوفاء بالتزاماتها، ومن استخدام نظام المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق مصالحها وهو الأمر الذي ظهر في محاولات الدول المتقدمة فرض تنفيذ قواعد المنظمة العالمية للتجارة عن طريق آلية تسوية المنازعات، في حين تعجز الدول النامية لقلة مواردها وضعفها عن استخدام هذه الآلية في إلزام الدول المتقدمة بقواعد التجارة الأساسية التى تنتهكها الدول المتقدمة، مما يؤكد الإحساس بأن قواعد المنظمة العالمية للتجارة فُرضت بشكل «إمبريالي» من الغرب ولمصلحة الغرب.[3]

يضاف إلى ذلك أن الدول النامية - خاصة الأقل نمواً - لم تشارك بشكل حقيقى في وضع القواعد الحالية للمنظمة العالمية للتجارة- نظراً لمحدودية قدراتها، سواء الفنية لفهم القواعد المفروضة عليها، أو التفاوضية لقصور مواردها، وقد

---

(1) Hypocrisy
(2) Stiglitz, Joseph E., OP. CIT.
(3) Ricupero Rubens, Trade And Environment, Strengthening Complementarities And Reducing Conflicts, In Sampson, P. Gary And Chambers, W. Bradness (Eds.), Trade, Environment And The Millennium, (Tokyo: United Nations, University Press, 1999), P. 23.

وافقت مضطرة[1] على أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، نظراً للأهمية العظمى لانضمامها للمنظمة، وهى تلوم في ذلك الدول التجارية الكبرى، وأحياناً المفاوضين الوطنيين لدولها.

ولم تقف الدول النامية مكتوفة الأيدى أمام هذا الإهمال لمصالحها، ويمثل الموقف الإفريقي أول رد فعل رسمى على هيمنة القوى التجارية الكبرى على تلك المحادثات وأسلوب إدارتها، بسبب الافتقار إلى التحضير الجدى والمتوازن. وتشعر الدول النامية، والتى تمثل أربعة أخماس أعضاء المنظمة، أنها أثقلت نفسها بالكثير من الالتزامات خلال دورة أورجواى، وأن المزايا التى وعدت بها لم تأت بعد. ولقد جاء الموقف الإفريقي بعد معارضة عنيفة من جانب الدول النامية لاتجاه الولايات المتحدة لفرض مطالب تتعلق بمصالحها الضيقة في إطار ربطها بين التجارة ومعايير العمل.(٢) وفي الوقت نفسه، هددت الدول الإفريقية وعدد أخر من الدول الأكثر فقرا في العالم بعدم الانضمام إلى أي اتفاق يتمخض عنه أي مؤتمر وزارى، بسبب تهميشهم في عملية التفاوض، وأعرب وزراء التجارة في منظمة الوحدة الإفريقية في بيان مشترك في المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة بسياتل عن خيبة أملهم وعدم موافقتهم على الطريقة التى تجرى بها المفاوضات في المؤتمرات الوزارية، كما أكد البيان أنه ليس هناك أي شفافية في الإجراءات وأن الدول الإفريقية مهمشة ومستبعدة عموما من مسائل حيوية بالنسبة لمستقبل الشعوب الإفريقية [3]

ولا ينفي ذلك بالطبع وجود نتائج إيجابية لتقنين تحرير التجارة في إطار المنظمة

---

(١) لم تكن الدول النامية فى الثمانينات تريد إدماج مواضيع الخدمات فى مفاوضات التجارة (وتم إدماجها)، ثم هى فى التسعينات لا تريد إدماج موضوعات مثل الاستثمار ومعايير العمل والبيئة فماذا سيتم؟

(٢) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص٤٩.

العالمية للتجارة مثل:

- زيادة أهمية الدول النامية في التجارة، فثلث أكبر ٢٥ دولة تجارية في العالم هى دول نامية، كما أن نصيب الدول النامية الآن هو ربع إجمالي التجارة العالمية بمقارنة نصيبها منذ ١٢ عام فنجده كان خمس التجارة العالمية فقط. وتضاعف نصيب الدول النامية من السلع المصنعة لتصل ٢٠٪ واعتبرت دولتان منهم (المكسيك، وكوريا الجنوبية) دولا متقدمة.

- انخفاض إجمالي عدد إجراءات مكافحة الإغراق عالمياً في السنوات الأخيرة.[1]

كما تميزت المنظمة العالمية للتجارة بأنها خلقت ثلاث تغيرات كبيرة[2]:

أ - بدأت عملية إزالة معوقات التجارة لأكثر السلع حمائية (الزراعة والنسيج).

ب - أدخلت الخدمات في التجارة خاصة وأن العديد من الخدمات أصبح من الممكن تداولها دوليا (المقاولات مثلا).

ج - نشأت آلية جبرية لحل النزاعات مما يجبر على الالتزام بأحكامها.

---

(١) انخفضت قضايا مكافحة الإغراق فى أستراليا من ٢١٣ حالة فى الفترة (٩١-١٩٩٤) إلى ٧٧ فى (٩٥-٩٨). وانخفضت فى كندا من ٨٤ حالة فى الفترة (٩١-١٩٩٤) إلى ٣٩ فى (٩٥-٩٨). وانخفضت فى المكسيك من ١٢٧ حالة فى الفترة (٩١-١٩٩٤) إلى ٣١ فى الفترة (٩٥-٩٨). وانخفضت فى البرازيل من ٢٣ حالة فى الفترة (٩١-١٩٩٤) إلى ولا حالة فى الفترة (٩٥-٩٨). بينما فى الولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت عام ١٩٩٨ (وصلت ٣٦) عنها عام ١٩٩٧، كما ارتفعت إلى ٤٤ قضية فى أول سبعة اشهر من عام ١٩٩٩، ولكن إجمالي عدد قضايا مكافحة الإغراق عام ١٩٩٨ مثلا هو أقل من نصف عددها عام ١٩٩٢ أو عام ١٩٨٦. ويلاحظ هنا ان تقييم حالات مكافحة الإغراق فى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات لا يكون بعدد القضايا ولكن بالنتيجة، ففى عام ١٩٩٨ رفضت ٢٥ قضية، وهو أكثر من الأعداد التى رفضت فى السنوات الثلاثة السابقة مجتمعة لهذا العام.انظر: Stokes, Bruce, Op. Cit., Pp.89-92.

(2) Schools Brief, OP.CIT., P. 99.

د - تضمنت المنظمة العالمية للتجارة في أحكام معظم اتفاقياتها ما يمنح قدر من المرونة للدول النامية، وللدول الأقل نمواً على وجه الخصوص، وتشمل ما يلى:

١ - فترات انتقالية أطول بالنسبة للتنفيذ الكامل لمعظم الالتزامات، ومستوى التزام أقل للدول النامية وإعفاءات للدول الأقل نمواً.

٢ - أحكاماً تقضى بتقديم مساعدات فنية للدول النامية.

٣ - أحكاماً تقضى بمنح المصدرين من الدول النامية معاملة أكثر تفضيلا في تطبيق التدابير غير الجمركية. وينص القرار الخاص بالتدابير التفضيلية للدول الأقل نمواً على منحها مساعدات فنية، حتى تتمكن من أن تحقق بفاعلية أكثر المنافع الناتجة عن النظام التجارى متعدد الأطراف. وهناك ١٦ دولة من الدول الأقل نمواً التى منحت سنة إضافية للانتهاء من وضع جداول التزاماتها بشأن السلع والخدمات، وتنتهى هذه السنة في ١٥ إبريل ١٩٩٥.[١]

إلا أنه وبالطبع حظت الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من النتائج الإيجابية لتحرير التجارة كما تشير إليه البيانات التالية:

- تشير الدراسات الدولية إلى أن حجم الاستفادة من اتفاقيات دورة أورجواى على النطاق العالمى تتراوح بين ٩٦ و ١٧١ مليارا سنوياً، ويتحقق الجزء الأكبر منها للدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى واليابان وعدد من الدول الآسيوية الصاعدة. وفي تقدير سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة أن ٧٠٪ من المكاسب الاقتصادية الكلية الناجمة عن نتائج دورة أوروجواى هى لثلاث مناطق هى الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية واليابان.[٢] وفي إطار تقديرات الحد الأدنى للمنافع الناجمة عن تحرير

---

(١) جيسوس سياد، مرجع سابق، ص ٣٧

(2) UNEP, Environmental Training Manual (Nairobi: UNEP, 1997),P. 218.

التجارة الدولية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فإن دول الاتحاد الأوروبى تحقق الجزء الأكبر من المنافع والأرباح بقيمة قدرها ٣٩ مليار دولار سنوياً، وتحصل اليابان على أرباح قدرها ١٧ مليار دولار، والولايات المتحدة على أرباح قدرها ١٣ مليار دولار سنوياً. وتوضح التقارير العالمية أن تقديرات العائد المحقق لدول الاتحاد الأوروبى نتيجة لتخفيض الدعم للصادرات الزراعية الأوروبية يقدر بنحو ١١,٥ مليار دولار سنوياً وهو يؤدي إلى رفع فاتورة الاستيراد للمنتجات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي، وأن جملة العائد المحقق لتطبيق قواعد دورة أورجواى في المجال الزراعى تبلغ ٢٨ مليار دولار للدول الأوروبية.

- أما أكبر الدول التجارية -وهى الولايات المتحدة الأمريكية- فقد حظيت بأكبر نصيب من المنافع التجارية فقد أشار تقرير أمريكى عرضه كلينتون في إحدى خطاباته إلى فوائد التجارة للعمال والعائلات الأمريكية، حيث تزايدت أعداد الوظائف المختصة بمجال التصدير للسلع والخدمات بحوالي ١٥٪ في السنوات الأخيرة، فوصلت إلى ١١ مليون وظيفة جديدة عام ١٩٩٦ مقارنة بمليون واحد عام ١٩٩٢، وتزامن ذلك مع إنتاجية عالية ومرتبات أعلى من المستوى المتوسط للمرتبات في الولايات المتحدة بنسبة من ١٣ إلى ١٧٪ أعلى من المرتبات العادية.[1] وكذلك يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠٠٠ -والذي يصدره

---

(١) أعلنت ممثلة التجارة الأمريكية أن فوائد التجارة للاقتصاد الأمريكي هى:

- سيرتفع الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة حوالى ١٢٥ - ٢٥٠ بليون سنوياً بالتنفيذ الكامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة عام ٢٠٠٥.
- التأثير السنوى للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى سيكون معادلاً لزيادة حوالى ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار فى القوة الشرائية للعائلة الأمريكية المتوسطة المكونة من ٤ افراد.
- فى الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨ تم إنشاء ١,٣ مليون وظيفة جديدة تدعمها الصادرات.
- فى نفس الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨ ازدادت الوظائف الأمريكية بحوالي ١١,٧ بليون وظيفة وانخفض معدل البطالة من ٦,١٪ إلى ٤,٥٪.
- توجد على الأقل ١٢ مليون وظيفة فى الولايات المتحدة تعتمد على الصادرات (أى حوالى=

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)[1]- أن اقتصاد الولايات المتحدة استمر عام ١٩٩٩ في النمو بسرعة ليسجل معدلاً تجاوز بكثير ما كان يعتقد أنه أقصى إمكاناته، خاصة وأن معدل نمو الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي تجاوز ٤٪، مع انخفاض معدل البطالة إلى أقل من ٤٪، وزيادة الواردات بنسبة ١٢٪، في حين أن متوسط النمو عام ٢٠٠١ بلغ حوالي ٣٪.[2] فضلاً عن ذلك يلاحظ استمرار انجذاب غير المقيمين بالولايات المتحدة نحو الاستثمار في أصول مقومة بالدولار، مما حفز اقتصاد الولايات المتحدة. وهكذا فإن قوة الولايات المتحدة اقتصادياً تبنيها وتسهم فيها الدول النامية بتحويل مدخراتهم إليها، وعلى النقيض نجد الاقتصاد الأوروبى لم يبلغ معدل نموه نسبة الـ ٣٪ التى كان عليها عام ١٩٩٨.

وهذا النجاح للمنظمة العالمية للتجارة قابله حالات فشل عكست هيمنة مصالح الدول المتقدمة، وتمثلت في النتائج السلبية التالية:

- تزايد الخوف والقلق بشأن الخمسين دولة (أفقر دول العالم) والتى يتراوح عدد سكانهم ١٠٪ من سكان العالم، ولا يزيد نصيبهم من التجارة العالمية عن ٥, ٠٪.

= ١٠٪ من إجمالى الوظائف فى الولايات المتحدة).

- ترتفع أجور الوظائف فى المجال السابق عن الأجور العادية بحوالي ١٣-١٦٪.
- أكثر من ٦٠٪ من الاقتصاد الأمريكى، و ٨٠٪ من الوظائف بالولايات المتحدة تعتمد على قطاع الخدمات.
- تعد الولايات المتحدة هى أكبر مصدر للخدمات بحوالي ٢٦٤ بليون دولار سنوياً. انظر:
  Clinton, President, Statement In Office Of The U.S. Trade Representative, «1996 Trade Policy Agenda:Uruguay Round Accord Commitments A Priority», (March 28, 1996), http://www.ustr.gov

(1) UNCTAD/DR/2000, P 4.

(2) The Apparel Industry And Codes Of Conduct: A Solution To The International Child Labor Problem, Bureau Of International Labor Affairs, Department Of Labour, (USA: ILAB, 1996) http://www.dol.gov/dol/ilab/public/media/reports/apparel/main.ht.

- تعقد مسائل مفاوضات التجارة وخلق فرص جديدة لمزيد من التصرفات الحمائية مع دخول مجالات مثل الملكية الفكرية والخدمات في التجارة الدولية.(١)

- زعزعت سياسات التحرير – في الصناعة والخدمات والزراعة – هذه القطاعات في الدول النامية. كما أن تقييد إجراءات التوسع في استخدام سياسات الدعم في هذه الدول، وتقييد بعض إجراءات الاستثمار مثل اشتراط استخدام حد أدنى من المواد المحلية في الإنتاج أضر بالدول النامية ضرراً بالغاً. فإنفاذ اتفاق الزراعة وخفض الدعم الزراعى -الذي هو منخفض أصلاً بالدول النامية- وفقا لدراسة قامت بها الفأو على ١٦ دولة نامية أثبتت حدوث ضرر بها يزداد في غياب شبكة الأمان الاجتماعى، كما أنها أدت لتهميش العديد من المزارعين الصغار وسببت لهم البطالة والفقر. هذا بالإضافة للآثار السلبية لسياسات التعديل الهيكلى على هذه الدول، وكل هذا يدفع إلى طلب الدول النامية بمنحها مرونة في التنفيذ ومراعاة متطلبات الأمن الغذائى والدفاع عن نمط الحياة الريفية. وهكذا فعلى الرغم من أن اتفاقية الزراعة تتضمن أحكاماً تسمح للدول النامية (والمستهلكين الفقراء) بزيادة دعمها للزراعة من خلال آليات غير مسموح بها للدول المتقدمة (مثل السماح بالاستثمار المباشر والغير مباشر وحوافز الدعم للمزارعين الفقراء والتى لا يتم احتسابها في الإجراءات الكلية للدعم AMS، وتوفير مساعدات إلى الدول النامية المستوردة الخالصة للغذاء NFIDC) إلا أن الدول النامية لم تستفد منها بأى شكل.(٢)

- لم تتمكن الشركات والمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدول النامية من المنافسة مع الشركات الأجنبية العملاقة، ومع الواردات الرخيصة، وهو ما يهدد في النهاية وظائف ومستوى معيشة سكان هذه الدول.

---

(1) Stokes, Bruce, OP. CIT., P.97.

(2) Michalopoulos, Constantine, «Developing Countries Goals And Strategies For The Millennium Round», (Geneva:The World Trade Organization), http://www.wto.org.,PP.9-11.

- تزايدت المخاوف حول سعى الشركات العالمية الكبرى للسيطرة على المنظمة العالمية للتجارة خلال القرن المقبل.[1] وهو الأمر الذي يضر بمصداقية المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأنها تعرضت من قبل لانتقادات أطراف عديدة بسبب سعيها لتسهيل مصالح عالم الأعمال الخاصة عبر المنظمة نفسها، فالمنظمة تتعرض بالفعل لهجوم حاد من جانب خبراء التنمية وجماعات الخضر وبعض الحكومات بسبب مساندتها لمصالح الشركات الكبرى على حساب الشعوب الفقيرة والشئون الصحية والبيئة العامة.[2]

- بالنسبة لمفاوضات قواعد المنشأ فلقد فشلت حتى الآن في التوصل إلى اتفاق، ومن المتوقع أن يدخل هذا الموضوع في مفاوضات الجولة الجديدة، والمصلحة الأساسية للدول النامية هنا هى تجنب وضع قواعد تعتبر بدائل أو تدعم القيود الكمية التى تم إلغاؤها في اتفاق المنسوجات والملابس.

- بالرغم من انخفاض التعريفات الجمركية عموما وانخفاض استخدام الحواجز الجمركية إلا أن البعض يرى أن استخدام إجراءات مكافحة الإغراق زاد. كما زادت الدلائل على وجود ضعف مؤسسى في العديد من الدول النامية،

---

(١) تزعمت شركة مايكروسوفت حملة لرعاية (مؤتمر سياتل) وتسهيل مهمة (البيزنس) فى اختراق الأسواق كخطوة مفاجئة تنذر بهيمنة الشركات العالمية الكبرى على المنظمة العالمية للتجارة فى القرن الواحد والعشرين، فالشركات العالمية الضخمة مستعدة لإنفاق مئات الآلاف من الدولارات للحصول على لقاء مع أصحاب القرار من رؤساء الدول والوزراء والمفاوضين، وهو الأمر الذي شارك فيه عدد من الشركات العالمية الشهيرة مثل جنرال موتورز وزيروكس وبوينج وفورد وبروكتل اند جامبل ونورث وست ايرلاينز. وهكذا وافقت شركة مايكروسوفت - ضمن ٤٠ شركة عالمية أخرى - على رعاية المؤتمر وقامت هذه المجموعة بالفعل بتغطية نفقاته لاستغلال كل الفرص المتاحة بهدف دخول الأسواق والحصول على مزايا أخرى تتوقف على حجم مساهمة كل شركة فى رعاية المؤتمر وذلك كجزء من عملية تهدف إلى تنمية الأعمال الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة عن طريق سلسلة من «برامج البيزنيس».

(٢) الأهرام ١٩٩٩/٨/٢٣

خاصة الأقل نمواً، مما يجعل هناك صعوبة في تطبيق التزامات هذه الدول بالنسبة لاتفاقيات المعايير[1]، مثل اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPs، واتفاقية تدابير الأمان الصحية والحيوانية SPS، واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة TBT، وتقييم الجمارك (وهو ما ورد في تقرير المنظمة العالمية للتجارة لعامى ١٩٩٧-١٩٩٨ وتقرير الأنكتاد لعام ١٩٩٨).[2]

- انقسمت الدول النامية إلى مجموعتين، وبالتالي زاد تفتتها وضعف موقفها التساومي، فهناك مجموعة صغيرة منهم (حوالي ٢٠-٢٥ دولة) -معظمهم من دول أمريكا اللاتينية وآسيا- أصبحوا أكثر اندماجا في النظام التجارى العالمى، ويشاركون بفعالية في المنظمة، ويطبقون نفس الأنماط والحلول التى تستخدمها الدول المتقدمة (مثل إجراءات مكافحة الإغراق)، ويستفيدون من آلية منع النزاع. ومن ناحية أخرى هناك المجموعة الأكبر من الدول النامية (حوالي ٥٠-٦٠دولة) لم يندمجوا بعد بفعالية في هذا النظام، ومشاركتهم في المنظمة هامشية، خاصة بالمقارنة بمشاركتهم في الجات في السنوات السابقة.[3]

- استمرار الإجراءات الحمائية وتقييد إمكانيات الوصول للأسواق عموما، فنجد أن إجراءات مكافحة الإغراق انخفضت بعد عام ١٩٩٥، ثم عادت فارتفعت مرة أخرى. كما استمر ارتفاع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وبعض

---

(١) إنفاذ اتفاق TRIPS سيعيق أو يمنع الشركات المحلية من التغلب والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة التى تمتلكها المؤسسات الأجنبية الكبيرة ذات حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع أسعار الأدوية والسلع الأساسية نتيجة لهذا الإنفاذ.

(2) Michalopoulos, Constantine, OP. CIT.,P.3.

(٣) حققت اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية -المرتبطة بالولايات المتحدة- تقدماً ملحوظا وكذلك سجلت دول آسيا انتعاشا قويا (متوسط النمو ٥٪) خاصة الصين (٧٪) وأخفقت إفريقيا فى الوصول إلى متوسط مستوى النمو العالمي الذي هو ٣٪ كما سجلت الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقالية أعلى معدل نمو لها (بمقدار ٢,٤٪ فقط). انظر:

The Apparel Industry And Codes Of Conduct: A Solution To The International Child Labor Problem, Op. Cit.

المنتجات الصناعية، فالملاحظ أن اتفاق المنسوجات والملابس لم يؤد إلا لنتائج محدودة في الأسواق الأساسية له (تقرير المنظمة العالمية للتجارة في ١٩٩٧). كما وضح من العديد من نزاعات التجارة في هذه الفترة أن أحكام اتفاقية تدابير الأمان الصحية والحيوانية SPS واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة TBT تحمل إمكانية استخدام الإجراءات غير الجمركية كحواجز تمنع الوصول للأسواق.

- المراوغة في تطبيق ما نصت عليه أحكام اتفاقيات المعايير الدولية بالمنظمة- سواء اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية TRIPs أو اتفاقية التدابير الصحية للنباتات والحيوانات SPS - من إمكانية أن تحتفظ الدول بنظمها الداخلية بشرط توافقها مع الاتفاقيات الدولية المعروفة أو إقامة نظم جديدة تتوافق مع هذه الاتفاقيات. فالاختيار هنا ليس حقيقياً أو حتى ممكناً، فالخيار الأول (توفيق النظم الداخلية المعروفة) ليس بديلاً حقيقياً، فعلى الدول النامية إثبات أن هذا النظام الداخلى لها متوافق مع الاتفاقيات الدولية ليكون في النهاية صورة من مواد هذا الاتفاق، أي أن النتيجة واحدة. وبهذا تكون الدول النامية التى كانت تأمل في أن تكون أحد الركاب المجانيين[1] بالإبقاء على نظمها أصبحت في ظل نظام المنظمة العالمية للتجارة الذي لا يسمح بهذا الركوب المجانى تعانى من مشكلة الركاب المجبرين،[2] وبدلا من إن كانت الدول المتقدمة سابقاً تدفع عبء الراكب المجانى، أصبحت الدول النامية تدفع عبء الراكب الإجباري.[3] وهو ما يعني أن الدول النامية والأقل نمواً بحاجة إلى وقت أكبر لنفاذ الاتفاقيات يحسب على أساس احتياجات بناء البنية الأساسية وليس بقدرة المفاوضين وهو ما ترفضه الدول

---

(1) Free Rider
(2) Forced Rider
(3) Finger, J. Michael And Schuler, Philip, «Implementation Of Uruguay Round Commitments: The Development Challenge», The World Trade Organization – World Bank Conference On «Developing Countries' In A Millennium Round», WTO Secretariat, Centre William Rappard, (Geneva, 20-21, September 1999), http://www.wto.org, PP24-25.

المتقدمة حتى الآن. أما الجزء الخاص بفرض معايير جديدة فهو لا يكلف الدول المتقدمة سوى تطبيق معاييرها الوطنية بمساواة على حدودها.

- لم تحدد اتفاقية الخدمات إجراءات حماية، فالمادة ١٠ منها طلبت التفاوض للاتفاق على هذه الإجراءات لتدخل حيز النفاذ بدءا من عام ١٩٩٨، وحتى الآن لا تعرف الدول النامية بالنظر لقلة خبراتها ما هى الإجراءات التى تريدها لحماية التجارة في الخدمات.[١]

- ما زالت التعريفات على السلعة الصناعية مرتفعة تصل إلى ثلاثة أضعاف التعريفات للدول الأولى بالرعاية، ويلاحظ أن موقف الدول النامية ضعيف، نظراً لأن لديها مثل هذه التعريفات الجمركية، بل إنها تستخدمها ضد مثيلاتها من الدول النامية أكثر من توجيهها ضد الدول المتقدمة، كما أن عدداً قليلاً من أسواق الدول النامية هى فقط ما تهم الدول المتقدمة نظراً لكونها أسواق كبيرة، وبالتالي فرص المساومة ضعيفة. وأهم السلع ذات التعريفات الصناعية الكبيرة هى المنتجات الزراعية المصنعة من تعليب اللحوم والألبان والسكر والحبوب ونسج القطن وصنع الدخان وتصنيع الخضار والفواكه والعصائر (وهذه المنتجات هى

---

(١) يرى البعض أنه من مصلحة الدول النامية تحرير التجارة فى الخدمات بالنسبة لحركة الأفراد الطبيعيين وهو ما جرت حوله مفاوضات اتفقت فيها ٥٤ دولة على تحريرها- وإن كانت جميع هذه الدول -ما عدا ثلاث دول فقط- قيدت التحرير بشرط أبطله، وهو أن يتم هذا التحرير وفقا للحاجة الاقتصادية ENT Economic Needs Test، ولم تقم هذه الدول بتعريف ما هى معايير هذا الاختبار، وما هى الحالات التى يتم فيها. كما أن من مصلحة الدول النامية تحرير التجارة فى مجال خدمات الإنشاء (المقاولات) والتى تتمتع فيه بميزة نسبية نظراً لاعتماده على الكثافة العمالية، وهو ما يجعله يرتبط بمجال تحرير حركة الأفراد الطبيعين. وكذلك تحرير التجارة فى مجال الخدمة البحرية وهو مجال هام بالنسبة لمصالح الدول النامية، خاصة وأن هناك كارتيل من الشركات العملاقة تحتكر حوالى ٨٥٪ من أنشطته ولا تقع تحت طائلة قوانين منع الاحتكار فى الدول المتقدمة، وهو يضع أعباء تكاليف النقل الباهظة على الدول النامية الفقيرة بحيث تتعدى أعباؤه أعباء التعريفات الجمركية.

منتجات زراعية تخضع لاتفاقات الزراعة)، يضاف إلى ذلك صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية وبعض المحركات ومعدات النقل (ويلاحظ أن التعريفات الصناعية بالنسبة للمنسوجات والملابس هى الوسيلة الوحيدة- وفقا لاتفاق المنسوجات والملابس - لحماية هذا القطاع حتى عام ٢٠٠٥) وكل هذه السلع ذات أهمية للدول المتقدمة ولا يعتقد أن الدول المتقدمة ستقبل التفاوض على تخفيض التعريفات عليها بسهولة.(١)

- رغم مرور أكثر من عشر سنوات على تطبيق الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات، مازال معدل النمو في نصيب الدول النامية في التجارة العالمية للمنسوجات لا يتعدى ٣,٤٪ وهى نفس النسبة التى سادت قبل تنفيذ الاتفاقية، في حين أن صادرات الدول الصناعية قد زادت بمتوسط معدل نمو وصل إلى أكثر من ٩٪.(٢)

- تعرضت العديد من الدول النامية التى كانت ذا وضع تفضيلى في معاملاتها مع أسواق بعض الدول المتقدمة (خاصة الدول المرتبطة بالاتحاد الأوروبى في إطار اتفاقيات لومى ACP) للتهديد بخطر فقدان هذه المزايا.

وبشكل عام كانت أهم الانتقادات التى وجهت للمنظمة العالمية للتجارة من الدول النامية ما يلي(٣):

- أنها تساعد على إلغاء دعم الدول المصدرة للمواد الغذائية، ويلحق الضرر بالدول المستوردة بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، وضخامة واردات الدول النامية منها، والتي تصل أحيانا إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي استيرادها السلعي.
- أنها تؤدي إلى تأجيل إطلاق حرية التجارة في قطاع منتجات النسيج، بناء على إصرار الدول الصناعية، مما يؤخر واحدًا من أهم العوائد التي ستحصل عليها

---

(1) Michalopoulos, Constantine, OP. CIT.,P.16.

(٢) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص٤٩.

(٣) خالد محمود، قمة سياتل للتجارة الدولية: مواجهة لرفع الظلم عن الدول النامية، http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa27-11-99/namaa.asp

الدول النامية والعربية، إضافة إلى أنه يحد من توسيع صناعاتها وصادراتها من المنسوجات والملابس.

- أنها تحرم الكثير من الدول النامية من الأفضليات التي كانت تتمتع بها في اتفاقياتها التجارية مع تجمعات اقتصادية للدول المتقدمة مثل: الاتحاد الأوروبي ودول صناعية أخرى، الأمر الذي يترتب عليه احتمال انخفاض قيمة صادراتها لهذه الأسواق؛ وبالتالي انعكاس ذلك بشكل سلبي على التنمية بها.
- أنها تحمل الدول النامية لأعباء مالية كبيرة تدفعها للدول المتقدمة من جراء الالتزام بحقوق الملكية الفكرية. وكذلك زيادة تكلفة إنتاج السلعة المحلية؛ حيث تنص اتفاقيات المنظمة على حماية الأجانب ومعاملتهم كمواطنين بالنسبة للمؤلفات الفنية الصوتية والأفلام والعلامات المسجلة وبراءات الاختراع.
- احتمال أن تتعرض قطاعات الخدمات مثل: البنوك والتأمين والسياحة والنقل البحري والخدمات المالية والمقاولات والاتصالات إلى أضرار جسيمة لعجز هذه القطاعات على المنافسة مع المنافسين العالميين.
- زيادة صعوبة المنافسة في السوق العالمية للمنتجات الصناعية التصديرية غير التقليدية كصناعة الإلكترونيات والتكنولوجيا والحديد نتيجة ضعف الاتصالات والمعرفة والخبرة التسويقية والركائز في السوق.
- احتمال تسلُّل شركات متعددة الجنسية إلى البورصات المالية لهذه الدول والمضاربة على أسعار عملتها الوطنية، حيث تتملك عن طريق الشراء أعدادًا هائلة من أسهم المؤسسات الإنتاجية التي يمكن أن تسبب انهيار الأسواق المالية لهذه الدول عن طريق البيع والشراء الفجائي، الأمر الذي يؤثر مباشرة على عملتها الوطنية، وبالتالي ينعكس أثره على حياة المواطن وعلى استقرار أنظمتها.

وكما هو ملاحظ حظيت الدول النامية بالنصيب الأكبر من سلبيات المنظمة العالمية للتجارة، وانعكس ذلك في مؤشرات تؤكد حقيقة التمييز ضد الدول النامية كما يلي:

- يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى أن أكبر خمس دول غنية تتمتع بـ ٨٢٪ من توسعات صادرات التجارة و ٦٨٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر وأفقر خمس دول لا يتعدى نصيبها ١٪، وهو ما يضر بالتنمية البشرية.[(١)]

- لم تستفد الدول النامية عموماً، وبالأخص الأقل نمواً من تحرير التجارة، بل على العكس زاد متوسط العجز التجارى للدول النامية في التسعينات بـ٣٪ عنه في السبعينات. وانخفض متوسط معدل النمو بحوالي ٢٪ واستمر تهميش الدول الأقل نمواً[(٢)]، بل انخفض نصيبها من التجارة العالمية ليصل إلى أقل من ٤ , ٠٪ عام

---

(1) Khor, Martin, OP. CIT., P.7.

(٢) تذكر الإحصاءات أن عدد سكان المعمورة نحو ٦ مليار شخص، يعيش أكثر من ثلثيهم فى دول الجنوب، والغالبية العظمى لا تعيش عيشة إنسانية! والدليل على ذلك أن ١٣٪ فقط من سكان العالم ينفقون ٦٨٪من الإنتاج العالمى.. وهى حالة عدم مساواة صارخة فضلا عن صنوف الاستغلال والاضطهاد التى يتعرض لها الآدميون فى العالم الثالث. ولذا يعتبر البعض أن المنظمة العالمية للتجارة هى الانتصار الساحق لديكتاتورية رأس المال فى أبشع صورها -وقديما قال جان جاك روسو عبارة شهيرة تلخص هذا الواقع الأليم وهى أنه «بين القوى والضعيف تكون الحرية هى التى تضطهد، والقانون هو الذي ينتهك» -واليوم نجد أن ٧٣٪من الاستهلاك العالمى تتحكم فيه ٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات، كلها شركات غربية باستثناء شركتين يابانيتين. بمعنى آخر أن الليبرالية الجديدة، والسوق الرأسمالية الموحدة، خلقا رأسمالية الغابة (أى الرأسمالية التى يتحكم فيها منطق الغابة) و هى -على كل حال- المنتصر الأقوى. وتؤكد منظمة الفاو (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO) أن ٩٢٥ مليون شخص أصابهم الجوع فى مقتل (عام ١٩٩٨) فمات منهم من مات أما الباقون فقد ترك الجوع بصماته عليهم، إما بالأوبئة أو فقد بعض أعضاء الجسم.. وكل ذلك بسبب نقص الغذاء.. وتعلن المنظمة فى ذات الوقت أن الزراعة فى العالم يمكن أن تغذى حوالى ١٢ مليار شخص بدون أدنى مشكلة. والمؤسف أن عدد سكان الأرض لا يزيد عن نصف هذا العدد (أى ٦ مليارات) و رغم ذلك يموت الملايين جوعاً!! ويؤكد جون زيجلر أن السبب هو عالم السوق الرأسمالية الموحدة الذي=

١٩٩٨، وانخفضت المساعدات الرسمية (ODA). [١] كما يشير تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ عن الاقتصاد العالمى والمسح الاجتماعي أن عام ١٩٩٧ شهد انخفاض نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالي في الدول النامية في ٤٤ دولة من ٩٣ دولة شملتها الدراسة (أى نسبة ٥٠ ٪). [٢]

- لم تتحقق فائدة أو مكسب للدول النامية من تخفيض التعريفات على صادراتها، فبدراسة الوضع قبل وبعد اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة نجد أن التعريفات التى تم تخفيضها على صادرات الدول النامية تغطى نفس نسبة ورداتها، كما أن هذه التعريفات المخفضة تحملتها الدول النامية بشكل أكبر. [٣]

= نحياه لأنه أفرز ما يسميه برأسمالية الغابة التى تعنى نهاية الدولة الوطنية، و السيادة الشعبية، و نهاية التنوير و القيم المصاحبة له مثل: التضامن، و العدالة الاجتماعية.. وتعنى أيضاً ضياع ٢٠٠ سنة من الثورة الديمقراطية على يد المنظمة العالمية للتجارة. انظر: سعيد اللاوندى، حوار مع المفكر السياسى السويسرى جون زيجلر، الأهرام، ١٢ ديسمبر ١٩٩٩، ص٧

(1) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/17), (Geneva: WTO, December 1999), Http://Www.WTO.Org

(2) Working Party On The Social Dimensions Of The Liberalization Of International Trade, «Report On The Efforts Of International Organization», Presented At The 270th Of The Governing Body, International Labour Organization, ILO Documentation, (Gb270/Wp/Sdd/2), (Geneva, November 1997), http://www.ilo.org/public/english/documentation.htm.

(٣) قدر البعض بحسبة معقدة أن الدول النامية خفضت تعريفاتها على الواردات من ٣٠٪ قبل أورجواى إلى ٨١٪ بعدها، أما الدول المتقدمة فمن ٨٠٪ قبل أورجواى إلى ٨٩٪ بعدها (فتعريفاتها كانت منخفضة فى العديد من السلع مقارنة بالدول النامية). وبالنسبة للسلع التى تتميز فيها الدول المتقدمة بميزة تنافسية، وهى السلع الصناعية، فإن تخفيضات التعريفات لم تتحرك من تلك المفروضة قبل أورجواى (٨٥٪) إلى التخفيضات بعد أورجواى (٩٢٪) إلا بقدر ضئيل، اما الدول النامية فخفضت تعريفاتها على الصادرات الصناعية بشكل كبير (من ٣٢٪ قبل أورجواى إلى ٨٤٪ بعدها). انظر:

Finger, J. Michael And Schuler, Philip, Op. Cit., PP.32-33

- تقلصت المساعدات للدول النامية، بعد رفع شعار التجارة وليس المساعدة[1]، بحوالي الثلث في التسعينات من ٣٢,٣ دولار للفرد في الدول النامية عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٢٢,٤ دولار عام ١٩٩٧، ومع وجود حواجز أمام صادرات الدول النامية[2]، فلم يُعد هناك مساعدة أو تجارة.[3]

وهكذا فإن التحرير يسرى في اتجاه مصالح الدول المتقدمة -سواء بما تحقق من نتائج جولة أوروجواى أو ما تم في إطار المنظمة العالمية للتجارة من التوصل إلى اتفاقات في مجال الاتصالات أو قرب الوصول لاتفاقات في غيرها من المجالات (مثل التجارة الإلكترونية)-، في حين أن المجالات ذات الاهتمام من الدول النامية مثل الزراعة والمنسوجات معلقة، ولا يتم تنفيذ حتى الالتزامات القليلة التى تمت. وبالتالي فهناك حاجة لمراعاة احتياجات الدول النامية وحاجة لتقديم معاملة تفضيلية ومميزة لها.[4]

ثالثاً: مشاكل الإنفاذ لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة:

كما سبق وأشرنا فإن أهم التحديات التى تواجه المنظمة العالمية للتجارة هى مشكلة إنفاذ اتفاقاتها، وهى في نفس الوقت أهم أولويات الدول النامية. ومشكلة الإنفاذ ليست بمشكلة خاصة بالدول العربية أو حتى الدول النامية، بل إن الشق الأساسى منها تلعب فيه الدول المتقدمة الدور الأكبر.

---

(1) Trade Not Aid

(٢) تبلغ واردات الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ من الثماني والأربعين دولة الأقل نمواً إلى ٦,٣ بليون فقط أي (٠,٧٪) من إجمالى واردات الولايات المتحدة. وإذا ما منحت الولايات المتحدة وارادتها من الدول الأقل نمواً معاملة خالية من التعريفات الجمركية وفقاً لما ورد بالاتفاقيات فإن حاصلات الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر حوالى ١٢٣ مليون دولار أمريكي من إجمالى متحصلاتها الجمركية التى تصل إلى ١٧,٥ بليون دولار أمريكي. انظر: Clinton, President , Op. Cit.

(3) Stiglitz, Joseph E., Op. Cit.

(4) World Trade Organization, Commitee On Trade And Environment, Bulletin No 19, Press/Te/19, (Cte: 19 July 1997), http://www.wto.org/wto/environt/ te019. htm

فمن ناحية فشلت الدول المتقدمة في تنفيذ الاتفاقيات بشكل يخدم تجارة الدول النامية وذلك بالرغم من وجود مبدأ المعاملة الخاصة[1] في كل الاتفاقيات الموقعة. وقد أكدت الدول النامية على عدم تنفيذ الدول المتقدمة لأحكام المعاملة الخاصة

---

(١) يرجع أساس فكرة منح إعفاءات خاصة للدول النامية -خروجا على قواعد الجات- من افتراضات نظرية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بان الدول النامية كانت خاضعة لمبادئ اقتصادية «معدلة»، نظراً لوجود مشاكل مؤسسية هيكلية فى هذه الدول مثل عجز ميزان المدفوعات، وسياسات الدعم المطلوبة منهم نظراً لانتشار الفقر مع عدم وجود قدرة على تحويل عملاتهم، ولذا يجب معاملتهم بصورة مختلفة مثل السماح لهم بوجود قيود على الاستيراد (مادة ١٨ (ب) من الجات) والتى تسمح باستخدام القيود التجارية لأسباب تتعلق بالمدفوعات المؤقتة، وبالتالي فلم تطبق مبادئ السوق بفاعلية على هذه الدول، ولكن حاليا تغير الموقف تماما فى السنوات الأخيرة حيث أصبحت بعض الدول النامية من اللاعبين الكبار فى التجارة العالمية، وعدد قليل فقط من الدول المتقدمة هى التى مازالت على استعداد لتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية عموماً (فيما عدا الدول الأقل نمواً). كما أن النظرية الاقتصادية لم تعد تعتبر الدول النامية «خارج المنحنى» أي تتطلب نوعاً مختلفاً من الاقتصاد. ويتضمن مبدأ المعاملة الخاصة Special & Deferential Treatment (S&D) بشكل عام فئتين أساسيتين من المنافع للدول النامية تنص عليها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

الفئة الأولى: وهى تتضمن أحكاماً مرنة لمدد محددة (مثل تمديد الفترات الانتقالية للدول النامية كما فى اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وتقليص الالتزامات عليها كما فى حالة التزامات الزراعة).

الفئة الثانية: تتضمن أحكاماً تؤكد على التزام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية فى مجالات معينة (مثل نقل التكنولوجيا فى اتفاق أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) وإن كانت هذه الأحكام لم تحدد بالضبط الالتزامات المطلوبة من الدول المتقدمة.

أى أن الغرض من «المعاملة الخاصة» للدول النامية هو مساعدتها لتنفيذ الاتفاقات وتأكيد وإبراز الفوائد التى تعود عليها من الانضمام لهذه الاتفاقات. إلا أنه بعد تطبيق الاتفاقات لمدة خمس سنوات فإن الدول النامية ترى أن «المعاملة الخاصة» لم تؤد غرضها، فالفئة الأولى غير كافية والفئة الثانية غامضة ويتم تجاهلها غالبا. ويجب الإشارة هنا أيضاً إلى أن «المعاملة الخاصة S&D» لا تتضمن الفئتين السابق الإشارة إليهما فقط، بل أهم من ذلك تتضمن فكرة أن الدول النامية ليست فى حاجة لتبادل تلك المعاملة الخاصة Reciprocate مع غيرها من الدول.

والميزة لهم، خاصة من حيث التزام الدول المتقدمة بتقديم أقصى جهد لتحقيق هذه المعاملة. والعنصر الأساسي الذي يشكل الموقف التفاوضى للدول النامية هو الشكوى من عدم تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواى، فقد وصل عدد الدول التى طالبت بالتصرف إزاء قضايا إنفاذ الاتفاقات حوالي ٤٥ دولة في مقابل معارضة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية أساساً. ولقد تعرضت الدول النامية للكثير من المشاكل والصعوبات المثيرة للقلق فيما يتعلق بإنفاذ الدول المتقدمة لهذه الاتفاقات، ولم تستجب لها الدول المتقدمة، بل ومنعت اتخاذ قرارات في مجلس الشئون العامة للمنظمة لمواجهة تلك الصعوبات متذرعة بعدم توفر توافق للآراء حولها. وتُظهر الشكاوى عدم تنفيذ كثير من الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية في العديد من اتفاقيات جولة أورجواى، وعدم تنفيذ القرار الوزارى الصادر من المؤتمر الوزارى الذي عقد بمراكش في إبريل ١٩٩٤ **حول تعويض الدول الأقل نمواً والدول المستوردة الصافية للغذاء نتيجة الإصلاح الذي قررته اتفاقية الزارعة نتيجة تخفيض الدعم الداخلي والدعم للصادرات وتأثير ذلك على ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية**، وبالتالي زيادة فواتير وارداتها من الغذاء. ناهيك عن عدم تنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها بنقل التكنولوجيا وتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية في إطار اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وإساءة استخدام إجراءات مكافحة الإغراق لعرقلة نفاذ منتجات الدول النامية ذات الميزة النسبية إلى أسواق الدول المتقدمة، والالتفاف حول اتفاقية المنسوجات والملابس لاستمرار فرض قيود على صادرات الدول النامية للدول المتقدمة وغير ذلك الكثير من الممارسات الحمائية.[1]

من ناحية أخرى تواجه الدول النامية مشاكل في إنفاذ اتفاقيات المنظمة العالمية

---

(١) منير زهران، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، الدبلوماسي، العدد ٤٣، (القاهرة: يناير ٢٠٠٠)، ص٤٤.

للتجارة. ويؤدي عدم إنفاذ الدول المتقدمة لالتزاماتها في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى عدم إنفاذ الدول النامية لالتزاماتها. وقد عرضت الدول النامية تجربة تطبيقها لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة– من خلال أوراق تقدمت بها لاجتماع سياتل الذي كان من المتوقع أن يبدأ جولة تفاوضية جديدة– وعرضت لأهم المشاكل التى واجهتها في تطبيق هذه الاتفاقيات مؤكدة انه بالرغم من مرور خمس سنوات على تطبيق الاتفاقية إلا أنها – أي الدول النامية– تواجهه مشاكل في تنفيذها، فهى تواجه نقصاً في الموارد المالية والبشرية للوفاء بالتزاماتها المعقدة مثل اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. يضاف لذلك عدم كفاية فترات السماح التى تم تحديدها بشكل تحكمى وكذلك عدم وجود منهج متكامل بين الدول المانحة والدول المتلقية.[1] والجدير بالإشارة هنا أن العديد من الدول النامية – من مجموعات مختلفة مثل الآسيان ومجموعة Cairns وغيرها– عبرت عن رأيها في أن تنفيذ اتفاقيات أوروجواى أضر بمصالحها التجارية.

رابعاً: مشاكل هيمنة الصراع بين الأقطاب الثلاثة بالمنظمة على سير العمل بها[٢]:

يؤخذ على المنظمة العالمية للتجارة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية (ويضيف البعض كندا) والاتحاد الأوروبي واليابان. فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية. فإذا نظرنا مثلا إلى مؤتمر سياتل فإننا سنلاحظ تنافسا أمريكياً أوروبيا حول القضايا الأساسية المطروحة، إذ يسعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد وتقوية رأيه ومركزه التفاوضي. فلقد سعت دول الاتحاد

(1) Michalopoulos, Constantine, OP. CIT.,PP.4-7

(٢) محمد ولد عبد الدائم، «انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية»، الجزيرة،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6AA15938-59B4-4BAA-9830-5E3B5712C81B.htm

الأوروبي لتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد من القضايا وهو ما فسره البعض أنها مناورة أوروبية لتمييع المطلب الأمريكي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماما كبيراً، أما الأمريكيون من جهتهم فقد ركزوا على قضية معايير العمل، أما الطرف الثالث وهو اليابان فقد ركز على ضرورة مراجعة القوانين الأمريكية، لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأمريكية والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة. هذا دون أن ننسى إلحاح الدول النامية على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً ولكن دون جدوى. وفي المقابل ترى المنظمة العالمية للتجارة أن ما تثيره الدول النامية من تضخيم هيمنة الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى لا يُعدو أن يكون سوء فهم للواقع فآلية أخذ القرار هي التفاوض والوفاق بين مختلف الأعضاء.

والواقع العملي يؤكد أن الإدارة الأمريكية عمدت إلى عرقلة وطرح مجموعة من القضايا تثير الكثير من الخلافات، وخصوصاً من طرف الدول النامية مثل قضية معايير العمل وهي قضية حساسة أيضا على المستوى الانتخابي وخطيرة على المرشح الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية يومها. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فلم يكن الشروع في جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف من أولوياته، فالدخول في عهد العملة الموحدة، جعله يشعر أكثر من أي وقت مضى بالبعد الإقليمي ويشعر أيضا بتحوله من سوق موحدة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، أي من مجرد فضاء تجاري إقليمي – دولي إلى قوة نقدية ومالية اقتصادية قارية ذات بعد كوني. مما أدى به إلى طموحات جديدة في ما يتعلق بتوجهات مسار العولمة والتي كانت حكرا على الحكومة والشركات الأمريكية متعدية الجنسيات (أو عابرة الدول والقارات) وبالتالي محاولة تأثير جديد في المنظمة العالمية للتجارة. وبناء على ما تقدم لم يكن الاتحاد الأوروبي متحمسا لجولة جديدة من المفاوضات التجارية على الطريقة الأمريكية. كما سعت المجموعة الأوروبية إلى محاولة توسيع جدول

الأعمال ليشمل الكثير من القضايا لا تريد الإدارة الأمريكية في ذلك الظرف الخوض فيها.

أما من جهة المجموعة الآسيوية فإن اليابان أثارت نقاطا تعتبر حساسة بالنسبة للأمريكيين مثل مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق. وهكذا يتضح أن الأجندة الأمريكية والأجندة الأوروبية والأجندة الآسيوية لا يمكن التأسيس عليهم كقاعدة عمل مشتركة، وكان ذلك أهم أسباب فشل مؤتمر سياتل أما من جانب الدول النامية فقد وقفت من جانبها وبشدة لتدافع عن مصالحها ولتنتقد سير عمل المنظمة. هذا بالإضافة إلى المظاهرات التي نظمتها المنظمات غير الحكومية لتعبر عن موقف المجتمع المدني في ممارسات المنظمة العالمية للتجارة. وعلى هذا يمكن القول أنه في ظل هيكل المفاوضات الحالي بالمنظمة فإنه إذا اتفقت مصالح الدول العظمى، فلا سبيل إلى حماية مصالح الدول النامية من خلال المنظمة العالمية للتجارة، أما إذا اختلفت مصالحهم فإن بناء تكتلات قد يسعف في تحقيق بعض المكاسب.



المبحث الثالث

الفرص والمخاطر أمام الاقتصاديات النامية

تعاني الأقطار العربية –كجزء من الأقطار النامية– من ثلاث مشاكل رئيسية في تعاملها التجاري الخارجي:

- **المشكلة الأولى:** وتتعلق بالصعوبات التي تواجه الصادرات بسبب سياسات مكافحة الإغراق.
- **المشكلة الثانية:** وتكمن بالضغوط التي تمارسها الدول الصناعية على البلدان النامية بهدف زيادة أجور العمال وتحريم تشغيل الأطفال وإضافة الشرط البيئى.
- **المشكلة الثالثة:** وترتبط بإهمال التنظيم التجاري العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر تأثيرا بالغا على الصادرات النفطية.

وفيما يلي عرض لأهم المشكلات التى تواجه الدول النامية بشكل عام على أن يتم التركيز على الدول العربية في الفصل التالي، خاصة في ضوء خصوصية قطاع النفط في الاقتصاد العربي وعدم تعرض المنظمة العالمية للتجارة له.

١- الإغراق:[١]

أحرزت الجولات التجارية متعددة الأطراف تقدماً كبيراً في تحرير المبادلات العالمية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية. لكن هذا التحرير غير كامل لأنه يعاني من ممارسات تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاديات البلدان النامية. وتعد سياسات مكافحة الإغراق في مقدمة هذه الممارسات.

والإغراق يسمح بإدخال سلعة معينة منتجة في دولة ما إلى سوق دولة أخرى

---

(١) د. صباح نعوش، «العرب ومنظمة التجارة العالمية»، الجزيرة:
www.aljazeera.net/NR/EXERS

بسعر أقل من قيمتها العادية. هذا هو نص المادة السادسة من الاتفاق العام للجات الذي اقتبسته اتفاقات أوروجواي. وحتى تكون سياسة مكافحة الإغراق منسجمة من الناحية القانونية مع التنظيم التجاري العالمي يجب أن تتوفر فيها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: على الدولة المستوردة تحديد حجم الإغراق الذي يصيبها. ويتم ذلك بمقارنة السعر المحلي للسلعة مع سعرها المخصص للتصدير. يجب أن يكون الأول أقل من الثاني. وهنالك أسلوب آخر يتمثل بالمقارنة بين تكلفة إنتاج السلعة في البلد المصدر مع سعر بيعها للخارج. ويوجد إغراق إذا كانت قيمة تكلفة الإنتاج أعلى من سعر البيع، ويسبب هذا النوع من الإغراق خسارة مؤقتة للمصدر بهدف احتكار سوق البلد المستورد لاحقا، الأمر الذي يربك العلاقات التجارية القائمة أساساً على المنافسة.

الشرط الثاني: على الدولة المستوردة إثبات الضرر الذي تتحمله، الضرر هو إذن الشرط الأساسي لتحريم الإغراق، ويبرر الإجراءات التجارية ضده. وعلى هذا الأساس ليست هنالك أي حكمة أو فائدة من مكافحته عند عدم وجود الضرر كألا تنتج الدولة المستوردة سلعة مماثلة حاليا أو في المستقبل المنظور.

الشرط الثالث: يجب ألا يكون مبلغ الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة محل الإغراق أكبر من الفرق بين سعر استهلاك السلعة في الدولة المصدرة وسعرها في البلد المستورد، كما يتعين ألا تكون الرسوم منحازة، إذ لا يجوز فرضها على سلعة دولة دون سلعة مماثلة لدولة أخرى. وفي حالة عدم موافقة الدولة المصدرة على الإجراء المتخذ ضدها، تستطيع اللجوء إلى جهاز فض المنازعات التابع للمنظمة العالمية للتجارة.

وتطبق جميع دول العالم، خاصة الدول الصناعية الكبرى، سياسات مكافحة الإغراق، ووفق التقرير السنوي الصادر في عام ٢٠٠١ عن المنظمة العالمية للتجارة تم إحصاء ١١٢١ إجراء لمكافحة الإغراق في الدول الأعضاء. منها ٣٣٦ في الولايات المتحدة و١٩٣ في بلدان الاتحاد الأوروبي و٨٨ في كندا. وبلغ المعدل

العام للرسوم الجمركية في هذه البلدان الصناعية أقل من ٤٪. أما أسعار الرسوم الخاصة بمكافحة الإغراق فقد وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٠٠٪، وأثبتت هذه السياسات فاعليتها في الحد من استيراد بعض السلع، ولا يزال المنتجون في هذه الدول يمارسون ضغوطاً على حكوماتهم بغية الإبقاء عليها، وذلك على حساب المستهلكين الذين أصابهم ضرر كبير لارتفاع أسعار السلع المستوردة. وبسبب هذه الضغوط المستمرة، يزداد عدد الإجراءات سنوياً.

ومن الناحية المبدئية يجب محاربة الإغراق عندما يقضي على القاعدة الرئيسية للتجارة السليمة وهي المنافسة، لكن المشكلة تتعلق بكيفية حساب هوامش الإغراق والجهة التي تحدد درجة الضرر وحدة التدابير المتبعة لمعالجته. هذه التقديرات متروكة لكل دولة بصورة انفرادية الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تعسفية، فعلى سبيل المثال يستوجب التنظيم التجاري العالمي أن تزول إجراءات مكافحة الإغراق فورا عندما تكون قيمة استيراد السلعة محل الإغراق ضعيفة، وتم الاتفاق على أن تكون هذه القيمة أقل من ٣٪ من مبلغ واردات السلع المماثلة. وتتولى الدولة المستوردة حساب هذه النسبة، وتستطيع بالتالي محاربة أي سلعة حال إثبات أن قيمتها تفوق تلك النسبة.

وترمي إجراءات مكافحة الإغراق في حقيقتها إلى منع أسواق الدول الصناعية على المنتجين من البلدان النامية الذين أثبتوا جدارتهم، خاصة في ميدان المنسوجات والملابس. أصبحت مكافحة الإغراق أخطر سلاح ضد تحرير التجارة العالمية، وسوف يستمر هذا الوضع فترة طويلة، ولا شك أن التنظيم الجديد للتجارة العالمية يستوجب إلغاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد مرور خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تطبيقها، لكنه يسمح أيضا للدول المستوردة بالاستمرار بها لمجرد شعورها باحتمال عودة الضرر بعد انقضاء هذه المدة.

وتخضع صادرات بعض الدول العربية (مثل السلع المصنعة كالملابس) في الدول الصناعية لسياسات مكافحة الإغراق، وبالتالي تصبح هذه السياسات مضرة

بالاقتصاديات العربية، وبالمقابل تستورد الدول العربية سلعا مصنعة من جميع أنحاء العالم خاصة الدول الصناعية. ويمكن تقسيم هذه السلع المستوردة إلى قسمين، يشمل القسم الأول الآلات والأدوات الإنتاجية التي غالبا ما تكون غير مصنعة في البلد العربي المستورد، ويستحوذ هذا القسم على٢٩٪ من الواردات الكلية للأقطار العربية، في هذه الحالة ينجم الإغراق (إن وجد) عن تنافس المصدرين لكسب أسواق البلدان العربية، عندئذ لا يوجد أي مبرر لمحاربته بل بالعكس تماما، إذ كلما هبطت أسعار الواردات تحسن مركز الميزان التجاري. ويتضمن القسم الثاني الواردات الصناعية والزراعية المنتجة محليا، في هذه الحالة تصبح سياسات الإغراق ضرورية إذا كان الضرر كبيراً.

لكن الدول العربية لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادرا، في حين أنها تعاني من هذه السياسات المتبعة في الدول الصناعية الكبرى، لذلك تصبح سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها. ويتعين إذن على الدول العربية وبقية البلدان النامية التنسيق في ما بينها في إطار المنظمة العالمية للتجارة بهدف الحد من تلك السياسات ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر. كما يجب إجراء دراسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب مكافحة الإغراق مع الضرر المماثل الذي يلحق بالدول المستوردة بسبب الإغراق، فليس من الإنصاف أن تقتصر قواعد المنظمة العالمية للتجارة على الضرر الذي تتحمله البلدان الصناعية دون النظر إلى الضرر الذي يصيب الدول النامية.

٢-المعايير والقواعد الدولية والتجارة الدولية:

أصبحت المعايير والقواعد الدولية STANDARDS ذات أثر متعاظم في التجارة الدولية، ولهذا –ولأول مرة– أفرد تقرير التجارة الدولية لعام ٢٠٠٥ قسماً خاصاً فيه لتحليل آثار التزايد غير المسبوق في عدد المعايير والقواعد الدولية

للمنتجات على كل من حركة التجارة والرفاهة الاقتصادية العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف. حيث تزايدت في السنوات الأخيرة أنشطة وضع معايير ومقاييس للمنتجات كماً وكيفياً على كافة المستويات المحلية والثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، كما تزايد دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في وضع هذه المعايير، فضلاً عن تشعب أنواع هذه المعايير من حيث كونها إلزامية أو تطوعية من جهة، ومن حيث كونها معتمدة على المنتج النهائي أو على طريقة الإنتاج من جهة ثانية، أو تبعاً لأهداف هذه المعايير من حيث كونها من جهة ثالثة معايير فنية أو بيئية أو ذات أهداف اجتماعية أعم. وعرض التقرير بالتفصيل لمزايا وعيوب ولأهمية تحقيق التوازن بين الأهداف المرجوة من هذه المعايير من جهة والرفاهة الاقتصادية المحلية والعالمية وحركة التجارة الدولية وبالشكل الذي يضمن عدم تحول هذه المعايير إلى عوائق للتجارة أو إلى تدابير حمائية تتخذها الدول المتقدمة لإضفاء ميزة تنافسي اصطناعية لصناعاتها المحلية. كما أكد ضرورة تنشيط مشاركة الدول النامية في الأطر الدولية لوضع هذه المعايير.

وللبعدين الاجتماعي والبيئى، وهما بعدان واسعان النطاق وهامان بالفعل للدول النامية ونموها وتطورها، أهمية خاصة في إطار السياسات التجارية حيث:

- إن الأبعاد الاجتماعية والبيئية في السياسات التجارية من الموضوعات الأساسية في أي نظام عالمى، وليست مقصورة على النظام الحالي، وإنما تتغير صورة تناولها باختلاف الظروف حيث تتعدد أشكال ربط الأبعاد الاجتماعية والبيئية بالموضوعات الأخرى في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، سواء لعقد اتفاقيات تجارية جديدة أو للحصول على قروض بنكيه أو منح مشروطة.
- إن الاهتمام بهذه الأبعاد يرتبط بالأزمات الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد العالمى، وهي عديدة في عصرنا الحالي، وتزداد الحاجة لفهم هذه الأبعاد في ظل التغيرات الحالية في النظام العالمى الذي بات من أهم سماته وجود

تكتلات اقتصادية كبرى وأسواق متقدمة متحدة وأخرى نامية متفككة واختلال كبير في علاقات القوى لصالح الدول الغربية، ووضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمى الراهن، أتاح الفرصة لهذه الدول – بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية – لإعلاء وفرض قيم معينة على الدول النامية من خلال ممارساتها دون قيد أو سؤال، كما مكنها من استخدام الآليات الدولية لفرض هذه القيم.

- تزايد استخدام الدول الكبرى لبرامج العنونة البيئية والاجتماعية بغض النظر عن آثارها على الدول النامية، وتزايد إصدارها لقوانين فردية لتأييد هذه التوجهات، مع تقديم تبريرات مختلفة، وتعمد إثارة هذه القضايا في إطار المنظمة العالمية للتجارة وفي المفاوضات التجارية المختلفة وعلى مستوى متخصص مثل منظمة العمل الدولية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أ- البيئة:

للبعد البيئى في حد ذاته أهمية لا تنكر لأسباب أهمها:

- زيادة الاهتمام الحالي بالبيئة حتى أن معظم الدول حالياً أصبحت لديها وزارات خاصة بالبيئة بعد أن كانت إدارة أو جهازاً مهملاً، بل أصبح في معظم وزارت خارجية الدول إدارة مختصة للتعامل مع هذه القضية، فضلاً عن وجود مقررات خاصة بها في مراحل التعليم المختلفة وفي الدراسات العليا، بل وتزايد وجود مسئولين عن البيئة في كل جهاز حكومى أو خاص بغض النظر عن نشاطه.
- تزايد الاتفاقيات الدولية التى تنظم الشئون البيئية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، حتى أحصاها البعض بحوالي ٨٠٠ اتفاقية (مصر مثلاً منضمة لحوالي ٦٠ اتفاقية بيئية متعددة الأطراف).

ومع نشأة النظام التجارى متعدد الأطراف ١٩٤٧ شهدت علاقته بالبيئة

المراحل التالية[1]:

١ - جاءت الإشارة الوحيدة غير المباشرة المتعلقة بالبيئة في الجات ١٩٤٧ في المادة ٢٠ -مادة الاستثناءات- والتى تسمح بوضع قيود تجارية لحماية الإنسان والحيوان والحياة النباتية والصحة ولحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، بشرط عدم التمييز في استخدامها وعلى ألا تكون وسيلة حمائية متخفية. والجات لم تذكر أبداً مصطلح البيئة في الاستثناءات في المادة ٢٠، والإشارة التى وردت بشأن الحيوانات والنباتات «والموارد الطبيعية» تم تفسيرها في حدود ضيقة، وبحيث تغطى فقط جزءاً من القضايا البيئية التى تعتبر هامة حاليا لآثارها على التنمية المستدامة. ويلاحظ أنه نظراً لاحتواء المادة ٢٠ على مبرر للحواجز التجارية، فإنه **جرت محاولات عبر العشرين عاما الماضية لتضيق نطاق هذا الاستثناء.**[2]

٢ - أثير الموضوع مرة أخرى في السبعينات أثناء الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢، فقد تضمنت أجندته مطالبة سكرتارية الجات باعداد تحليل -من قبلها وتحت مسئوليتها- للمشاركة في المؤتمر. ولقد أنشأ مجلس الجات مجموعة عمل «للإجراءات البيئية والتجارة الدولية» انحصر اختصاصه على «فحص أي مسألة -وفقاً لطلب مقدم إلى المجموعة بذلك- يتعلق بأوجه السياسات التجارية للتحكم في التلوث وحماية البيئة الإنسانية، وبالأخص فيما يتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية العامة مع الأخذ في الاعتبار المشاكل الخاصة بالدول النامية». **إلا أنه لم يتم تقديم أي طلبات لعقد اجتماع للمجموعة حتى بداية التسعينات.**

٣ - الحالة الوحيدة التى أثير فيها موضوع بيئى على أجندة الجات بشكل واضح كانت في الثمانينات، حيث قدمت بعض الدول النامية طلب بحث موضوع

(1) Nordstrom, Hakan & Vaughant, Scott, «Trade & Environment», The World Trade Organization: Special Studies No. 4, (Geneva: WTO, 1999), http//www.wto.org.,PP.9-10

(2) Berlin, Kenneth And Long, M. Jeffrey, OP. CIT., P. 134.

تصدير السلع المحرمة داخليا -لآثارها السيئة على الصحة والبيئة- وذلك تخوفاً من أن تكون هذه الدول النامية والفقيرة الملجأ الأخير لتصريف منتجات الدول المتقدمة الغير مرغوب فيها. وبالرغم من أن الدول النامية يمكنها ببساطة أن تحرم استيراد مثل هذه السلع إلا أنه بسبب نقص مواردها وخبراتها لم تستطيع تقييم المخاطر المتعلقة بها. ورأوا آنذاك أن الحل يكون بالتزام الدول المصدرة بالتوقف عن تصدير هذه السلع، ما لم يصدر إخطار مسبق من السلطات المختصة في الدول المستوردة بالسماح بدخول هذه السلع. إلا أنه لم يتم التوصل لمثل هذا الاتفاق في الجات. ومازال هذا الموضوع يطرح الآن في لجنة التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك في إطار محافل دولية أخرى مثل معاهدة بازل للسيطرة على تحركات المواد الخطرة والنفايات عبر الحدود، والمعاهدة الخاصة بالإخطار المسبق بالموافقة على التجارة الدولية في المواد الكيميائية الخطرة ومبيدات الحشرات.

٤ - بعد عشرين عاماً من إنشاء مجموعة عمل البيئة في إطار الجات، وفي مؤتمر بروكسل (ديسمبر ١٩٩٠)، قدمت دول الإفتا الأوروبية اقتراحاً بإعادة تنشيط مجموعة عمل البيئة وتقويمها. ونظراً لفشل المؤتمر في إنهاء مفاوضات جولة أوروجواى، فلم يتم تنفيذ اقتراحاتهم. وكررت دول الإفتا الاقتراح في الجلسة التالية للدول أعضاء الجات مقدمة حججاً تؤكد على ضرورة، بل والحاجة إلى، إجراء مناقشات عن السياسات البيئية للدول والتى تؤثر على التجارة في إطار الجات، وبالتالي حاولت هذه الدول -بدعم من الدول الغربية الأخرى- إضافة بعض الأحكام لحماية البيئة في الوثيقة الختامية لجولة أورجواى. ونظراً للخلافات التى ثارت حول هذا الاقتراح فقد تم تكليف السفير Ricupero ممثل البرازيل ورئيس اجتماع الدول الأعضاء آنذاك -مدير الأنكتاد حالياً- بأن يقوم بمشاورات غير رسمية للوصول إلى قرار. ونظراً لاستمرار الخلافات أبلغ السفير Ricupero مجلس الجات في إبريل ١٩٩١ أن الدول وصلت لاتفاق فقط على إنشاء «حوار بناء» على موضوع التجارة والبيئة في اجتماعات المجلس القادمة، وشارك في

«الحوار» ممثلى أكثر من ثلاثين دولة، وتم إثارة العديد من الموضوعات، وثار خلاف كبير حول اختصاص المجموعة، وفي النهاية تم الاتفاق في نوفمبر ١٩٩١ على تنشيط «مجموعة الجات للإجراءات البيئية والتجارة الدولية «EMIT Group على أن تناقش ثلاث موضوعات[1]:

أ - أحكام التجارة التى تتضمنها الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في مقابل مبادئ الجات.

ب - الشفافية العالمية للتشريعات الحكومية القومية وآثارها التجارية.

ج - الآثار التجارية لمتطلبات العنونة وسياسات التعليب الجديد والتى تهدف لحماية البيئة.

وقد تم تعيين السفير اليابانى Ukawa رئيساً للمجموعة. وحتى يناير ١٩٩٤ عقدت المجموعة عدة لقاءات حتى قدم رئيسها تقريره إلى مؤتمر مراكش ١٩٩٤.

وهكذا يُعد عام ١٩٩١ عاماً هاماً في العلاقة بين التجارة والبيئة، فبالإضافة لما سبق صدر في عام ١٩٩١ قرار محكمة الجات بشأن قضية التونة الأولى في النزاع بين المكسيك والولايات المتحدة، وكان لهذه القضية تأثير كبير على نتائج قمة الأرض، وإعلان ريو عام ١٩٩٢، خاصة المبدأ ٢١ منه الذي نص على «أن إجراءات السياسة التجارية لأغراض البيئة يجب ألا تمثل وسيلة تعسفية أو تمييزاً غير مبرر أو حماية متخفية على التجارة الدولية. ويجب تجنب الأعمال الفردية التى تتعلق بالتحديات البيئية خارج حدود الدولة المستوردة، بل يجب معالجة الإجراءات البيئية التى تعالج مشاكل البيئة العالمية أو العابرة للحدود في إطار التوافق الدولى».[2] وهكذا يعتبر البعض أن نقطة البداية في النقاش الحالي حول

(1) Trade And Environment In The Gatt/WTO, Background Note By The Secretariat, The World Trade Organization, WTO Documents, High Level Symposium On Trade And Environment, (Geneva: WTO, March 1999)

(2) Lang, Winfried, «Trade And Environment: Progress In The World Trade Organization?», Environmental Policy & Law, Aug 97, Vol. 27, Issue 4, P. 275.

التجارة والبيئة كانت في بداية التسعينات بقضية المكسيك والولايات المتحدة بشأن طرق اصطياد التونة.

٥ - بعد انتشار الاتجاه الشعبي العدائي للتجارة بعد قضية التونة - الدرافيل، في الوقت الذي كانت تجرى محاولات لإنهاء جولة أورجواى، كانت هناك أيضاً رغبة في استعادة الثقة ورغبة في المشاركة البناءة في قمة الأرض لعام ١٩٩٢، ولذلك تقدمت دول الإفتا بطلب تنشيط المجموعة -المتوقف نشاطها أو «الخامدة»- الخاصة بالإجراءات البيئية والتجارة الدولية، والتى لم تعقد أي اجتماع منذ نشأتها وتوسيع نطاق اختصاصاتها. وبعد نوع من التردد من قبل الدول النامية من أن يتولد عن ذلك ما يؤدي إلى تصريح كامل باتخاذ إجراءات تجارية موجهة ضدهم، فإن المجموعة -مستندة إلى قرار نشأتها- فضلت الالتزام باختصاصها، وبالاختصاص التقليدى للجات، وبالتحديد الاقتصار على فحص الأحكام التجارية الواردة في الاتفاقيات التجارية البيئية في مقابل مبادئ وأحكام الجات، والشفافية للدول عن تشريعاتها البيئية التى قد يكون لها آثار تجارية، والآثار التجارية لمتطلبات التغليف ووضع العلامات التى تهدف لحماية البيئة. وبعد صدور أجندة ٢١ الناتجة عن قمة الأرض تم توسيع الاختصاص للمجموعة ليشمل ما ورد في الأجندة فيما يتعلق بجعل السياسات التجارية والبيئية مساندة لبعضها البعض. وبعد عامين من وضع برنامج العمل لمجموعة الجات للإجراءات البيئية والتجارة الدولية -أى في يناير ١٩٩٤- قدمت المجموعة تقريراً إلى الجلسة ٤٩ للدول الأطراف في اليابان وتضمن تقرير رئيس المجموعة (السفير اليابانى Ukawa)[١] أربعة اقتراحات تلخص طريقة معالجة المجموعة لقضايا البيئة.

---

١) شملت الاقتراحات:

أ) إن المجموعة تؤكد أن نطاق مناقشتها ينحصر فى إطار اختصاصها، واختصاصات الجات، وبالتحديد الإجراءات التجارية للسياسات البيئية التى قد تكون لها آثار تجارية ملحوظة على الدول أطراف الجات. وأكدت الفقرة التاسعة من التقرير أن الجات ليس مؤهلا لأن ينغمس =

وموضوع البيئة ما زال موضوعاً خلافياً في المنظمة العالمية للتجارة نظراً لسببين[1]:

١ - أن الدول النامية تخشى أن تستخدم الإجراءات البيئية بشكل تعمدى - وهو ما تم ملاحظته في حالات سابقة- تؤدى إلى خلق حواجز تجارية. وهم يحتجون في ذلك أن المعايير البيئية تستلزم نمواً اقتصادياً معين.

٢ - اأن العمل في المنظمة العالمية للتجارة، وبالتحديد في لجنة التجارة والبيئة، يشير إلى بعض المخاطر، نظراً لوجود تنازع بين أحكام الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف التى تسمح ببعض الإجراءات التجارية وقواعد المنظمة، وإن كان لم يحدث تنازع حتى الآن.

وترى د. ماجدة شاهين أن أساسيات المنظمة العالمية للتجارة في العلاقة بين التجارة والبيئة فيما أسمته بالمحاور الثلاث التالية[2]:

= فى مهمة وضع المعايير البيئية، أو مراجعة أولويات السياسات البيئية الوطنية، أو تنمية سياسة عالمية للبيئة.

ب) أدان التقرير – فى الفقرة العاشرة له – أي تعارض فى السياسات بين النظام التجارى متعدد الأطراف من جهة، والجهود الفردية أو الجماعية لحماية البيئة من جهة أخرى. واشار إلى أنه إذا ما حدث تعارض، فمن الضرورى التأكيد على حله بطريقة النظام والقواعد التجارية المتفق عليها بين الدول.

ج) أكد التقرير ان النظام التجارى متعدد الأطراف لا يمثل عائقاً غير مبرر لاتخاذ سياسات بيئية. وجاء فى الفقرة الحادية عشر ان قواعد الجات تسمح بإجراءات التجارة المستخدمة بالتعاون مع السياسات البيئية لحماية الموارد البيئية الطبيعية.

د)أضافت الفقرة الحادية عشرة من التقرير أن ما يتم التشاور عليه حاليا من نظام تجارى متعدد الأطراف مفتوح وآمن ولا يفرق بين الدول. ويمكن أن يؤدي إلى تسهيل السياسات البيئية بتشجيع التخصيص الكفء للموارد وبتوليد نمو الدخل الحقيقى.

(1) The World Trade Organization, Seattle: What's At Stake?, Op. Cit., P.38

(2) The Three Cs: Consistency, Competence, And Fears Of Conditionality .

المحور الأول: الاتساق مع مستوى النمو الاقتصادي، فالأهمية التى منحت للبيئة في ديباجة اتفاق مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ارتبطت بمستويات النمو، حتى أن الأولوية منحت للتنمية، لأن حماية البيئة والحفاظ عليها لا يمكن أن يتحقق إلا بمستوى ملائم من التنمية، وهو ما يؤكده أيضاً المبدأ السابع في إعلان ريو (المسئولية المشتركة والمختلفة)، ومن هنا كان التزام دول الشمال على تقديم المساعدات المادية الكافية، ونقل التكنولوجيا ليحقق الجنوب الانتقال السليم إلى التنمية المستدامة.(١)

المحور الثاني: إعلان مراكش – في فقرته الرابعة من الديباجة – والواضح فيه أن التنسيق في السياسات في مجال التجارة والبيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يجب أن يتخطى اختصاص النظام التجارى متعدد الأطراف، أي ينحصر في السياسات التجارية وتلك الأوجه في السياسات البيئية التى قد تؤدى إلى آثار تجارية مؤثرة على أطرافه.(٢)

المحور الثالث: التخوف من المشروطية الخضراء(٣) المرتبطة بفرص الوصول للأسواق.(٤)

وهذه المحاور الثلاث أدت إلى أن جاء التأكيد في تقرير المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة ١٩٩٦ عن التجارة والبيئة أن المنظمة العالمية للتجارة ليست وكالة لحماية البيئة، ولا تقدم حلولاً للمشاكل البيئية، وأن المشاكل البيئية تتطلب حلولاً بيئية، وليست حلولاً تجارية، وأنه لا يمكن إطلاق يد الدول في استخدام الإجراءات التجارية لأغراض بيئية، وأن تحرير التجارة ليس هو السبب في تدهور البيئة، كما أن الآلية التجارية ليست هى أفضل السياسات لمعالجة

---

(1) Shahin, Magda, «Trade And Environment: How Real Is The Debate?» , Op. Cit., P. 40.
(2) Loc. Cit.
(3) Green Conditionality
(4) Shahin, Magda, «Trade And Environment: How Real Is The Debate?» , Op. Cit., P. 42.

المشاكل البيئية، وأن هناك مساحة معقولة تمكن الأعضاء من حماية بيئتهم بشرط عدم التمييز، وأن تأمين فرص الوصول للأسواق هو أمر ضرورى لمساعدة الدول للوصول للتنمية المستدامة، وأن أفضل أسلوب لمعالجة الاهتمامات البيئية المرتبطة بالتجارة هو زيادة التنسيق الوطنى والدولى متعدد الأطراف.(١)

وهكذا فإن الاختلافات المتعلقة بالبيئة في المنظمة العالمية للتجارة عن النظام التجارى السابق(٢) تتمثل فيما يلى:

[١] في اتفاق إنشاء المنظمة:

في أول فقرة من الديباجة ينص اتفاق إنشاء المنظمة – ولأول مرة في نظام التجارة متعددة الأطراف –على إشارة إلى أهداف التنمية المستدامة، وجاءت الإشارة إلى التنمية المستدامة متبوعة بأهمية اتباع ما يحمى البيئة، وهى المرة الأولى التى تحتوى قواعد التجارة متعددة الأطراف مثل هذه الإشارة، وإن كانت تجدر الإشارة هنا إلى أن الديباجة غير ملزمة قانوناً وإن كانت هامة في التفسير. وهو ما تم التأكيد عليه في قضية الجمبرى من جهاز المحكمة بأن هذه الفقرة لها تأثير في تفسير الأحكام الواردة في اتفاقات المنظمة (مثل المادة ٢٠ من الجات)، وقد لاحظ جهاز المحكمة بالنسبة للغة الديباجة «أنها تظهر اعتراف المفاوضين أن الاستخدام الأمثل لموارد العالم يجب أن يتم وفقا لأهداف التنمية المستدامة – وهو ما توضحه لغة الديباجة عن نية المفاوضين».(٣)

[٢] الترتيبات مع المنظمات غير الحكومية: - فالمادة ٥ – فقرة ٢ من اتفاق مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة تمكن المجلس العام من اتخاذ الترتيبات

---

(1) Ibid, P. 40.
(2) UNEP, Environmental Training Manual (Nairobi: Unep, 1997),P. 219.
(3) Trade And Environment In The Gatt/WTO, Background Note By The Secretariat, The World Trade Organization, WTO Documents, High Level Symposium On Trade And Environment, (Geneva: WTO, March 1999)

الملائمة للتعاون الفعال مع المنظمات الدولية غير الحكومية التى تتشابك مسؤلياتها بمسؤليات المنظمة العالمية للتجارة. وبناء على هذا البند تبنى المجلس العام قراراً في ١٨ يوليو ١٩٩٦ بعنوان «إرشادات لترتيبات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية» وفيه اعترف أعضاء المنظمة بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات في زيادة الوعى فيما يتعلق بنشاط المنظمة العالمية للتجارة. ووافقت الدول على زيادة الشفافية وتطوير الاتصال مع المنظمات غير الحكومية، كما تم التأكيد على تسهيل نشر وثائق المنظمة، ونظراً للطبيعة الخاصة للمنظمة- كمنظمة تدير اتفاقات وتوفر محفلاً للتفاوض- فإن المسؤلية الأولى للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية تكون على المستوى الوطنى. وبالطبع فإن لجنة التجارة والبيئة جذبت أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية.

[٣] اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة TBT وهى الاتفاقية التى تم التفاوض عليها في جولة أورجواى وبنيت على «قانون المعايير» لعام ١٩٧٩ الذي تم التفاوض عليه في جولة طوكيو. وهذه الاتفاقية لها علاقة بالبيئة، بالذات فيما يختص بالجوانب التجارية لصنع السياسات البيئية، فهى تقسم المتطلبات الفنية للمنتج لمجموعتين، **الأولى** تتعلق بالقواعد والمواصفات الفنية والذي يلزم الخضوع لها، **والثانية** تتعلق بالمعايير (والتى يُعد الالتزام بها اختيارياً بشرط ألا تضعها الحكومات بهدف خلق عوائق غير ضرورية للتجارة). كما أن الاتفاقية تدعو الدول – وإن كانت لا تشترط عليها – إلى استخدام المعايير الدولية قدر الإمكان للحد من انتشار المتطلبات الفنية المحلية المختلفة. وأهم ميزة بهذا الاتفاق أنه يقدم درجة عالية من الشفافية عن طريق الإخطارات التى تقدمها الدول والتى تتيح للمنتج أن يعرف، وبالتالي يُعدل، من المواصفات الفنية حسب سوق التصدير، والإخطار بالمعايير هنا إجباري على الدول. ويلاحظ أن معظم الإجراءات البيئية المرتبطة بالتجارة أخطرت بها الدول المنظمة العالمية للتجارة في إطار اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة TBT. ومنذ دخول الاتفاق حيز النفاذ وحتى مارس

١٩٩٩ وصل عدد الإخطارات إلى ٢٣٠٠ إخطار، منهم ١١٪ إخطارات بيئية تتعلق بالتلوث وإدارة المياه وحفظ الطاقة والعنونة وإجراءات لحماية الموارد الطبيعية وإجراءات لتنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. ويلاحظ أن الاتفاقية تسمح بوجود محكم لفحص الخلافات بين الدول الأعضاء يكون من الخبراء.(١)

[٤] توجد كذلك اتفاقية تدابير الصحة الحيوانية والنباتية SPS التى لا تجعل الالتزام بالمعايير الدولية جبرياً، ولكن تضع قيوداً على المعايير الوطنية التى تنحرف عن المعايير الدولية.

[٥] اتفاقية الزراعة فلا يوجد ما هو أكثر ارتباطا بالبيئة من الزراعة، وتنص المادة ٢٠ من اتفاق الزراعة على استمرار عملية الإصلاح في التجارة الزراعية، على أن تبدأ مفاوضات الزراعة في عام ١٩٩٩ مع النظر في الاعتبارات غير التجارية (مثل البيئة)، وتمت الإشارة في الملحق الثانى الخاص بهذه الاتفاقية(٢) إلى السماح باستثناءات خاصة بالدعم المحلى للاعتبارات البيئية التى لا تخضع للالتزام الوارد بالاتفاقية بخفض الدعم، وتغطى هذه الاستثناءات أوجهاً مختلفة من الدعم البيئي للزراعة، مثل تنفيذ البرامج البيئية ذات الآثار المحدودة على التجارة والإنتاج.(٣)

[٦] اتفاقية الدعم والإجراءات المضادة والتى حددت ثلاث فئات للدعم على أساس آثارهم على التجارة الدولية وقدمت حلولاً مختلفة لكل فئة، فالأولى يجب على الدول إلغاؤها لأنها محظورة، والثانية قد تثور إزاءها قضايا، والثالثة

---

(1) LOC. CIT.

(٢) يشار إليهذا الملحق بانه الملحق الأخضر Green Box

(3) Trade And Environment In The Gatt/WTO, Background Note By The Secretariat, The World Trade Organization, WTO Documents, High Level Symposium On Trade And Environment, (Geneva: WTO, March 1999)

ممكنة ولا تخضع للتقاضى، وتقع المتطلبات البيئية في إطار هذه المجموعة الثالثة التى تصل نسبة الدعم الممكن فيها إلى ٢٠٪.

[٧] اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: وهى أحد المحاور الهامة في مناقشات لجنة التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

[٨] الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات TRIMS: ولعل أهم ما ورد بها من أحكام ما يلى:

أ - المادة ١٤ والتى يرد فيها الاستثناء العام (المقابل للمادة ٢٠ في الجات والذي تتشابه فيه الفقرة [ب] مع تلك الواردة في الجات).

ب - الخدمات البيئية: حيث تم إدراج الخدمات البيئية في قائمة الخدمات الملحقة بالاتفاقية والمعتمدة على نظام تصنيف السلع المركزى بالأمم المتحدة CPC. وتحتوى الخدمات البيئية على أربع فئات: الصرف الصحى، والتخلص من العادم، وخدمات الحجر الصحى والخدمات المماثلة، وأخيرا الخدمات الأخرى (مثل منع الضوضاء وحماية المسطحات ... الخ). وقد طالبت بعض الدول في لجنة التجارة والبيئة بإعادة تقسيم هذه الخدمات. هذا ويلاحظ أن صناعة البيئة أصبحت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد والتجارة.

[٧] القواعد والإجراءات الحاكمة لآلية تسوية المنازعات: -

بالنسبة لحل النزاعات فيما يتعلق بالتشابك بين التجارة والبيئة فيجب توضيح أن نظام فض المنازعات الحالي في المنظمة العالمية للتجارة يقدم فرصاً أكبر لمراعاة الاعتبارات البيئية حيث[1]:

أ - المحاكم المنشأة يمكنها أن تستخدم الخبراء من خارج المنظمة، وكذلك يحق لها أن تستعين بالمعلومات المقدمة لها حتى ولو كانت من منظمات غير حكومية (وهو ما حدث بالفعل في بعض القضايا).

ب - قد يضاف خبراء بيئيين للمحكمين التقليديين.

---

(1) Lang, Winfried, OP. CIT., P. 278.

ج - يمكن عقد جلسات خاصة للاستماع للمنظمات البيئية غير الحكومية.

د - يمكن طلب رأى استشارى من محكمة العدل الدولية بشأن القانون البيئى في قضية معينة.

هـ - يمكن ابتكار استئناف أعلى Super-appeal من محكمة المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من محكمة العدل الدولية.

ب- الشرط الاجتماعى:

للبعد الاجتماعي أهمية متزايدة لأسباب منها:

- ما أدت إليه السياسات الاقتصادية الكلية للدول الصناعية من ارتفاع نسبة البطالة واستمرارها، وكذلك حدوث معدلات نمو بطيئة، مما رفع في النهاية من معدلات البطالة وأثار النقاش حول مسألة «المنافسة غير العادلة» وفقدان الوظائف بسبب معايير العمل المنخفضة.
- ادعاء الدول المتقدمة أن المجتمعات المدنية بها تهتم وتتمسك بالأبعاد الاجتماعية لغيرها من الدول انطلاقاً من مصلحة مباشرة لها تتمثل في الضرر الذي يصيب موظفيها وعمالها الناتج عن نقل مصانع الشركات متعددة الجنسيات من الدول الصناعية المتقدمة التى أنشأتها في الخارج حيث العمالة الرخيصة والأرباح الأكبر، وما تبعه ذلك من الانسحاب والتخفيض لعمليات هذه الشركات في الشمال. ومثل هذه الادعاءات تروج داخلياً لمطالب الدول المتقدمة لإحداث الربط بين معايير العمل والتجارة. ويلاحظ هنا أن هذه الادعاءات تتناقض مع ما نلاحظه في الواقع من تواجد للشركات متعددة الجنسيات في دول نامية تطبق معايير اجتماعية مرتفعة وأخرى لا تطبقها، وهو ما يؤكد أن هذه الأبعاد ليست هى المحك الأساسى للتواجد.

<u>وعلى مستوى المناقشات التي دارت في إطار الجات</u> يشير الاقتصادي Rodney Grey أن تاريخ معايير العمل مع اتفاقيات الجات يرجع إلى تاريخ

الفشل في إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO)[1] عام ١٩٤٧[٢]، فميثاق هافانا لعام ١٩٤٧ الذي كان معداً لينشئ هذه المنظمة تضمن في أحكامه مواد تشير إلى ما يسمى معايير العمالة العادلة. ويمكن فهم الإطار الذي جاءت فيه هذه المواد بملاحظة اختلاف المنظمة التى كان من المزمع إنشائها عام ١٩٤٧عن نظام المنظمة العالمية للتجارة، فالأولى كانت تختص بالتجارة وتنظيمها بالنسبة <u>للحكومات والمؤسسات</u> التى كان من القضايا الهامة لها ولفلسفتها الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب تحقيق <u>التشغيل الكامل</u>.[٣] فقد جاء في ميثاق هافانا في المادة ٧ «أن أعضاء المنظمة الدولية للتجارة يعترفون بأن الإجراءات المرتبطة بالعمالة يجب أن تأخذ في الاعتبار حقوق العمال في الاتفاقيات والإعلانات الدولية... وأن كل الدول لديها مصلحة مشتركة في تحقيق والحفاظ على معايير عمل عادلة تتعلق بالإنتاجية، وبالتالي تحسين الأجور وظروف العمل حسبما تسمح الإنتاجية بذلك. كما أن الدول تعترف أن ظروف العمل غير العادلة -خاصة في القطاعات التصديرية- تخلق مشاكل في التجارة الدولية، وبالتالي فعلى الدول اتخاذ ما تراه من أساليب مناسبة لإنهاء هذه الأوضاع داخل أراضيها». كما نص الميثاق «أن دول منظمة التجارة الدولية الأعضاء في منظمة العمل الدولية سيتعاونون مع منظمة العمل الدولية لاتخاذ ما يلزم وعلى أن يتم التعاون بين المنظمتين في هذا الصدد»، وهو ما يراه البعض بأنه مبدأ المسئولية المشتركة، ويلاحظ أنه وفقاً المادتين ٩٣ و٩٤ فإن لمنظمة التجارة الدولية، استخدام آلية التشاور وتسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة الدولية أو باتخاذ

---

(1) International Trade Organization (ITO)

(٢) نقلاً عن:

De Wet, Erika, «Labor Standards In The Globalized Economy: The Inclusion Of A Social Clause In The General Agrament On Tariff And Trade/World Trade Organization», <u>Human Rights Quarterly</u>, Vol. 17, Issue 3, (August 1995) P. 445

(3) Raghavan, Chakravarthi, The New Issues And Developing Countries, <u>The Third World Network (TWN)</u>, <u>http://www.twnside.org.sg/souths/twn/title/rag-cn.html</u>, P.20.

قرار من المجلس التنفيذى لمنظمة العمل الدولية بالأغلبية، الحق في سحب الامتيازات الممنوحة لأى دولة إذا ما أخلت بأمور متعلقة بمعايير العمل.[1] وبالطبع ونظراً لعدم ظهور منظمة التجارة الدولية فلم يتحقق هذا الالتزام.

وقد تبنت الاتفاقية العامة للتجارة لعام ١٩٤٧ مواد ميثاق هافإنا الخاصة بالسياسة التجارية الحكومية وتبادل التنازلات الجمركية والتجارية، ولكنها أشارت فقط إلى تحريم تشغيل المسجونين والمدنيين كجزء من المادة ٢٠ للاستثناءات العامة. ومنذ بداية عملها حرصت الولايات المتحدة على إثارة تضمين الشرط الاجتماعي في الجات، ولكن المعارضة التى واجهت الفكرة لم تمكن من متابعة هذه المبادرة. ومع الإلحاح الأمريكى تبنى الاتحاد الأوروبي أيضاً فكرة ضرورة تضمين الجات للشرط الاجتماعى، وبالتالي ظهر الشرط الاجتماعى بصفة دائمة في مفاوضات التجارة في العقود الأخيرة.[2] إلا أن ذلك لم ينعكس في الوثيقة الختامية للجولة والتى وقعت في مراكش في إبريل ١٩٩٤. ويلاحظ هنا أنه قد اتخذ قرارا في اللجنة التحضيرية للمنظمة العالمية للتجارة بأن للمنظمة أن تتعامل مع اقتراحات تضمين أية عناصر جديدة في إطار برنامج عملها. كما أن رئيس لجنة المفاوضات التجارية في تعليقاته الختامية أشار إلى أهمية أن يتم توجيه عناية خاصة للعلاقة بين التجارة ومعايير العمل المعترف بها دوليا. وفي نفس العام -يونيه ١٩٩٤- تم إنشاء مجموعة العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية الخاصة بآثار العولمة والتى قامت بإجراء دراسات من خلال سلسلة من الزيارات للدول التى تعرب عن رغبتها في ذلك، وبحيث تقدم هذه الدراسات أمام مجموعة العمل.[3]

---

(1) IBID, P.37.
(2) De Wet, Erika, Op. Cit.,P. 445
(3) Working Party On The Social Dimensions Of The Liberalization Of International Trade ،«Progress Report On The Country Studies On The Social Impact Of Globalization», Presented At The 274th Of The Governing Body, International Labour Organization, ILO Documentation, (Gb274/Wp/Sdd/2),(Geneva, March 1999), http://www.ilo.org/public/english/documentation.htm,P.4.

كما يلاحظ أن الشرط الاجتماعى أثير أيضاً في المجلس الاقتصادي والاجتماعى في الأمم المتحدة، وخاصة منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد ظهرت مواقف الدول من هذا الشرط حتى قبل المؤتمر الوزارى للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة (ديسمبر ١٩٩٦)، فمثلاً في الاجتماع الـ ٣٣ للمجلس في ١٢ يوليو ١٩٩٦ أصدر المجلس نشرة صحفية عن هذا الاجتماع بعنوان «الأنكتاد قادر على مواجهة تحديات الاقتصاد العالمى» وفيه ركزت الدول النامية على دور التجارة في التنمية وفي فتح أسواق الدول المتقدمة لبضائعها. وبعبارة أخرى انتقل الجدل من مرحلة فرض الشرط الاجتماعي تجارياً إلى النظر في وسائل أوسع لفرضه في إطار حقوق الإنسان، ففرضه تجارياً هو الخطوة الأولى فقط.[١]

أما على المستوى التطبيقى على صعيد السياسات الوطنية فمنذ العشرينات تفرض العديد من الدول الأوروبية تعريفات جمركية إضافية على السلع المستوردة من دول ذات مستويات وأوضاع دنيا للعمالة.[٢] بل منعت قوانين بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا استيراد البضائع المستخدم في إنتاجها عمالة من المسجونين المحكوم عليهم[٣].ومع ظهور اليابان والدول النامية الأخرى التى بدأت في تسلق السلم الصناعي (خاصة صناعة المنسوجات والملابس) والتصديري بدأ التنافس[٤]، ولهذا ظهرت إجراءات حمائية خاصة، ولكن هذه الإجراءات اعتبرت خروجاً على الجات (اتفاقية المنسوجات القطنية في دورة كينيدى واتفاقية الفيبر المتعدد)، ومع ذلك استمر هذا الوضع.

أما في المنظمة العالمية للتجارة فقد تم تناول الشرط الاجتماعي من ثلاثة

---

(1) De Wet, Erika, Op. Cit.,P. 451
(2) Inferior Conditions Of Employment
(3) Convicted Labour
(٤) لم تكن الزراعة أو مصانع السلع المصدرة -والتى تعد ظروف العمل بها أسوأ من الظروف الموجودة بصناعة المنسوجات مثلاً- هى محل تركيز الدول المتقدمة نظراً لأنها لم تكن تهدد الإنتاج المحلى لها، كما أن عدم وجود نظم دعم فى الزراعة فى الدول النامية مكن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من حماية والحفاظ على صادراتهم فى مجالات زراعية محددة عندما كانت أسعار صادرات الدول النامية منافسة.

جوانب أساسية، الأول في إطار مناقشة طرح إدراج هذا الشرط في المنظمة العالمية للتجارة والذي ظهر بشكل جلي في المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة كما سيتم تفصيله في القسم التالي، والثاني بتقديم تصورات لطريقة هذا الإدراج[1]، والثالث يتمثل في إنفاذ الشرط الاجتماعي حتى لو تم رفض إدراجه عن طريق العقوبات التجارية.[2] **وتعد هذه الإجراءات الفردية نظاماً للعقوبات التجارية يوازى نظام فض المنازعات في الجات**، بل يتجاوزه في كثير من الأحيان، بينما يتوقع من الدول الأعضاء بالمنظمة، أو يطلب منها، الالتزام بقواعدها وإجراءاتها.

---

(١) تقترح هذه الدول صورتين أساسيتين ترفضهما الدول النامية، إما تناول المنظمة العالمية للتجارة كل ما يتعلق بوضع المعايير وإنفاذها، أو ترك مهمة وضع المعايير إلى منظمة العمل الدولية مع الاكتفاء بجعل الرقابة على تطبيق هذه المعايير من اختصاص «سلطة مدنية من خارج منظمة العمل الدولية لا لمجموعة من الدول» على أن تتولى هذه الجهات توقيع الجزاء المناسب على الدول المخالفة، ومن ذلك منع دخول بضائعها إلى الدول الأخرى الأعضاء أو وقف المعونات الفنية أو المادية وتظهر هنا المنظمة العالمية للتجارة كأداة من أدوات الإنفاذ للمعايير. ويرى البعض أن المنظمة العالمية للتجارة مهيأة -بحسب هيكلها- للقيام بهذا الدور خاصة مع وجود جهاز تسوية المنازعات ومن السهل بالطبع أن يعهد له بمراقبة «مستويات العمل فى الدول الأعضاء» واتخاذ قرار بشأنها، مع ملاحظة أن القرارات الصادرة عن جهاز «تسوية المنازعات» ملزمة للدول الأعضاء.

(٢) أهم الدول التى سعت لإدراج هذه الأبعاد هى الولايات المتحدة، وأوضح أشكال هذه الإجراءات هى ما تضمنه قانون التجارة الأمريكى لعام ١٩٧٤ والمعدل فى عام ١٩٨٨ من القسم الشهير به، وهو القسم ٣٠١ (Section 301) وتعديلاته المعـروفة بـ ٣٠١ الممتاز (Super 301). ويصف أوكسلى هذا التشريع الأمريكى بأنه «ليس استثناء من القواعد العامة للجات، ولا هو استثناء من الالتزامات التى تعهدت بها الولايات المتحدة عندما انضمت إلى الجات، ويتصادم بقوة مع مبادئ الجات ويتناقض مع قواعدها». فهذا القسم يخول لل إدارة الأمريكية فرض عقوبات من طرف واحد (أى بإرادتها المنفردة) ضد صادرات الدول الأخرى التى قد تتخذ إجراءات تجارية، أو حتى غير تجارية، يعتبرها المشرع الأمريكي غير عادلة أو ضارة بالمصالح الأمريكية طبقا لمعايير لم ترد فى الجات ولا شأن لبعضها بمبادئ حرية التجارة. ومن أهم هذه المعايير عدم احترام الدولة حقوق الإنسان، أو عدم تطبيقها نظماً مقبولة لاستخدام العمالة (مما يخفض الأجور، ويقلل من فرص بيع الصادرات الأمريكية)، أو تطبيقها إجراءات تجارية تعتبرها غير منصفة، أو اتخاذها إجراءات تؤثر بشكل سلبى فى الاستثمارات الأمريكية فيها (أى تمنع دخول هذه الاستثمارات أو تقيد بعض تصرفاتها)، أو تطبيقها قوانين تحرم الولايات المتحدة من الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية التى تملكها.

الفصل الثالث

المنظمة العالمية للتجارة والدول العربية

المبحث الأول

مشاركة الدول العربية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

لعب العالم العربي دوراً كبيراً في النظام التجاري العالمي، فقد استضافت الدول العربية بنجاح أكبر اجتماعين وزاريين في تاريخ تحرير التجارة الدولية وهما مراكش ١٩٩٤ والدوحة ٢٠٠١.(1)

أولاً: الدول العربية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

يبلغ عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ١٥٣ دولة وأكثر من ثلثي أعضاء المنظمة هي دول نامية، كما أن ٣٢ دولة من أصل ٥٠ دولة من الدول الأقل نمواً هي أعضاء بالمنظمة. وبالنسبة للدول العربية فإن ١٢ دولة من ٢٢ دولة عربية هم أعضاء بالمنظمة وفيما يلي تواريخ انضمام هذه الدول:

الدول العربية الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة وتاريخ انضمامها

مملكة البحرين	١٩٩٥/٠١/٠١
مملكة المغرب	١٩٩٥/٠١/٠١
دولة الكويت	١٩٩٥/٠١/٠١
تونس	١٩٩٥/٠٣/٢٩
جيبوتي	١٩٩٥/٠٥/٣١

(1) Supachai panitchpakdi, «The Doha Development Agenda: challenges and opportunities for the Arab World», http://www.wto.int/speaches -DG.

موريتانيا	١٩٩٥/٠٥/٣١
جمهورية مصر العربية	١٩٩٥/٠٧/٣٠
دولة قطر	١٩٩٦/٠١/١٣
الإمارات العربيّة المتّحدة	١٩٩٦/٠٤/١٠
المملكة الأردنية الهاشمية	٢٠٠٠/٠٤/١١
سلطنة عُمان	٢٠٠٠/١١/٠٩
المملكه العربية السعودية	٢٠٠٥/١٢/١١

الدول العربية المراقبة (الدول في طور الانضمام): اليمن - الجزائر- السودان- العراق- لبنان- ليبيا- جزر القمر.

هذا وللسلطة الفلسطينية وضعية خاصة كمراقب من غير الدول والمنظمات. كما أن الصومال وبسبب انغماسها في الحرب الأهلية وعدم وجود ممثل وحيد لها لم تسع للآن للانضمام للمنظمة. أما سوريا فقد تقدمت بطلب عام ٢٠٠١ للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكررت الطلب عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ومازالت في انتظار قرار المجلس العام للمنظمة لبدء المفاوضات وتجدر الإشارة هنا إلى أن طلب سوريا هو الطلب الوحيد المعلق إلى الآن -ومنذ فترة- على أجندة المنظمة العالمية للتجارة.

وتعد جميع الدول العربية دولاً نامية -بالرغم من غناء بعضها وارتفاع مستوى المعيشة بها- بل إن اثنتين من الدول العربية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة (جيبوتي وموريتانيا) تعد من الدول الأقل نمواً والتى تحظى بمعاملة تجارية خاصة.

ويؤكد سوباتشي المدير العام السابق للمنظمة العالمية للتجارة بأن الدول العربية لم تتمكن بعد من استخدام قدراتها التجارية الكاملة، فمصر مثلاً تبلغ فيها نسبة تجارة البضائع للناتج المحلي القومي ٩٪ فقط والجزائر ١٤٪ وهي نسبة لا

تقارن مع دول أخرى لها حجم سكان مماثل مثل تركيا والتى تبلغ هذه النسبة عندها ٤٠٪. كما أن الدول العربية ذات التوجه التصديري العالي تعتمد على صادرات البترول والغاز وهي قطاعات معرضة للتأثر بشكل كبير بالتغيرات العالمية. ومع النمو السريع لسكان الدول العربية فهناك حاجة ملحة للدول العربية لخلق مزيد من فرص العمل ذات العائد المجزئ، وهو ما لا يمكن تحقيقه من عائدات قطاعات الطاقة بمفردها، وبالتالي لا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام بتنمية الصادرات الصناعية في قطاعات الخدمات والتصنيع.

وتعد الجولة الحالية للمفاوضات (أجندة الدوحة للتنمية) فرصة فريدة للعالم العربي للاندماج وبشكل كامل في النظام التجارى متعدد الأطراف وتوسيع وتنويع صادراته، وبالطبع فإن أول المستفيدين من خفض الحواجز التجارية المرتفعة هم شعوبه وبالتحديد المستهلكين وقطاع الاستيراد، فعبء التعريفة يتحمله المستهلك المحلي وكذلك الصناعات المستخدمة لسلع أو خدمات غالية مستوردة، وهو ما يزيد من فقر المستهلك ويجعل الصناعات المستخدمة لعناصر مستوردة أقل تنافسية.

وقد بدأت المنظمة العالمية للتجارة التعامل لأول مرة مع الدول العربية (سواء الأعضاء أو المراقبين) كمجموعة واحدة عام ٢٠٠٢، وقد أدى ذلك إلى تقوية العلاقة بين المنظمة والمجموعة. فحتى عام ٢٠٠١ كان اهتمام المنظمة بالدول العربية قليلاً وكذلك كانت المساعدات الفنية التى تتلقاها ضعيفة، وكانت هناك حاجة إلى هيكل لتبادل المعلومات عن السياسات التجارية في موضوعات المنظمة. وقد أنشأت سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة عام ٢٠٠٢ وحدة خاصة بالدول العربية والشرق الأوسط في قسم التعاون الفنى، وقدمت خدمات استشارية لوفود الدول العربية الأعضاء وكذلك ذوي وضعية المراقب لتسهيل مفاوضات انضمامهم للمنظمة. وتتعاون المنظمة بنشاط مشترك نشيط مع الشركاء الإقليمين العرب، مثل صندوق النقد العربي واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لدول غرب آسيا وبنك التنمية الإسلامي، وقد وقعت مذكرات تفاهم لهذا الغرض معهم.

وهكذا وفي إطار التعاون مع الدول العربية نظمت المنظمة العالمية للتجارة عام ٢٠٠٢ أكثر من ١١ نشاط إقليمي، و٢٩ نشاط وطني، واستمر هذا النشاط في السنوات التالية حيث قامت المنظمة ب ١٥ نشاط وطني و١٩ نشاط إقليمي عام ٢٠٠٣، وبوجه عام يشكل التعاون العربي الفني مع المنظمة نسبة ٨٪ من إجمالي نشاطها مع الدول النامية.[1]

ثانياً: المشاركة العربية في المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:

عقدت المنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ سبع مؤتمرات وزارية هامة كان لها تأثير كبير على عمل وسياسات المنظمة بشكل عام، وشاركت الدول العربية المنضمة للمنظمة في هذه المؤتمرات وتفاوضت وعبرت عن مواقفها في إطار الدول النامية، وشرفت الدول العربية بتنظيم أهم مؤتمر في تاريخ المنظمة حتى الآن وهو مؤتمر الدوحة ٢٠٠١، وسنتعرض فيما يلى لهذه المؤتمرات ومواقف الدول النامية في الموضوعات التى طرحت بها، حيث كانت هذه المواقف هي المنبر الذي عبرت من خلاله الدول العربية عن مصالحها في إطار مجموعتها الأكبر وهي الدول النامية.

١- المؤتمر الوزارى الأول بسنغافورة- ديسمبر ١٩٩٦:

يُعد هذا المؤتمر من المؤتمرات القليلة الناجحة للمنظمة، ويظهر نجاحه في محددين، الأول تحديد أجندة (برنامج) عمل محددة ومتفق عليها بين الدول المتقدمة والنامية له، والثانى صدور إعلان عن نتائج المؤتمر بتوافق الآراء، وقد فشل المؤتمر الثانى بجنيف في إنجاز المحدد الأول، وفشل المؤتمر الثالث والخامس بسياتل وكانكون في المحددين. وبالنسبة للمحدد الأول نجد أن المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة العالمية للتجارة، الذي عقد في سنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦، وافق على برنامج العمل

(1) Committee on trade and development- Annual report on training and technical cooperation, Note by the secretariat, year 2002, 2003: www.wto.int

التالى[1]، والذي اشتهر باسم مواضيع سنغافورة الأربعة:

أ - دراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار.

ب - دراسة المسائل المتصلة بالتفاعل بين التجارة والسياسة التنافسية.

ج - دراسة الشفافية في المشتريات الحكومية.

د - تيسير التجارة.

بالإضافة إلى برنامج متكامل لمساعدة الدول الأقل نمواً أغفلته المفاوضات اللاحقة للتجارة.

وقد شكل هذا المؤتمر الوزارى ثلاث فرق عمل لاطلاع كل منها بالمهام المشار إليها في أ، وب، وج، وقد توصل المجلس العام للمنظمة، إلى قرار أن يستمر فريقا العمل المختصان بالاستثمار والمنافسة في مداولاتها، إزاء عدم تمكن الدول الأعضاء من استكمال دراستهما على نحو شامل أمام الكثير من المسائل المعقدة المتعلقة بالاستثمار والمنافسة، وعلى نحو مماثل سبق الاتفاق على استمرار المناقشة في فريق العمل المختص بالشفافية في المشتريات الحكومية لتحديد العناصر اللازمة لإمكانية التفاوض بشأنها مستقبلا، وبالتالي تقرر استمرار دراستها[2] وتحليلها في فريق العمل المختص.

وقد مارست الدول الصناعية وخاصة الشركاء التجاريين الأربع الكبار[3]

---

(١) منير زهران، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، الدبلوماسي، العدد ٤٣، (القاهرة: يناير ٢٠٠٠)، ص٤٥.

(2) يلاحظ أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجمعهما أهداف مشتركة حول المشتريات الحكومية منها السعى إلى معالجة الشفافية فى المشتريات الحكومية بصورة موسعة بحيث تغطى أكبر قدر ممكن من جوانب العطاءات فى المشتريات الحكومية، بما فى ذلك الجوانب المتعلقة بالنفاذ للأسواق وبتسوية المنازعات، وإنهاء مرحلة الدراسة بأسرع ما يمكن، وتحديد العناصر التى يمكن أن تشكل أساساً لإبرام اتفاق ملزم فى المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة، وهو ما لم يتم أمام مقاومة عدد كبير من الدول النامية.

(3) Quad Countries

(الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان) ضغوطاً للحصول على تفويض خلال المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة في سياتل لبدء مفاوضات رسمية بشأن بعض المواضيع المشار إليها، فعلى ضوء فشل المفاوضات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف MAI، طالب الاتحاد الأوروبي -وأيدته كل من اليابان وكندا- بإدراج الاستثمار وسياسة المنافسة على جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة. وهو ما لم تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

وبالنسبة لتيسير التجارة[٢] فقد أوكل مؤتمر سنغافورة دراسة هذه الموضوعات لمجلس التجارة في السلع، وهو موضوع متشعب يمتد لولاية عدد كبير من المنظمات منها المنظمة الدولية للتعاون الجمركى، ولم تكن الدول النامية مؤيدة لازدواجية العمل به في المنظمة العالمية للتجارة.[٣]

أما عن البرنامج المتكامل لمساعدة الدول الأقل نمواً: فقد عقد في نهاية أكتوبر عام ١٩٩٧ مؤتمر رفيع المستوى تم في إطاره تنظيم موائد مستديرة لصالح ١٢ دولة شاركت فيها ست منظمات دولية منها المنظمة العالمية للتجارة وجاءت نتائجها هزيلة[٤]، فلم يتم تقديم مساعدات تذكر إلا لبلدين هما بوليفيا وأوغندا.[٥]

إلا أن أهم نتائج هذا المؤتمر هو حسمه للجدل بين الدول المتقدمة والنامية حول وضع الأبعاد الاجتماعية والبيئية في السياسات التجارية الدولية بما جاء في إعلانه من تأكيد الإعلان الوزارى للمؤتمر أن منظمة العمل الدولية وليست

---

(١) منير زهران، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، مرجع سابق، ص ٤٥.

(2) Trade Facilitation

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤) قدمت مصر مبادرة فى إطار النظام الشامل للأفضليات لصالح الدول الإفريقية الأقل نمواً وتم مراعاتها فى كل من الأنكتاد والمنظمة العالمية للتجارة ويلاحظ أن الدول النامية رغم إمكانياتها المحدودة كانت أكثر تجاوبا فى مساعدة الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة.

(٥) منير زهران، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، مرجع سابق، ص ٤٥.

المنظمة العالمية للتجارة هى الجهة المختصة بوضع والتعامل مع معايير العمل – أي أنه تم رفض استخدام معايير العمل لأغراض حمائية – والإعلان بذلك لم يستحدث اختصاصاً جديداً لمنظمة العمل الدولية لتقوم بمبادرات أخرى بشأن التجارة ومعايير العمل، وليس له السلطة لفعل ذلك، ولكنه ببساطه يؤكد على التزام الدول الأعضاء بالمعايير الأساسية للعمل، كما أنه في إطار حركه مضادة من الدول النامية طالب مؤتمر سنغافورة بضرورة تحديد الآثار السلبية لتحرير التجارة ولاتفاقيات جولة أورجواى، والتى منها تهميش الدول النامية والأقل نمواً وضرورة تكاملهم مع النظام التجارى العالمى. كما جاء التأكيد في تقرير المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة ١٩٩٦ عن التجارة والبيئة أن المنظمة العالمية للتجارة ليست وكالة لحماية البيئة، ولا تقدم حلولاً للمشاكل البيئية، وأن المشاكل البيئية تتطلب حلولاً بيئية، وليس حلولاً تجارية، وأنه لا يمكن إطلاق يد الدول في استخدام الإجراءات التجارية لأغراض بيئية، وأنه ليس تحرير التجارة هو السبب في تدهور البيئة، كما أن الآلية التجارية ليست هى أفضل السياسات لمعالجة المشاكل البيئية، وان هناك مساحة معقولة تمكن الأعضاء من حماية بيئتهم بشرط عدم التمييز، وان تأمين فرص الوصول للأسواق هو أمر ضرورى لمساعدة الدول للوصول للتنمية المستدامة، وأن أفضل أسلوب لمعالجة الاهتمامات البيئية المرتبطة بالتجارة هو زيادة التنسيق الوطنى والدولى متعدد الأطراف.(١)

ولا يفوتنا أن نشير إلى المبادرات العديدة التى ظهرت بعد الاجتماع الوزارى الأول في سنغافورة ومن أهمها مبادرة ريكوبيرو باسم وضع «أجندة التجارة الإيجابية». وترى المبادرة أنه بدلا من أن تكون استجابة الدول النامية سلبية لأجندة الدول المتقدمة بالرد عليها فقط، فإن الدول النامية عليها أن تضع أجندتها هى

---

(1) Shahin, Magda, Op.Cit., P. 40.

لكى تلعب دوراً أكثر فعالية مستقبلاً.[1] وهنا يجب أن يكون واضحاً أن التعريف بقضايا الأبعاد الاجتماعية والبيئية وبالذات لتاريخها الحمائى وعلاقاتها بما يثار حالياً من قيم العدالة، هو سلاح هام في أيدى الدول النامية واستخدامه ضرورى لخفض حدة الضغوط عليها.

٢- الاجتماع الوزارى الثانى بجنيف مايو ١٩٩٨:

لم يحظ هذا الاجتماع الوزارى باهتمام دولى كبير، رغم أنه تواكب مع الاحتفال بالعيد الخمسين للنظام التجارى الدولى استنادا إلى دخول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) حيز النفاذ عام ١٩٤٨، ويرجع عدم الاهتمام بهذا المؤتمر إلى أن العديد اعتبروه مجرد تمهيد للاجتماع الوزارى الكبير في آخر عام ١٩٩٩ في سياتل بالولايات المتحدة على أساس أن اجتماع سياتل هو الذي سيفتح مفاوضات جولة جديدة مع بداية الألفية الثالثة. وقد أدى ذلك إلى أن اعتبر اجتماع جنيف هو مجرد اجتماع تمهيدى لسياتل. وبالتالي لم تصدر عنه نتائج محددة سوى أن تم تحديد أربعة مجموعات سيتم مناقشتها في اجتماع سياتل تشمل المجموعات التالية[2]:

المجموعة الأولى: وهذه المجموعة لا خلاف عليها بين الدول ومهمتها هى متابعة مسئولية المنظمة في تنفيذ اتفاقياتها وقراراتها.

المجموعة الثانية: وهى المتعلقة بالقضايا التى أثيرت في سنغافورة من احتمال وجود برامج عمل بناء على المواضيع التى تم مناقشتها في سنغافورة، وهذه

---

(1) Jha, Veena And Vossenaar, Rene, «Breaking The Deadlock: A Positive Agenda On Trade, Environment, And Development?», In Sampson, P. Gary And Chambers, W. Bradness (Eds.), Trade, Environment And The Millennium, (Tokyo: United Nations, University Press, 1999), P. 65.

(2) The World Trade Organization, Seattle: What's At Stake?, Resource Booklet For The Seattle Ministerial Meeting, (Geneva:Wto, Nov 1999), P.24.

المجموعة تثير مشاكل كبيرة حيث اتفقت الدول فقط على النقاش ولم تصل إلى اتفاق.

المجموعة الثالثة: متابعة الاجتماع رفيع المستوى الذي تم في ١٩٩٧ بشان احتياجات التجارة للدول الأقل نمواً.

المجموعة الرابعة: وتهتم بأى موضوع تطرحه الدول الأعضاء وتوافق الدول على إدراجه في المفاوضات متعددة الأطراف منذ بداية عام ١٩٩٩، حيث بدأت الدول –منفردة– في تقديم اقتراحات محددة تعدت أعدادها أكثر من ٢٠٠ اقتراح مفصل تغطى المواضيع الأربعة السابقة. وقدمت سكرتارية المنظمة للمجلس العام توصيات للوزراء في سبتمبر ١٩٩٩ ليقرروا ما يتم الاتفاق عليه.

وبالتالي فبعد انتهاء مؤتمر جنيف عكف ممثلو الدول الأعضاء في مجلس الشئون العامة منذ شهر سبتمبر ١٩٩٨ على الإعداد لمؤتمر سياتل، استنادا إلى العناصر التى تضمنها الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزارى الثانى للمنظمة، ورغم طول فترة الإعداد فلم تتمكن الدول الأعضاء في جنيف حتى نوفمبر ١٩٩٩ من التوصل إلى نص متفق عليه لمشروع الإعلان الذي كان من المفروض أن يعرض على المؤتمر الوزارى الثالث للموافقة عليه، فقد تضمن مشروع الإعلان الكثير من الفقرات الموضوعية الخلافية التى لم يكن من الممكن في اجتماعات مجلس الشئون العامة للمنظمة في جنيف الرسمية وغير الرسمية، الاتفاق على صيغ موحدة أو توفيقية بشأنها نظراً لتباعد المواقف فيما بين الدول المتقدمة بعضها البعض، وفيما بين الأخيرة والدول النامية بصفة عامة.[1]

(١) منير زهران،، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٤٤.

٣- الاجتماع الوزارى الثالث بسياتل[١] نوفمبر/ ديسمبر ١٩٩٩:

نال هذا المؤتمر أكبر حملة إعلانية شهدتها المؤتمرات الدولية حيث اجتمع في سياتل (٣٠ نوفمبر - ٣ ديسمبر ١٩٩٩)[٢] ممثلو مائة وخمسين دولة، منهم مائة وخمس وثلاثون دولة من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى ممثلى الدول والمنظمات الحكومية التى تتمتع بصفة مراقب.[٣] وكان من المفترض أن يعقد في سياتل أيضاً منتدى للمنظمات غير الحكومية في مركز المؤتمرات يوم ٢٩ نوفمبر لتبادل الرأي مع مدير عام المنظمة العالمية للتجارة ونوابه وعدد من وزراء الدول الأعضاء لشرح الموضوعات المطروحة على المؤتمر الوزارى، وكذلك أن يعقد في نفس اليوم اجتماع لوزراء تجارة مجموعة الخمس عشر، إلا أن سلطات الشرطة[٤] بالمدينة منعت وفود الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية من الدخول لمبنى

---

(١) سياتل هى عاصمة ولاية واشنطن فى غرب الولايات المتحدة، ولم يكن من قبيل المصادفة اختيار مدنية سياتل من جانب حكومة الولايات المتحدة كمكان لانعقاد المؤتمر، فلا بد انه كان لهذا الاختيار حكمة، فمدينة سياتل تعد الميناء الثالث للولايات المتحدة، ومن خلاله تم تصدير ما يعادل ٣٤ بليون دولار من السلع عام ١٩٩٨، كما يقع فيها مقر اثنتين من الشركات العملاقة ذات النشاط العابر للحدود، وهما شركة بوينج لصناعة الطائرات وشركة ميكروسوفت لصناعة الكومبيوتر.

(٢) وفقا لاتفاقية إنشاء المنظمة من المفروض ان يعقد المؤتمر الوزارى مرة كل سنتين، وبالتالي كان من المفروض ان يعقد المؤتمر الوزارى الثالث عام ٢٠٠٠ نظراً لان المؤتمر الوزارى الثانى قد عقد فى عام ١٩٩٨ والمؤتمر الأول عام ١٩٩٦، إلا أن الدول المتقدمة ضغطت لتقديم موعد المؤتمر الثالث «لغرض فى نفس يعقوب»، وكان الهدف هو فرض موضوعات جديدة على أجندة المنظمة وإدخالها ضمن المفاوضات المتفق عليها فى جولة جديدة تبدأ فى يناير عام ٢٠٠٠ تخدم فى مجملها مصالح الدول المتقدمة.

(٣) منير زهران،، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٤) تلقت الشرطة بلاغا باختراق لمبنى المؤتمر فى جنح الظلام، وان هناك مخاطرة أمنية فى حالة دخول المبنى

المؤتمرات.[1] وهكذا تأخر منتدى المنظمات غير الحكومية لكى يعقد ظهر نفس اليوم ولم يحضره من ممثلى تلك المنظمات إلا قليل، وتأجل اجتماع وزراء تجارة مجموعة الـ١٥ إلى يوم ٣٠ نوفمبر، أما المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة العالمية للتجارة فقد تأخر افتتاحه إلى ما بعد ظهر نفس اليوم أمام المظاهرات الصاخبة التى شهدتها المدينة والتى قادها اتحاد العمال الأمريكيين AFL/CIO وشارك فيها ممثلو بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية وقليل من ممثلى تلك المنظمات من الدول النامية، وأمام السياج الذي فرضه المتظاهرون في المنطقة لم تتمكن وفود غالبية الدول الأعضاء من الوصول إلى مبنى المؤتمرات، وكان الاتجاه السائد في المظاهرات- التى سيطر عليها اتحاد العمال الأمريكي، وتسامحت معه السلطات الأمريكية، بل وتعاطف معه الرئيس الأمريكي- هو رفض الوفود للأجندة الأمريكية وخاصة إقحام معايير البيئة والعمل وربطها بالتجارة.[2]

وتعتبر مظاهرات سياتل والموجة الاحتجاجية العارمة ضد «المنظمة العالمية للتجارة»، ظاهرة جديدة، هى الأولى من نوعها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية حرب فيتنام.[3]

وفي جنيف (ميدان الأمم) اعترض الحرفيون والمزارعون على فتح الأسواق في القطاع الزراعى. كما اعترض رجال الاقتصاد والفكر والمال ومن بينهم موريس دلاس (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد)، وسيزان جورج (السياسى الأمريكي الذي يعيش في فرنسا ويرأس مرصد العولمة)، والقانونى لورى ولاش (المسئول عن جمعية «المواطن العام» في أوروبا)، والمفكر وعالم الاجتماع السويسرى جون زيجلر[4] (والذي يطلق عليه «ضمير الشعب السويسرى» و «صوت العالم

(١) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٣) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص٤٩.

(٤) يرى المفكر السياسى الاجتماعى البرلمانى السويسرى جون زيجلر وصاحب كتاب «سويسرا=

الثالث»)، ورفع هؤلاء شعارات تندد بالعولمة وآثارها. كما احتشد في فرنسا أكثر من ٢٠ ألف شخص للاعتراض على ما اعتبروه «تسويق العالم» من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وحملوا شعارات أكدوا فيها أن «العالم ليس سلعة» وأخرى أن «العولمة تعنى التجويع». كما رفض تجمع للمنظمات الفرنسية غير الحكومية وجود المنظمة العالمية للتجارة، وطالب بفرض ضرائب لمساعدة الفقراء في أنحاء العالم. كما تجمهرت جمعيات باسم النقابات الأوروبية والعالم الثالث في فرنسا.[1]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتجمهرت ٨٠٠ منظمة أهلية – في اليوم الأول من انعقاد المؤتمر – أغلبها من الدول المتقدمة تعارض مزيد من تحرير التجارة لأن ذلك في صالح الأغنياء فقط، وتطالب كذلك بإسقاط المنظمة العالمية للتجارة. أما قادة الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكية فطالبو بإدماج المعايير العمالية ضمن «دورة الألفية». أما الجماعات الداعية للحفاظ على البيئة فاتهمت المنظمة العالمية للتجارة بأنها ستدمر البيئة. والمزارعون اتهموا المنظمة بالمساهمة في تعميق مشكلة البطالة. كما قام عدد من المتظاهرين -تراوح في اليوم الثانى لانعقاد المؤتمر بين (٥٠ ألف) و(١٠٠ ألف) يشمل هذا العدد ممثلين لمنظمات غير الحكومية من أوروبا واليابان وبعض الدول الآسيوية- بعدد من المطالب[2].

= تغسل أكثر بياضاً» أن المنظمة العالمية للتجارة هى المنظمة التى تجسد الليبرالية الجديدة فى صورتها المتطرفة.. وهى تعنى–ضمن ما تعنى–موتاً محققا للعالم الثالث.

(١) طالبت الجماهير بتعديل قوانين التجارة العالمية. ومعارضة الاستعمار الأمريكي الجديد فى أوروبا. وفى سويسرا طالب بعض المتظاهرين بعدم رفض المنظمة العالمية للتجارة لأنها يمكن أن تكون مفيدة مع إجراء بعض التعديلات.(١)كما قامت مظاهرات للطلبة الكوريين فى شوارع العاصمة سول مطالبين بشراء المنتجات الكورية فقط، وحطم المزارعون الفرنسيون أحد مطاعم ماكدونالدز كـ«رمز السيطرة الأمريكية والعولمة».

(٢) من هذه المطالب:

- اعتبار أن ما تملكه المنظمة العالمية للتجارة من سلطة تفوق سلطة الدول متناقض مع متطلبات السيادة الوطنية للدول، وهو ما يكون له تأثير على قدرة الدول على سن =

وهكذا فإن هذه المظاهرات الكبرى لم تكن مظاهرات للرعاع أو الطلبة المتحمسين، أو «المراهقين السياسيين»، بل كان قوامها جمهرة عريضة محترمة من النقابيين، والمهنيين، وقيادات المجتمع المدنى. ويعتبر البعض ما حدث في المظاهرات التى اندلعت في جنيف وسياتل ضد المنظمة العالمية للتجارة، ولعلها المرة الأولى التى تعلن فيها الشعوب رفضها، بل وأن تلجأ إلى العنف لتأكيد رفضها لجولة جديدة من مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة. وهى – في رأي البعض – ضحوة رائعة، صحيح أنها لم تستطع أن تفرض مطالبها، لكن في النهاية كشفت عن بارقة أمل لا تزال تكمن داخل النفوس الرافضة. بمعنى آخر أنه شئ مهم لا ينبغى الاستهانة به.

وقد قامت العديد من الدول النامية بتحديد عدد من الصعوبات التى تواجهها في تنفيذ الاتفاقات في الأوراق التى تقدمت بها إلى مؤتمر سياتل وأهمها:

١ - الملكية الفكرية: والتى تنظمها اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (اتفاقية TRIPs) والتى منحت فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس سنوات تنتهى في أول عام ٢٠٠٠، وللدول الأقل نمواً لمدة ١٠ سنوات تنتهى في أول عام ٢٠٠٦. وبانتهاء هذه المهل تكون على هذه الدول إدخال تعديلات في قوانينها لتطبيق وإنفاذ هذا الاتفاق. وتحتج العديد من الدول النامية بأن المهلة

= التشريعات والقوانين والقواعد التى تلائم خططها وتوجهاتها.

- اتهام الشركات متعددة الجنسيات باستغلال العمالة بالدول النامية عن طريق تشغيلهم بأجور زهيدة.
- معارضة فتح الأسواق الأمريكية لما يمكن أن يترتب عليه من دخول سلع دون المواصفات البيئية والصحية السليمة.
- معارضة تشغيل الأطفال.

انظر: عبير البرنس، ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد المختلفة، السياسة الدولية عدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص ص ٢١٣-٢٢١

الممنوحة ليست كافية لإحداث تغيرات جذرية، وتقترح مدها، لأن إنفاذ الاتفاقية يتطلب تغيير قوانين إدارية ومدنية وجنائية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وفرض وسائل لحماية حقوق حاملى هذه الحقوق، وطرق للتعاون مع سلطات الجمارك لمنع دخول البضائع المزورة. فضلاً عن شمول حقوق الملكية الفكرية لأمور لم تكن الدول النامية تحميها من قبل. وكل ذلك يتطلب أموالاً للتنفيذ. والبعض يرى أن تحديد مدة هذه المهلة لم يكن على أساس مستوى النمو وإنما تم باختيار عشوائى. كما أن البعض الآخر يرى ضرورة تضمين اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة لالتزامات إضافية تتعلق بنقل التكنولوجيا وحماية المؤشرات الجغرافية.

٢ - الاستثمار: والتى يحكمها اتفاقية الاستثمار TRIMS وتحدد هذه الاتفاقية قائمة من السياسات الغير متلائمة مع الجات وتفرض على الدول التخلى عنها بمهلة هى للدول النامية بحلول أول عام ٢٠٠٠، وللدول الأقل نمواً بحلول علم ٢٠٠٢. وترى الدول النامية أن الوقت المتاح قليل جداً لإحداث هذه التغيرات الكثيرة. كما ترغب الدول النامية في اختيار بعض سياسات تشجيع الاستثمار التى تعتبرها ضرورية لاحتياجات تنميتها والتى تتضمنها القائمة غير المتوافقة مع الجات. وبعض الدول النامية ترى أنها لم تلتحق بالركب بعد فلم يكن في مقدورهم تطبيق سياسات لجذب الاستثمار وأنهم بدأوها الآن، وبالتالي فلا يمكن أن يتخلوا عنها الآن أيضاً.

٣ - تدابير حماية الصحة النباتية والحيوانية SPS والحواجز الفنية للتجارة TBT:

فكلا الاتفاقيتين تضع معايير يلزم اتباعها مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية عند وضع قواعدها. والدول النامية تشعر أنها مهمشة ومستبعدة من وضع المعايير الدولية، وبالرغم من ذلك فهى مطالبة بتنفيذها، وعادة ما تكون هذه الالتزامات – التى لم تشارك في وضعها- فوق قدرتها ومقدوراتها

الفنية وسعتها المالية[1].

٤ - تحسين فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:

ترى الدول النامية أن فرص الوصول للأسواق لم تتحسن، خاصة في مجالي الزراعة والمنسوجات، وذلك بالرغم من عدم خرق نص الاتفاقية، إلا أن الدول المتقدمة لم تلتزم بروح الاتفاق ولم تحترمه. فبالنسبة للزراعة تشكو الدول النامية من بعض التعريفات المرتفعة للغاية، ومن تصاعد قيم التعريفات على السلع الزراعية المصنعة بفارق كبير عن المواد الخام، كأنه عقاب للدول المصدرة لتصنيعها لموادها الخام.

---

(١) أدى الخوف من أن إزالة القيود التقليدية على الواردات الزراعية قد يغرى الدول باستخدام المعايير الصحية إلى عقد اتفاقية تدابير الصحية للنباتات والحيوانات SPS بهدف إبقاء التأثيرات التجارية لتصرفات الحكومات بشأن معايير حماية وأمان الغذاء والإنسان والنبات والحيوان فى أدنى مستوى، وحتى لا يستخدم استثناء المادة ٢٠ بشكل حمائى، أي ان الاتفاق يحد من قدرة الدول على استخدام تدابير حماية الصحة النباتية والحيوانية إلى تلك الضرورية لحماية الحياه والصحة والمعتمدة على مبادئ علمية وبشرط عدم استمرارها إذا لم يتوفر الدليل العلمى. وبالتالي فإن اتفاق تدابير حماية الصحة النباتية والحيوانية SPS يجعل المصدر يلتزم بمعاير كل دولة مستوردة على حده، ولكن الاتفاق يوجب على الدول المستوردة ان تثبت ان هذه المعايير قائمة على العلم ومطبقة بشكل غير تمييزى على كل من المنتجات المحلية والأجنبية. والمشكلة هنا تظهر للدول النامية التى ليست لديها معايير صحية محلية فى حين أن الدول المتقدمة لديها معايير صحية محلية وبالتالي تصبح المعايير الوحيدة المتوافرة –وهى معايير الدول المتقدمة– عالمية وتفرض على الدول النامية، كما ان الاتفاق يشير إلى المعايير الدولية التى تضعها لجنة CODEX الدولية (لجنه مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) والمكتب الدولى للحياه الحيوانية EPIZOOTICS واتفاقية حماية السلالات النباتية الجديدة UPOV. وهذه المعايير الدولية ليست سيئة أو غير علمية أو تطبق بشكل اختيارى ولكن مشكلتها أنها أعلى من المستوى الذي تنتجه الدول النامية وأعلى مما تتحمله تكنولوجيتها المتواضعة. وبالتالي فهذا يعني فى التحليل الأخير فرص أكبر للتصدير لمنتجات الدول المتقدمة ومحدودية لفرص الدول النامية فى التصدير بل وفى الاستيراد من دول نامية مماثلة ما لم يتم تطوير هذه المعايير لديها مما يعني الحاجة لاستثمارات كبيرة فى هذا المجال.

وكذلك تشكو الدول النامية من صعوبات الوصول للأسواق من خلال الحصص والتجارة المشوهة بسبب سياسات الدعم، وتطالب الدول النامية بتخفيض العوائق أمام تجارتها الزراعية. وكذلك بالنسبة للمنسوجات، فبالرغم من أن اتفاقيات الجات تسعى لإدماج هذا القطاع بعد مرور عشر سنوات إلى قواعد الجات وتعريفاتها الجمركية من خلال مراحل وحصص، فإن الدول النامية تشكو أنه خلال الخمس سنوات الأولى للمنظمة، وبالرغم من إدماج ٣٣٪ من تجارة هذا القطاع بقواعد الجات، إلا أن أقل الحصص هى في الواقع ما تم إزالتها. وتضيف الدول النامية بأنه حتى ما تم الحصول عليه من فرص للوصول للأسواق تم إلغاؤه بإجراءات اتخذتها الدول المستوردة مثل إجراءات الحماية وإجراءات اتخذتها ضد الإغراق والتمييز على أساس قواعد المنشأ.

وقد كانت هذه الخلافات التي حدثت داخل الاجتماعات على النحو التالي[(١)]:-

أولاً: السلع الزراعية: تركز الخلاف الرئيسي حول هذا الموضوع بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والاتحاد الأوروبي واليابان من ناحية أخرى، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الحصول على التزام أو تعهد من الاتحاد الأوروبي بالاستعداد للتفاوض حول إلغاء الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد للمزارعين الأوروبيين، لأن واشنطن ترى أن هذا الدعم الأوروبي يؤدي إلى وجود منافسة غير عادلة في تجارة السلع الزراعية، ويؤثر على المزارعين الأمريكيين ويحد من قدرة السلع الزراعية الأمريكية على اختراق الأسواق الأوروبية. في مقابل ذلك يرى الأوروبيون أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس من حقها اعتبار هذا الدعم معوقًا للتجارة الدولية، ويؤكدون أن الولايات المتحدة نفسها تقدم دعمًا

---

(١) مغاوري شلبي، فشل قمة سياتل: الخلافات بين الكبار وتهميش الصغار،
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa4-12-99/namaa2.asp

للسلع الزراعية ولكن بطريقة غير مباشرة، وقدروا هذا الدعم بحوالي ١١ ألف دولار للمزارع الواحد سنويًا في حين يتلقى المزارع الأوروبي ٥٤٠٠ دولار سنويًا، ويدافع الاتحاد الأوروبي عن الدعم الذي يقدمه للمزارع الأوروبي وأنه يتم بحجة انخفاض العائد من الأراضي الزراعية، ولمنع المزارعين من هجر الأراضي الزراعية. وقد ساند اليابان الموقف الأوروبي؛ وذلك لأن اليابان يرى أن دعم السلع الزراعية يمكن أن يتجاوز البعد التجاري لأن بعض الدول تقدم دعمًا للمزارعين لأغراض غير تجارية قد تكون لمنع الهجرة إلى المدن مثلاً، ورغم هذا الخلاف الحاد إلا أن الاتحاد الأوروبي أبدى شيئًا من المرونة في هذا المجال، حيث أعلن عن استعداده لبحث هذا الموضوع، وأن يتم تخفيض الدعم المقدم للسلع الزراعية، ولكن في إطار اتفاق شامل مع الولايات المتحدة واليابان ودول الـ ١٥.

ثانيًا: تحرير تجارة الخدمات: تمثل الخلاف الأساسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية تطالب بضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بفتح أسواقها أمام تجارة الخدمات وعدم استخدام أي معايير للتفرقة بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية العاملة في هذه المجالات، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة بقاء عمليات التجارة من خلال شبكة الإنترنت حرة، وبدون أي ضرائب أو جمارك، ولكن الأوروبيين وخاصة فرنسا يطالبون بضرورة وضع قواعد منظمة للتعامل مع هذه النوعية من التجارة، ووضع قانون لتنظيم التعامل التجاري من خلال شبكة الإنترنت، وذلك لمواجهة الأعمال غير القانونية مثل أعمال النصب والجرائم وغيرها، وترى فرنسا أن تجارة المعلومات والمنتجات الفنية والفكرية له بعد ثقافي يتمثل في حق كل دولة من دول العالم في الحفاظ على خصوصياتها الثقافية والدينية وأن يتم تنظيم التفاوض حول هذا الموضوع من خلال منظمة اليونسكو، وهي ما يطلق عليه الاستثناء الثقافي.

ثالثًا: المعايير الخاصة بحقوق العمال: تمثل المعايير الخاصة بحقوق العمال

وضرورة وضع حد أدنى للأجور وخاصة في الدول النامية الخلاف الرئيسي حول هذا الموضوع بين الدول النامية وفي مقدمتها الهند ومصر وبين الاتحاد الأوروبي، حيث يطالب الاتحاد الأوروبي بأن يتم التفاوض حول هذا الموضوع في إطار منتدى مشترك بين المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة العمل الدولية؛ وذلك لضمان حد أدنى من حقوق العمال في مجال الأجور، وحد أقصى من ساعات العمل وتوفير مواصلات للعمال ومنع عمالة الأطفال، وخاصة العمل في ظروف قاسية أو عمل السخرة، وتعارض الدول النامية هذه المطالب، وترى أن هذه محاولة لسلبها من مزايا رخص الأيدي العاملة لديها، والتي تساعدها على المنافسة في أسواق العمل المتقدمة، كما تعترض على ذلك لأن عمالة الأطفال في بعض الدول النامية تشكل الدخل الأساسي لعدد كبير من الأسر. وهو ما يمكن أن يؤثر بقوة على معيشة هذه الأسر، ويخلق مشاكل للحكومات في الدول النامية والتي ترى أيضًا أن مكان مناقشة هذه الموضوعات هو منظمة العمل الدولية لا منظمة التجارة الدولية.

رابعًا: المعايير البيئية وتنظيم تجارة السلع المعدلة وراثيًا: تركّز الخلاف الأساسي حول هذا الموضوع، وكما هو معروف تاريخيًا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا؛ حيث يطالب الاتحاد الأوروبي بأخذ معايير الحفاظ على البيئة في الحسبان إعمالاً لمبدأ «الحيطة»، وكذلك إعطاء الدول الحق في منع دخول أي سلعة إلى أسواقها إذا كانت هذه السلعة مشكوك فيها من الناحية الصحية أو لها تأثير ضار على البيئة، أو لا تراعي تدوين مكوناتها وبياناتها، وفي مقابل ذلك ترفض الولايات المتحدة الأمريكية الأخذ بالمطالب الأوروبية كما ترى الدول النامية عدم استخدام هذه المعايير سواء البيئية أو الصحية كأساليب غير مباشرة لعرقلة حرية التجارة.

إلى جانب كل هذه الخلافات أبدت الدول النامية -وخاصة الدول الإفريقية- اعتراضها على الأسلوب الذي عوملت به في هذه المفاوضات، حيث تم تهميشها

تمامًا، وأعلنت رفضها لأي اتفاق يتم بعيدًا عن مشاركتها، وأنه يجب تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها في إطار اتفاقات أورجواي قبل البدء في هذه الجولة الجديدة، وإدخال تعديلات جوهرية على النظام العالمي للتجارة. وقد أدت هذه الخلافات الحادة إلى ترجيح الفشل لهذا المؤتمر الهام، ولأن البيان الختامي لا بد أن يصدر بإجماع الآراء حول كافة الموضوعات فإن صدور بيان ختامي حول هذه الموضوعات كان من الصعوبة بمكان في ظل هذه الخلافات الحادة. ولذلك رأت الأطراف المتفاوضة في سياتل عدم الإعلان عن الفشل صراحة، ولكن تم الإعلان عن إرجاء المفاوضات لاستكمالها بعد أعياد الألفية الثالثة، ولذلك يمكن القول إن الرابح الأول في مفاوضات سياتل هم هؤلاء الذين راهنوا على فشل هذه المفاوضات بسبب الخلافات بين الكبار.

ومن ذلك يتضح أن من أبرز العناصر الرئيسية الخلافية لمشروع الإعلان الوزاري ما يلى[1]:

١ - تقييم تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواى: وهو الموضوع الذي أعطته غالبية الدول النامية - ومنها مجموعة الخمس عشرة والمجموعة الإفريقية - الأولوية القصوى.

٢ - الموضوعات المتفق على الدخول في مفاوضات جديدةحولها «Built In Agenda» لزيادة تحرير التجارة وفقا لما تقرر في جولة أوروجواى وتحديدا في مجال الزراعة والخدمات ومراجعة عدد من اتفاقيات الجولة خاصة اتفاقية أوجه التجارة المتعلقة بالاستثمار «TRIMS» وبعض مواد اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة «TRIPs» وعدد آخر من الاتفاقيات مثل اتفاقيات الدعم ومكافحة الإغراق وتدابير الصحة الحيوانية والنباتية.. الخ.

٣ - تقييم التقدم المحرز في برنامج العمل الذي وضع خلال المؤتمر الوزارى

---

(١) منير زهران،، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، مرجع سابق، ص ٤٤.

الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦ حول العلاقة بين كل من التجارة والاستثمار وسياسات المنافسة، وتيسير التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية، وبرنامج العمل الخاص بإدماج الدول الأقل نمواً في النظام التجارى الدولى.

٤ - إدراج بعض القضايا الجديدة التى تعكسها الأوراق المقدمة للمؤتمر: فقد شملت هذه الأوراق مبادرات مختلفة قدمت معظمها الدول المتقدمة - لإجراء مفاوضات بشأنها- ومن تلك المقترحات وضع أحكام جديدة تتعلق بالتجارة والبيئة، وإنشاء مجموعة عمل حول التجارة ومعايير العمل، والاقتراح الأمريكي بعدم فرض رسوم جمركية على التجارة الإلكترونية. بينما تقدمت الدول النامية بمقترحات في إطار ما يسمى بالأجندة الإيجابية لإنشاء مجموعات عمل حول التجارة ومديونية الدول النامية، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وتأثير التقلبات المالية والنقدية على التجارة، وتدهور التبادل التجارى ضد مصالح الدول النامية.

وقد ظهر الخلاف حول موضوعات المؤتمر في أوجه في كلمات الدول في المؤتمر، حيث أفصح الرئيس كلينتون في سياتل عن سعيه لربط التجارة بمعايير العمل الذي ظهر في حثه على إقامة مجموعة عمل مشتركة بين المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة العمل الدولية وذهب إلى أكثر من ذلك حينما اقترح قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات ضد الدول التى تخرق حقوق العمل الأساسية. وعلى النقيض من ذلك كان سلوك إدارة كلينتون من٣سنوات في المؤتمر الوزارى في سنغافورة (ديسمبر ١٩٩٦)، والذي ذكرت فيه هذه الإدارة نفسها أن هدفها بالنسبة لمعايير العمل هو فقط البعث برسالة إلى عمال الولايات المتحدة أن المنافسة مع الدول منخفضة الأجور لن يتم تعميقه بالاعتماد على إنكار حقوق الإنسان الأساسية، ولم تذهب الإدارة آنذاك إلا إلى الإعراب عن نية الولايات المتحدة استخدام العقوبات التجارية لرفع معايير العمل، وسعى وفدها إلى ربط إصلاح النظام التجارى العالمى بتشجيع معايير العمل، وإلى إنشاء مجموعة

عمل تحدد الروابط بين معايير العمل وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، ولقد فشلت مساعى الولايات المتحدة في سنغافورة، بل تم الإعلان بوضوح ان منظمة العمل الدولية هى المنظمة المعنية بمعالجة قضايا معايير العمل الدولية، كما لم تتوصل الوفود في سياتل إلى لغة متفق عليها بشأن معايير العمل.[1]

وقد حاولت الولايات المتحدة التخفيف من صيغة طلباتها التى عبر عنها كلينتون في المؤتمر وطالبت -في كلمة وزير الزراعة[2]-بإنشاء مجموعة عمل تربط بين التجارة ومعايير العمل. وفي كلمته أمام ندوة سياتل لقضايا التجارة الدولية للمنظمات غير الحكومية في ٢/ ١١/ ١٩٩٩ أكد الوزير الأمريكى على أن قرارات المنظمة العالمية للتجارة هى قرارات الدول المنضمة إليها وهى ليست حكومة عالمية. كما أنه في لقاء بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٩٩ أمام مؤتمر الاتحاد الدولى لاتحادات التجارة الحرة ICFTU عن «العولمة وحقوق العمال» في سياتل أكد وزير الزراعة الأمريكية أيضاً أن الفقر وليست التجارة هى أهم أسباب ظروف العمل السيئة ويجب مواجهتها بتوسيع التجارة وليس فرض عقوبات، وأكد أنه لا يرى وجود تناقض بين التجارة ومعايير العمل، ويرى النقاش في ذلك الأمر نقاش هادم ومربك، فهو هادم لأنه نقاش وهمى ويخفي ورائه اتفاق عام يرتبط بالمشاكل الاجتماعية في كل الدول التى تواجهه العولمة بآثارها المتشابكة وتحتاج لحلول مشتركة فلا يوجد منا من يدعم العمل الإجبارى أو تشغيل الأطفال بدلا من تعليمهم، وأكد على التزامه بإعلان سنغافورة ١٩٩٦ وإعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ للمبادئ والحقوق الأساسية، وعلى أهمية التعاون مع منظمة

---

(1) Brown, Drusilla K., «International Labor Standards In The World Trade Organization And The International Labour Organization», Review Of Federal Reserve Bank Of Saint Louis, Vol. 82, Issue 4, (Jul/Aug. 2000), P. 106.

(2) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/12), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org

العمل الدولية وغيرها.[1]

وأكدت الدول المتقدمة -مثل المملكة المتحدة [2]وفرنسا[3]- في بياناتها أمام مؤتمر سياتل على أن العولمة والاقتصاد المتكامل أصبحوا حقيقة لا يمكن مناهضتها، وأن علينا أن نركز على النمو معها. وأكدت فرنسا على الحاجة للتجارة والمساعدات معاً، وحددت موقفها بالنسبة للبيئة بأن المنظمة العالمية للتجارة ليست مكانا لوضع قواعد بيئية، وأن العلاقة بين الاتفاقات متعددة الأطراف البيئية والمنظمة العالمية للتجارة يجب أن توضح لكى تحترم الأحكام مع الأخذ في الاعتبار مبدأ «الإجراءات الوقائية». وبالنسبة للمعايير الاجتماعية فهى تفضل نهج الحوافز والتشجيع من خلال إنشاء منتدى بين المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة العمل الدولية، وهو نفس ما ورد في كلمة وزير التجارة الخارجية الفنلندية بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي،[4] وما أكدته كلمة المفوضية في بيانها.[5] أما النرويج فترى أهمية المساعدات الفنية وتحث على تأمين مساعدة فنية من المنظمة العالمية للتجارة من خلال اشتراكات الأعضاء، كما دعت لحوار بشأن معايير العمل بين الدول الصناعية والدول النامية. وتسعى فرنسا للسيطرة على آثار العولمة من خلال «ميثاق للسيطرة على العولمة»[6] -وهو نفس ما ورد في كلمة وزير التجارة

---

(1) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, <u>Op. Cit.</u>
(2) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/8), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(3) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/10), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(4) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/4), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(5) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/3), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(6) Charter For Globalization

الخارجية الفنلندي بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبى. أما دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتميزت بالمطالبة بتحجيم عمل آلية فض المنازعات.

أما الدول النامية فكان موقفها أن نادت دول منها (مثل الفلبين)[1] بضرورة استكمال العمل في اتفاق إجراءات الحماية العاجلة[2]، والذي كان مقرراً له أن ينتهى عام ١٩٩٨، وما زال يمدد فتراته حتى الآن، ونادت بعض الدول بضرورة منحه أهمية خاصة مع فتح باب مفاوضات التجارة في الخدمات. أما الصين وهونج كونج[3] فركزت كلمتهما المشتركة على التذكير بدعوتهما عام ١٩٩٦ في سنغافورة على أهمية وجود قواعد للمنظمة العالمية للتجارة في عصر اقتصاد العولمة، وأكدت على ضرورة مراجعة ما يتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية. ونادت دولاً أخرى (مثل هندوراس[4]) بتسمية المفاوضات باسم جولة التنمية وجعل هذا الموضوع هو محورها وهو الاقتراح الذي أيدته هولندا[5] وأيضاً البنك الدولى[6]. وعارضت كثير من الدول النامية إنشاء منتدى دائم بين منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للتجارة وقلة فقط هى التى قبلت بذلك مثل تشيلى[7]. وبعض

---

(1) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/6), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(2) Emergency Safeguard Measures
(3) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/11), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(4) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/40), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(5) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/38), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(6) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/19), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org
(7) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/51), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org

الدول هاجمت بشدة المنظمة العالمية للتجارة مثل سان لويس[1] ورفضت أي التزامات جديدة. وعبرت دول نامية أخرى عن عدم رضاها عن عدم العدالة الواضحة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وعدم تنفيذ المعاملة التفضيلية والخاصة بالدول النامية، وبالتالي أهمية معالجة الأمور المتعلقة بنفاذ الاتفاقيات قبل طرح التزامات جديدة، ورفض معالجة معايير العمل في إطار المنظمة العالمية للتجارة (كلمة الهند في نفس المؤتمر)[2]. بينما طالبت بنجلاديش، نيابة عن مجموعة الدول الأقل نمواً، بفتح الأسواق للدول النامية الأقل نمواً، وإحداث توازن في تنفيذ اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة[3] الحالية ومنح معاملة تفضيلية وخاصة لها وتسهيل إلحاقها بالمنظمة ودعت إلى التركيز على تنفيذ الاتفاقات.[4]

---

(1) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/71), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org

(2) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/16), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org

(٣) تقدمت الدول النامية بقائمة (المرغوبات) من جولة سياتل تشمل:

- تشكيل مجموعة عمل للنظر فى قضايا الإنفاذ للاتفاقات جميعها وليس فقط ما يهم الدول المتقدمة.
- تحويل كل أحكام «المعاملة الخاصة والتمييزية S&D» إلى التزامات محددة.
- إحكام القيود على استخدام إجراءات مكافحة الإغراق.
- السماح بمرونة أكثر للدول النامية فى تطبيق تدابير الغذاء وحماية الصحة الحيوانية والنباتية (SPS).
- تمكين الدول النامية من المشاركة بشكل أكبر فى أجهزة وضع معايير الأغذية والمعايير الفنية.
- الإسراع بإدماج المنسوجات ومنتجات الملابس بقواعد الجات.
- السماح بوقت ومرونة أكبر للدول النامية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPSواتفاقية الاستثمار TRIMS.
- السماح بمرونة أكبر للدول النامية فيما يتعلق بدعم الزراعة.
- إحكام القيود على استخدام الدعم فى الدول المتقدمة فى الزراعة.

(4) World Trade Organization, The Seattle Ministerial Meeting, (Wt/Min99/St/17), (Geneva: WTO, December 1999), http://www.wto.org

وهكذا فشل المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة العالمية للتجارة، ولم يتمكن المؤتمر أن يصل حتى إلى الحد الأدنى المطلوب منه بأن يشمل الإعلان الذي يصدر عن المؤتمر تنفيذ اتفاقيات وقرارات جولة أوروجواى تنفيذاً كاملاً حتى يمكن إدماج الدول النامية في النظام التجارى الدولى، وكذلك الاتفاق على بدء المفاوضات التجارية عام ٢٠٠٠ في إطار الأجندة المتفق عليها في قطاعى الزراعة والخدمات، ومراجعة الاتفاقيات التى حل موعد مراجعتها عام ٢٠٠٠، فالإرادة السياسية لم تتوفر لدى الدول المتقدمة حتى بالنسبة للحد الأدنى. وأدى ذلك إلى أن انعقد المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة في ١٧/ ١٢/ ١٩٩٩ لمناقشة ما عجز مؤتمر سياتل أن يخرج به خاصة فيما يتعلق بنهاية المهلة الممنوحة للدول النامية بحلول ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩، ولم يتوصل المجلس العام لشيء أيضاً وتقرر تأجيل مناقشتها إلى أول اجتماع في عام ٢٠٠٠. وعلى عكس ما كان متوقعاً أن يفتتح في سياتل جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجديدة مع بداية عام ٢٠٠٠ فقد فشل المؤتمر حتى في إصدار إعلان وزارى. وبالتالي فيمكن القول بأن فقدان مصداقية النظام التجارى الدولى كان أهم أسباب فشل المؤتمر.

٤- الاجتماع الوزاري الرابع بالدوحة ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ :

يُعد مؤتمر الدوحة من أكثر المؤتمرات صعوبة، وتم تمديد اجتماعاته لمدة يوم إضافي عن موعده الأصلي (٩-١٣ نوفمبر ٢٠٠١) حتى يصدر إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري، ويُعد بالفعل أهم مؤتمرات المنظمة على الإطلاق، وبه بدأت جولة مفاوضات جديدة والتى أطلق عليها «أجندة الدوحة للتنمية» على أن تستمر أعمالها لمدة ثلاث سنوات على أن تعامل نتائج المفاوضات كحزمة واحدة (فيما عدا تحسين نظام تسوية المنازعات)، وفيما يلي أهم ما جاء بإعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر:[1]

---

(١) المؤتمر الوزاري بكانكون، وثائق منظمة التجارة العالمية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة:
http://www.wtoarab.org

١ - التصميم على المحافظة على عملية إصلاح وتحرير السياسة التجارية، خاصة في ضوء التباطؤ الاقتصادي العالمي، لضمان قيام النظام بدوره الكامل في تحقيق الانتعاش والنمو والتنمية، وعلى ذلك أكد المؤتمر على المبادئ والأهداف الواردة في اتفاق مراكش الذي تأسست بموجبه المنظمة العالمية للتجارة، وبرفض الحماية الوطنية.

٢ - الإقرار بدور التجارة الدولية في القيام بدور رئيسي في تحقيق التطور الاقتصادي وتخفيف الفقر، وحاجة جميع الشعوب للاستفادة من الفرص المتزايدة ومكاسب الرفاهية التي يحققها النظام التجاري متعدد الأطراف خاصة وأن معظم الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هم بلدان نامية.

٣ - إدراك الضعف المعين للبلدان الأقل نمواً والصعوبات الهيكلية الخاصة التي تواجهها هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، والالتزام بمعالجة تهميش البلدان الأقل تطورا في التجارة العالمية وتحسين مشاركتها الفعالة في النظام التجاري متعدد الأطراف، مع التذكير بالالتزامات التي أبداها الوزراء في اجتماعات مراكش وسنغافورة وجنيف والمجتمع الدولي في الاجتماع الثالث للأمم المتحدة حول البلدان الأقل نمواً الذي عقد في بروكسل لمساعدة البلدان الأقل نمواً في ضمان تكامل مفيد وذي مغزى مع النظام التجاري متعدد الأطراف والاقتصاد العالمي.

٤ - الالتزام بأن المنظمة العالمية للتجارة هي المنبر الوحيد لوضع أحكام التجارة العالمية وتحريرها، وفي نفس الوقت إدراك أن الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكنها أن تقوم بدور هام في تحقيق تحرير التجارة والتوسع فيها وتعزيز التنمية.

٥ - الالتزام بهدف التنمية المستدامة كما ورد في مقدمة اتفاق مراكش، وأخذ المؤتمر علما بجهود الأعضاء لإجراء تقييم بيئي وطني للسياسات التجارية على أساس طوعي، مع التأكيد أنه بموجب أحكام المنظمة العالمية للتجارة يجب عدم منع أي بلد من اتخاذ الإجراءات لحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لحماية البيئة على المستويات التي تراها مناسبة، مع مراعاة متطلب عدم تطبيقها

بأسلوب يشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين البلدان التي تسود فيها نفس الظروف، أو تشكل قيدا مخفيا على التجارة الدولية، وهي خلافا لذلك تكون بموجب أحكام اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، ومع الترحيب بالتعاون المستمر للمنظمة العالمية للتجارة مع البرنامج البيئي للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية البيئية الأخرى، وبشكل خاص في الفترة المؤدية إلى مؤتمر القمة العالمي حول التطور المتواصل الذي سيعقد في جوهانسبرج-جنوب إفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٢.

٦ - حق الأعضاء بموجب الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات في تنظيم وإدخال نظم جديدة لتقديم الخدمات.

٧ - إعادة التأكيد على الإعلان الصادر في المؤتمر الوزاري في سنغافورة فيما يتعلق بمعايير العمالة المعترف بها دولياً، مع الأخذ علماً بالعمل الذي يتم تنفيذه في المنظمة العالمية للتجارة بشأن البعد الاجتماعي للعولمة.

٨ - الترحيب بانضمام الصين وتايبي الصينية إلى المنظمة العالمية للتجارة، والترحيب بالأعضاء الجدد الذين انضموا منذ الجلسة الأخيرة وهم ألبانيا وكرواتيا وجورجيا والأردن وليتوانيا ومولدوفا وسلطنة عمان، مع الالتزام بتسريع انضمام البلدان الأقل نمواً.

٩ - التأكيد على المسؤلية الجماعية لضمان الشفافية الداخلية والمشاركة الفعالة لكافة الأعضاء، والالتزام بالشفافية مع التأكيد على الصفة الحكومية للمنظمة.

بناء على هذه الاعتبارات وافق المؤتمر على القيام ببرنامج العمل الواسع للدوحة والذي يشمل جدول مفاوضات موسع وقرارات وأنشطة أخرى هامة لازمة لمخاطبة التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف. بحيث تأخذ المفاوضات والنواحي الأخرى لبرنامج العمل بشكل كامل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نمواً الواردة في الجزء (٤) من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤، والقرار الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩ حول المعاملة التفضيلية والأكثر

رعاية، والمعاملة بالمثل والمشاركة الأكبر للبلدان النامية، وقرار دورة أوروجواي حول الإجراءات لصالح البلدان الأقل نمواً، وكافة الأحكام الأخرى للمنظمة العالمية للتجارة. وأهم موضوعات هذا البرنامج المواضيع والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ والزراعة والخدمات والتجارة الإلكترونية والوصول إلى السوق للمنتجات غير الزراعية والنواحي المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة الشفافية في اختيار الحكومات للبضائع والخدمات تسهيل التجارة.

وبشكل عام كانت أهم الموضوعات الخلافية التى تم التوصل إلى حلول توفيقية بشأنها في مؤتمر الدوحة ما يلي:

١- معالجة موضوع الأدوية والصحة العامة في اتفاق الملكية الفكرية وهو مطلب الدول النامية التى رغبت في إبداء مرونة في تطبيق الاتفاقية خاصة في مجال صناعة الدواء الذي يعالج الأمراض الخطيرة مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المتوطنة. وقد تم تبني وجهة نظر الدول النامية في حقها في إنتاج تلك الأدوية لبيعها بأسعار رخيصة.

٢- الاتفاق على نص توفيقي في مجال الزراعة يدعو إلى التخفيض لدعم دول الاتحاد الأوروبي في ضوء النظر في الإلغاء الكامل له.

٣- الاتفاق على استمرار المفاوضات في لجنة التجارة والبيئة دون حكم مسبق على النتائج -بما في ذلك عدم الإشارة إلى هدف التوصل إلى اتفاقية- على أن تعرض النتائج على المؤتمر القادم لإتخاذ ما يراه مناسباً في شكل استمرار المفاوضات. ويلاحظ هنا إصرار الاتحاد الأوروبي بالرغم من معارضة الدول النامية على تضمين موضوع دعم الأسماك في البيئة (وهو موضوع يهم العديد في الدول النامية ومن بينها دول عربية مثل مصر وسلطنة عمان واليمن).

٤- فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار أكد البرنامج على إجراء مشاورات وتوفير شروط مناسبة للاستثمار -وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر-

واعترف النص بالمرونة والاحتياجات الخاصة للدول النامية والأقل نمواً في هذا الموضوع، وأن تستمر مجموعة العمل الخاصة بالموضوع في مناقشاتها ومشاوراتها على أن تعرض تقريراً بذلك على المؤتمر الوزاري الخامس.

٥- حرصت كل من الدول المتقدمة والنامية على معالجة قضايا التنفيذ – والتى تعد أحد العقبات التى أدت إلى فشل مؤتمر سياتل- وأفردت له مستنداً خاصاً كأحد نتائج مؤتمر الدوحة. وكانت أهم القضايا الخلافية هي تنفيذ اتفاقية المنسوجات بصفة عامة واتهام الهند للولايات المتحدة الأمريكية بأن تنفيذها لإزالة الحصص الكمية في المنسوجات أقل مما تم الاتفاق عليه.

وكانت المشاركة العربية في هذا المؤتمر واسعة بدءاً من عقده بدولة عربية (قطر)، ومروراً بالتنسيق العربي الكبير الذي تم قبل عقد المؤتمر. كما مثلت دولة عربية –هي سلطنة عمان- الدول التى انضمت حديثاً للمنظمة –والتى شملت الأردن- وألقت بياناً شاملاً أكدت فيه على طلبها الخاص بعدم تقديم التزامات إضافية خلال المفاوضات القادمة.

٥- الاجتماع الوزاري الخامس بكانكون (١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٣):

كانت الآمال كبيرة على مؤتمر كانكون، حيث أشار سوباتشي بانيتشباكدي المدير التنفيذى للمنظمة العالمية للتجارة في بداية انعقاد مؤتمر كانكون بأن عام ٢٠٠٣-والذي عقد به المؤتمر – تحققت فيه بعض المنافع فقد توصلت المنظمة إلى اتفاق تاريخي في أغسطس ٢٠٠٣ حول حصول البلدان الفقيرة على الأدوية الأساسية. وذلك بعد أن تبني المجلس العام لقرار تنفيذ الفقرة (٦) من إعلان الدوحة فيما يخص اتفاقية TRIPs وهو ما يُعد بمثابة حدث تاريخي مهم. وقد اعتبر المدير التنفيذى أن ذلك يثبت قدرة المنظمة العالمية للتجارة على تحقيق نتائج مهمة في المواضيع الحرجة التي تهم البلدان النامية بشكل خاص وأنه يمنحنا ثقة إضافية في التعامل مع التحديات التي نواجهها في المجالات الأخرى. واتفقت على ٢٨ مقترحا من شأنها أن تمدد المعاملة الخاصة والتفضيلية للمزيد من البلدان

النامية. وأشاد كذلك بمبادرة إلغاء معونات القطن والتي بالفعل تم دعمها بشكل واسع في مؤتمر كانكون الوزاري، حيث لأول مرة شاركت البلدان الفقيرة في العالم بشكل نشط في المفاوضات ونجحت في إدراج مصالحها على جدول أعمال التجارة. وبالرغم من أن المقترح الخاص بتحسين موقف مزارعي القطن في غرب إفريقيا لم يتم تنفيذه بالطريقة التي أرادتها الحكومات في تلك المنطقة، لكن الحقيقة باقية بأن الموضوع قد أدرج على جدول الأعمال، وما أن يتم إدراج موضوع معين على جدول الأعمال فذلك يعني إمكانية تحسينه. [١]

إلا أن الخلافات التى سادت المؤتمر كان أقوى خاصة في الموضوعات التالية[٢]:

- الزراعة: والتى ظلت أكثر المواضيع حساسية في المفاوضات التي جرت بموجب جدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة. وبالرغم من التقدم المهم الذي تم إحرازه منذ مؤتمر الدوحة، إلا أن الجهود لوضع صيغ للالتزامات الأخرى لم تثمر عن أي نتائج ملموسة. غير أن المبادرات الأخيرة لمجموعة كبيرة من الأعضاء، بما في ذلك مختلف التجمعات، حفزت المفاوضات من خلال اقتراح ما يسمى «بالإطار» وتقديم مدخلات محددة لتحقيق هذه الغاية. حتى يمكن القول بأن هناك وجهة نظر مشتركة حول الهدف من مجال الزراعة في مؤتمر كانكون وهو أنه يجب أن تضيف المزيد من التقدم للمفاوضات من خلال الاتفاق على هذا الإطار الذي يجب بالطبع أن ينسجم مع تكليف الدوحة، وتوجيه العمل اللاحق نحو وضع صيغ كاملة.

- الاستثمار الخارجي: اعتبرت الدول النامية أن جهود الدول الصناعية

---

(١) سوباتشي بانيتشباكدي، كانكون: الخاسرون الحقيقيون هم الفقراء، هيرالد تريبيون الدولية: ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة: http://www.wtoarab.org

(٢) تامر أبو العينين، قمة كانكون.. بداية النهاية؟، http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/09/article05.shtml

الرامية في كانكون إلى إقرار اتفاقية دولية حول الاستثمارات المباشرة انحيازا واضحا لمصالح الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الدول النامية، فهذه الاتفاقية المقترحة حول الاستثمارات تضع قيودا على قدرات البلدان الفقيرة فيما يتعلق بتقديم الدعم أو الترويج لشركاتها ومؤسساتها الوطنية.

- وحتى الملف الذي شهد تقدماً في الآونة الأخيرة حول الأدوية الذي يسمح للدول النامية بصنع أو استيراد أدوية بديلة لمعالجة انتشار أمراض خطيرة فوق ترابها- بدا أنه يواجه مشاكل خاصة في مدى جدية الشركات الكبرى في الالتزام به.

-وفيما يتعلق بمواضيع «سنغافورة الأربعة» (العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في إمداد الحكومات بالخدمات والبضائع، والتسهيلات التجارية)، وبالرغم من أن الوزراء قد اتفقوا في الدوحة على أن المفاوضات ستعقد بعد الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري على أساس قرار يتم اتخاذه بإجماع واضح في تلك الجلسة حول صيغ المفاوضات. وبالتالي كانت الخيارات المتاحة إما التوصل إلى قرار لإطلاق المفاوضات ووضع صيغ هذه المفاوضات، وإما إحالة المسألة إلى الهيئات المعنية للمزيد من التوضيح. ومن الواضح أن هذين الخيارين يعكسان حقيقة أنه لا يزال هناك خلافات كبيرة بين الأعضاء، بالرغم من أن نطاق الخلاف هو أكبر في بعض المجالات.

-وبالرغم من وجود اتفاق واسع حول النص المقترح للفقرة ١١ فيما يخص المعاملة الخاصة والتفضيلية، إلا أن بعض الأعضاء رغبوا في المزيد من تعزيز المقترحات المقدمة في الملحق (ج) ليتم تبنيها من قبل الوزراء. واتفق الأعضاء على أن المقترح الذي يرتبط ببند التمكين Enabling Clause والمقترح المتعلق بمراجعة التقدم الذي تم إحرازه في مجال الوصول إلى السوق للبلدان الأقل نمواً الذي توصل فيه الأعضاء إلى اتفاق على الملحق المرجعي، والتي وصفت بأنها كذلك في الملحق (ج)، قد تم قبولهما منذ ذلك الحين من قبل كافة الأعضاء.

-أخيرا، بالنسبة لمسألة المواعيد النهائية. اقترح البعض أنه يجب منح الاهتمام لموضوع التنسيق، أينما كان ذلك مناسباً بين مختلف المواعيد النهائية الواردة حالياً في أقواس مربعة [ ]. ولم يتمكن الوزراء بالمؤتمر من أن يقرروا المواعيد وكيف يجب أن ترتبط مع بعضها البعض بشكل متبادل.

وعلى هذا كان كل ما جاء بالبيان الوزاري لكانكون[1] الإشارة إلى أن هناك بالفعل تقدم ملموس بالنسبة لتكليفات الدوحة. غير أن هناك حاجة لإنجاز المزيد من العمل في بعض المجالات الرئيسية وبالتالي ركز الإعلان على الوعد بالاستمرار في العمل حول المواضيع المعلقة بالرغم من هذا الإخفاق.

وقد حدد المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة آنذاك أسباب فشل مؤتمر كانكون بأنها بسبب عدم اتفاق الوزراء في كانكون على جدول الأعمال المستقبلي، فإن مستقبل العديد من هذه المواضيع غير مضمون. لهذا السبب، ولأسباب أخرى، جاءت نتيجة هذا المؤتمر الوزاري كخيبة أمل كبيرة جدا. إذ لم يتمكن الوزراء من الاتفاق على قرار إطلاق المفاوضات حول المواضيع المسماة «بمواضيع سنغافورة». ويختلف مستوى الحساسية السياسية إلى حد كبير فيما بين هذه المواضيع، إلا أن الأعضاء لم يتمكنوا من الاتفاق على أي منها. وفي النهاية لم يستطع الوزراء بذل المرونة والإرادة السياسية اللازمة لتضييق الخلافات التي تفصل بينهم. ومن المحزن أن الأطراف الأكثر معاناة من فشل المؤتمر هي البلدان الأكثر فقرا لعدم قدرتها على تقديم تسوية والتى كان النظام التجاري الأكثر انفتاحا سيوفر لهذه البلدان أداة مهمة للحد من الفقر ورفع مستويات تنميتها الاقتصادية. وأضاف أن مشكلة مؤتمر كانكون أن المشاركين استغرقوا وقتا طويلا للكشف عن مواقفهم الحقيقية، مما جعل من الصعوبة التوصل لتسوية.

من ناحية أخرى يُعد أهم نجاحات مؤتمر كانكون هو التنسيق العربي السابق

---

١) المؤتمر الوزاري بكانكون، وثائق منظمة التجارة العالمية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة:
http://www.wtoarab.org

له. ففي إطار سعيها لمساعدة الدول العربية على زيادة الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد والمشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[1] (الإسكوا(وبالتعاون مع كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد(، وجامعة الدول العربية، والبنك الدولي، ومركز بحوث التنمية الدولية في كندا، اجتماعًا وزاريًا عربيًا في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٢٤ و ٢٥ يوليو ٢٠٠٣، وذلك للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة بكانكون. وتناول الاجتماع بحث تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والسعى نحو بلورة رؤية عربية مشتركة في هذا الشأن، استعدادا للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة. وفي ختام الاجتماع، أصدر الوزراء العرب وثيقة بتوصيات تعكس موقفًا عربيًا إزاء كافة الموضوعات التفاوضية الواردة في أجندة الدوحة للتنمية.وعبر المجتمعون عن:

- القلق لعدم وجود تقدم محرز في المفاوضات منذ الاجتماع الوزاري الرابع في الدوحة؛
- الاستياء من عدم تنفيذ الدول المتقدمة ما التزمت به في جولات المفاوضات السابقة؛
- التأكيد على ضرورة أن يؤدي تحرير التجارة إلى دعم الأهداف التنموية للدول النامية والدول الأقل نموًا؛
- الاتفاق على عدم إضافة موضوعات جديدة على أجنده المفاوضات قبل إنهاء موضوعات التنفيذ المعلقة.

وعليه اتفق الوزراء على قيام الدول العربية بتنسيق مواقفها بما يمكنها من

(١) أعمال الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية - بيروت، ٢٤-٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣،

http://www.escwa.org.lb/arabic/wto/docs/report.pdf

طرح رؤية تعكس أولوياتها وتحمى مصالحها وإن كانت هذه المصالح لم تتميز عن مصالح الدول النامية، إلا فيما يختص بالنفط حيث حث الاجتماع الدول العربية على التقدم بمقترح حول تصنيف خدمات الطاقة يعكس مصالحها سواء المصدرة منها أو المستوردة، ومن خلال الاعتماد على معياري مصادر الطاقة ومراحل عمليات الطاقة، وبما لا يمس ملكية موارد الطاقة والسيادة الوطنية عليها.

٦- المؤتمر الوزاري بهونج كونج (١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥):

سيطر على مؤتمر هونج كونج الخوف -خاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- من تحمل أسباب فشل مؤتمر جديد بعد فشل كانكون وسياتل خاصة وأن المؤتمر عقد في أواخر ٢٠٠٥، وبذلك تدخل الجولة الحالية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتى كان اتفق على إنهائها في ثلاث سنوات، عامها الخامس. وقد انعقد المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة بهونج كونج، وكان واضحاً أثناء العملية التحضيرية له بجنيف صعوبة الاتفاق على بعض الأمور اللازمة لاستمرار الجولة الحالية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ومنها آليات استكمال التفاوض في عدد من الملفات الهامة، ورفض باسكال لامي، مدير عام المنظمة، فكرة تأجيل المؤتمر، واتفق الجميع مع دعوته لأن يكون مؤتمر هونج كونج بمثابة إعادة تقويم لسقف التوقعات من الجولة برمتها بدلاً من أن يكون مجرد وقف المفاوضات.

وظهر من فعاليات المؤتمر أن هناك تحالفاً بين المفوض التجاري الأوروبي الحالي (ماندلسون) والمدير العام للمنظمة (وهو المفوض التجاري الأوروبي السابق) والممثل التجاري الأمريكي (بورتمان) للحصول علي أكبر مكاسب من الدول النامية خاصة فيما يتعلق بشأن السلع الصناعية والخدمات وكذلك الدعم المحلي للسلع الزراعية، ولم يمنع ذلك تبادل الانتقادات إزاء ركيزتي المنافسة التصديرية (دعم الصادرات-النفاذ للأسواق) [1]. وكانت أهم موضوعات المؤتمر

---

١) د. ماجدة شاهين، محاضرة عن نتائج المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة، (القاهرة: ٢٠٠٦).

والتى شملها الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر[1] ما يلي:

- الزراعة: نجحت البرازيل في تسيير دفة الدول النامية من خلال عقد لقاءات تتنسيقية مستمرة بين مجموعة العشرين المعنية بالزراعة، وباقي مجموعات الدول النامية وعلى رأسها المجموعة الإفريقية (برئاسة مصر)، ومجموعة الدول الأقل نمواً (برئاسة زامبيا) ومجموعة دول آسيا والكاريبي والباسيفيك ACP (برئاسة موريشيوس).[2] وكان ملف الزراعة هو جوهر جولة المفاوضات، وكما هو معروف يتشكل من ثلاثة ركائز أساسية (النفاذ إلى الأسواق – الدعم المحلي – الدعم التصديري)، وتشكل الركيزة الأولي جدار الحماية الوحيد المتاح للدول النامية بينما تشكل ركيزتا الدعم جدارين إضافيين للدول المتقدمة. ويُعد الدعم المحلي[3] هو أكثر أنواع الدعم تشويهاً للتجارة وبدون إنهائه ستظل الدول المتقدمة على إنتاجها الزراعي والمدعوم وفي غير حاجة لمنتجات الدول النامية. ولم يسفر مؤتمر هونج كونج إلا عن الاتفاق على تخفيض هذا النوع من الدعم (وهو أمر ليس بجديد ومتفق عليه من المؤتمر الرابع بالدوحة عام ٢٠٠١) وربما الجديد وضع بعض ملامح أسلوب هذا الخفض وإن كان دون تحديد لنسب أو أرقام للخفض وترك تلك للعملية التفاوضية بجنيف. أما الدعم التصديري فاتفق على إزالته بحلول عام ٢٠١٣ (وهو أيضاً أمر ليس بجديد ومتفق عليه من المؤتمر الرابع بالدوحة عام ٢٠٠١) والإضافة هي في تحديد موعد لخفضه وهو ما كان المفوض التجاري الأوروبي يعارضه منذ البداية ورفض مطلب الدول النامية بتحديد ٢٠١٠.

وبالنسبة للقطن تم تحقيق بعض التقدم في مسار المفاوضات الخاص به، حيث

---

(١) تتوفر ترجمة عربية –غير رسمية– لنص الإعلان على صفحة الاسكوا:
http://www.escwa.org.lb/arabic/information/

(٢) تذكر د. ماجدة شاهين أن البرازيل حلت محل الهند في قيادة مفاوضات الدول النامية وأنه يتردد إجراء الهند صفقة مع الولايات المتحدة فيما يخص العمالة المهرة قبل المؤتمر.

(3) Domestic Support

اتفق على إلغاء كافة أشكال دعم التصدير للقطن من قبل الدول المتقدمة، وكذلك إلغاء التعريفات والحصص على صادرات الدول الأقل نمواً من القطن بنهاية عام ٢٠٠٦، كما وضعت صياغة لإلغاء الدعم المحلي لمزارعي القطن في الدول المتقدمة بنسب أكبر من تلك التى سيتم الاتفاق عليها لإلغاء الدعم المحلي للزراعة بشكل عام.

– النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية: نص إعلان المؤتمر على أن يتم الاتفاق على أساليب أو آليات المفاوضات بموعد أقصاه نهاية إبريل ٢٠٠٦ وأن تقدم جداول الالتزامات بنهاية يوليو ٢٠٠٦، والنظر في المبادرات القطاعية التى ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة مع حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة.

وبالإضافة لذلك نجح الاتحاد الأوروبي وكذلك الولايات المتحدة في استخلاص تنازل حقيقي من الدول النامية خاصة الإفريقية يتمثل في اعتماد مؤتمر هونج كونج لنمط المعادلة السويسرية في خفض التعريفات على السلع الصناعية، وهو النمط الذي يؤدي لخفض كبير وذى أثر على الهياكل التعريفية للدول المختلفة دون مراعاة لتباين مستوياتها الاقتصادية والصناعية، وكانت ترفضه على مدى السنوات الأربع الماضية وحتى الأيام الأولى في هونج كونج. وكالعادة لم يصاحب هذا الاتفاق على مفردات المعادلة وتركت ذلك لمراحل لاحقة للحصول على تنازلات جديدة بشأن هذه المفردات.

– الخدمات: سعى الاتحاد الأوروبي إلى تغيير النمط الساري في تحرير التجارة في الخدمات وهو العرض والطلب إلى اتباع مناهج تكميلية مستحدثة وأهداف رقمية، ونجحت المجموعة الإفريقية في جنيف من وضع أقواس حول الصياغة ذات الصلة في التنقيح الذي طرحه المدير العام لمشروع الإعلان قبل المؤتمر بأيام. وشكل ضغط الاتحاد الأوروبي في المؤتمر لإزالة الأقواس من على الصياغة حيزاً لا بأس به من المناقشات، ونجحت الدول النامية من التخفيف من النبرة الإلزامية في اتباع

المناهج مقابل الموافقة على إزالة الأقواس من حولها. واتفق الوزراء في المؤتمر على أهمية النظر في حجم الاقتصاديات لكل دولة عضو منفردة وبموجب القطاعات على أن يراعي في ذلك الاهتمامات التصديرية للدول النامية. وأظهر الإعلان توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف في مفاوضات التجارة في الخدمات إلى جانب المفاوضات الثنائية في مفاوضات التجارة في الخدمات وحدد الإعلان ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ لنهاية تقديم الطلبات للمفاوضات متعددة الأطراف وكذلك تاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٦ موعدا نهائياً لتقديم العروض المحسنة في الجولة الثانية وكذلك تاريخ ٣١ اكتوبر ٢٠٠٦ كموعد لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول.

- في المعاملة الخاصة والتفضيلية: أقر المؤتمر مسألة إلغاء الدول المتقدمة للتعريفات والحصص على ٩٧٪ من وارداتها من الدول الأقل نمواً بحلول ٢٠٠٨، وذلك في تنفيذ عملي متعدد الأطراف لمبادرة المدير العام لامي عندما كان مفوضاً تجارياً للاتحاد الأوروبي المعروفة باسم «كل شئ باستثناء الأسلحة». أما الدول النامية فأنها غير ملزمة بتقديم نفس المعاملة، وإن كان تم حث من يقدر منها على القيام بذلك بتقديمه وبشكل طوعي.

وقد وصفت الساعات الأخيرة للمؤتمر بالحاسمة ولا سيما في ظل اعتبار الكثير من منظمات المجتمع المدني أن ملف الزراعة ما برح مفتوحاً على كل الاحتمالات في ظل اختيار مدة خفض الدعم التصديري للسلع الزراعية بمهلة أقصاها ٢٠١٣. وقد لفتت الأنظار حدة الاحتجاجات العنيفة والتظاهرات في ختام المؤتمر المعارضة للمفاوضات خاصة من المزارعين من كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

وقد اختلفت التقييمات لنتائج المؤتمر وإن كان من الممكن بشكل عام الفصل بين اتجاهين رئيسيين، الأول يروج لفكرة أن المؤتمر مثل خطوة هامة في إنقاذ النظام التجاري متعدد الأطراف من انتكاسة جديدة، وحقق تقدماً ملموساً في عدد من

المسارات التفاوضية، أما الثاني فيرى أن الإعلان الصادر عن المؤتمر حقق مصالح للدول المتقدمة على حساب المصالح الرئيسية للدول النامية.

وبوجه عام نجحت الدول المتقدمة في التنسيق فيما بينها واستقطاب واحتواء العديد من الدول النامية لتمرير بعض الموضوعات الخلافية التى استعصى عليها بعضها منذ إطلاق جولة مفاوضات الدوحة ٢٠٠١، كما تمكنت الدول النامية – وخاصة الدول الأقل نمواً- إلى حد ما في الحصول على بعض المكاسب المحدودة في المقابل، كما تمكنت سكرتارية المنظمة في طريقة إدارتها للأبعاد الاجرائية للمفاوضات من السيطرة على احتمالات الفشل الكامل للمؤتمر على غرار ما حدث من قبل في كانكون وسياتل.

وهكذا تعد نتائج المؤتمر هزيلة، وبالكاد يمكن أن تكون قد أنقذت المؤتمر الكبير من الفشل الذريع، إلا أنها أبقت على المعاملة التمييزية التي تحظى بها شركات الدول الغربية الغنية. فكل ما حصلت عليه الدول النامية هو وعود بأن تقوم الدول الغنية بإلغاء نوع واحد فقط من الدعم تقدمه لمزارعيها بحلول عام ٢٠١٣ -ما عدا الدعم المقدم للقطن- علاوة على حفنة من المساعدات لأفقر دول العالم. أما الدعم الذي وافقت على إلغائه الدول الغنية هو «دعم الصادارت» الذي تقوم فيه هذه الدول بتعويض المزارعين وشركات الزراعة العالمية عن تكلفة التصدير، وهو نوع واحد فقط من الدعم وليس كل أنواعه. ومما يشكل إضافة إلى مدى ضعف ما قدم للدول الفقيرة أن الدول الغنية لم تتعهد لا من قريب أو بعيد بإلغاء ما يسمى بالدعم الداخلي لمزارعيها ولشركات الزراعة والذي يعتبر أهم نوع من أنواع تخفيض أسعار المنتجات الزراعية الغربية، ثم إغراق أسواق العالم بها كنوع من «خنق» المنافسين، خصوصاً أولئك الذين في الدول الفقيرة، مثل: مصر وكينيا والهند والبرازيل ممن لا يقدرون على منافسة أو تلقي دعم مقابل من حكوماتهم.[1]

---

(١) عماد مكي،هونج كونج.مكاسب للكبار ووعود للصغار،٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٥،
http://www.islamonline.net /economics/2005/12/article15.shtml

أما الإنجاز الحقيقي للدول العربية فكان في زيادة التنسيق بين الدول العربية والوعي بأهميته وفي هذا الإطار نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) الاجتماع الوزاري العربي التحضيري لمؤتمر هونج كونج (بيروت: ٣٠نوفمبر -١ديسمبر ٢٠٠٥) وأصدر بياناً أكد فيه على التزام الدول العربية بتأييد مصالح الدول النامية وبشكل خاص الدول العربية ودعمها في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة مع المشاركة الفعالة بها.

٧- المؤتمر الوزاري بجنيف (٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٩)[1]:

بعد خلاف استمر طويلاً حول انعقاد المؤتمر الوزاري السابع الذي تأخر أكثر من عام عن موعده بسبب عدم الاتفاق على أجندة عمل الدوحة، وبعد جهد كبير أصدر المجلس العام القرار الخاص بعقد المؤتمر الوزاري الدوري السابع خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر وحتى ٢ ديسمبر ٢٠٠٩ بجنيف، والذي تم تعديل موضوعه العام ليكون النظام المتعدد الأطراف والنظام الحالي الاقتصادي والبيئي مع الاستناد إلى ثلاثة أسس وهى المشاركة والشفافية والشمولية كأساس لتناول الموضوعات خلال المؤتمر.

وقبل انعقاد المؤتمر وفي إطار الاستعدادات العربية المشتركة عقدت الإسكوا اجتماع لخبراء رفيعي المستوى «لتحضير الدول العربية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية»، بهدف الإضاءة على القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمر منظمة التجارة العالمية، ومواقف الدول العربية منها، بالإضافة إلى النظر في إمكانية تنسيق المواقف العربية في هذا المجال خاصة في ظل بيئة إقليمية ودولية تستدعي إعادة النظر والتفكير في السياسات التجارية التي تعتمدها الدول النامية، والعربية وبالذات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، والمحاولات الحثيثة لدفع جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وبحث الخبراء العرب حاجة الدول

---

(١) صحيفة الأهرام، الأيام من ٢٤ نوفمبر -٤ ديسمبر ٢٠٠٩.

النامية، ومنها الدول العربية، للمطالبة بإجراء وقفات مراجعة وتقويم لأداء سياساتها التجارية ومواقفها التفاوضية وانعكاساتها على المستويات الوطنية. كما أنها مدعوة إلى تقويم البدائل المختلفة المتاحة لها بما يسأهم في بناء قدراتها الإنتاجية والتصديرية وتحسين فرص نفاذها إلى الأسواق الخارجية وتقويم انعكاسات مواقفها التفاوضية على أدائها الاقتصادي والتنمية والنمو. وحذر الاجتماع من الحمائية التي عادت لتبرز مجدداً بقوّة، ليس فقط من قبل الدول النامية وإنما كذلك من قبل الدول المتقدمة. وأهمية أن يأتي هدف تحقيق انفراج في جولة مفاوضات الدوحة على حساب تحقيق مصالح وطموحات الدول النامية في التنمية والنمو، وبما يدفعها للقبول بنتائج قد لا تلبي بالضرورة طموحاتها الإنمائية، مما يقلل من قدراتها على انتقاء السياسات التجارية والاقتصادية الأكثر تلبية لاحتياجاتها الإنمائية، خاصة أن التنافس الموجود حالياً بين مختلف الدول والنقاش المحتدم حول قضايا مثل الزراعة والدعم والخدمات وغيرها، فالدول النامية أثبتت منذ المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة قدرتها على مقاربة القضايا الأساسية وعلى أداء دور شريك فعلي في صياغة القرارات»، وهذا ما يحدو بنا كدول عربية تمثل جزءاً مهماً من مجموعة الدول النامية إلى تنسيق مواقفنا وتعميق فهمنا باتفاقيات منظمة التجارة العالمية بما يحقق الاستفادة القصوى من الإيجابيات التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وطالبت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالاجتماع الدول العربية إلى الوصول إلى منطقة التجارة العربية الكبرى كوسيلة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية في المنطقة العربية.

ثم جاء انعقاد المؤتمر السابع للمنظمة، وبالرغم من تأكيد رئيس المجلس على أنه من المستبعد أن يتم التطرق لموضوعات الدوحة خلال هذا المؤتمر، حيث إنه سيعني بالمهام الأخرى الخاصة بالمنظمة في ضوء التطورات الأخيرة والأزمة المالية العالمية. إلا أنه تطرق إلي موضوعات الدوحة -وفقا لما جاء من بيانات وتصريحات علي الصعيد الدولي ومستوي منظمة التجارة العالمية- في اجتماع المجلس العام

والذي أكد على أهمية التجارة الدولية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ومع ذلك لم يتم التوصل إلى نتائج حقيقية.

وهكذا وبمشاركة الدول الأعضاء في المنظمة (١٥٣) - بحضور ١٠٠ - تمت أعمال المؤتمر. واختارت الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بالإجماع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة نائبا لرئيس المؤتمر الوزارى السابع للمنظمة وهو ما يُعد تقديراً للدور العربي في التجارة. وتعد هذه هى المرة الأولى التى يتولى فيها وزير مصري لهذا المنصب، وتأكيدا على أهمية الدور المصرى كمنسق عام للمجموعة الإفريقية وما تبذله من جهود مضنية في الدفاع عن مصالح الدول النامية والأقل نمواً في كافة المسارات التفاوضية.

وهكذا جاء عقد هذا المؤتمر بعد غياب ٤ سنوات والتى كان أخرها المؤتمر الوزارى السادس بهونج كونج خلال عام ٢٠٠٥ (حيث جرى العرف بمنظمة التجارة العالمية على عقد المؤتمرات الوزارية كل عامين). واستهدف المؤتمر الخروج من دائرة الركود التى تشهدها مفاوضات جولة الدوحة للتنمية منذ فشل المؤتمر الوزارى بكانكون والتعثر الذي تشهده جولة المفاوضات منذ خمسة أعوام إلا أنه تقرر أن لا يتطرق المؤتمر الوزارى السابع إلى جولة الدوحة للتنمية بشكل مباشر، حيث إتفق على أن يتم مناقشتها من خلال العديد من الموضوعات الأخرى. وتضمنت أجندة المؤتمر تطوير دور ونظام العمل بمنظمة التجارة العالمية للتحديات التى تواجه النظام التجارى العالمى في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

ولعل أهم الكلمات التى ألقيت في افتتاح المؤتمر هي كلمة المدير العام للويبو -المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO- فرانسس غري الذي أكد في كلمته أهمية الابتكار في التصدي لبعض التحديات العالمية الراهنة الأكثر إلحاحا، كالانتعاش الاقتصادي وتغير المناخ. كما تعهد بأن المنظمة ملتزمة بمساعدة البلدان لصياغة استراتيجياتها الوطنية في مجال الابتكار.. فالابتكار عنصر جوهري في الحل لمواجهة هذين التحديين، والابتكار له دور باعتباره المصدر المتبقي للنمو

الاقتصادي، هذا المصدر الذي طالما حظي بالاعتراف، وكان عنصرا بارزا في العديد من حزم التدابير التحفيزية. وشدد السيد غري على أن الابتكار سيوفر «الوسائل التكنولوجية والتنظيمية للتأثير في عملية تحويل اقتصادنا القائم على الكربون إلى اقتصاد محايد أو خال من الكربون». وقال السيد غري إن الابتكار «هو المجال الفاصل بين المشكلة والحل». «وإذا اتسم نظام الملكية الفكرية بالفعالية والتوازن فسيكون له دور حيوي في هذا المجال». والوايبو ملتزمة بتحقيق هذا النظام الفعال والمتوازن وبمساعدة البلدان النامية على ابتكار استراتيجياتها». ويتجلى أحد مظاهر تعدد الأقطاب في تحول الابتكار جغرافيا. فمنذ خمس عشرة سنة مضت كان يرد من منطقة شمال شرق آسيا، أي اليابان وجمهورية كوريا والصين، ٦,٧٪ من طلبات البراءات الدولية وسنة ٢٠٠٨ بلغت هذه الطلبات ٢٦,٢٪. وأشار السيد غري إلى مظهر آخر من مظاهر تعدد الأقطاب وهو ازدياد التعاون بين المنشآت لتلبية احتياجات كل منها في مجال الابتكار تحركها في ذلك التعقيدات التكنولوجية وشبكة التكنولوجيات التي تتيح مساهمة مختلف الجهات الفاعلة حول العالم في مشروعات مشتركة. وقال السيد غري إن الوتيرة السريعة لهذه التطورات التي غيرت عالم الابتكار تؤثر تأثيرا كبيراً في المنظمات الدولية. وتساءل «هل سيتمكن النهج المتعدد الأطراف من أن يتماشى بصورة ملائمة مع عالم تسوده الابتكارات المتعددة الأقطاب؟». وفي هذا الصدد أكد على أهمية البنية الأساسية التقنية، كالأصول المتاحة للعموم عالميا (مثل قواعد البيانات) التي يمكنها أن «تكون على القدر نفسه من الأهمية التي تحظى بها البنيات الخاصة بالنصوص القانونية، أي أن أهمية الواجهات الإلكترونية من شأنها أن تكون مثل أهمية المعاهدات باعتبارها وسائل للتعاون الدولي، وإحدى الوسائل الحيوية لنشر منافع الابتكار وزيادة المشاركة في الابتكار المتاح وتحسين كفاءة أسواق التكنولوجيا».

من ناحية أخرى أكد المشاركون في المؤتمر ضرورة قيام المنظمة بدور فعال في التصدي للأزمات التي تواجه العالم مثل الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء وتغيرات

المناخ، بالإضافة إلي تأكيد مطالب الدول النامية بضرورة إنهاء جولة الدوحة للتنمية عام٢٠١٠ وفقا لمفهوم التنمية، كما طالبت الدول الأقل نمواً ومعظمها من الدول الإفريقية بضرورة دخول منتجاتها الأسواق بدون جمارك وبدون حصص لمساعدتها علي الاستفادة من تحرير التجارة. وقد قام الأعضاء بتبادل الآراء حول كيفية تقوية دور المنظمة في تنظيم عمل النظام التجاري متعدد الأطراف ومكافحة الأزمة المالية والعمل علي منع تكرارها. وفي هذا الإطار نادى الأعضاء بتفعيل دور المنظمة في الرقابة علي الإجراءات الحمائية التي تبناها العديد من الدول المتقدمة كوسيلة خاطئة لمواجهة الأزمة، ولأن تلك الإجراءات تعتبر بمثابة تناقض صارخ مع أهداف المنظمة التنموية. كما تم تأكيد زيادة مشاركة الدول النامية والأقل نمواً بالنظام التجاري متعدد الأطراف واعتبروه من أهم الأهداف التنموية للمنظمة وأن هذا الأمر يتطلب تقوية برامج المساعدة الفنية المقدمة إلي تلك الدول، ومن بين الوسائل المتاحة برنامج المساعدة من أجل التجارة، والذي يحتاج إلي تفعيل من أجل بناء قدرات تلك الدول علي اختراق أسواق الدول المتقدمة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتقديم يد العون للقاعدة الإنتاجية وبناء البنية التحتية ذات الصلة بالطاقة والنقل بتلك الدول. كما تم التأكيد بالمؤتمر علي ضرورة بذل الجهود لتفعيل وتحسين التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وباقي المنظمات الحكومية العاملة في المجالات التي تتصل بالتجارة، وأن تلك المجالات متعددة وتشمل الأمن الغذائي والصحة والبيئة، وأن هذا التنسيق يجب أن يهدف إلي الحد من الازدواجية في المجهودات التي تتحملها الدول بصفة عامة والنامية والأقل نمواً منها بصفة خاصة في الأعمال التي تجري في إطار كل من تلك المنظمات منفردة، ومن ثم تحويل ظاهرة التحرك فيما بين مختلف المنظمات الدولية والتي تلجأ إليها الدول المتقدمة للسعي وراء مصالحها التي تفشل في الحصول عليها بالمنظمة إلي عملية دعم متبادل بين تلك المنظمات.

وبالرغم من كل ما شاب المؤتمر فإنه قد زاد من تعاون دول الجنوب مع

بعضها وكذلك تنسيق مواقفها، ونتيجة لذلك فهناك إنجاز كبير تم في هذا المجال لتعاون الجنوب مع الجنوب، وهو الموافقة علي النظام الشامل للأفضليات التجارية بين الدول النامية مما يسمح بزيادة التجارة البينية بين الدول النامية حيث تم إقرار النماذج التفاوضية لهذا النظام المتفق عليها في جولة المفاوضات السابقة بسأو باولو وتتضمن إزالة٢٠٪ من الجمارك علي حوالي٧٠٪ من السلع في٢٢ دولة نامية فيما بينها وتضم الهند والبرازيل والأرجنتين ومصر وإيران والجزائر إلي جانب عدد من الدول الإفريقية، فإقرار هذا النظام يمثل رسالة قوية من الدول النامية للعالم بأنها قادرة علي تحرير التجارة فيما بينها، ويتمثل وزنا اقتصاديا كبيراً في العالم، وأنها ستمضي قدما في هذا الاتجاه لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة أن أسواق الدول النامية ستمثل أكثر من٥٨٪ من حجم التجارة العالمية بحلول٢٠٢٠، وسيتم إقرار هذا النظام بشكل نهائي في سبتمبر المقبل مما سيزيد من حجم التجارة بين هذه الدول.

واختتم المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية أعماله، ولم يصدر عن المؤتمر أي تعديلات أو إجراءات جوهرية لتعديل قواعد منظمة التجارة العالمية، واكتفي رئيس المؤتمر وزير تجارة شيلي أندرياس فيلاسكو ـ في الجلسة الختامية ـ بعرض ملخص متوازن للمناقشات التي دارت خلال جلسات المؤتمر، وتواصلت الاجتماعات التنسيقية للمجموعات التفاوضية ومعظمها للدول النامية والأقل نمواً لتأكيد مواقفها من ضرورة إنهاء جولة الدوحة للتنمية بنهاية عام٢٠١٠ بما يحقق مصالحها ويزيد من قدرتها علي النفاذ إلي الأسواق، ولم يحرك المؤتمر مفاوضات جولة الدوحة أو حتى يؤكد على إمكانية اختتامها في عام ٢٠١٠ كما كان محددا. وقلق الدول النامية من انتظار إنهاء هذه الجولة يدفع ٢٢ منها إلى إبرام اتفاق تبادل جنوب – جنوب.

وأسفر المؤتمر عن تأكيد لتمسك الأطراف بمواقفها باعتراف المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، فلم تتمكن الدورة الوزارية السابعة من تجاوز الخلافات القائمة

بين أعضائها بخصوص وتيرة التقدم الذي على الدول الأعضاء تحقيقه للتوصل إلى إنهاء لجولة مفاوضات الدوحة في العام ٢٠١٠ كما هو محدد بعد التمديدات المختلفة لإنهاء هذه الجولة التجارية التي بدأت في عام ٢٠٠١ في قطر. ووضعت هذه التصريحات حداً لتصريحات متفائلة أدلى بها رئيس الوفد الأمريكي وكبير المفاوضين التجاريين رون كيرك عندما عبر عن «رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التسريع بتحقيق تقدم في مفاوضات جولة الدوحة». ولكن المقصود أمريكيا من ذلك هو ما الذي يمكن أن تقدمه الأطراف الأخرى من تنازلات وبالأخص الدول ذات الاقتصاد الصاعد مثل البرازيل، والهند، والصين التي قال عنها المفاوض الأمريكي «يجب أن تتخلى عن المواقف المريحة لها». وتتهم العديد من الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة، الولايات المتحدة الأمريكية بصرف الأنظار عن جولة الدوحة عمليا، بتوجيه الأولوية للمشاكل تمتد من إصلاح النظام الصحي إلى المشاكل الخارجية مثل الحرب في أفغانستان. ولوضع حد لتوقع تنازلات إضافية من البلدان النامية في ملف مفاوضات الدوحة أوضح وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم أنه من «غير المنطقي توقع أن إنهاء جولة مفاوضات الدوحة يتضمن تنازلات إضافية أحادية من قبل الدول النامية». فإلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وقطاع الخدمات، يتصدر الخلافات القائمة بخصوص إنهاء جولة مفاوضات الدوحة الملف الزراعي، ففي الوقت الذي يرى البعض أن التنازلات المقدمة فيه غير كافية، يرى آخرون (مثل سويسرا) أن التنازلات المفروضة قد يعاد فيها النظر. في هذا السياق، اعتبرت مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية (تضم ١٩ عضوا في صفوفها) أن «التنازلات المقدمة في الملف الزراعي غير كافية». وترى أن هناك عرقلة منذ سنوات بسبب المواجهة القائمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بخصوص تخفيض الرسوم وتخفيض عمليات الدعم التي تقدمها الدول الغنية لمزارعيها، وبسبب سقف التخفيضات الجمركية التي تطالب بها الدول الغنية بالنسبة للمنتجات الصناعية. أما سويسرا

التي تنتمي إلى مجموعة العشرة، وهي الدول المستوردة للمنتجات الزراعية والتي ترغب في الاعتراف بأن وظيفة المزارعين لديها ليست تجارية فحسب، بل أيضا اجتماعية وبيئية، فقد حذرت - على لسان وزيرة الاقتصاد دوريس لويتهارد - من أن سويسرا «ستدفع ثمنا باهظا في الملف الزراعي في الوقت الذي لا ترى فيه تسريعا في تخفيض الرسوم في مجال المنتجات الصناعية والخدمات». وبلغة الأرقام، ترى الوزيرة أن «المزارعين السويسريين سيخسرون بموجب المشروع المقترح حاليا في المجال الزراعي ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪ من دخلهم». وحذرت الوزيرة من أن التنازلات المقدمة «قد تكون عرضة لاستفتاء شعبي» من أجل قبولها رسميا.



المبحث الثاني

التعاون العربي في مجال التجارة وقواعد المنظمة العالمية للتجارة

إن التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية. فقد بات من اللازم تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر إيجابية بهذا الصدد تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة، ولكن يتوقف نجاح هذه المنطقة على عوامل عديدة، أهمها أن تتطور في المستقبل إلى اتحاد جمركي.

ويفترض في الرسوم الجمركية أن توفر الحماية للسلع المحلية المماثلة من المنافسة الأجنبية، ويشترط من الناحية المبدئية أن تكون هذه الحماية محددة بمدة زمنية تستغلها الصناعات المحلية لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. بيد أن هذه الرسوم انحرفت عن هذا الهدف إثر تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لغاية منتصف الثمانينيات، حيث تفاقم عجز الميزانيات العامة ولم تستطع السياسات المالية للأقطار العربية الاعتماد على الضرائب المباشرة نظراً لكثرة التهرب منها ولتدني مستويات الدخول الفردية. وأمام هذا الوضع كان لا بد من اللجوء المتزايد للضرائب غير المباشرة ومن بينها الرسوم الجمركية، فتحول الهدف الأساسي لهذه الأخيرة من اقتصادي إلى مالي بحت، و أصبحت تفرض بأسعار مرتفعة على السلع المستوردة حتى عند عدم وجود سلع وطنية مماثلة. وفي النتيجة النهائية، لم تتقدم الصناعات المحلية وتقيدت المبادلات البينية والخارجية وتعثرت الاستثمارات الأجنبية.

وكما سبق الإشارة فقد ارتفعت التبادلات التجارية العالمية فخلال الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٨ ارتفعت التجارة الخارجية العالمية (الصادرات والواردات السلعية) من ٣٨٠٢ مليار دولار إلى ١٠٦٣٥ مليارا، أي بنسبة ١٨٠٪، في حين هبطت

التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من ٣٤٧ مليار دولار إلى ٢٩٠ مليارا أي بنسبة سالبة قدرها ١٦٪. وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن حصة التجارة العربية انتقلت من ٩,١٪ إلى ٢,٧٪ من التجارة العالمية. بل إنه في بداية هذه الفترة (١٩٨٠) كانت الصادرات العربية تشكل ١٢,٥٪ من الصادرات العالمية فأصبحت في نهايتها (١٩٩٨) لا تتعدى ٢,٥٪ منها. وانخفضت أهمية الواردات العربية من ٥,٨٪ إلى ٢,٧٪ من الواردات العالمية. كما كانت الموازين التجارية العربية تسجل فائضا بمبلغ ١٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٠، و أصبحت تتحمل عجزا قدره ستة مليارات دولار عام ١٩٩٨. وقد حدث هذا التباطؤ رغم تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية، ورغم الاتفاقات التفضيلية التي عقدت في التسعينيات. ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة، أهمها:

- ازدهار المبادلات الأوروبية والأمريكية والآسيوية بمعدلات عالية جدا، في حين تدهورت الأسعار الحقيقية للنفط مما أثر بشدة في صادرات وواردات البلدان النفطية.
- كما تخبطت دول عربية بصراعات عسكرية عنيفة أفضت إلى تردي أجهزتها الإنتاجية فإنعكس الأمر على تجارتها الخارجية وأدت إلى تفاقم مديونيتها.
- أضف إلى ذلك تحسن التجارة البينية للتجمعات الإقليمية في حين سجلت التجارة العربية البينية ركودا واضحا.

وفي عام ١٩٩٩ قدر حجم **التجارة العربية البينية** بنحو ٢٧,١ مليار دولار أي ٨,٦٪ فقط من التجارة الخارجية الكلية. ومن المناسب إلقاء نظرة على توزيع التجارة العربية البينية.

توزيع التجارة العربية البينية (الأرقام بملايين الدولارات)

الدولة	صادرات كلية (مليون)	صادرات بينية (مليون)	%	واردات كلية (مليون)	واردات بينية (مليون)	%	تجارة خارجية (مليون)	تجارة بينية (مليون)	%
الأردن	١٤٨٣	٦٠٢	٤١	٣٧١٧	٨٠٣	٢٢	٥٢٠	١٤٠٥	٢٧
الإمارات	٣٥٨٣٩	٢١٧٢	٦	٣٢٤٥٨	١٥٩٠	٥	٦٨٢٩٧	٣٧٦٢	٥
البحرين	١٥٣٥	٥٣٠	٣٤	٢٣٥١	٣٩٧	١٧	٣٨٨٦	٩٢٧	٢٣
تونس	٥٨٨١	٤٠٧	٧	٨٤٩٨	٤٩٤	٦	١٤٣٧٩	٩٠١	٦
الجزائر	١٢٤٥٢	٢٥٩	٢	٩٠٩٢	١٨٥	٢	٢١٥٤٤	٤٤٤	٢
السعودية	٤٨٣٥٦	٥٠٢٣	١٠	٢٨٠٣٢	١٧٨١	٦	٧٦٣٨٨	٦٨٠٤	٩
السودان	٧٨٠	٢٥٥	٣٣	١٤١٥	٣٥٤	٢٥	٢١٩٥	٦٠٩	٢٨
سوريا	٣٤٦٤	٧٢٧	٢١	٣٨٣٢	٣١٨	٨	٧٢٩٦	١٠٤٥	١٤
العراق	٥١٢٨	٣٩٦	٨	١٢٢٩	٢٣٨	١٩	٦٣٧٥	٦٣٤	١٠
عمان	٧٢٥٠	٩٥٨	١٣	٤٨٠١	١٣٨٦	٢٩	١٢٠٥١	٢٣٤٤	١٩
قطر	٦٥٧٠	٣٠٩	٥	٦٨٤٠	٦٤١	٩	١٣٤١٠	٩٥٠	٧
الكويت	١٢٢١٩	٤١٢	٣	٧٦١٦	١٠١٨	١٣	١٩٨٣٥	١٤٣٠	٧
لبنان	٦٧٧	٢٩٥	٤٤	٦٢٠٧	٥٥٨	٩	٦٨٨٤	٨٥٣	١٢
ليبيا	٧١٦٥	٤٩٠	٧	٥٥٦٣	٤١٩	٧	١٢٧٢٨	٩٠٩	٧
مصر	٣٥٤٩	٧٦٢	٢١	١٦٠٢٣	١٠١٠	٦	١٩٥٧٢	١٧٧٢	٩
المغرب	٧٣٧٣	٢٩٦	٤	١٠٨٠٥	٨٩٧	٨	١٨١٧٨	١١٩٣	٦
اليمن	٢٣٨١	١٧٢	٧	٢٠٠٣	٧٤٧	٣٧	٤٣٨٤	٩١٩	٢١
أخرى	٧٧١	١٤٤	١٩	١٢٢٩	٨٨	٧	٢٠٠٠	٢٣٢	١٢
المجموع	١٦٢٨٧٣	١٤٢٠٩	٩	١٥١٧١١	١٢٩٢٤	٨	٣١٤٥٨٤	٢٧١٣٣	٩

(المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية في سبتمبر ٢٠٠٠ نقلاً عن: د. صباح نعوش، مرجع سابق)

ويشير الجدول السابق إلى أن الأردن تعد أكثر الدول العربية اعتماداً على التجارة العربية التي تستحوذ على ربع تجارته الخارجية، ولم يطرأ تغيير مهم على هذه النسبة منذ عدة سنوات. وتراجعت حصة التجارة الأردنية البينية مقارنة بالتجارة العربية البينية من ١٠,٩٪ عام ١٩٨٩ إلى ٥,٢٪ عام ١٩٩٩ بسبب

المقاطعة المفروضة على العراق وضعف القاعدة الإنتاجية. في الوقت الحاضر ترتكز الصادرات والواردات البينية على المملكة العربية السعودية والعراق.

ويلاحظ أن صادرات العراق الكلية أكبر بكثير من وارداته الكلية رغم حاجته لمختلف المواد المستوردة، والسبب هو خضوع الواردات لقرارات مجلس الأمن (النفط مقابل الغذاء والدواء) ولموافقة لجنة العقوبات. وهنالك عقود كثيرة لم تنفذ بموجب مذكرات التفاهم، وبالتالي لم يستطع العراق الحصول على عدد كبير من المواد، أضف إلى ذلك استقطاع ثلث قيمة الصادرات للتعويضات. أما تجارة العراق البينية فقد عرفت تطورا مهما في الآونة الأخيرة حيث وقع على اتفاقات للتبادل الحر بين تونس ومصر وسوريا والأردن.

وفي لبنان يعاني الميزان التجاري من عجز مزمن تفاقم بسبب تدهور الأنشطة الاقتصادية الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية. ويعتمد لبنان على الأسواق السعودية والإماراتية في صادراته التي تتألف -حسب أهميتها- من الورق والملابس الجاهزة والفواكه. أما وارداته البينية التي تتكون من المواد الطاقية فتأتي من سوريا والمملكة العربية السعودية. ويتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري مع سوريا إثر الاتفاق على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على تجارة البلدين، حيث بدأ الإلغاء عام ١٩٩٩ على أن تتحرر التجارة كليا بينهما بعد أربع سنوات.

وتبلغ التجارة العربية البينية لدول اتحاد المغرب العربي ٣٤٤٧ مليون دولار أي ١,٥٪ من تجارتها الخارجية و١٢,٧٪ من التجارة العربية البينية. وتجري العمليات داخل الاتحاد باستثناء بعض المبادلات كالواردات النفطية المغربية من المملكة العربية السعودية.

أما التجارة العربية لدول مجلس التعاون الخليجي فتصل إلى ١٦٢١٧ مليون دولار. ولا بد من ملاحظة الأهمية القصوى للمملكة العربية السعودية، حيث بلغت تجارتها البينية ٦٨٠٤ ملايين دولار أي ٢٥,١٪ من مجموع التجارة العربية

البينية، ولا تقتصر صادراتها على النفط، بل تشمل كذلك المواد الصناعية والمنتجات الزراعية. وتحتل السعودية المرتبة العربية الأولى في تجارتها (صادرات وواردات) مع الإمارات والبحرين والكويت ولبنان ومصر والسودان، وهي كذلك المصدر العربي الأول لقطر والمغرب واليمن والمستورد العربي الأول من الأردن. كما تعود المرتبتان الثانية والثالثة للإمارات وعمان. وانطلاقا من هذه المعطيات يتضح أن أي تكتل عربي سواء في ظل منطقة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة لا يمكن أن يكون فاعلا ولا يكتب له النجاح إلا بمشاركة دول المجلس.(١)

هذا ويُعد اقتصاد دول مجلس التعاون اقتصاداً منكشفاً على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية في دول المجلس في عام ١٩٩٩ ١٢ ,٢٢٢بليون دولار، ويشكل هذا ما نسبته ٨٦,٩ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وللمقارنة بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للعام نفسه لجمهورية مصر العربية ٣٥,٨٧ بليون دولار، ويشكل هذا ما نسبته ٤٠,٤ في المائة على الناتج المحلي الإجمالي، وللولايات المتحدة الأمريكية ٢٢٢٥٠,٥ بليون دولار، ويشكل ما نسبته ٢٤,٣ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن ارتفاع مستوى التجارة مع العالم الخارجي لا يعني توجهاً واضحاً نحو العولمة، حيث يتطلب انخراط دول المجلس في العولمة اتجاهاً مستمراً في تزايد حجم التجارة الخارجية بما يعكس انخفاضاً في العوائق التجارية المحلية والخارجية. لذا فإن المؤشر الأنسب لتحديد اتجاه دول المجلس نحو العولمة ليس نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإنما نمط التغير في نسب التجارة الخارجية خلال فترات زمنية مختلفة.(٢)

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

(٢) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

من ناحية أخرى تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI مؤشراً دقيقاً نسبياً مقارنة بنسب التجارة الخارجية لتحديد درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي واتجاهه نحو العولمة. إن جذب استثمارات أجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبياً من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة ويمثل توجهاً واضحاً تجاه الانفتاح والعولمة، وقد بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس لعام ٢٠٠٠ ٩٨,١بليون دولار (٥٠,٥ في المائة منها في المملكة العربية السعودية)، في حين كانت تساوي ٢٤٠,١٧ بليون دولار في الدول النامية و ١٠٠٥,١٨ بليون دولار في الدول المتقدمة.[1] وبمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٠، نلاحظ تذبذباً في مستوياتها، الأمر الذي يعكس توجهاً غير مستقر للاستثمارات الأجنبية نحو دول المجلس، والذي ربما يعود إلى التوسع في زيادة الاستثمار في أنشطة بترولية أو غازية أو تشييدية ليس لها صفة الاستمرارية. وعلى ضوء ذلك فمن الصعوبة بمكان الاستنتاج من هذه البيانات بأن بيئة دول المجلس الاستثمارية بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة أو -على الأقل- بصورة مستقرة. ويصعب تبعاً لذلك التوصل إلى اتجاه واضح لدول المجلس نحو العولمة من خلال هذا المؤشر -الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسنتناول فيما يلي **التعاون التجاري العربي من خلال** منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكيفية مواجهة المشاكل نحو اتحاد جمركي عربي يتفق مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة.

(1) World Investment Report 2001

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أ- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:[1]

دخلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيز التنفيذ في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٤، بعد فترة مناقشة استمرت من ٢٢اغسطس ١٩٥٦ إلى يونيو ١٩٦٢. وقد توخت الدول العربية من هذه الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية:

- حرية انتقال البضائع الوطنية والأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل واستخدام مختلف وسائط النقل والمرافئ والمطارات..
- حرية التملك والإرث والوصاية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد لحظت الاتفاقية جملة من الوسائل منها:

- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير.
- توحيد أنظمة النقل والمواصلات والترانزيت.
- إنشاء منطقة جمركية واحدة من البلدان العربية تخضع لإدارة واحدة وتعريفات جمركية واحدة.
- الاشتراك في عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع الدول الأخرى.
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية وتشريعات الضرائب والرسوم المختلفة المتعلقة بها.
- تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية.

---

(١) منذر خدام، منظمة التجارة العالمية - المخاض الصعب الحوار المتمدن، العدد:٨١٥، ٢٥ / ٤/ ٢٠٠٤، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17379

ب - اتفاقية السوق العربية المشتركة:

تم الإعلان عن إنشاء السوق العربية المشتركة بالقرار رقم ١٧ تاريخ ١٣/٨/ ١٩٦٤ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية، لتحقيق الأهداف ذاتها التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية،وزادت عليها بعض التفاصيل في الفصول السبع التي تضمنتها الاتفاقية.مثلا في الفصل الثاني تم توضيح المبادئ العامة التي تحكم تبادل المنتجات الزراعية والصناعية والثروات الطبيعية، وإلزام الأعضاء بتثبيت الرسوم والضرائب النافذة وقت توقيع الاتفاقية، ومنع الدعم عن المنتجات المتماثلة،ومنع إعادة التصدير إلا بعد استئذان البلد المنتج إلا في حال تصنيع هذه المنتجات. وفي الفصل الثالث طالبت الاتفاقية بإعفاء المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية التي تضمنها الجدول رقم ١ من الرسوم والضرائب كافة، وتخفيض تدريجي للرسوم بمعدل ٣٠٪ على المنتجات، التي لم يتضمنها الجدول المذكور و١٠٪ على المنتجات الصناعية ابتداء من عام ١٩٦٥،وتحرير هذه المنتجات من القيود الإدارية. أما في الفصل الخامس فقد نصت الاتفاقية على ضرورة تقديم جداول بالمنتجات الزراعية والصناعية والطبيعية إلى مجلس الوحدة الاقتصادية قبل شهرين من بدء كل مرحلة،وكذلك تقديم عرض للقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير والرسوم التي تستوفيها مقابل الخدمات التي تقدمها. وفي الفصل السادس تم شرح كيفية تسوية المبادلات التجارية والمدفوعات بين الدول وتحديد العملات الصعبة المستخدمة في ذلك.

ج- اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

أقر مجلس الوحدة الاقتصادية إنشاء هذا الصندوق في ١٦/ ٥/ ١٩٦٨ ودخلت اتفاقيته حيز التنفيذ في ١٨/ ١٢/ ١٩٧١، وقد كان الهدف من إنشائه المساهمة في تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وذلك بتقديم القروض من أمواله الخاصة التي تكتتب عليها الدول الأعضاء، أو من القروض التي يحصل

عليها من الأسواق المالية العربية والأجنبية.إلى جانب ذلك يقوم الصندوق بضمان القروض التي تحصل عليها الدول الأعضاء من المؤسسات المالية الأخرى،و يضمن الأوراق المالية التي تصدرها، ويؤمن الخبرات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

د- صندوق النقد العربي:

أنشئ هذا الصندوق من قبل المجلس الاقتصادي العربي بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٧٤، ودخل حيز التنفيذ في ١١/ ٢/ ١٩٧٧، ليكون الجهة المسؤولة عن العلاقات النقدية بين البلدان العربية،وتأسيس المقومات النقدية للوحدة الاقتصادية العربية، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية. وبصورة خاصة يتولى الصندوق مهمة السهر على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات، والمساهمة في وضع السياسات النقدية العربية بما يساعد في تسريع الخطى باتجاه الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة، والعمل على تطوير أسواق المال العربية، وصولا إلى إنشاء عملة عربية واحدة.

وإلى جانب الاتفاقيات ذات الطابع الشمولي بين الدول العربية هناك بعض الاتفاقيات الخاصة والتكتلات التي عالجت جانباً معين من أوجه التعاون العربي أو ضمت بعض الدول العربية،مثل اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،واتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي، واتفاقية إنشاء الاتحاد المغربي.وكثرت في السنوات العشر الأخيرة الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتحرير التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية بين الدول العربية..الخ.

وانطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها عام ١٩٨٢، وتحقيقا لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية

المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة ٢١ – ٢٣ يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ د.٥٩ بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧ **البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى** وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.[1]

ثانياً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بدأت جهود الدول العربية بتقليص الرسوم الجمركية المفروضة على تجارتها البينية في إطار منطقة التبادل الحر وضمن قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تنظم الاستثناءات الواردة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وحسب هذه القواعد يتعين أن ينصرف تحرير التجارة إلى الجزء الأكبر من المبادلات الخارجية للبلدان المعنية، أي لا يجوز أن تقتصر المنطقة على سلع وخدمات معينة أو على قطاع اقتصادي دون آخر، ويمكن من خلال هذه النظرة الشمولية استثناء بعض السلع أو الخدمات من التبادل الحر لأسباب تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات أو بالأمن العام للدولة أو بالاعتبارات الأخلاقية والصحية والدينية للمجتمع. كما يسمح النظام العالمي بفترة انتقالية لتحقيق منطقة التبادل الحر على أن يتفق الأعضاء على برنامج تنفيذي يحدد مدة معقولة لهذه الفترة.

وانطلاقا من هذه المعطيات وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع

---

١) نص البرنامج:
http://www.customs.gov.jo/arabic/Jordan-Arab-Program %20 agreement.asp

لجامعة الدول العربية على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ (قرار المجلس رقم ١٣١٧ الصادر في ١٧ فبراير ١٩٩٧). ويتناول البرنامج إقامة «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» حسب جدول زمني محدد يفضي إلى إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الكمية. وقد أبدت ١٤ دولة رغبتها في الانضمام، وبلغ حجم تجارتها البينية ٢٥,٧ مليار دولار أي بنسبة ٩٤,٥٪ من التجارة العربية البينية.

وحالياً هناك ١٨ دولة عربية أعضاء حاليا في منطقة التجارة الحرة، تبلغ نسبة التجارة فيها٩٤٪، (كانت الجزائر هي آخرها) وستلحق بها باقي الدول العربية خلال السنوات الخمس المقبلة، لتضم السوق٣٠٠ مليون نسمة وسيكون لها تأثير كثير علي زيادة حركة التجارة العربية بشكل ملحوظ، وستكون السوق العربية جاذبة لكبار المستثمرين لأنه سيسمح بقيام صناعات كبيرة وعملاقة تستوعبها السوق العربية الكبيرة. وقد كان لتدخل القادة العرب الفضل لإزالة العديد من المعوقات التي كانت تعترض إقامة منطقة التجارة الحرة، وفي تقليص الفترة الزمنية لإقامة هذه المنطقة من عشر سنوات إلي سبع سنوات، بالإضافة لتوصلهم لقرار لتسهيل انضمام الدول العربية الأقل نمواً من خلال إعفائها من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية، علي أن يبدأ مطلع عام٢٠٠٥ ويكتمل بحلول عام٢٠١٠، مع تمتع منتجاتها بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية عند دخول منتجاتها أسواق بقية الدول الأعضاء في المنطقة، وهذه الدول الأقل نمواً، هي السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر والصومال.(١)

ويشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي علي متابعة تنفيذ منطقة التجارة، بحيث يكون مجلس الوحدة الاقتصادية جزءا من منظومة العمل الاقتصادي

---

(١) موسي وجويلي: تحرير التجارة العربية أهم إنجاز اقتصادي عربي في الخمسين عاما الماضية، الأهرام، ٣/ ١/ ٢٠٠٥، ص ٧.

العربي، وتكون علاقته مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي علاقة تنسيق وتشاور.

وتفترض المنطقة الحرة سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء. وقد وافقت أقطار الخليج الستة على هذا المبدأ. أما البلدان الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها. وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ ٨٣٢ سلعة. وبطبيعة الحال كلما كثر عدد الاستثناءات؛ تضررت مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة. وحتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تفضي إلى فشل المنطقة الحرة وضع البرنامج الضوابط التي تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على ١٥٪ من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية[1]:

- **الصنف الأول:** إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع ١٠٪ سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٨، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.
- **الصنف الثاني:** إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها. ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع. وأيضا الضرائب التي تسري على

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية. وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.

- **الصنف الثالث:** إلغاء القيود الكمية. وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورا. أنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.

وتقتصر الالتزامات المذكورة على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعارا جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعارا جمركية مرتفعة. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفي من الرسوم الجمركية، ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

وقد حدد المحللون النقاط التالية كأهم معوقات التى تواجه نجاح منطقة التجارة الحرة العربية[1]:

- مشكلات التنفيذ من خلال العراقيل التي توضع في المنافذ الجمركية، وبالتالي من الضروري وجود برامج عربية لتسهيل التجارة العربية تستبعد الإجراءات التي تعترض حركة التجارة، خاصة وأنه بالفعل بدأت بعض الدول

---

(١) مدى ملاءمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية،
http://www.islamonline.net/iol- /dowalia/namaa12-2-00/namaa1.asp

العربية منها مصر والأردن في تنفيذ هذه البرامج.

- إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع، بالرغم من النص الصريح الموجود في البرنامج بحظر وضع هذه القيود أمام السلع العربية.

- المبالغة من جانب معظم الدول العربية في حماية القطاع الزراعي، ولجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء. - ضعف المقومات المشجعة على التكتل الإقليمي بين الدول العربية، مثل وسائل النقل والاتصالات وضمان الاستثمارات.

- الواقع الراهن للتجارة العربية البينية وضآلة حجمها، واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدًا من حجم التجارة العالمية السلعية، وتركُز صادراتها في النفط ومشتقاته، وبالتالي.. فلا توجد عناصر حاسمة يمكن التعويل عليها بقدرة المنطقة الحرة على زيادة حجم التجارة العربية البينية، ولا توجد مؤشرات على المستوى القومي تدعم نجاح هذه المنطقة، بسبب ضعف المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

- التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية، وفي عمل السوق بشكل زائد إلى جانب تناقص معدلات النمو الاقتصادي، والاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج، وعدم وجود قاعدة صناعية، والاعتماد على التجارة مع الدول المتقدمة بشكل أساسي أيضًا.. كلها عناصر تقلِّل من نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وكقاعدة عامة لا توجد مشاكل كثيرة في ما يخص الزراعة وصيد الأسماك واستخراج المواد الخام، إذ ترتبط هذه المنتجات عضويا بإقليم الدولة المصدرة فيصبح المنشأ سهل التحديد. أما الصناعات التحويلية فغالبا ما يدخل فيها عنصر أجنبي. فعلى سبيل المثال ترتبط صناعة الملابس الجاهزة ارتباطا وثيقا باستيراد الخيوط والجلود والأقمشة من خارج العالم العربي، ناهيك عن كون رأسمال بعض

المشاريع المنتجة أجنبيا أو مختلطا. وبمقتضى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١ تعتبر السلعة ذات منشأ عربي عندما تضيف إليها دولة عربية قيمة جديدة لا تقل عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية، وتهبط النسبة إلى ٢٠٪ في حالة الصناعات التجميعية. السلعة عربية إذن رغم كون الجزء الأكبر من مكوناتها أجنبيا. يعكس هذا الوضع الرغبة في شمول الإعفاء الجمركي لعدد كبير من السلع، ولكن تبقى هذه المبادئ انتقالية، وتتكفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإعداد المبادئ التفصيلية والنهائية للمنشأ الذي سيعرض على لجنة قواعد المنشأ التابعة للهيكل التنظيمي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وحسب وثائق المنظمة من المفترض أن يبدأ العمل بهذه المبادئ في ٢٠٠٢.[١]

وقد استفاد البرنامج من صعوبات وأخطاء الماضي، فبالإضافة إلى رفض الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية وإلى تحديد معايير للسلع المستثناة من التحرير الجمركي اهتم البرنامج بالأجهزة الإدارية. فقد كان تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨١ من مهام «لجنة المفاوضات التجارية» التي تتألف من العاملين في البعثات بمقر جامعة الدول العربية. ولم يكن أولئك متخصصين في القضايا التجارية ولم يتمتعوا بصلاحية الاتفاق واتخاذ القرارات. في الوقت الحاضر رأى المسؤولون الإبقاء على هذه اللجنة بعد تغيير وظائفها التي باتت تقتصر على تصفية القيود الكمية ووضع قوائم السلع المحظور استيرادها، وعهد بتنفيذ البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تخضع له جميع الأجهزة الإدارية وفي مقدمتها لجنة التنفيذ والمتابعة. وتتمتع هذه اللجنة بصلاحيات المجلس وتتولى معالجة حالات الإغراق وفض المنازعات التجارية مستعينة بخبراء عرب.

كما استحدث البرنامج أمرين على درجة كبيرة من الأهمية، أولهما: التزام الدول الأعضاء برفع تقارير دورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

تتولى مهمة الأمانة الفنية للمنطقة، وتتضمن هذه التقارير المشاكل التي تعترض تنفيذ اتفاق المنطقة وكذلك الحلول المقترحة لمعالجتها، وتنكب لجنة التنفيذ والمتابعة على دراسة هذه التقارير. وللأمانة العامة إعلام أي دولة عضو في حالة مخالفتها لالتزاماتها المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي. وكي تعكس هذه التقارير الحالة الحقيقية للالتزامات؛ تم الاتفاق على عدم الاقتصار على البيانات المقدمة من قبل الحكومات، و أصبحت المنظمات العربية المتخصصة بالزراعة والصناعة والمالية تسهم أيضا في توفير المعلومات، كما يشارك القطاع الخاص عن طريق اتحاد الغرف التجارية والصناعية للدول العربية في تقديم البيانات. على الصعيد العملي، وخلال سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩ لم تقدم أي حكومة تقريرا عن التنفيذ، ومن أسباب ذلك عدم مراعاة البرنامج لقابلية الأجهزة الإدارية العربية لتوفير المعلومات الحديثة، إذ يستوجب البرنامج تقريرا كل ثلاثة أشهر. ويرتبط الأمر الثاني بالتصويت على القرارات، فعلى خلاف قاعدة الإجماع السائدة في جامعة الدول العربية، يتخذ القرار في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويسري على جميع الدول الأعضاء بما فيها تلك التي لم تصوت أو صوتت ضده مما يشير إلى رغبة حقيقية في تمتين العلاقات التجارية البينية. ويقتصر التصويت على القضايا التجارية ولا يشمل قبول عضو جديد، إذ لا تستوجب عضوية المنطقة سوى التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١، وكذلك إيداع هيكل التعريفة الجمركية السائد في الدولة في نهاية عام ١٩٩٧ لدى الجامعة. ويترجم هذا التطور الإرادة الفعلية في المضي قدماً نحو تحسين العلاقات الاقتصادية العربية، بيد أن النتائج الإيجابية لهذا التطور لا تتحقق إلا إذا تمت معالجة المشاكل الإدارية والمالية والاقتصادية.

ثالثاً: مواجهة المشاكل:

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لتنمية التعاون العربي المشترك وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها. كما لا يكفي وجود هذه المنطقة لتطوير المبادلات التجارية البينية، إن لم تعالج المشاكل المختلفة. وخلال السنوات الثلاث الأولى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و٢٠٠٠ التزمت جميع الدول الأعضاء التزاما كاملا بالخفض التدريجي للرسوم الجمركية. أما تنفيذ الالتزام بتقليص الضرائب ذات الأثر المماثل فلا يتجاوز ٥٨٪، واقتصر التنفيذ على بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا تعرف أصلا مثل هذه الضرائب، كما اتضح أن ضعف التنفيذ ارتكز على القيود الكمية، إذ لم تقم أي دولة بإلغائها. وتتراوح نسبة التنفيذ بين ٣٩٪ و٥٦٪ فقط. والواقع أن هذا الضعف لا يقتصر على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل يشمل أيضا جميع الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي. فينبغي إذن بذل الجهود لتذليل العقبات التي غالبا ما تتخذ بعداً إدارياً.

ومن جهة أخرى لا بد من معالجة الآثار المالية السيئة الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية، إذ تعتمد البلدان العربية غير الخليجية على هذه الرسوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية، لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الإيرادات العامة في مصر والأردن وتونس والمغرب. ولما كانت ميزانيات هذه البلدان تعاني من عجز مزمن فإن أي تقليص لهذه الرسوم يقود إلى ارتفاع العجز المالي مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية والخارجية فتتراكم الديون أو بالإصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين معا. وفي كل الأحوال يتعين عدم المبالغة في حجم هذه الآثار السيئة نظراً لضعف المبادلات

البينية، لكن خطر تفاقم العجز قائم بسبب التحرير التجاري. وتختلف درجة الخطر حسب أهمية الواردات البينية، فكلما ارتفعت حصة هذه الأخيرة هبطت الحصيلة الضريبية. وعلى هذا الأساس فإن تحسين العلاقات الاقتصادية العربية يجب أن يعوض الخسارة المالية عن طريق رفع مستويات الاستثمارات والمبادلات البينية.

وتلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية لا سيما التجارة الخارجية والعمليات الجارية الأخرى، فكلما تحررت العملة نمت التجارة الخارجية والعكس بالعكس. وهذه العلاقة من أهم وأخطر العلاقات التي تواجه السياسات الاقتصادية. ويرتكز تحرير العملة على ثلاثة مبادئ أقرتها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي:

أولها: تجنب فرض القيود على مدفوعات المعاملات الجارية لأن هذه القيود تجعل العملة غير قابلة للتحويل وتعرقل بالتالي اندماج البلد في الاقتصاد العالمي، كما تجعل القطاع الخاص تحت رحمة التدخل الحكومي، ناهيك عن أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تحتاجها البلدان العربية تعتبر العملة غير القابلة للتحويل عائقا أمام الاستثمار.[1]

ويتضمن المبدأ الثاني: عدم اتباع نظام تعدد أسعار الصرف، إذ إن توحيد سعر الصرف يزيد الثقة بالعملة ويقضي على فوضى التعدد ويقلص تدخل الدولة في المبادلات الجارية وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية. أما المبدأ الثالث: فيتمثل في تحرير العمليات الرأسمالية من جميع القيود وفي مقدمتها عدم المقدرة على استبدال عملة أخرى بالعملة المحلية. ويمكن اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن الوحيدة في العالم العربي التي لا تفرض أي قيد من القيود المذكورة أعلاه.

ولا يمكن تنمية التجارة العربية البينية إلا إذا تمت معالجة مشكلة ضعف

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

هياكل الإنتاج. فمن ناحية ينتج العالم العربي مواد لا يحتاجها بكاملها في أسواقه المحلية، وأوضح مثال على ذلك النفط حيث لا يزيد الاستهلاك على ١٧٪ من الإنتاج. ويحتاج العالم العربي لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزته بصورة كافية على المستويين الكمي والنوعي. ففي الميدان الزراعي تبلغ قيمة الفجوة أكثر من ١٩ مليار دولار سنوياً وتنصب على منتجات لا تقبل الاستغناء أو الاستعاضة كالحبوب. أما المواد المصنعة فهي تستحوذ على ٦٧٪ من مجموع الواردات العربية، وهي تقريبا النسبة نفسها التي تحتلها المنتجات الطاقية في الصادرات. ولما كانت المواد المصنعة تنتج في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض البلدان الآسيوية، ولما كانت هذه المجموعات أكبر سوق لتصريف المنتجات الطاقية فإن الجزء الأكبر من التجارة العربية يجري معها، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى المبادلات البينية فتصبح ضعيفة. وعلى هذا الأساس يلعب تحرير التجارة دوراً ثانوياً قياساً بدرجة مرونة هياكل الإنتاج. فإن استمر وضع الإنتاج العربي على هذا النحو فلن تؤثر المنطقة الحرة في التجارة البينية تأثيرا يستحق الذكر. لذا فإنه ينبغي العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات. وما يثبت صحة هذا التحليل النتائج الإيجابية التي حصلت عليها مجموعة المركوسور، حيث ارتفعت حصة التجارة البينية لدول أميركا اللاتينية، لأنها صناعية وزراعية في آن واحد ولأن الجزء الأكبر من تجارتها ينصب على سلع تنتج محليا. وينطبق هذا التحليل على مجموعة آسيان. وفي الحالتين أسهمت منطقة التبادل الحر دون أن تكون العامل الوحيد في تنمية التجارة البينية.

وهكذا أصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، إذ إن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية. لا شك في أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من المنطقة الحرة لا يتحقق إلا

عبر التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية. هذا الأسلوب يشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة، كما يسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية. عندئذ تنمو الصناعة والزراعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن زاوية أخرى يستوجب تحرير التجارة العربية وتنميتها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتظهر هذه العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية واضحة جدا في جميع الدول العربية، أنها الطريق الأمثل لوصول السلع إلى أسواق الدول الصناعية، إضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات في شتى الميادين.

وفي عام ١٩٩٨ قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بحوالي ٤٤٠ مليار دولار خصص منها ١٦٢ مليار دولار للبلدان النامية. وبلغت حصة العالم العربي منها ٣,١ مليارات دولار أي ٠,٧٪ من الاستثمارات في العالم و١,٩٪ من الاستثمارات في البلدان النامية. وحصلت البرازيل وحدها على استثمارات تعادل خمسة أضعاف ما حصلت عليه جميع الأقطار العربية، واستحوذت مصر والمغرب والسعودية وتونس على ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي.

لا شك في أن غالبية الدول العربية تمنح امتيازات مغرية للاستثمارات الأجنبية، خاصة الإعفاءات الضريبية التي تصل إلى ١٥ سنة وتتناول مختلف أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لكن الدراسات التي قامت بها «إدارة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي» التابعة للبنك العالمي تبين أن هذه الإعفاءات غير ضرورية لتشجيع الاستثمار الجاد، فهي تربك مالية المستثمر الأجنبي لارتفاع العبء الضريبي عند انتهاء مدة الإعفاء، كما أصبحت البلدان النامية تتنافس في منح الامتيازات الضريبية وغير الضريبية للأجانب دون المواطنين مما يتعارض مع

مبادئ الإنصاف. ويشجع هذا الأسلوب على هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. وقد تدخل مرة أخرى إلى البلد بصفتها استثمارات أجنبية. ومن زاوية أخرى أوضحت التجارب أن ضرورة موافقة السلطات المختصة على تقرير الإعفاءات الضريبية أدت إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وإلى تزايد الرشوة. لقد بات من اللازم إلغاء هذه الإعفاءات والاستعاضة عنها بضرائب ثابتة وملائمة لنمط الاستثمار. وبات من الضروري لتنمية التجارة العربية البينية والخارجية التصدي للأسباب الحقيقية لضعف الاستثمارات الأجنبية.

ويلاحظ أنه على صعيد التنظيم العالمي تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بإزالة الإجراءات المقيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهي الشروط التي تضعها القوانين الداخلية كأن تفرض عليها استخدام مواد محلية للقيام بعملياتها أو إنتاج نسبة معينة مخصصة للاستهلاك المحلي وأخرى للتصدير. وبمقتضى الاتفاق المتعدد الأطراف لجولة أوروجواي يجب إلغاء هذه الإجراءات خلال سنتين في الدول الصناعية وخمس سنوات في الدول النامية وسبع سنوات في الدول الأقل نمواً وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٥. وهنا يظهر بوضوح أن هذا الاتفاق لا يعكس العقبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية والتي تؤثر بشدة في تجارتها الخارجية.

والعالم العربي من المناطق الأكثر تأزما في العالم حيث تتصارع فيه المصالح الاستراتيجية الدولية وتكثر فيه الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والتوترات الإقليمية. ونجم عن هذا الوضع المتردي تباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أن المجالات الاستثمارية واسعة ليس فقط في الصناعة النفطية بل كذلك في الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة.

كما تعاني التجارة الخارجية من إجراءات معقدة ومضرة، فلتخليص سلعة من المنافذ الجمركية لبعض البلدان العربية، لا بد من الحصول على موافقات يصل عددها أحيانا إلى العشرين، وتستغرق معاملات التصدير والاستيراد أكثر من شهر.

وهذا الوضع يقود إلى ارتفاع تكاليف التجارة الخارجية، ومن ثم إلى تدني القدرة التنافسية للسلع العربية، ناهيك عن تعرض بعض البضائع للتلف. لذا فإنه يتعين إعطاء الأولوية لهذه المشكلة الإدارية التي لا يجوز معالجتها تدريجيا بل فورا لخطورتها على اقتصاديات الدول المعنية ولدورها السلبي في المبادلات.

وتقف القوانين حجر عثرة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ففي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي تستوجب الأنظمة مشاركة المواطن في المشروع الذي يقيمه الأجنبي، وقد تكون هذه المشاركة غير ضرورية من وجهة نظر الأجنبي. ولمعالجة هذه المشكلة وتحت ضغط المنظمة العالمية للتجارة برز اتجاه في السنوات الأخيرة يدعو إلى إلغائها أو إلى زيادة حصة المستثمرين الأجانب، فعلى سبيل المثال كان القانون التجاري لسلطنة عمان يحدد مساهمة الأجانب بنسبة لا تزيد على ٤٩٪ من رأس مال المشاريع المحلية، ولم تستطع عمان الحصول على العضوية في المنظمة إلا بعد أن وافقت على زيادة النسبة إلى ٧٠٪ كقاعدة عامة، ويمكن أن تصل إلى ١٠٠٪ في ميدان الخدمات المالية والتأمين.

ولا يهتم المستثمر الأجنبي بتأسيس مشاريع خاصة به فحسب، بل يسعى أيضا إلى شراء حصص في الشركات المحلية بما فيها شركات القطاع العام المعدة للتخصيص. فبين ١٩٩٣ و١٩٩٦ بلغت الإيرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة عن طريق التخصيص في شرق آسيا ٢٦١٩٨ مليون دولار، وأسهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بمبلغ ١٣٧٨٧ مليون دولار أي بنسبة ٥٣٪ من الإيرادات. أما في المنطقة العربية فقد بلغت إيرادات التخصيص ٣٤٢٢ مليون دولار وأسهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بمبلغ ٥٧١ مليون دولار أي بنسبة ١٧٪ فقط. ويعود ضعف هذه الإيرادات وهذه المساهمة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم إلى أن التخصيص في الأقطار العربية لا يزال في مراحله الأولى، كما أن أغلب عمليات التخصيص التي جرت في مصر والمغرب وتونس تناولت مشاريع

صغيرة نسبيا غير مهمة للمستثمرين الأجانب ناهيك عن كون أغلبها يعاني من خسارة ومديونية.[1]

كما تسجل الموازين الجارية لعدة بلدان عربية عجزا مزمنا يجعلها مضطرة للاقتراض من الخارج، فتزداد الديون التي أصبحت المشكلة المالية الأولى. وترتبط الديون الخارجية بقرار الاستثمار باعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية لاتخاذ القرار، نظراً لدورها في تقليص المقدرة المالية للدولة وإضعاف قابليتها على تحويل الأرباح إلى الخارج.

وأخيرا لا يتوفر للعالم العربي جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية، فالمراكز الوطنية (مؤسسات دعائية وحكومية) لا تبين إلا الجوانب الإيجابية لبلدأنها وتروج لأنشطة تحتاجها الدولة دون النظر إلى جدواها للمستثمرين الأجانب. وتقتصر الجهود الجماعية على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار رغم أن دورها الأساسي هو التأمين ضد المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات العربية البينية، كما أنها المنظمة العربية الوحيدة التي تهتم بالمعلومات المتعلقة بمناخ الاستثمار. لكن هذه المعلومات صادرة مباشرة من الحكومات ولا تتضمن سوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة مقتضبة يصعب على المستثمر توظيفها والاعتماد عليها. وبات من اللازم إنشاء جهاز إعلامي عربي موحد تشرف عليه مؤسسات القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة، يتمتع بحرية واسعة في تقدير المناخ العام للاستثمار، ويتولى توفير المعلومات عن المشاريع المختلفة المراد تمويلها باستثمارات أجنبية وحجم رأس المال والامتيازات المالية والضريبية والسوق الداخلية والخارجية والبنية التحتية ومعدلات الأرباح المتوقعة. وبطبيعة الحال لن تؤدي بالضرورة وفرة ومصداقية وحداثة المعلومات إلى تكالب الاستثمارات الأجنبية، لكن غياب هذه المعلومات

---

(١) المرجع السابق.

يؤثر سلبيا في تدفق هذه الاستثمارات ويقود بالتالي إلى ضعف الأهمية التجارية للبلدان العربية.[1]

إلا أن أهم المشاكل على الإطلاق هي الإحساس العام لدى معظم الدول العربية ببطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك مما أدى إلى تبني العديد من الدول العربية لأسلوب تحرير التجارة البينية على المستوى الثنائي والإقليمي، وهو ما أدى إلى انتشار هذه الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية، وتعتبر مصر أكثر الدول التي وقعت على مثل هذه الاتفاقيات مع دول عربية أخرى،ولكن من خلال الدراسة للاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية يلاحظ أن هناك خطوطاً مشتركة بين هذه الاتفاقيات تجعل منها صورة نمطية في معظم أحكامها، وخاصة فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة، وقواعد المنشأ التي تحكم الاتفاقيات، والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات، والمتابعة والتنفيذ، ويمكن إبداء بعض الملاحظات على هذه الاتفاقيات كما يلي[2]:

ـ أنها عقدت استرشادا بأهداف الاتفاقيات ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية، وقواعد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما تشير إليه ديباجة معظمها.

ـ أنها تستبعد السلع المنتجة في المناطق الحرة المقامة في كلا الطرفين(تمثل أهمية كبيرة في الاقتصاديات العربية)، ومن المعروف أن هذه السلع تمثل مشكلة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولم يتم التوصل إلى حلول لها، وكان من المفترض أن يتم حل هذه المشكلة في إطار الاتفاقيات الثنائية العربية، وهو ما لم تحققه الاتفاقيات الثنائية بين معظم الدول العربية.

ـ أن الاتفاقيات احتوت على قوائم سلبية كما هو معمول به في منطقة

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

(٢) الاتفاقيات الثنائية: الباب الخلفي لتحرير التجارة،
http://www.islamonline.net/ /economics/2001/02/article15.

التجارة الحرة العربية الكبرى وفي السوق العربية المشتركة، والملاحظ على هذه القوائم السلبية أنها تضم السلع التي يتمتع فيها كلا الطرفين بمنافسة عالية وميزة نسبية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة في كل من مصر وتونس أو السلع التي تخضع لاحتكار الحكومات أو القطاع العام في البلاد العربية وتستوعب عدداً كبيراً من العمالة مثل التبغ ومنتجاته أو حديد التسليح، وهذا يعني أن القائمة المجمعة للسلع التي لا يشملها التحرير لدولة عربية واحدة مثل مصر مثلا ـ في حالة إبرامها اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع أغلب البلدان العربية ـ سوف تكون قائمة طويلة وربما تشمل عدداً أكبر مما كانت تحتويه قوائمها السلبية في حالة تحرير التجارة العربية على المستوى العام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ـ رغم مزايا هذه الاتفاقيات إلا أنها تؤدي في الغالب إلى تحويل التجارة من خارج طرفي الاتفاقية إلى التجارة بينهما بما فيها الدول العربية الأخرى، حتى ولو كانت أسعار السلع في حالة استيرادها من الطرف الثاني أعلى مما لو تم استيرادها من دولة ثالثة، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعار الواردات، والأمر الخطير في ذلك إلى جانب إمكانية زيادة تكاليف الواردات أن هذه الاتفاقيات تؤدي إلى قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل بين طرفي الاتفاقية وتنشأ صناعات ومشروعات معينة لسد الطلب لسوق معين يكون مضمونا، ولكن تظهر المشاكل عندما تلجأ الدول إلى تحرير التجارة بينها على المستوى العام، ففي هذه الحالة يتم إعادة تحويل التجارة التي نمت بين الدولتين في إطار الاتفاقية الثنائية لتكون في إطار أوسع بين جميع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يضر الصناعات والمشروعات التي أقيمت على أثر الاتفاقية الثنائية، وهذا ما يؤكد أفضلية الأسلوب الذي لجأ إليه الاتحاد الأوروبي في رحلته نحو الوحدة الاقتصادية.

ـ تخلق الاتفاقيات أكثر من سرعة في تحرير التجارة بين الدول العربية، حيث تقوم كل دولة بتحرير تجارتها على أكثر من مستوى فهي تقوم بذلك في إطار التزاماتها تجاه المنظمة العالمية للتجارة، وأيضا تقوم بتحرير تجارتها الخارجية في

إطار التزاماتها تجاه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتقوم بتحرير تجارتها مع دول أخرى عربية أو غير عربية بناء على اتفاقيات ثنائية، وكل اتجاه من هذه الاتجاهات يسير بسرعة مختلفة وهو ما يخلق العديد من التعقيدات والمشاكل مما يتطلب ضرورة توحيد تلك السرعات.

ورغم هذه الملاحظات فليس معنى ذلك أن هذه الاتفاقيات عديمة الفائدة وأن مجمل آثارها سلبية، ولكن الأمر يكون أكثر فاعلية إذا تم التحرير الثنائي للتجارة بين دولتين عربيتين بحيث يكون هذا التحرير أسرع وأشمل من حيث الفترة الانتقالية له والسلع التي يشملها اتفاق التحرير الثنائي مقارنة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما في حالة الاتفاق التجاري الموقع بين مصر والعراق مؤخراً والذي يحرر التجارة المتبادلة بين الطرفين بلا استثناء وفوراً، وهذا يعني أنه لا مبرر للاتفاق بين الدول العربية إذا لم يكن يقدم جديداً عما قدمه برنامج منطقة التجارة العربية الذي يجب الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة العربية، وكذلك هناك ضرورة، لأن تكون هذه الاتفاقيات مفتوحة لانضمام دول عربية أخرى عندما توفق أوضاعها مع هذا الاتفاق، ليتحول من اتفاق ثنائي إلى اتفاق متعدد الأطراف بين الدول العربية ويسهل استكمال عملية التحرير على المستوى العام.

ومن الملاحظ أيضا أن مؤسسات العمل العربي المشترك طوال السنوات الماضية لم تقم بأي دور فعال لجعل الدول تركز في تعاملاتها البينية على تفضيل صيغ التعاون الثنائية أو الجماعية، ولم تقدم لها النصح المطلوب في هذا المجال، ولكنها تركت الدول العربية تسلك كلا الطريقين معا انطلاقا من أن الصيغ الثنائية وشبه الإقليمية تخدم الصيغ الجماعية، ولكن هذا التصرف أفقد التجمع العربي الإقليمي الشامل أهم مقومات استمراره، وفتح الباب على مصراعيه لسياسة الاستقطاب التي قامت بها تكتلات عالمية غير عربية بل وقوى كبرى لاستقطاب الدول العربية بعيدا عن الإطار العربي العام، ومنها المشاركة الأوروبية والشرق

أوسطية وغيرها.

وخلاصة القول أن الاتفاقيات الثنائية العربية لتحرير التجارة رغم مزاياها للدول المشاركة فيها إلا أنها تصيب مسيرة التعاون العربي الشامل بالعديد من الأضرار أهمها أنها تؤدى إلي تباطؤ أو عرقلة مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف بين الدول العربية، وتؤدي إلي تشابك وتعقيد مسارات تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية، وتفقد الدول العربية تحمسها لإنجاز تكتل اقتصادي عربي شامل ليحل محله الأنماط الثنائية والإقليمية.

رابعاً: نحو اتحاد جمركي عربي يتفق مع المنظمة العالمية للتجارة:

يستند تنظيم التجارة العالمية على عدة مبادئ، في مقدمتها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يقضي بأن الامتيازات التي يمنحها عضو في المنظمة العالمية للتجارة لعضو آخر يجب أن تسري على جميع الأعضاء الآخرين. ومن الزاوية المنطقية تصبح جميع التكتلات كيفما كان شكلها (منطقة تبادل حر أو اتحادا جمركيا أو سوقا مشتركة) متناقضة مع هذا المبدأ لأنها تمنح امتيازات تجارية للدول المنضوية تحت التكتل فقط، لكن الاتفاقات المتعددة الأطراف سمحت بإقامة هذه التكتلات وفق ضوابط محددة، وفسر هذا السماح بأن التكتلات تسهم في تنمية التجارة العالمية، وهو الهدف الذي تسعى إليه المنظمة، وبالتالي لا يسري ذلك المبدأ إلا على الدول غير المتكتلة.

وتشجع المنظمة العالمية للتجارة الدول العربية على التنسيق فيما بينها في شكل اجتماعات وزراء التجارة بالجامعة أو مبادرات التجارة الإقليمية. وتحث المنظمة ألا يكون الهدف من هذه المبادرات تقسيم العالم إلى كتل تجارية حمائية ولكن أن يكون من أجل السعي لبناء عالم اقتصادي مفتوح، فاتفاقيات التجارة الإقليمية هي أمر جيد ومفهوم سياسياً واقتصادياً -فهو تعميق للعلاقات الاقتصادية مع الجيران والشركاء التجاريين الهامين- وهو خطوة مبدأية مفيدة يتم فيها تعريض الصناعات

المحلية لمنافسة محدودة بدلاً من مواجهة المنافسة الأجنبية العالمية مباشرة، كما أنها تستجيب لإحتياجات قطاع الأعمال وتحسن فرص الوصول للأسواق بشكل أسرع وتحقيق اتفاقيات إقليمية سريعة بدون الخوض في الإجراءات البطيئة العالمية متعددة الأطراف. [1]

وهكذا نصّت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة في المادة ٢٤ على السماح بقيام الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية بين الدول الأعضاء بالجات، ومن المعروف أن هذه النوعية من الاتفاقيات أو التكتلات قد تنطوي على نوع من التمييز في المعاملة يكون لصالح الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات أو التكتلات، وضد مصالح الدول غير الأعضاء، وخاصة في مجال التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات، ولتعارض ذلك مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليها في اتفاقية الجات، ونصت المادة السابق الإشارة إليها على أن هذا التمييز يكون مسموحًا به فقط في حالة الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تؤدي إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية على التجارة المتداولة بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات، ووضعت شرطًا يتطلب وضع جدول زمني لتوقيتات الوصول إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وألا يقل التبادل التجاري في المنطقة عن ٨٠٪ من إجمالي التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بها.

وقد وضعت اتفاقية الجات هذه القواعد لتنظيم قيام التكتلات والاتفاقيات الإقليمية لعدة أسباب منها[2]:

- أن هذه الاتفاقيات الإقليمية قد تساعد على مزيد من التكامل الاقتصادي

(1) Supachai panitchpakdi, «The Doha Development Agenda: challenges and opportunities for the Arab World», http://www.wto.int/speaches -DG.

(٢) مدى توافق منطقة التجارة الحرة العربية مع اتفاقيات الجات،
http://www.islamonline.net/iol- /dowalia/namaa12-2-00/namaa2.asp

العالمي، ومزيد من حرية التجارة العالمية، ولذلك يجب تنظيم علاقاتها بالإطار العالمي العام لتحرير التجارة.

- العمل على ضمان ألا تكون التعريفة الجمركية الخارجية لدول الاتفاقية الإقليمية أو التكتل الإقليمي إزاء العالم الخارجي أعلى مما كانت عليه قبل قيام هذه الاتفاقية أو التكتل، والملاحظ أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يتضمن التزامات تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه اتفاقيات الجات، ولذلك فإن اتفاقيات الجات ترتبط مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية بعلاقة تكاملية.

وقد طالبت المنظمة العالمية للتجارة الدول الأعضاء الذين يشتركون في مثل هذه الاتفاقيات بالقيام بإخطارها بذلك، وتزويدها بالمعلومات التي تساعدها على التحقق من عدم مخالفة شروط عمل هذه الاتفاقيات، وعلى المستوى العالمي.. زاد عدد هذه الاتفاقيات عن ١١٠ (اتفاقيات وتكتلات إقليمية)، قدم منها حوالي ٤٥ اتفاقية لبحثها وإقرارها، وقد قامت مصر عام ١٩٦٥ بتقديم الوثائق المتعلقة بالسوق العربية المشتركة إلى سكرتارية الجات، وبعد دراسة هذه الوثائق من اللجنة التحضيرية بالجات.. اعترفت الجات بالسوق العربية المشتركة من حيث المبدأ.

وبالنسبة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.. يلاحظ أنه سعى إلى الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات، والخاص بالدول النامية وبالتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلى ١٢ سنة، لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما أن البرنامج اعتمد نفس الأسس الفنية المتبعة في المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بإجراءات الوقاية، ومعالجة حالات الدعم والخلل في موازين المدفوعات و مكافحة الإغراق، وكذلك اعتمد البرنامج الأحكام التي جاءت في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات القياسية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري، ولكن يلاحظ

أن المبدأ الأول من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والخاص بتطبيق المعاملة الوطنية على السلع المنتجة ضمن المنطقة الحرة فقط يتناقض مع اتفاقية الجات، كما أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ينقصه الدليل الاسترشادي لإزالة القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجدول الزمني له.

وعلى الرغم من أن بنود اتفاقية الجات وشروط عضوية المنظمة العالمية للتجارة يمنحان ميزات تفضيلية للدول التي تعمل في ظل اتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة، (وذلك كاستثناء عام من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية)، إلا أن هذين الأمرين (نظاما الحماية) يتعارضان مع ما هو مسموح به من أنظمة لحماية المنتجات الوطنية، فإنظمة الجات والمنظمة تتيح فرض رسوم جمركية لحماية المنتجات الوطنية بشرط ألا تتجاوز هذه الرسوم السقوف العليا للتعريفة التي تم الاتفاق عليها بين كل دولة والمنظمة إبان انضمامها. كما تمنع أنظمة الجات والمنظمة بشكل قطعي اللجوء إلى القيود الكمية للحماية من الإغراق، والاستعاضة عن ذلك بالرسوم الجمركية وفق شروط معينة.

ولتجنب التعارض مع قواعد المنظمة بهذا الشأن، خطت بعض التكتلات العربية الناجحة مثل مجلس التعاون الخليجي خطوات ناجحة في هذا المجال، فقامت بالتوفيق بين المعدل الأقصى للرسوم الجمركية في النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية بدول المجلس وقواعد المنظمة، ويكون ذلك بعدم تجاوز السقوف العليا الخاصة بهذه السلع والمحددة بالاتفاقيات الخاصة بكل دولة مع المنظمة. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون قد أقر في دورته العشرين (١٩٩٩) بدء العمل بالاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بدءاً من عام ٢٠٠٥م، وأن تصنف السلع إلى سلع معفاة من الرسوم الجمركية وسلع أساسية وبقية السلع، وأن تلتزم جميع الدول الأعضاء بفرض تعريفة موحدة بواقع ٥,٥ في المائة على السلع الأساسية وبواقع ٩,٥ في المائة على بقية السلع،

وحتى البدء بالعمل بالاتحاد الجمركي فإنه يجب عدم تعارض التعريفة الموحدة الخاصة بالسلع التي تخضع للحماية في دول المجلس مع السقوف العليا المحددة في اتفاقات كل دول مع المنظمة، وذلك حتى لا يشكل النظام الموحد للحماية تجاوزاً لقواعد المنظمة. وبمراجعة السقوف العليا لدول المجلس (الخمس) التي انضمت إلى المنظمة (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٩)، يتضح عدم وجود هذا التعارض.(١)

أما لتجنب التعارض بين النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية وقواعد المنظمة، فلقد كان لا بد أيضاً من إلغاء القيود الكمية ومنع الاستيراد للحماية من الإغراق، وتحديد إجراءات بديلة كفيلة بحماية المنتجات الوطنية، مثل رفع الرسوم الجمركية (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ٢٠٠٠)، بحيث تتوافق مع قواعد المنظمة. ومن الضروري هنا تعريف الإغراق وفق أحكام المنظمة وتحري الدقة عند تحديد السلع التي تتعرض لحالات إغراق. [تعد المنظمة السلعة إغراقية إذا قل سعر التصدير عن سعر السلعة المماثلة في بلد المصدر (المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، ١٩٩٤)، وكذلك في حالة بيع المنتج بأقل من تكلفة إنتاجه]

وفي هذا الصدد أيضاً، وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته العشرين على إلغاء شرط الملكية الوطنية الوارد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة كشرط لاكتساب صفة المنشأ الوطني، وأبقي على شرط ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاج السلعة في هذه الدول عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية، ويعد هذا توجهاً نحو إيجاد انسجام بين النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس وقواعد المنظمة الخاصة بتحديد شهادة المنشأ وتشجيعاً للاستثمار الأجنبي.(٢)

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

(٢) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

وقد أبدت الأقطار العربية رغبتها في إنشاء اتحاد جمركي عبر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١، حيث نصت مادتها الثامنة على ما يلي «يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لفرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية..».

ويلاحظ أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي؛ لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد. ويلاحظ أن المنظمة العالمية للتجارة لا تقبل عضوية التكتلات إلا إذا كانت تعبر عن سياسات اقتصادية ومالية موحدة. فعلى الرغم من ظهور عدد كبير من التكتلات الاقتصادية في العالم ترقى إلى مستوى الأسواق المشتركة لم تقبل المنظمة سوى الاتحاد الأوروبي الذي يمثل ١٥ دولة. وعلى هذا الأساس لن تتم الموافقة على عضوية الاتحاد الجمركي العربي في حالة قيامه نظراً للاختلاف الكبير بين السياسات الاقتصادية والمالية للأقطار العربية.[١]

ويستمد الاتحاد الجمركي مصداقيته من منطقة التبادل الحر، فكلما كانت درجة تنفيذ الالتزامات في إطار المنطقة عالية يصبح الاتحاد متيناً، وكلما اتسعت أصناف التجارة في المنطقة يصبح الاتحاد فاعلا. وعلى الصعيد العملي لا تزال القيود الكمية تعرقل تنمية المبادلات العربية البينية، كما يقتصر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات السلعية. ولا شك في أن تجارة الخدمات ضعيفة مقارنة بتجارة السلع، لكن هذا الضعف لا يفسر عدم سريان التحرير التجاري على الخدمات. وهنالك عوامل اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك، فمن السهل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة والمواد

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

الغذائية، ولكن من الصعب تقليص القيود الكمية على الاتصالات والعمليات المصرفية. ويلاحظ أن تقييد تجارة الخدمات لا يقتصر على المبادلات البينية بل يشمل أيضا المبادلات الخارجية، إذ لم تلتزم غالبية الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالخدمات إلا في بعض المجالات كالسياحة.

وكما هو الحال في منطقة التجارة الحرة يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وألا يقود إلى وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء. ولكن على خلاف منطقة التجارة الحرة يستوجب الاتحاد الاتفاق على جدول جمركي موحد يسري على سلع الدول غير الأعضاء. وفي أغلب الأحيان يصعب التوفيق لوضع جدول موحد دون الاضرارا بالغير نظراً للاختلاف الكبير في الأسعار الجمركية للبلدان العربية، فالأسعار المفروضة على استيراد السلع تتراوح بين ١٠٪ و٥٠٪ وتصل أحيانا إلى أكثر من ذلك. وتوحيد الجداول (لكل سلعة سعر خاص موحد) يفترض بالضرورة الاعتماد على الجداول الوطنية السائدة قبل تأسيس الاتحاد ثم تتولى لجنة متخصصة تحديد متوسط الأسعار، والمتوسط هو الجدول الموحد، وينجم هذا التحديد عن دراسات اقتصادية ومالية وعن التوفيق بين المصالح المتعارضة.[١]

ولكن في جميع الحالات تقريبا يفضي الجدول الموحد إلى تقليص الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما مرتفعة وإلى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما منخفضة. في الحالة الأولى لا توجد مشكلة على صعيد تنظيم المبادلات العالمية الذي يسعى إلى تخفيف الرسوم الجمركية وإلى إلغائها، وترتبط المشكلة فقط بمالية الدولة المعنية ومدى استعدادها للتنازل عن بعض إيراداتها العامة لصالح الاتحاد. أما الحالة الثانية فتثير بعض المشاكل إن

---

(١) المرجع السابق.

كانت الدولة التي رفعت رسومها الجمركية منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأنها التزمت بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف بوضع حد أعلى لرسومها الجمركية لا يجوز تجاوزه إلا في نطاق سياسة مكافحة الإغراق أو التدابير الوقائية وتحت شروط محددة. وبطبيعة الحال لا علاقة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي بهذه السياسة والتدابير. وعلى هذا الأساس يقود الاتحاد إلى الإضرار بمصالح البلدان غير الأعضاء فيه، الأمر الذي يربك العلاقات التجارية إن كانت هذه البلدان منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة، لذلك ينبغي الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف إيجاد الحلول المناسبة التي تفضي إلى ما يسمى بالإجراءات التعويضية، وتتمثل هذه الإجراءات بمنح امتيازات تجارية أو مالية جديدة للدول المتضررة تتعلق بالاستثمارات مثلا. ويمكن لدول الخليج أن تتعرض لهذه المشكلة لأن معدل رسومها الجمركية أضعف بكثير من معدل الرسوم السائدة في الدول العربية الأخرى.

لا يفترض الانتقال إلى الاتحاد الجمركي انضمام جميع أعضاء المنطقة الحرة بل يكفي استعداد بعض الدول. بمعنى آخر أن الاتحاد الجمركي لا يلغي المنطقة الحرة، ومن هذا الباب يمكن للدول العربية الأخرى الانتماء إلى المنطقة دون الاتحاد، ويتبين من تجربة المركوسور لنجاح هذه الفكرة، ففي عام ١٩٩١ وقعت البرازيل والأرجنتين وأورجواي وباراجواي على معاهدة لإنشاء منطقة تجارية بينها، تحولت في عام ١٩٩٥ إلى اتحاد جمركي. ولم يمنع هذا التطور دخول تشيلي عام ١٩٩٦ وبوليفيا عام ١٩٩٧ إلى المنطقة الحرة للمركوسور مع رفضهما الانضمام إلى الاتحاد.

يستوجب الاتحاد الجمركي إحداث مؤسسات تنسجم ومتطلباته، إذ ينبغي أن يجتمع رؤساء الدول الأعضاء فيه دوريا لوضع السياسة العامة للاتحاد، وأن يكون له مجلس مكون من وزراء التجارة والاقتصاد والخارجية مهمته اتخاذ القرارات وفق توجيهات الرؤساء، لأن الاتحاد الجمركي يتناول قضايا تجارية تؤثر مباشرة في

الاقتصاد المحلي لكل دولة من ناحية وفي علاقات البلدان الأعضاء مع الدول الأجنبية من ناحية أخرى، كما يستوجب بطبيعة الحال لجنة تنفيذية تطبق قرارات مجلس الوزراء.

وقد قطعت البلدان العربية شوطاً لا يستهان به في ميدان التعاون التجاري رغم المعوقات التي يتعين تذليلها، إلا أنه لا بد في الوقت نفسه من تكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء اتحاد جمركي عربي، إذ من دونه لا يتصور قيام سوق مشتركة لاحقا تكتفي بتحرير التجارة البينية وتوحيد الرسوم الجمركية، بل تتطلب كذلك حرية واسعة لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وتنسيق السياسات الاقتصادية. [1]



(١) المرجع السابق.

المبحث الثالث
قضايا الاندماج العربي في المنظمة العالمية للتجارة

أولاً: برامج الاصلاح الاقتصادي الشاملة:

اختلفت استنتاجات الدراسات الاقتصادية حيال الآثار الاقتصادية على الدول العربية الناتجة عن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمن الدراسات ما يستنتج حدوث آثار اقتصادية إيجابية، ومنها ما يستنتج عكس ذلك. إلا أن العديد من الدراسات حددت عاملين رئيسين يساعدان على تكوين برنامج اقتصادي إصلاحي شامل للدول النامية –ومنها الدول العربية– باعتبار ذلك ضرورة لتهيئة هذه الدول للمنافسة الخارجية وتحقيق الاستفادة القصوى من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

الاتجاه الأول: الاتجاه نحو التخصيص كخيار استراتيجي وتقليص دور الدولة في الاقتصاد المحلي:

إن الضغوط التنافسية التي تفرضها إيقاعات العولمة يوماً بعد يوم يفرض التحول على الملكية الخاصة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات بكفاءة عالية، وأن هذا التحول لا يؤدي إلى إضعاف الحكومات وإنما يعني تغيير دورها من مالك إلى موجه للقطاع لخدمة المجتمع بكاملة.

ويستدعي التقدم في عمليات التخصيص في ظل العولمة تعديل دور الحكومات من فاعل مباشر في عمليات التنمية الاقتصادية إلى موجه رئيسي للحياة الاقتصادية، وذلك على الوجه الذي يحقق المنافسة والعدالة في الأسواق. ويتبلور هذا الدور في تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هي تعزيز المنافسة وشمولية الأنظمة والقوانين وتطبيقها بشكل فعال. فبالإضافة إلى ضرورة انتهاج حكومات الدول

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

العربية لسياسات تدعم المنافسة، وتتواءم مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة، مثل تحرير التجارة وتقليص القيود على الاستثمار وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والتعامل مع فئات القطاع الخاص دون تمييز، يتطلب الأمر تدخل الحكومات باتخاذ إجراءات حيال الأنشطة التي تعاني من محدودية المنافسة فيها. ففي حالة التخصيص، على سبيل المثال، يتعين على الحكومات عند التخصيص بطريقة التأجير لمدد طويلة، تحديد فترة زمنية معينة (٥ سنوات مثلا) يتم بعدها تقييم فعالية الإنجاز وإلا يتم سحب المشروع المخصص وتحويله إلى منشآت أخرى. كما يتعين عليها أيضاً، في هذا الصدد، إرساء عقود التخصيص والعقود التشغيلية وفق معايير تنافسية، مثل تكلفة المنتج، لكن وفق شروط ومواصفات جودة محددة. وعلى أية حال، فمن الضروري أن تكون معايير الإرساء ومعايير تقييم الأداء واضحة وشفافة.

وتعزيز القدرات التنافسية يحتاج إلى بناء أرضية مؤسسية وقانونية مواتية فمثلاً لا بد من شمولية النظام القضائي والقانوني، وأن يشمل جميع جوانب العمليات التجارية والإنتاجية، وأن يتم إعادة ترتيب النواحي الإجرائية، وذلك لتسهيل عملية فض المنازعات، وتطوير الأسواق المالية من الناحيتين الفنية والعملية. ولكي يكون القطاع الخاص قطاعاً منافساً لا بد أيضاً من اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية الملكية الخاصة والملكية الفكرية والحد من الممارسات الاحتكارية ومحاولة القضاء على عوائق عمل السوق بجميع أشكالها. (بالإضافة إلى ذلك تقديم مساعدات حكومية محدودة منها ضمان الاستثمار ضد المخاطر -إلى حد معين- وضمان القروض وتسهيل الحصول عليها من المؤسسات المالية، وضمان المخاطر ضد تدهور أسعار الصرف- تتبنى أنظمة وإجراءات نمطية تنطبق على جميع عمليات التخصيص، وذلك فيما يتعلق بتحديد أسعار المنتج أو الخدمة المقدمة ومستوى الجودة وطريقة فض المنازعات). وبشكل عام فإن نمطية الأنظمة والإجراءات تقلل المخاطر على منشآت القطاع الخاص وتزيد من درجة المنافسة بينها.

الاتجاه الثاني: مراجعة السياسات الاقتصادية المختلفة وتبني ما يتناسب مع ظروف المرحلة الحالية، ومن هذه السياسات ما يلي:

- إيجاد بيئة نقدية ومالية مستقرة، وذلك من خلال القضاء على عجز موازنات الدول العربية، ومراقبة مؤشرات التضخم، والأخذ بسياسات التثبيت الملائمة لتفادي حدوثه. ودعم سياسة التنويع الاقتصادي وتوجيهها نحو الصناعات التقنية وذات القيمة المضافة العالية، وقد يكون من المناسب أن تتجه سياسة التنويع إلى مجالات بهذه الخصائص مثل الخدمات المالية والبنكية والاتصالات والنقل وتجار الجملة والتجزئة والسياحة وبرامج الحاسب الآلي، هذا بالإضافة إلى الصناعات البتروكيماوية ومشتقات البترول ذات الميزات النسبية العالية. أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فإن الدول العربية تواجه تنافساً كبيراً من قبل دول الشرق الآسيوية والهند والصين، لذا لا بد من مراعاة القدرات الإنتاجية لهذه الصناعات داخل الوطن العربي وقدرتها على المنافسة الخارجية. كما يقترح klein بهذا الخصوص بأنه يجب أن تزيد معدلات الادخار الوطنية عن ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويماثلها في ذلك زيادة في معدلات الاستثمار.[١]

- تشجيع ودعم الصناعات التي تحقق وفورات في الإنتاج وفي المقابل يجب مراعاة أن هناك حاجة لتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتناهي الصغر؛ وذلك لتوظيف العمالة الوطنية وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وذلك تحقيقاً لاقتصاديات الحجم الكبير وتهيئتها للمنافسة الخارجية. ويكون الدعم بطرق تتوافق مع قواعد المنظمة مثل دعم البحوث العلمية المرتبطة بتطوير هذه الصناعات والعمل على تحويل الشركات العائلية القابلة للتطوير والتوسع إلى شركات مساهمة. إضافة إلى ذلك فإنه في حالة كون الصناعات وليدة –وذات قيمة مضافة عالية– فهناك إمكانية التدخل المباشر من قبل الدولة لحمايتها خلال فترة معينة

---

(١) نقلاً عن: الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد،مرجع سابق.

وفق حدود تسمح بها المنظمة.

- التركيز على سياسات التوجه إلى التصدير وتشجيع الصادرات بحيث تضع السياسات التجارية حدا للتحيز ضد قطاع التصدير، وتحدد الإجراءات الحمائية للصادرات في أضيق نطاق ووفقاً للقواعد المحددة في أنظمة المنظمة العالمية للتجارة، إن التقدم الاقتصادي الذي حققته دول شرق آسيا يشير إلى إمكانية نجاح سياسة الانفتاح على العالم الخارجي واستراتيجية التوجه نحو التصدير كخيار استراتيجي.

- التأكد من عدم اتخاذ إجراءات حمائية تعزل السوق المحلية عن السوق العالمية، وذلك من خلال الإقلاع عن القيود غير الجمركية والاعتماد على التعريفة الجمركية والدعم المحدود للصناعات التصديرية. إن التعريفة الجمركية تمثل أداة سعرية تتميز بالشفافية وتجعل الأسعار المحلية تتأثر بالأسعار العالمية، مما يساعد المنتجين المحليين على الاستجابة لإشارات السوق وتبني التقنية التي يحتاجونها لمنتجاتهم، كما أنها تحمي المستهلكين من أعباء سوء جودة الإنتاج.[1]

- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التقنية. لقد تزايدت حدة المنافسة بين الشركات العملاقة للاستثمار خارج حدود دولها في الآونة الأخيرة، وأدى ذلك إلى انخفاض فوائض المنتجين، ومن ثم أصبحت قدرة الدول النامية في الحصول على الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها حساسة جداً للسياسات الحكومية. ومقارنة بالدول النامية، تستقطب الدول العربية أحجاماً منخفضة من رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن هذه الاستثمارات -كما هو الحال في باقي دول المنطقة- متذبذبة من فترة إلى أخرى، [بلغ حجم استثمارات الدول العربية مجتمعة ٦,٤، ٢,٠، ٦,٤ بليون دولار، وتشكل ما نسبته ١,٢ في المائة و -١,٠ في المائة، و١,٤ في المائة من إجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٧،

---

(١) زروق، جمال الدين. واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الأول، ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٩-٤٥. نقلاً عن: الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد،مرجع سابق.

على التوالي] إذ بلغ نصيب الفرد من رؤوس الأموال الأجنبية -٦ ,٣٧ دولار في دولة البحرين، و١ ,٤ دولار في دولة الكويت، ٤ ,٤٢ دولار في سلطنة عمان، و٥ ,١٦٧ دولار في دولة قطر، -٠ ,٣ دولارات في المملكة العربية السعودية، و٩ ,١٢٨ دولار في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥- وارتفعت هذه المعدلات لبعض دول المجلس وانخفضت لأخرى خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، إذ بلغت ٥ ,٤٤ دولاراً في دولة البحرين، ٨ ,٦٥ دولاراً في دولة الكويت، ٧ ,٢٥ دولاراً في سلطنة عمان، ٦ ,٧٦ دولاراً في دولة قطر، و٦ ,٦٦ دولاراً في المملكة العربية السعودية، و٨ ,٤٣ دولاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي السابق كانت محددات الاستثمار الأجنبي في دول الشرق الأوسط وإيران وتركيا تتمثل في التمويل والضرائب والعمالة الماهرة والبنية التحتية ونوعية الإجراءات المتبعة والأنظمة القانونية، أما الآن فقد بات المستثمر الأجنبي يهتم بصورة رئيسة بالاستقرار السياسي وبفعالية النظام القضائي والقانوني وبمصداقية السياسات الحكومية مع توفر بنية تحتية ملائمة وإمكانات لتحفيز المستثمر الأجنبي. كما أن تشجيع الأموال يتطلب العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والنظامية (Deregulation) المتعلقة بإمكانات دخولها وخروجها والحصول على الميزات الاستثمارية نفسها التي يحصل عليها المستثمر المحلي. وتزداد أهمية الاستثمار الأجنبي مع دوره في نقل التقنية وتنميتها مع العلم بأنه لا يتحقق فقط من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية فقط، وإنما أيضاً من خلال تحرير التجارة. فمع ممارسة التجارة الدولية تزداد دوافع وقدرات القطاع الخاص في الحصول على تقنية حديثة ومنافسة السلع الأجنبية. وكما تم الإشارة إليه، فإن استمرار عملية نقل التقنية وتنميتها تتطلب حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية.[1]

وهكذا فإن إنفاذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة يتطلب تغييرات قانونية

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

وتنفيذية عن الوضع القائم في المجالات المختلفة التى يتناولها عمل المنظمة وخاصة اتفاقيات الملكية الفكرية وتحرير الخدمات، وهو الأمر المرتبط بقوانين مزاولة المهن الحرة وتطوير سوق التأمين العربي والسوق المالي وتنظيم خدمات النقل، وهو ما يستدعي التعاون المستمر بين غرف التجارة العربية والحاجة لغرف معلومات عربية وتطوير قدرات عربية قانونية في مجال النظام القانوني لمكافحة الإغراق.

ثانياً: أهم قضايا الاندماج العربي في المنظمة العالمية للتجارة:

١- التجارة السلعية: (١)

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتحويل القيود الكمية (كمنع دخول السلع وأنظمة الحصص والتعقيدات الإدارية المبالغ فيها) التي تراكمت منذ فترة طويلة إلى رسوم جمركية. وعلى هذه الدول أن تضع حدا أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع. لا يجوز تجاوز هذا الحد لاحقا إلا في حالات مكافحة الإغراق أو الوقاية التي تخضع لشروط محددة.

وتذكر تقارير المنظمة العالمية للتجارة أن جولة أوروجواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة ٣٨٪ في الدول الصناعية و١٩٪ في البلدان النامية. وهنا لا بد من الوقوف عند طريقة حساب هاتين النسبتين التي توحي بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية. والواقع أن كلا من هاتين النسبتين كان نتيجة حسابية للعلاقة بين سعر (تعريفة) الرسوم الجمركية قبل وبعد جولة أوروجواي.(٢) ولا علاقة لهذه النسبة الأخيرة بسعر الرسوم، فهي تمثل نسبة هبوط

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

(٢) قبل هذه الجولة كان المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ٦,٣٪ وانتقل بعدها إلى ٣,٩٪. بلغ التخفيض إذن ٢,٤ نقطة مئوية. لتضخيم هذه النتيجة أجروا معادلة بين ٢,٤ نقطة و٦,٣٪ ليحصلوا على ٣٨٪.

الإيرادات فقط. وينطبق هذا الوصف على البلدان النامية[1]

لكن الأمر المهم لا يتصل بكيفية حساب الهبوط بل بتأثيره على التجارة العالمية وبالتالي على الاقتصاديات العربية. والجدير بالملاحظة هنا أن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا حتى قبل جولة أوروجواي، في حين أن هنالك ضرائب أخرى مطبقة في هذه الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية تفرض على الواردات من البلدان النامية بما فيها العربية، وتؤثر بشدة على اقتصادياتها، ولم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها، كما لا يفضي بالضرورة تخفيض المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية إلى زيادة الاستهلاك في الدول المستوردة. لأن هذه الزيادة تعتمد على مؤثرات عديدة -لا مجال لتفصيلها- تختلف حسب طبيعة المنتجات الصناعية. ينطبق هذا التحليل إلى حد كبير على الصادرات البتروكيمياوية العربية. وعلى هذا الأساس يصعب الجزم بزيادة المبادلات مع البلدان النامية على إثر هبوط الرسوم الجمركية في الدول الصناعية.

هذا وتجدر ملاحظة أيضاً أن تقليص المعدل العام في الدول الصناعية نجم بالدرجة الأولى عن إلغاء الرسوم المفروضة على واردات سلع محددة كالمعدات الطبية والأدوية والآلات الإلكترونية والمشروبات الروحية ولعب الأطفال. ويتم الجزء الأكبر من تجارة هذه السلع بين الدول الصناعية. وتقرر هذا الإلغاء بموجب اتفاقات تمت بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية يمكن للبلدان النامية الاستفادة من هذه الاتفاقات، ولكن من الناحية العملية لا تنتج أغلب هذه البلدان تلك السلع إلا بكميات قليلة، ناهيك عن عدم قدرتها على المنافسة بسبب ضعف جودتها.

---

(١) كان المعدل العام لأسعار رسومها الجمركية ١٥,٣٪ قبل جولة أوروجواي فأصبح ١٢,٣٪ بعدها. بلغ التخفيض إذن ثلاث نقاط مئوية أي أعلى من التخفيض في الدول الصناعية.

أ-صناعة النسيج والملابس:

في المقابل يلعب قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة دوراً مهما في اقتصاديات البلدان العربية، فهو يقوم بتشغيل عدد كبير من العمال ويسهم إسهاما فاعلا في تحسين وضع الموازين التجارية. بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٨٥٤ ألف شخص يشتغلون في ٧٦ ألف منشأة، ثلاثة أرباع هؤلاء العمال في مصر وتونس والمغرب[1]. كما بلغ حجم الصادرات العربية من هذه السلع حوالي ستة مليارات دولار. يتجه قسطها الأكبر إلى أسواق الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. لذلك يتوقف نمو الصادرات وكذلك مستوى العمالة في الأقطار العربية على التنظيم التجاري العالمي. كلما كثرت القيود الكمية والضريبية تقلصت الصادرات وتردت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعمال.

وقبل جولة أوروجواي كانت الدول الصناعية تفرض قيوداً كمية على وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة بموجب ما يسمى باتفاق الألياف لعام ١٩٧٤، حيث كانت الحكمة منه حماية منتجيها من منافسة سلع البلدان النامية. وأضر الاتفاق بمصالح هذه البلدان بما فيها العربية. كما قاد إلى استياء المستهلكين أصحاب الدخول الضعيفة في الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار الملابس والمنسوجات. لذلك قررت هذه الدول في جولة أوروجواي التنازل عن اتفاق الألياف، فحل محله الاتفاق متعدد الأطراف حول المنسوجات والملابس. لكن الاتفاق الجديد لم يحرر كليا وفورا تجارة هذه السلع. بل يتعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات يتم خلالها وعلى التوالي تحرير ١٦٪ و١٧٪ و١٨٪ و٤٩٪ من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. وهنالك جهاز خاص تابع للمنظمة العالمية للتجارة يشرف على هذه المراحل ويضع تقريرا عن كل مرحلة. وفي فبراير ١٩٩٨ قام الجهاز بدراسة نتائج المرحلة الأولى من الاتفاق الجديد والتى يستشف منها

(١) الإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لعام ١٩٩٨

تذمر البلدان النامية التي تؤكد أن الالتزامات المتفق عليها في جولة أوروجواي لم تنفذ بصور مقبولة. كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائيا إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية.

ب- الزراعة:

ينصرف الجانب الثاني من التجارة السلعية إلى المنتجات الزراعية. وتحت ظل الجات كانت تجارة هذه المنتجات تتسم بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة أوروجواي إلغاء هذه القيود والاستعاضة عنها برسوم جمركية. فحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة ٣٠٪ من تلك القيود تحولت إلى رسوم بعد سنة واحدة من إنشاء المنظمة. ويلتزم الأعضاء بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة معدلها ٣٦٪ في ما يخص الدول الصناعية وعشر سنوات بنسبة معدلها ٢٥٪ في ما يخص الدول النامية. أما البلدان الأقل نمواً فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية. ولكن يحق لأية دولة منع استيراد بعض المواد الزراعية لأسباب صحية، شريطة أن يستند هذا المنع على معطيات علمية، وألا يطبق على سلعة دولة دون أخرى. ولهذا التنظيم آثار حسنة على الدول العربية المنتجة للمواد الزراعية كسوريا والسودان، إذ إن انفتاح الأسواق يشجع على زيادة الصادرات.

ومن زاوية أخرى تعتمد الصادرات الزراعية لبعض البلدان العربية على الاتفاقات التفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومن بينها اتفاقات كل من المغرب وتونس والأردن مع الاتحاد الأوروبي. وبالتالي لا تتأثر صادرات هذه البلدان بعمليات تحويل القيود إلى رسوم أو بتقليص الرسوم، إلا عندما تنتهي مدة تلك الاتفاقات، لكنها تتأثر سلبيا من جانب آخر وهو اتساع رقعة المنافسة التي

تتعرض لها بسبب انفتاح الأسواق أمام المنتجات الزراعية للدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات. وفي النتيجة النهائية تتضرر صادرات الدول التي لا تملك منتجاتها قدرة تنافسية عالية.

وقد نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية، لأنه يخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي. وتقليص الإعانات يعني زيادة تكلفة الإنتاج وما ينجم عنها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عند تصديرها، فيتضرر المستهلكون أصحاب الدخول الضعيفة في الدول المستوردة. وسيكون العالم العربي في مقدمة المناطق المتأثرة من تحرير تجارة المنتجات الزراعية لكونه مستوردا صافيا للمواد الغذائية، وتقدر الصادرات الزراعية العربية بأقل من سبعة مليارات دولار، أي ١٪ فقط من الصادرات الزراعية العالمية. أما وارداتها فتفوق ٢٨ مليار دولار، أي ٦٪ من الواردات الزراعية العالمية. بطبيعة الحال هنالك بلدان عربية تعتمد اعتمادا أساسيا على الصادرات الزراعية. ولكن لا ينتظر أن تحقق مكاسب مهمة، نظراً لضعف مقدرتها الإنتاجية وندرة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وتعاني الموازين الزراعية العربية من عجز مزمن، فحصيلة الصادرات الزراعية لا تمول سوى جزء من مبلغ الواردات الزراعية، في تونس تغطي حصيلة الصادرات ٧٧٪ من مبلغ الواردات. وتهبط النسبة إلى أقل من ١٦٪ في مصر والسعودية ولبنان، وإلى أقل من ٤٪ في الكويت وليبيا والجزائر والعراق.[١]

وعلى صعيد المنظمة العالمية للتجارة لا توجد معالجة حقيقية لهذه المشكلة. ويتضح ذلك في الاتفاق متعدد الأطراف حول الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية

(١) الإحصاءات المنشورة في الكتاب السنوي للتجارة لعام ١٩٩٨ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية، حيث يدعو هذا الاتفاق إلى ضرورة تقديم المساعدة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. لكن المنظمة ليست مؤسسة تمويل وهي غير قادرة على منح مساعدات مالية، لأن اعتمادات ميزانيتها لا تتعدى ٨٢ مليون دولار مخصصة لمرتبات موظفيها ومصاريفها الإدارية. وبالنتيجة النهائية لم يجد الاتفاق بدا من إحالة هذه المشكلة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (الفقرة الخامسة من الاتفاق).

وهكذا خلقت المنظمة العالمية للتجارة أزمة للبلدان النامية ومنها الدول العربية بسبب تحرير تجارة المنتجات الزراعية، ولم تقدم أي حل مقبول، وعلى هذا الأساس سوف يفضي هذا التحرير إلى تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي، وإلى تزايد التبعية للإعانات الغذائية الخارجية. ويطرح هذا الوضع ضرورة التعاون العربي المشترك. فبدلا من رصد مليارات الدولارات سنوياً لشراء الحبوب من الدول الصناعية، وبدلا من الوقوع بتلك المشاكل، يمكن إيجاد صيغة مناسبة للعمل على إصلاح الأراضي القابلة للزراعة في عدة بلدان.

نستنتج مما تقدم أن تحرير التجارة السلعية لا يزال يمر بمرحلة انتقالية قوامها إلغاء القيود الكمية المتراكمة والاستعاضة عنها برسوم جمركية غالبا ما تكون مرتفعة. وحتى إن هذا الإلغاء غير فوري في ميدان المنسوجات والملابس الجاهزة.

حددت دراسة للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ الآثار المتوقعة على الإيرادات العامة والرفاهية الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي أكثر الدول العربية اندماجاً في التجارة العالمية نتيجة لتحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية بأنها آثار سلبية، وذلك بافتراض حدوث أربعة سيناريوهات مختلفة: الأول، تحرير كامل للتجارة، من خلال إلغاء الدعم المقدم للمنتج والمستهلك؛ والثاني، تحرير جزئي للتجارة من خلال تخفيض الدعم المقدم للمنتج بحوالي ٢٠٪، والثالث، إلغاء دعم الصادرات، والرابع، زيادة الواردات من كل سلعة بمقدار ١٠٪. وبينت دراسات عديدة أن استفادة الدول

النامية من تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية محدودة ولن تتعدى في الغالب ثلث ما ستتكبده من خسائر نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية. وفي هذا المجال توصل البعض إلى أن خسارة مصر والمغرب ستبلغان ٢٩٪ و٢٨٪، على التوالي، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. وفي المقابل انتقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٤) نتائج دراسة الأمم المتحدة لكونها تركز على تحديد الآثار على المدى القصير ولكونها لم تُضمن صادرات الدول العربية من الخضار والفواكه. إذ تتوقع المنظمة أن الآثار أقل حدة على المدى الطويل. وأن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه تعود بفائدة على عدد من الدول العربية المصدرة لها.

وبالنظر لأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لدول المجلس محدودة نسبياً، حيث لم تتجاوز ٤,٨٪ خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٨، وأن مساهمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات متواضعة جداً، فإن الآثار الإيجابية من تحرير التجارة في السلع الزراعية على اقتصادات دول المجلس محدودة —فالإنتاج الزراعي في معظمه يخدم السوق المحلية. ومن هذه الآثار الإيجابية تخفيض أعباء الميزانية الحكومية من جراء تخفيض الدعم الممنوح للزراعة، وتحسن إنتاجية القطاع الزراعي وطرق تسويقه في الأجل الطويل نتيجة لارتفاع الأسعار.

أما في باقي الدول العربية فإن هناك آثاراً سلبية نتيجة لتحرير التجارة في السلع الزراعية. وتتمثل هذه الآثار بانخفاض في الإنتاجية في الأجل القصير نتيجة لانخفاض الدعم، وتقييد حصول الدول العربية على تقنيات زراعية جراء اتفاقات حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي يتبعه انخفاض في معدلات نمو الناتج الزراعي وارتفاع عرض أسعار السلع الزراعية المحلية على المستهلكين، إضافة إلى ذلك يؤدي ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالمياً إلى رفع قيمة الفاتورة الغذائية على الدول العربية.[1]

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق

وقد طالب مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الدول الإسلامية بأن يستند موقفها التفاوضي مع المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالزراعة إلى العناصر التالية[1]:

- تحقيق التحرير التدريجي للتجارة الدولية في السلع الزراعية من خلال إزالة وتخفيض القيم التعريفية والتعريفة التصاعدية وإزالة العوائق غير التجارية.

- خفض الدعم المحلي المقدم من الدول المتقدمة وإزالة دعم التصدير لأنه يؤدي إلى تشويه التجارة.

- تفعيل قرار مراكش الخاص بالدول النامية المستوردة للغذاء من خلال إقامة صندوق لتعويض هذه الدول في فترات ارتفاع الأسعار الدولية للغذاء في السوق العالمي والعمل على المطالبة بإزالة جميع العوائق الجمركية لتسهيل انسياب السلع الغذائية.

- إنشاء نظام خاص للوقاية لتحقيق الأمن الغذائي وتفعيل الالتزامات الخاصة بتقديم الدعم الفني والمالي للدول الإسلامية طبقاً لنصوص الاتفاقيات المختلفة ومنها اتفاق الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز الفنية للتجارة.

ج- مصائد الأسماك[2]:

إن قطاع المصائد هو قطاع نامي في العديد من الدول العربية التى تطل جميعها

---

(١) تقرير اللجنة الخاصة بدراسة آثار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية خاصة الإسلامية والمقدم الى أعمال ونتائج الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي(الرباط ٩-١٠/ رجب ١٤٢٢ هـ الموافق/28-27 أيلول- سبتمبر / ٢٠٠١)، مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون- العدد الحادي والثمانون: تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١على صفحة الإنترنت:
http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v81/islamic2.html

(٢) فيكتور مينوتى، أثار التفويض الجديد لمنظمة التجارة العالمية مشكلة أساسية للقمة العالمية للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرج في أغسطس ٢٠٠٢: من سوف يقرر مستقبلنا المشترك؟، ترجمة: خالد الفيشاوى، من الدوحة إلى جوهانسبرج، اغتصاب السيطرة على العالم،
http://iticwebarchives.ssrc.org/Z%20Mag/www.zmag.org/arabic/Translations/0209Minotti.

على منافذ بحرية، وهو وسيلة أساسية لتوفير الغذاء وتأمينه، وهناك العديد من المشاكل حول المصائد داخل الدول العربية نفسها، وبينها وبين دول أخرى مجاورة. وتحاول الشركات الكبري -من خلال المنافسة الدولية السيطرة على مصائد الأسماك العالمية. وفي الواقع فإن مصائد الأسماك العالمية تتعرض لانهيار شامل نتيجة للاستغلال المفرط من جانب سفن الصيد الصناعية العملاقة التي تعمل في المحيطات. وتصدر المفوضية الأوروبية تباعاً تحذيرات بأن هناك حتى الآن ١٢ مزرعة سمكية مختلفة على الأقل على وشك الانهيار، وأن هناك انخفاضاً مفاجئاً في حصص الصيد على وشك الحدوث. وقد اعترفت مؤخراً بأن الإعانات المالية التي تقدمها الحكومات تلعب دوراً محوريا في تمويل الصناعة بشكل ضخم يتجاوز طاقتها الاستيعابية. وتعمل الدول المتقدمة على توجيه الجدل حول انهيار المصادر الطبيعية من أجل **مد تطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة إلى صناعة الصيد، ودمج عناصر متنوعة لأجندة الدوحة**: توسيع الصادرات (بإلغاء التعريفات الجمركية)، التخلص من القواعد التنظيمية (الإجراءات غير الجمركية) من أجل السماح بحرية الوصول بشكل أسهل لمصادر الثروات السمكية (المنافسة)، وخصخصة الحصص المحددة لصيد الأسماك (الاستثمار)، وتراجع التمويل الحكومي (الإعانات المالية ومقاومة الإغراق). والفقرة الأخيرة مقلقة بشكل خاص لأنها تعطي الأحقية للمنظمة العالمية للتجارة للتحكم في مصادر الثروة الطبيعية المستنفذة، وتقرير من يستفيد من الثروات المتبقية منها. وفيما يلي تفصيل لذلك:

مصائد الأسماك وحرية السوق:

تؤدى أجندة المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بحرية الوصول للأسواق إلى تأثيرين خطيرين يقوضان بقاء واستمرار مصائد الأسماك هما: التوسع في التصدير وفي استهلاك الأسماك، بالرغم من أن احتياطياتها قد تكون قد أستنفدت، وعدم وجود حماية قانونية تؤمن استمرارية وبقاء مصائد الأسماك و المجتمعات المحلية المرتبطة بها. وحرية الوصول للأسواق يحكمها إجراءان أساسيان: التعريفات

الجمركية والمعايير غير الجمركية.

وبالنسبة للتعريفات الجمركية: فإن خفض التعريفات الجمركية في غياب وسائل الحماية المناسبة للأنظمة البيئية البحرية وللسكان العاملين بالصيد، لن يؤدي إلا إلى التعجيل بدمار مصائد الأسماك العالمية. ولا يملك أحد تقدير الآثار الصحية على الجنس البشرى التي يكون لها الأولوية على إلغاء التعريفة الجمركية، علاوة على ذلك، فيوم بعد يوم تكشف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن المزيد من الأنباء السيئة حول تضاؤل الاحتياطيات من الأسماك. وحتى الآن فإن صوت منظمات الصيادين عن القضايا التي يرغبون في إدراجها في سياسات التجارة غير مسموع، ولا يدرك أجندة المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بمصائد الأسماك سوى المستوردين، وأصحاب المعامل الصناعية، والموزعين، الذين يدفعون بأجندة حرية الوصول للأسواق من خلال المنظمة العالمية للتجارة وتعد إلغاء التعريفات الجمركية بالنسبة لهم مثل إلغاء الضرائب عن السلع التي يتاجرون فيها، مع عدم توفير ضمانات لحماية المستهلكين.

أما بالنسبة للمعايير غير الجمركية: فمن الممكن أن تكون المعايير غير الجمركية أية معايير حكومية، أو سياسية أو ممارسات لها تأثير على التجارة، مثل القيود على المحاصيل،ومنع نقل الأموال المضاربة، وحظر الأصناف المشكوك في إصابتها بأمراض، أو الالتزام بشروط المواطنة أو الشروط البيئية. وقد أصدر المجلس الاقتصادي لدول الباسفيك تقريراً عن المعايير غير الجمركية المتبعة فعليا في أسواق الباسفيك بفرض أخذها إلى المنظمة العالمية للتجارة كإطار للمفاوضات حول حرية الوصول للأسواق. وتسعي الحكومات لتعميم هذا التقرير، وتكشف عن قائمة من المعايير المنظمة المستهدف إلغاؤها من خلال مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة. تسعي أجندة المعايير غير الجمركية في النهاية إلى إنهاء السيطرة الحكومية على ضبط العمل في مصائد الأسماك، حيث يصبح أي هدف سياسي، مثل الحفاظ على مصادر الثروة أو تنمية المجتمع، يصبح ثانوياً، وتابعا للهدف الأسمى وهو توسيع التجارة.

الدعم المالي الحكومي لعمليات الصيد:

بلا شك تحتاج الحكومات إلى وقف دعمها المالي وتخفيض القدرات الزائدة عن حاجة صناعة الصيد (مراكب الصيد الكثيرة المخصصة لصيد القليل من السمك)، ولكن المنظمة العالمية للتجارة ليست المكان الملائم للتعامل مع هذا الموضوع. فليست المنظمة العالمية للتجارة، المعبرة بشكل أساسي عن مصالح الشركات التجارية العالمية (خاصة الكبرى منها)، هي المنوطة بتحديد مصالح الشعوب المرتبطة بالأرض والبحر، وليست هي التى تقرر ماهية الدعم المسموح به، وإلا أدى ذلك إلى تكرار ما حدث مع صغار المزارعين في الجولة الأخيرة من مفاوضات المنظمة، ليحدث مجدداً مع صغار الصيادين في العالم.

ويكشف التاريخ الموثق للمنظمة العالمية للتجارة أن قطع المعونات الحكومية عن الفقراء هو لصالح زيادة الأغنياء ثراء. ويدرج نص إعلان الدوحة موضوع دعم الصيادين في الجزء الخاص بالدعوة لتعزيز الاتفاقيات الخاصة بالدعم والإجراءات التعويضية (المضادة للإغراق).

ولكن ليس هناك أي تكليف واضح بصيانة مصائد الأسماك، ولا حتى مجرد تلميح أو إشارةِ إلى هذا الأمر. في الواقع، فإن الإشارة الوحيدة في هذا الشأن هو «الأخذ في الاعتبار أهمية هذا القطاع للبلدان النامية»، والتي تشير بشكل واضح إلى الإتجاه نحو زيادة صادرات منتجات الأسماك من البلدان النامية إلى حدها الأقصى، وهو ما لا يلائم البلدان الغنية التي تستثمر بشكل متزايد في مصائد الأسماك، وذلك لأنها تتوسع في الصيد في أماكن أخري غير المناطق المملوكة لها.

مصائد الأسماك والاستثمارات:

أحد السياسات المحلية التي تتقدم بسرعة كبيرة للتعامل مع الثروة السمكية المستنفدة هي ابتداع ما يسمي «بتنازل الأفراد عن حصصهم»، وتنازل الأفراد عن الحصص المخصصة لهم في مصائد الأسماك، يجعل من الممكن إحداث تركز ضخم

لمصادر الثروة إذا ما توافق ذلك مع أجندة المنظمة العالمية للتجارة للاستثمار. حيث يتم تقسيم مصائد الأسماك إلى حصص محددة مسموح بالصيد في حدودها، ومنح الأفراد الحق سواء في صيد السمك أو بيع هذا الحق في الصيد إلى أي شخص أخر يرغب في شرائه. وتنتقد الكثير من مجتمعات الصيد، خاصة مجتمعات صغار الصيادين، نظام التنازل عن الحصص، لأنه يؤدي إلى تمليك هذه الحصص وتركيز الثروات في أيدي من لديه قدرة شرائية أكبر، وهو غالبا ما يكون أحد الشركات المتعددة الجنسيات. أما في بعض البلاد التي تستخدم مبدأ «التنازل الشخصي عن الحصص» على المستوى القومي، فإن البرلمانات تفرض شروطاً لضمان أن عدداً كبيراً من المستفيدين من الحصص لن يتنازلوا عن حصصهم. ولكن، عندما يتم تطبيق أجندة المنظمة العالمية للتجارة للاستثمار، فإن الكثير من هذه الشروط سينظر إليها باعتبارها قيوداً على حرية الاستثمار لا بد من إزالتها. وعلى ذلك، فإن الإجراءات الوقائية التي تجعل عملية خصخصة مصائد الأسماك مقبولة على المستوى القومي، يمكن أن تكون غير مشروعة في مجال السياسة العالمية للمنظمة.

مصائد الأسماك والمنافسة:

لازالت الكثير من البلاد تمنع الأجانب من الاصطياد في المياه الإقليمية، سواء لحماية الصيادين المحليين، أو في الأغلب، لحماية صادرات الصناعات المحلية القائمة على صيد الأسماك، مثلما يحدث في جنوب إفريقيا. وسوف تحطم أجندة المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالمنافسة هذه الاحتكارات المحلية، وستسمح بدخول سفن الصيد الأجنبية للصيد من المياه الإقليمية.

٢- التجارة في الخدمات:

أصبحت الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام ٢٠٠٠ بلغ حجمها ١٤١٥ مليار دولار أي خمس التجارة العالمية الكلية، والواقع أن حجمها الحقيقي يفوق هذا المبلغ لأن إحصاءات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال

الخدمات من دولة إلى أخرى ولا تسجل العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. وكتجارة السلع تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ٩٣٩ مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، كما لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد، في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية ٣٠ مليار دولار أي ٢,١٪ فقط من صادرات الخدمات في العالم. وتبلغ وارداتها ٣٨ مليار دولار أي ٢,٧٪ من الواردات العالمية. أي لا تتعدى صادرات وواردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية. أما تجارة الخدمات لبلدان الشرق الأوسط فلا تزيد على تجارة الخدمات في إفريقيا. وتسجل السعودية المرتبة العربية الأولى من حيث وارداتها البالغة ١٤ مليار دولار.

وفي السابق كان الاتفاق العام للجات مقتصرا على تجارة السلع، ومع بداية جولة أوروجواي عام ١٩٨٦ اقترحت الولايات المتحدة بمساندة المجموعة الأوروبية إدخال الخدمات في التنظيم التجاري العالمي، وواجه هذا الاقتراح معارضة شديدة من قبل البلدان النامية الناشئة. كما ظهرت خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تحرير بعض الخدمات، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة ضرورة فتح الأسواق أمام البرامج المرئية في حين تعارض أوروبا خاصة فرنسا هذا التحرير متمسكة بالاعتبارات الثقافية. وهكذا لم تتوصل جولة أوروجواي إلى معالجة نهائية لتجارة الخدمات مكتفية باتفاق عام حولها، وباعتباره إطاراً لمباحثات لاحقة ستقود إلى تحرير أوسع لتجارة الخدمات.

وتشمل تجارة الخدمات مجالات عديدة كالاتصالات والسياحة والخدمات المصرفية وتحويلات العمال الأجانب والمقيمين بالخارج، ولكن هنالك خدمات لا تدخل في التنظيم التجاري العالمي، كتلك التي تقدمها الحكومات للقيام بوظائفها بما فيها عمليات البنوك المركزية، كما لا تخضع لهذا التنظيم الأنظمة الداخلية المرتبطة بتأشيرة دخول الأجانب أو الإقامة رغم أنها تؤثر مباشرة على تجارة الخدمات كالسياحة.

يمكن تقسيم الاتفاق متعدد الأطراف إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: ويتعلق بالمبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وهي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وشفافية السياسة التجارية، فعلى كل عضو في المنظمة أن يمنح حالا ودون شرط معاملة متساوية لجميع الأعضاء، وعلى كل عضو أن يعامل خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية، وعليه نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات. ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنوياً بالتعديلات التي تطرأ عليها. ويحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات. ويناشد الاتفاق متعدد الأطراف الدول الصناعية بذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعاتها الاقتصادية.
- المحور الثاني: ويتناول القوائم التي تتضمن خدمات معينة تلتزم الدولة بتحريرها وفق شروط معينة. كأن تلتزم بفتح أسواقها أمام المنافسة الأجنبية في ميدان النقل الجوي، ويتم وضع هذه القوائم من قبل الدولة بمحض إرادتها. ولها تعديلها في أي لحظة بمجرد مرور ثلاث سنوات على بداية تنفيذ الالتزام، وعليها إعلام مجلس تجارة الخدمات برغبتها في إجراء التعديل قبل ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذه، وفي حالة عدم اعتراض أي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، يدخل التعديل حيز التنفيذ وتتحرر الدولة من التزامها. أما إذا أدى التعديل إلى تضرر عضو ما يتعين إجراء مفاوضات ثنائية لإزالة الضرر عن طريق التعويض كأن يحصل العضو المتضرر على امتيازات تجارية أو مالية جديدة من الدولة. وإن لم تقد المفاوضات إلى حل يجب اللجوء إلى التحكيم.
- المحور الثالث: ويحتوى على ثمانية أشكال للخدمات ملحقة بالاتفاق كالخدمات المالية والنقل الجوي. وتقرر أن تجرى مفاوضات متعددة الأطراف

لاحقاً للتوصل إلى تنظيم نهائي لها. تعكس هذه المشاكل تباين المصالح الاقتصادية والمالية للدول، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بالجوانب الثقافية والأمنية والأخلاقية.

وفيما يخص تأثير التنظيم التجاري العالمي على الدول العربية نلاحظ أن تجارة الخدمات تعتمد على ثلاثة أصناف أساسية:

- التحويلات بدون مقابل (دخول العمال الأجانب والعمال المقيمين بالخارج).
- السياحة.
- دخل الاستثمار. وتختلف هذه الدول اختلافا كبيراً من حيث أهمية كل صنف ونتائجه التجارية.

وفي هذا الإطار تظهر أهمية تحليل **بنية القوى العاملة العربية المهاجرة وكذلك العمالة الأجنبية** المتواجدة بكثافة في بعض الدول العربية، وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة بالنظر للمستجدات الدولية التى باتت تؤثر على الحركة النقابية العربية، والتى يجب متابعتها والاستفادة منها خاصة تلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين. وتبدو خطورة الموقف مع الحجم الكبير للعمالة الوافدة بالنسبة للمواطنين الأصليين (تصل نسبة الأجانب للمواطنين بدولة قطر (٧٤٪) – والإمارات في حدود(٧٦٪) – البحرين (٤٠٪) – الكويت (٦٧٪) – السعودية (٢٥٪) – عمان (٢٣٪). بل إن بعض الإحصاءات الأخرى من مصادر رسمية ومن الدراسات الوطنية تؤكد أن نسبة العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون أكبر من هذه النسب، حيث تصل في بعضها إلى ٨٠–٩٠ ٪). وكما سبق الإشارة اشتملت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الشروط والأوضاع التي تلتزم بها الدول الأعضاء لتحرير أسواقها ومنها أسواق العمل من القيود والحواجز في إطار الخدمات بجانب ما تسمح بها الاتفاقيات من إقامة أسواق متكاملة للعمل، مع منح مزايا خاصة لبعض الدول في هذا المجال ولفترة زمنية محددة لغاية ان تعيد الدولة تأهيل اقتصادها، كما تناولت

هذه الاتفاقيات حرية انتقال العمالة عبر الحدود سواء العمالة الدائمة أو المؤقته أو لأغراض السياحة ومعايير تقييم المؤهلات والخبرات وقواعد منح الجنسية وحق الإقامة، بالإضافة إلى إدراج ملحق في نهاية هذه الاتفاقيات يتناول الأحكام المكملة لعنصر العمالة فيما لم يرد بالاتفاقية نفسها. كما تضمنت نصوص الاتفاقيات السماح لأي دولة بالدخول في اتفاقية للتكامل التام لأسواق العمل مع اي دولة أخرى، واشترطت الاتفاقية إعفاء رعايا تلك الدولة من تصاريح العمل والإقامة، كما اشترطت إبلاغ مجلس تجارة الخدمات بمثل هذه الاتفاقية.(1)

وفي مصر – على سبيل المثال- ترتكز تجارة الخدمات على تحويلات العمال المصريين المقيمين بالخارج وعلى السياحة، ففي عام ١٩٩٩ بلغ فائض هذه التجارة ٨٤٤٦ مليون دولار. ولهذه النتيجة الإيجابية دور كبير في امتصاص الجزء الأكبر من عجز الميزان التجاري السلعي. وإلى جانب مصر حققت تجارة الخدمات فائضا في دول أخرى كتونس ولبنان والمغرب قدره على التوالي ١٧٠٨ و١٦٢١ و٢٢٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٩. وهذه البلدان تعد دول سياحية ومصدرة لليد العاملة. ويمكنها الاستفادة من المبدأ العام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١١ من الاتفاق متعدد الأطراف التي تمنع على الدول الأعضاء تطبيق إجراءات تقييدية. وبالتالي تستطيع إذن هذه البلدان العربية الاعتراض على ما يفضي إلى تقليص تحويل دخول عمالها المقيمين بالخارج.

هذا وتشكو غالبية البلدان العربية عجز تجارة الخدمات، وتحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في استقبال اليد العاملة الأجنبية. كما أنها على غرار غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي غير مصدرة لليد العاملة، لذلك يعاني حساب التحويلات بدون مقابل من عجز قدره ١٣٩٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٩،

---

(1) تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية، منظمة العمل الدولية، http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/employment/youthemploy/papers/radi.htm

وهو الرقم القياسي المسجل في العالمين العربي والإسلامي. وعلى عكس المجموعة الأولى، يمكن لدول العجز استغلال الاستثناءات الواردة على المبدأ العام المنصوص عليها في فقرات المادة ١٢ من الاتفاق متعدد الأطراف، ففي حالة تعرض ميزان المدفوعات للخطر تستطيع تقييد تحويلات دخول العمال الأجانب إلى الخارج. ويحدث الخطر عندما تقود هذه التحويلات إلى هبوط الاحتياطيات الرسمية إلى مستوى لا يسمح بتنفيذ المشاريع التنموية. بطبيعة الحال ينبغي تطبيق هذا التقييد إزاء جميع العمال الأجانب دون تمييز بينهم بسبب الجنسية، كما يجب إلغاء التقييد عندما يزول سببه.

ويوصي البعض بأن يركز الموقف التفاوضي العربي الخاص بالتجارة في الخدمات على ما يلي[1]:

- التطبيق الكامل والأمين للمادتين ١٤و١٩ من اتفاقية التجارة في الخدمات فيما يتعلق بتقوية وتفعيل بنود المعاملة الخاصة والتفضيلية المقدمة للدول النامية.

- ضرورة تقييم أثر تحرير التجارة في الخدمات على الدول النامية بل التفاوض حول التزامات جديدة.

- وجوب ارتباط تحرير قطاع الخدمات بتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات وتعزيز القدرات التنافسية للدول النامية طبقاً للمادة ٥ من اتفاقية التجارة بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص وأن تتم عملية التحرير تدريجياً وتستهدف مصالح الأطراف وتراعي السياسات الوطنية التنموية.

- تحديد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية فيما يتعلق بتصدير وانتقال الأشخاص الطبيعيين وإبقاء نظام الطلب والعرض أساساً في التفاوض، والعمل على عدم ربط التجارة ومعايير العمل في المنظمة، حيث إن هذه المعايير تحكمها أنظمة العمل الدولية.

---

(١) تقرير اللجنة الخاصة بدراسة آثار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية خاصة الإسلامية، مرجع سابق.

- التوصل لإجراءات للحماية الطارئة لإتاحة الفرصة للدول العربية لاتخاذ إجراءات وقائية عاجلة إذا ما وجدت أن فتح قطاع الخدمات في مجالات محددة سيضر بمؤسساتها واقتصادياتها.

أ- قطاع الطاقة والنفط:

لقد أصبح قطاع الطاقة موضع اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. ويتجلى ذلك في الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية. فالاستهلاك من الطاقة يُعد أحد المؤشرات الأساسية للرفاهية. وهناك تفاوت كبير في هذا المجال، حيث تستحوذ الدول الصناعية على نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة أو ما يعادل ٦٠٪ من إجمالي المعروض منها. أما الدول النامية والتي يمثل سكانها معظم سكان العالم فيستهلكون نحو ٤٠٪ فقط. ولنا أن نتخيل ذلك في ظل حقيقة هي أن معظم الإنتاج يأتي من الدول النامية خاصة بالنسبة للنفط والغاز. كما أصبح قطاع الطاقة قطاعاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وتأتي خدمات الطاقة ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS في المنظمة العالمية للتجارة، والتي يدور حولها مفاوضات في الوقت الحاضر. وتشمل هذه المفاوضات الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستكشاف والتنقيب، وخدمات النقل، وخدمات التوزيع، وغيرها. ومن الضروري التنسيق بين الدول العربية المصدرة للطاقة لكي تتجنب تقديم التزامات يمكن أن تؤثر عليها في المستقبل.

وبسبب الوضع العربي المتميز بقطاع الطاقة فإن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز ستكون نصب أعين الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بالتجارة في خدمات الطاقة. وتواجه الأولى ضغوط في المفاوضات الحالية خاصة

---

(١) افتتاح اجتماع «إسكوا» المعني بخدمات الطاقة في الدول العربية (بيروت: ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣)، بيانات اسكوا الصحفية 2003
http://www.escwa.org.lb/arabic/information/press/escwa/2003/feb/20.html

فيما يتعلق بفتح الأسواق والمعاملة الوطنية. لذا يجب عليها أن تكون مستعدة لذلك وأن تتجنب أية التزامات يمكن أن تنعكس عليها سلبيا. كما أن الدول العربية في الوقت الحاضر في أمس الحاجة إلى التكامل وتوحيد الرؤى حول قطاع الطاقة، باعتبارها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في العالم وتحتوي خزينا هائلا من احتياطات النفط والغاز في العالم مما يضعها على خريطة الطاقة في العالم في هذا المجال لعدة عقود قادمة. وهنا أشير إلى ضرورة التنسيق ما بين وفود الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وكذلك الدول التي لها صفة المراقب في المفاوضات الحالية حتى يمكن الخروج بموقف موحد يسأهم في زيادة فعالية هذا القطاع الحيوي. [1] خاصة وأنه ما زالت الدول المستوردة ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهظة التي تفرضها، وبذلك تجني هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك، وهي تعادل ثلاثة أمثال العائدات إلى الدول المنتجة في الوقت الحاضر، بل أصدرت بعض الدول تشريعات تقضي بفرض العقوبات على دول في منظمة أوبك إذا شاركت في رفع أسعار النفط أو تثبيتها.

وتعتمد الدول العربية على قطاع الطاقة اعتماداً استثنائياً في نموها. ومن الواضح أن نمو مختلف مجالات وخدمات قطاع الطاقة يشكل مؤشراً على تنمية اقتصادية نريد لها بعض الضوابط التنظيمية لكي تتحول إلى تنمية مستدامة لها الأثر الإيجابي على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن الواضح للجميع أهمية خدمات قطاع الطاقة وضرورة التركيز عليها لتأمين التكامل بين مختلف وحدات هذا القطاع الحيوي.

وأكثر الاتفاقيات التجارية صلة بقطاع الطاقة هي القواعد التي وضعتها الولايات المتحدة بخصوص كندا في ظل اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (النافتا

---

(١) المرجع السابق.

NAFTA). وتعتبر «النافتا» الحالة النموذجية للتعاملات التجارية، لأنها تعمل بعمق علي تقييد سلطة الحكومات أكثر من أي اتفاقية أخري حتى الآن. ويقول «مودبارلو» في التقرير الخاص الصادر عن «المنتدى العالمي للعولمة - IFG » حول «منطقة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية»: أن النافتا دفعت إلى تقويض سيطرة كندا علي ثرواتها الطبيعية الكبيرة من الطاقة من خلال[1]:

- إقرار حقوق للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع الطاقة، وتجريد الهيئة القومية الكندية للطاقة من سلطاتها، كما تخلصت من الإجراءات الوقائية للمخزون الحيوي الذي يلزم كندا بالحفاظ علي ما يكفيها من الغاز الطبيعي لمدة ربع قرن (بينما تحافظ الولايات المتحدة علي احتياطيات تكفيها لنفس المدة لأغراض الأمن القومي).
- فرض نظام «المشاركة النسبية» الذي يؤمن للولايات المتحدة التزود بالطاقة الكندية، بشكل دائم.
- إلغاء الشروط الأساسية لطلبات التصدير بهدف تقليل الضرائب المفروضة.
- إلغاء الضرائب علي الصادرات (التي تشكل مصدراً كبيراً للعائدات الحكومية).
- إلغاء التسعير التفصيلي للمستهلكين المحليين.

كنتيجة لذلك، زادت الصادرات الكندية للولايات المتحدة أكثر من أربعة أضعاف خلال عقد واحد، وزادت صادرات النفط إلي الضعف. وتحاول الولايات المتحدة نشر هذا الاتفاق لزيادة إمكانيات الحصول علي مصادر الطاقة وبالفعل دخلت في محادثات موسعة مع المكسيك في إطار النافتا، كما تقدم الولايات المتحدة هذه الشبكة من سياسات الطاقة إلي نصف الكرة الغربي، لتشمل فنزويلا، وكولومبيا، والإكوادور، من خلال ما يسمي بمنطقة التجارة الحرة

---

(١) فيكتور مينوتى، مرجع سابق.

للبلدان الأمريكية. وإقرار الموافقة علي هذه الأجندة من خلال المنتدى الإقليمي للتجارة يشكل أهمية للدخول إلي العالمية، وإلي الأجندة المشابهة، المطروحة في المنظمة العالمية للتجارة.

ومن المتوقع أن تتناول المنظمة العالمية للتجارة قطاع الطاقة سواء بالتوسيع المبتكر للاتفاقيات القائمة، أو من خلال تقديم مجالات جديدة مستهدفة للتفاوض. في هذا الإطار، هناك ثلاثة موضوعات للتفاوض (الخدمات، والاستثمار، والمنافسة) جارية الآن في المنظمة العالمية للتجارة، يتم من خلالها مد القواعد الجديدة المتعلقة بالطاقة والنفط لإقصاء قدرة المواطنين علي استخدام حكوماتهم للسيطرة علي صناعة النفط والغاز.[1]

- الطاقة و الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، هي الاتفاقية القائمة بالفعل في المنظمة العالمية للتجارة التي تتولى تقييد التدخلات الحكومية في سلسلة واسعة من «الخدمات».

وحتى قبل أحداث ١١ سبتمبر، وضع الرئيس الأمريكي جورج بوش المصادر الجديدة للطاقة في قمة أولويات مشروع الطاقة الجديدة لإدارته. فالبيت الأبيض في عهد «بوش» لديه مشروعات واضحة لاستغلال مفاوضات الجات في مشروع إدارته للطاقة الجديدة. وتحدد الوثيقة السياسية الأساسية[2] خطة مفصلة للأهداف السياسية والسبل الاستراتيجية، حيث تقول: تدعو الولايات المتحدة كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة لفتح أسواق مؤهلة للمشاركة في كافة أنشطة خدمات الطاقة. بدءاً من عمليات الاستكشاف إلى وصول الطاقة للمستهلك النهائي. وستتضمن عروض خدمة الطاقة عدم فرض ضرائب خاصة على المستثمر الأجنبي في خدمات الطاقة. على نفس الدرجة من الأهمية، توصي المقترحات الأمريكية بأن يضع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في الاعتبار كيفية ابتكار بيئة تنافسية

---

(١) فيكتور مينوتى، مرجع سابق.

(٢) انظر: www.bushenergy.com

لخدمات الطاقة، بحيث لا يؤدي إغلاق السوق أو التعاملات التفضيلية إلى الحد من التزاماتهم بفتح أسواقهم المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية ... وتشير مجموعة الوثيقة الدولية لسياسة الطاقة (NEPD) إلى أن الرئيس الأمريكي أمر وزراء التجارة والطاقة، والممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية بدعم المبادرات الخاصة بتوسيع الاستثمار والتجارة في السلع والخدمات المرتبطة بالطاقة التي سوف تشجع الاستكشافات، والإنتاج، والتكرير، وكذلك تطوير التكنولوجيات الجديدة.

وقد تقدمت كندا بالاقتراح التالي لمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة بشأن خدمات الطاقة:

«تتضمن خدمات النفط والغاز سلسلة طويلة من الخدمات، مثل: خدمات الحفر: تشييد الهياكل المعدنية فوق أبار البترول، وخدمات الإصلاح والصيانة وفك التجهيزات، والخدمات الضرورية لاستخراج النفط والغاز مثل الأنابيب، والمضخات وسدادات الآبار، وخدمات إطفاء النيران على نحو خاص ... بالإضافة إلى الخدمات التابعة للتنقيب، والخدمات المختلفة المتعلقة بالنفط والغاز والتي قد تكون متضمنة في خدمات الملكية، وخدمات العقارات المؤجرة، وخدمات الاختبارات والتحليلات الفنية، والخدمات اللاحقة الخاصة بتسويق الطاقة والخدمات الاستشارية العلمية والفنية، والخدمات الهندسية المتعلقة بالمنشآت اللازمة ...» وأضاف المقترح الكندي أن العقبات التي تواجه التجارة في خدمات الطاقة تشتمل على:

- القيود المفروضة على دخول وإقامة مديري خدمات الطاقة، وعلى المهنيين والخبراء العاملين هذا المجال.
- القيود المفروضة على دخول المعدات والأدوات اللازمة لتقديم الخدمة.
- الممارسات التحكمية وشروط إصدار التراخيص.
- وعدم الشفافية في الأطر المنظمة.»

ويتضح من مقترحات الجات بشأن الطاقة مثل الاقتراح السابع أن كل شيء

تقريبا يتعلق بالنفط والغاز مطروح على مائدة المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة. ولتوضيح كيف أن الشركات العاملة في هذه «الخدمات» ترتبط بأكبر القيادات في العالم، فإن شركة «هاليبورن» لخدمات الطاقة، تولى «ديك تشيني» منصب المشرف عليها حتى أصبح نائبا للرئيس بوش، وتصف «هاليبورن» نفسها بأن «مجال نشاطها يمتد من التقدير الأولى لأشكال الإنتاج إلى الحفر، وتشغيل الآبار بكامل قدرتها على الإنتاج، وتحسين الإنتاج، والحفاظ على البئر». كذلك، شركة «إنرون»، الشركة العملاقة الأخرى في مجال خدمات الطاقة، لعبت دوراً في إرشاد مفاوضي إدارة «بوش» علي كيفية دفع أجندة الوقود الأحفوري من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

- الطاقة والاستثمار[1]: يؤكد مشروع «بوش» للطاقة أن «مجموعة الوثيقة الدولية لسياسة الطاقة» توصي بأن يأمر الرئيس وزراء الخارجية والتجارة والطاقة باستخدام عضوية الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمة العالمية للتجارة لتنفيذ نظام للقوانين والإجراءات التى تحكم الاستثمار الأجنبي تتميز بالوضوح والانفتاح والشفافية، ليمهد المجال للشركات الأمريكية فيما وراء البحار ولتقليص القيود المفروضة على التجارة والاستثمار».

وهكذا فإن التوسع المقترح في تنفيذ قواعد المنظمة العالمية للتجارة للاستثمار يشكل أهمية، ولازال موضوعا للجدل، وجزءاً من برنامج العمل الجديد للمنظمة العالمية للتجارة. ومن بين ما **تستهدفه أجندة الاستثمار الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة ما يلي:**

- حق الأجانب في الاستثمار في أي قطاع، بما في ذلك قطاع الطاقة.

- حق المستثمرين الأجانب في الحصول على نفس الحقوق التي تحصل عليها الشركات المحلية، وهو ما يسمي بالمعاملة الوطنية (التي تطبقها المنظمة العالمية

(١) فيكتور مينوتى، مرجع سابق.

للتجارة في الوقت الراهن على السلع والخدمات فقط، ولا تطبق على الاستثمارات).

- وحق المستثمرين الأجانب في الإستفادة بأية امتيازات تقدم للشركات المحلية، مثل تخفيض الضرائب أو منح قروض بلا فوائد للمستثمرين المحلين، فيجب أن يتمتع المستثمر الأجنبي أيضا بمثل هذه المميزات. كذلك يجب إلغاء القيود الأخرى، مثل القيود التي تفرضها فنزويلا في الوقت الراهن على المشروعات المشتركة والملكية الأجنبية ؛

- حق المستثمرين الأجانب في الإستفادة من عمليات خصخصة الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة، دونما تفضيل للمستثمر المحلي علي المستثمر الأجنبي.

- منع الشروط التفضيلية التي تصل إلى حد دفع المستثمر الأجنبي لهجر الأسواق، مثل الإبقاء على جزء من الأرباح لإعادة استثمارها محليا، أو الإبقاء عليها للعمل في الإطار المحلى لفترة محددة من الوقت.

والأكيد هنا أنه إذا ما تم إنفاذ قواعد المنظمة العالمية للتجارة الجديدة الخاصة بالاستثمار في الطاقة، فإن المستثمرين الأجانب سينالون قوة ونفوذا جديدا يفوق سيطرة البلاد على ما تملكه من طاقة، ففي ظل هذه القواعد ستصبح السلطات المسئولة عن تنظيم الاستثمار الأجنبي، مثل المجلس الأعلى للاستثمار في السعودية العربية (والذي يتعرض حاليا لتدخل المنظمة العالمية للتجارة) أوالهيئة الفنزويلية للنظر في الاستثمارات الأجنبية، بلا جدوى، وستفقد صلاحياتها.

- <u>الطاقة والمنافسة</u>: سوف تقضي أجندة المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالمنافسة على الممارسات الحكومية التي تحمي الاحتكارات الوطنية، سواء المملوكة للدولة أو المملوكة للقطاع الخاص، مثل شركة بترول فنزويلا، أو شركة «بيمكس» المكسيكية، أو «أرامكو» السعودية. وسوف تفرض المنظمة العالمية للتجارة عقوبات على الحكومات بقدر ما تحد من التنافس في قطاع الطاقة، بما في ذلك الأنشطة المملوكة للدولة، بهدف القضاء على الاحتكار وفرض

المنافسة. وستنتقل الأرباح الناجمة عن استغلال ثروات الطاقة من الشركات الوطنية كما هو الحال في المكسيك وفنزويلا، إلى شركات الطاقة العالمية. ولا شك أن شركات الطاقة الأمريكية والأوروبية ستحكم سيطرتها على هذه الثروات، وستجعل عملية مقاومة تأثيرها السلبي في المنافسات الخاصة بتغير مناخ الكوكب عملية أكثر صعوبة.

من ناحية أخرى وبالنظر لطبيعة تناول التجارة في البترول بمعزل عن النظام التجاري متعدد الأطراف لأسباب عديدة، وتناول جولة أوروجواي فقط لبعض المسائل ذات الصلة، حيث تضمنت الاتفاقات المبرمة بعض المفاهيم المتصلة بهذه التجارة، فإنه قد يكون للدول المصدرة للبترول مصلحة في إدراج مسائل معينة في المنظمة العالمية للتجارة في المستقبل، مثل الضرائب المفروضة علي الجازولين المستورد ومنتجات بترولية أخري، وعلي الرغم من عدم تعارض هذه الضرائب مع الالتزامات تجاه المنظمة، إلا أنها يمكن أن تكون محلا لمفاوضات ثنائية بهدف تخفيضها وربطها عند مستويات محددة.(١)

وهكذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوعات النفط في المنظمة العالمية للتجارة موضوعات الضرائب على الاستهلاك والرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك:

إن الهدف الأساسي لجولة أوروجواي وكذلك الجولات السابقة إلغاء القيود الكمية تدريجيا بتحويلها إلى رسوم جمركية في المرحلة الأولى، ويتعين في المرحلة الثانية تقليص أسعار هذه الرسوم بنسب تختلف حسب السلع ودرجة التقدم الاقتصادي للدولة، بهذه الطريقة يتم تحرير التجارة العالمية، بيد أن هذه الطريقة التي تنسجم مع المعطيات المالية والتجارية للدول الصناعية مضرة باقتصاديات البلدان النامية بما فيها العربية، كما أنها غير كافية لتحرير تجارة هذه البلدان نظراً

(١) السفير/ سعد الفرارجي، «طريق التجارة العالمية ـ من مراكش إلي الدوحة نظرة علي المصالح العربية»، الأهرام: ١٤/ ٧/ ٢٠٠١.

لوجود ضرائب أخرى تعرقل صادراتها، وتختلف الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن هبوط الرسوم الجمركية وفق درجة اعتماد الميزانية العامة عليها. ففي الدول الصناعية الكبرى لا تتجاوز حصيلة الرسوم الجمركية ١٪ من إيراداتها العامة، في حين أنها تسأهم بأكثر من ١٥٪ من الإيرادات العامة لغالبية البلدان النامية. فمثلاً في عام ١٩٩٩ بلغت حصيلة الرسوم الجمركية في الدول العربية ٧,٦٪ من الإيرادات الكلية للميزانية و١٥,٥٪ من الإيرادات العامة غير الضريبية. وعلى هذا الأساس لا يقود تحرير التجارة الخارجية إلى إحداث ضرر كبير بالمالية العامة للمجموعة الأولى، وذلك على عكس المجموعة الثانية. يصبح من اللازم مواجهة هبوط الإيرادات العامة بالضغط على النفقات ذات الطابع الاجتماعي، عندئذ يرتفع معدل البطالة ويهبط مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المنخفض، وهذا ما حدث للدول العربية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي تحث عليها المنظمة العالمية للتجارة. أمام هذا الوضع لا بد من تعويض الخسارة المالية بمكاسب تجارية، بيد أن تحقيق هذه المكاسب غير مؤكد، نظراً لضعف مرونة الإنتاج في الكثير من الدول العربية ولوجود قيود تجارية خارجية كسياسات مكافحة الإغراق، من هذا الجانب تصبح سلبيات النظام التجاري العالمي أكبر من إيجابياته. ولا بد من التذكير بالبيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بسنغافورة عام ١٩٩٦، فقد عبر ممثلو البلدان الأقل نمواً عن تذمرهم وخيبة أملهم من النتائج التي حصلت عليها بلدانهم التي قلصت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات استجابة لمتطلبات النظام التجاري العالمي، فهبطت بشدة إيرادات الميزانية العامة، في حين لم يتحسن مركز الميزان التجاري بسبب عدم ارتفاع الصادرات، أي قدمت هذه البلدان تنازلات دون أن تحصل على مكاسب أو على الأقل كانت تنازلاتها أكبر بكثير من مكاسبها.

أما الضرائب على الاستهلاك كالضريبة على القيمة المضافة فإن أهميتها المالية

في ميزانيات الدول الصناعية كبيرة جدا، ويؤدي تقليصها إلى اختلال مالي لا يعالج إلا بزيادة الضرائب المباشرة كالضريبة على دخول الأفراد والضريبة على الشركات، ويصعب تبني هذا الأسلوب لأسباب سياسية.

وعلى عكس القيود الكمية لا تمنع الرسوم الجمركية من دخول السلع إلى الدولة المستوردة بل تقود إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب نقل عبء الرسوم من المستوردين إلى المستهلكين، والضرائب على الاستهلاك تؤدى بالضبط إلى هذه النتيجة نفسها وتؤثر تأثيرا بالغا على التجارة العالمية، ففي فرنسا على سبيل المثال يخضع الوقود لضغط ضريبي قدره ٨٣٪ من سعر الاستهلاك، يتأتى هذا الضغط من الضريبة الداخلية على المنتجات النفطية ومن الضريبة على القيمة المضافة. نتيجة لهذا العبء المرتفع أصبحت المنتجات النفطية مهمة جدا لميزانية الدولة ولا توجد سلعة أخرى تضاهيها من حيث مكانتها الضريبية والمالية. في عام ١٩٩٨ بلغت إيرادات الضرائب المفروضة على هذه المنتجات ١٩٥ مليار فرنك وباتت تعادل نفقات خمس وزارات (الداخلية والخارجية والزراعة والصناعة والثقافة). ويعادل هذا المبلغ تقريبا مجموع الإيرادات العامة في الإمارات وقطر والأردن وسوريا والمغرب وتونس. ولا توجد نية لتخفيف العبء الذي يتحمله المستهلكون سواء ارتفعت أسعار النفط الخام أم انخفضت. ولا يقتصر ارتفاع الضغط الضريبي على فرنسا بل يشمل جميع بلدان الاتحاد الأوروبي.

وتؤثر هذه السياسة سلبيا على الصادرات النفطية، لأن ارتفاع أسعار الاستهلاك نتيجة للعبء الضريبي (خاصة في ظروف اقتصادية صعبة سمتها هبوط المقدرة الشرائية ووجود عدد كبير من العاطلين عن العمل) يقود إلى تباطؤ الطلب على المنتجات النفطية فتنخفض مبيعات الدول المصدرة. وتتعارض هذه النتيجة مع الاتجاه الحديث للتجارة العالمية الذي يسعى إلى تحرير السلع من جميع القيود. بيد أن النظام التجاري العالمي الجديد يهتم بالدرجة الأولى بالرسوم الجمركية حتى اعتقد البعض أن التحرير التجاري يعني إزالة هذه الرسوم. وفي أوروبا لا تخضع

مواد كثيرة من بينها النفط للرسوم الجمركية إلا بمعدلات ضئيلة لا تستحق الذكر. من هذا الباب تظهر هذه المواد للوهلة الأولى وكأنها متحررة من القيود، لكنها في الواقع على العكس تماما. **فالضرائب النوعية والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات النفطية أشد خطورة من الرسوم الجمركية، حيث يساهم هذا الوضع مساهمة فاعلة في تدني الاستهلاك** فتتأثر صادرات الدول النفطية لأسباب لا علاقة لها بالسوق، ومع ذلك لا يهتم النظام التجاري الجديد بهذا النوع من تدخل الدولة. وهو ما يُعد تمييزاً واضحاً من النظام التجاري الدولي ضد الصادرات النفطية. ينبغي إذن على هذه الأقطار أن تبذل قصارى جهدها لحث المنظمة العالمية للتجارة على عدم التفرقة بين الضرائب، سواء كانت جمركية أم غير جمركية، ما دام الأمر يفضي في الحالتين إلى تردي صادراتها.[1]

من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنه قد أثيرت مسألة تسعيرة الغاز عندما عقدت المملكة مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي وأشار الاتحاد في تلك المفاوضات إلى أن تسعيرة الغاز هي دعم للصناعة السعودية، حيث إن الغاز يعتبر أحد موارد الإنتاج وبالتالي فإن تسعيره لصالح الصناعة يعتبر نوعاً من الدعم المحظور، وقد تركزت المفاوضات خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الانضمام حول هذا الموضوع وكان يمكن أن يشكل عقبة رئيسية أمام انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية والصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية الأخرى تتوقع دراسات عديدة، أن يؤدي تخفيض التعريفة الجمركية وتحرير الرسوم غير الجمركية في الدول الصناعية إلى استفادة دول المجلس عن طريق الرفع من فرصها في المنافسة في أسواق هذه الدول، حيث ستستفيد القطاعات الاقتصادية المصدرة لسلع صناعية في دول المجلس بما في ذلك السلع البتروكيماوية

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

من إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، فلن يرتفع متوسط التعريفة الجمركية عن ٥ في المائة للسلع الصناعية، وما بين ٥ و٦,٥ في المائة في المتوسط للسلع البتروكيماوية، فإلغاء الرسوم الجمركية الكامل على المستوى العالمي يحقق أفضل النتائج فيما يتعلق بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الاستثمار والادخار ومتغيرات اقتصادية أخرى، وذلك مقارنة بتخفيض الرسوم الجمركية بمقدار ٥٠ في المائة أو زيادتها بالمقدار نفسه]، ولن تخضع هذه السلع وغيرها لأي قيود كمية أو حصص استيراد. ونتيجة لوجود قواعد موحدة عند حدود الدول – بما تحكمه الاتفاقيات– وعدم قدرة الدول على رفع الرسوم الجمركية عن السقوف المحددة، فإن دول المجلس ستضمن توفر استقرار في الوصول إلى الأسواق العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن درجة الصعوبة في دخول المنتجات الصناعية الخليجية إلى الأسواق العالمية ستكون منخفضة نسبياً بعد الانضمام للمنظمة، نظراً لانفتاح الاقتصاد الخليجي النسبي مقارنة باقتصاديات الدول النامية الأخرى. إلا أن الدراسات السابقة تؤكد عدم استفادة صادرات دول المجلس من البترول ومشتقاته، إذا ما استمر استبعاد المنظمة العالمية للتجارة لهذه السلع من أحكامها بالرغم من حقيقة **أنه لا يوجد في نصوص اتفاقية الجات الأصلية أو نصوص الاتفاقيات اللاحقة ما يفيد استبعاد البترول ومنتجاته من أحكام المنظمة**.[1]

هذا وتجدر الإشارة أن المملكة العربية السعودية –وهى آخر دولة عربية انضمت مؤخراً إلى المنظمة العالمية للتجارة– قدمت التزامات كبيرة بشأن خدمات الطاقة والتي أسفرت عن فتح جوهري لخدمات الطاقة في السوق السعودي. وبموجب هذه الالتزامات سيتاح لشركات خدمات الطاقة الأجنبية التنافس على صعيد مشاريع خدمات الطاقة في الحقول القائمة أو المستقبلية. ومن ضمن التزامات المملكة في هذا القطاع ما يلي:

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق.

- خدمات استكشافات النفط والغاز وتطويرها.

- خدمات نقل الوقود عبر الأنابيب.

- خدمات الإدارة والاستشارات، والتحليلات والاختبارات الفنية، وإدامة وإصلاح الأجهزة والمعدات.

ويعتبر انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة فرصة للشركات السعودية التي تعمل في هذا المجال لتصدير خدماتها للدول الأخرى، وكذلك البحث عن فرص تصدير هذا النوع من الخدمات للدول التي هي في طور الانضمام للمنظمة، وهي فرصة كبيرة للشركات السعودية في هذا المجال لنقل وجهة نظرها لوزارة التجارة، لتكون المملكة ضمن الفريق المعني بانضمام دول أخرى، والتي يمكن أن تكون سوقاً مستقبلية لمصدري خدمات الطاقة السعوديين.(١)

وأخيراً لا بد من التأكيد على أهمية **انخراط الدول العربية في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الهوائية** وطاقة المياة بشكل أكبر وعدم قصر اختياراتهم على الطاقة المستنفذة من الموارد الطبيعية لتنمية قدراتها التفاوضية في مجال النفط من جهة، ولمواجهة تذبذات سوق الطاقة من جهة أخرى.

ب- الاستثمارات ودورها في القضاء على البطالة:

تعتبر الدول العربية من بين المصدرين الرئيسيين لرأس المال باستثمارات تعدت خلال الفترة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ نحو١٠٠٠ مليار دولار، (في حين لم تتجاوز حصة الدول العربية من هذه الأموال العربية ٢,٣ مليار دولار)، وبالتالي يجب عليها الاهتمام بالمفاوضات القادمة حول الخدمات المالية، ويؤدي تحرير الخدمات المالية إلي إزالة المعاملة التمييزية بين مقدمي تلك الخدمات من الأجانب والمحليين، وإزالة الحواجز أمام توفيرها عبر الحدود، ويمكن أن يساعد ذلك الدول علي إقامة

---

(١) انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية يجعلها أكثر قدرة على حماية مصالحها، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٦، ايلاف، http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2006/4/143257.htm

خدمات مالية أكثر كفاءة، ويمكن أيضا أن يجلب مخاطر نتيجة غياب النظم المساندة الكافية، وأخذا في الاعتبار الاختلافات في الظروف التنافسية والتنظيمية بين الدول العربية والنامية، وبين الدول الصناعية، فإن فتح الأسواق بدون خطط مرحلية ملائمة قد تكون له تكلفة كبيرة بالنسبة للبنوك المحلية، خاصة في صورة انخفاض الأرباح، ولذا يجب أن يتم تحرير الخدمات المالية في إطار سياسات تدعيم السلطات الرقابية والتنظيمية في الدول النامية، وكذلك المؤسسات العاملة في تقديم هذا النوع من الخدمات، وتحتاج الدول العربية إلي صياغة برامجها للتحرير بشكل دقيق، وإلي إقامة إطار فعال للمساندة، قبل إلزام نفسها بالتحرير في الإطار المتعدد.

تشير الإحصاءات إلى تزايد **مخاطر السيطرة على رؤس الأموال العربية** مع تحرير التجارة الدولية كما يلي:

– بلغت ديون الدول العربية الخارجية وفقا لأحدث الإحصائيات (٦٢٩) مليار دولار تستنزف من ثرواتها ما قيمته سنوياً مليار دولار خدمه للديون الخارجية فقط، وليس غريبا أن تؤكد تقارير اقتصادية **أن الديون العربية تزيد لحو (٥٠٠) ألف دولار كل دقيقه،** وقد بلغ إجمالي ديون الدول العربية حتى نهاية عام ٢٠٠٠ (٣٢٥) مليار دولار بعد أن كان عام ١٩٠٨م (٤٩) مليار دولار، ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ١٩٨٠م كانت الديون الخارجية تشكل (١٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي العربي، أما الآن **فتمثل (٤٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي،** وقد أصبحت المديونية تمثل مشكلة يشار إليها في التقارير الدولية، ولا شك أنه كلما ارتفعت وتيرة الديون ترسخت التبعية، ووجدت الذريعه للقوى الكبرى في التحكم في اقتصاديات الدول المستهدفة.[1] وفي المقابل فالعالم العربي تبلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (٤٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٥م، بعد أن كانت (٦٧٠) ملياراً عام ١٩٨٦ فنتيجة عدم

(١) د. صالح بن عمر، «العولمة الاقتصادية»،
http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5106

الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتبعية النفسية للغرب تصب هذه الأموال هناك لتدار حسب المنظومة الغربية وتسيطر عليها مباشرة أو عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، والتى تسيطر على ٤٠٪ من التجارة الدولية وتنتمي لخمس دول غربية: الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا.[١]

- ويرتبط بموضوعات الاستثمار في العالم العربي نسبة البطالة فيه، فكما سبق الإشارة تسببت العولمة بشكل عام والسياسات التجارية بشكل خاص إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادتها، إذ يقدر معدل البطالة في الدول العربية في أحدث إحصائية بنحو ٢٠٪ من إجمالي القوى العربية العاملة أي ما يعادل ١٩ مليون فرد. ومن الجدير بالذكر أن البطالة أخذت بالتزايد بشكل مطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل، كما أن معدلات البطالة لهذه الفئة في الارتفاع في السنوات الأخيرة في بعض الدول الخليجية وغيرها، حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب على سبيل المثال نحو ٧٥٪ من إجمالي العاطلين في البحرين، وتبلغ نحو ٤٠٪ في الجزائر وتونس.[٢]

٣- حقوق الملكية الفكرية: كما سبق الإشارة فإن ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رغم معارضة غالبية البلدان النامية، أدى إلى ظهور الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة. ويتضمن هذا الاتفاق (المادتان الثالثة والرابعة) المبادئ العامة المطبقة على تجارة السلع والخدمات، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. ويضع الحدود الدنيا للحماية التي يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إدراجها في قوانينهم الداخلية. ومن بين هذه الحدود مدة الحماية. ينبغي على سبيل المثال ألا تقل مدة حماية براءات الاختراع عن ٢٠ سنة، وحقوق الطبع عن ٥٠ سنة.

---

(١) د. صالح الرقب، «العولمة»، الطبعة الأولى-٢٠٠٣:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php

(٢) د. صالح بن عمر، مرجع سابق.

وعلى القوانين الداخلية وضع الأحكام الكفيلة باحترام تلك الحقوق. ويجب أن تتضمن عقوبات مالية أو بدنية فاعلة ضد من يخالفها، شريطة أن توقع من قبل سلطات قضائية. وحسب الاتفاق يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة واحدة في الدول الصناعية، وخمس سنوات في البلدان النامية، و١١ سنة في الدول الأقل نمواً اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥.

ومع التأكيد على أهمية احترام هذه الحقوق (لأنها تعبر عن جهود بذلها المخترعون والمؤلفون والفنانون، رغم أنها تهم بالدرجة الأولى الشركات الكبرى، ومن ذلك إصرار الدول الصناعية أثناء جولة أوروجواي على إدراج هذه الحقوق ضمن الاتفاقات متعددة الأطراف والذي جاء نتيجة لضغوط مارستها شركات الأدوية والملابس الجاهزة التابعة لهذه الدول)، لكن ذلك الاحترام يعرض صناعة وتجارة الدول النامية للتردي. نذكر على سبيل المثال **صناعة الأدوية في العالم العربي** التي هي في حقيقتها من أصل أجنبي. فتحت التنظيم الجديد للمبادلات العالمية ستكون الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة أمام الخيار التالي، إما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع أو تتوقف عن الإنتاج. ويقود الحل الأول إلى ارتفاع أسعار الأدوية عند الاستهلاك، ويفضي الحل الثاني إلى تبعية العالم العربي شبه الكلية للسوق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن العرب استهلكوا أدوية قيمتها ٣٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٧. وفي اجتماع وزراء الصحة العرب الذي عقد بدمشق في مارس ١٩٩٨، ومن قبله بفترة وجيزة اجتماع اتحاد الصيادلة والأطباء العرب أكد الجميع على خطورة التحديات التي تواجه صناعة الدواء في الدول العربية بسبب النظام التجاري العالمي الجديد.

ووفقاً للتقديرات فإن اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPs، تقع في مقدمة الاتفاقات التي لها سلبياتها على الاقتصاديات العربية أكبر بكثير من إيجابياتها.

٤-التجارة الإلكترونية:

قدر تقرير اقتصادي صدر عن إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الأهلي المصري حجم التجارة الإلكترونية العربية بنحو ٣ مليارات دولار حالياً، وتوقع أن يزيد حجم التجارة نهاية هذا العام إلى ٥ مليارات دولار بنهاية هذا العام.

وكشف التقرير تصدر دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية من حيث التجارة الإلكترونية حيث تبلغ تعاملاتها في هذا الإطار ١,٣ مليار دولار ثم تأتي مصر في المركز الثاني بعد هذه الدول بقيمة تعاملات تبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وتتوزع بقية المعاملات في التجارة الإلكترونية على الدول العربية الأخرى بقيمة إجمالية ١,٢ مليار دولار. وأكد تقرير إدارة البحوث بالبنك الأهلي التطور الكبير الذي تشهده الدول العربية في مجال التجارة الإلكترونية من حيث عدد مستخدمي الكمبيوتر والإنترنت إلا أنها ما زالت بعيدة حتى الآن عن تصنيع أجهزة الكمبيوتر.

وأشار إلى أن العمليات التي تتم في بعض الدول العربية بأنها لا تعدو أكثر من عمليات تجميع من خلال مبادرات فردية لشركات محدودة، وهو ما يتطلب ضرورة مضاعفة موازنة التطوير والبحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية والتي لا تتجاوز حتى الآن ٠٧,٠٪.

وأكد التقرير الاقتصادي تمتع الدول العربية بفرص هائلة في مجال صناعة البرمجيات ونظم المعلومات وابتكار البرامج وتطويرها، وتمتلك قاعدة معقولة لتصنيع مدخلات منتجات البرمجيات لشركات أخرى أكبر تستطيع القيام بباقي مراحل التصنيع والتسويق والبيع في الأسواق العالمية.

وأشادت إدارة البحوث في تقريرها برفع كافة العقبات التي تعترض تطور هذه الصناعة وفي مقدمتها سيطرة الشركات العالمية على الأسواق العربية في هذا المجال وضعف كفاءة وانتشار استخدام الإنترنت في الدول العربية إضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على موقع نتيجة فرض رسوم مرتفعة على هذه الخدمة في غالبية الدول العربية وأن القطاع المصرفي والمؤسسات المالية تملك الطاقات البشرية والوسائل التكنولوجية والمناخ الاقتصادي الملائم لاستخدام أحدث الآليات في التجارة الإلكترونية.[1]

---

١) أخبار http://www.saurl.com/vb/showthread.php?t=687

الخاتمة

نظرة لمستقبل المنطقة العربية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

وضَحت الدراسة كيف لم تعد قواعد المنظمة العالمية للتجارة تقتصر كما كانت أثناء الجات على تحجيم القرارات السياسية الخاصة بتخفيض الجمارك أو إلغاء الحصص، فضمت قواعد المنظمة العالمية للتجارة الحالية أحكاماً تتطلب تنفيذ[1] وتفرض سياسة جديدة لا يمكن إنجازها بمجرد قرار سياسى، ولكن تنفيذها يحتاج إلى خلق بنية أساسية لذلك، وخلق مؤسسات لمتابعة هذا التنفيذ بما يعنيه ذلك من إنفاق على شراء تجهيزات، ووضع أسس وقواعد وتدريب موارد بشرية. وقد قصرت المنظمة العالمية للتجارة عن تضمين ذلك في أحكامها، فلم تشمل قواعدها ما يمكن ويساعد في تنفيذ قواعد المنظمة، وهو الأمر الذي يتطلب مراجعة عاجلة لصالح الدول العربية والدول النامية بشكل عام خاصة في ظل الظروف العالمية الراهنة من أزمات مالية واقتصادية، وفي ظل ضعف الموقف العربي بالنظر لتفتته وعدم وجود تحالف اقتصادي حقيقى يعتد به. ولوضع نظرة مستقبلية مدروسة لمستقبل المنطقة، يجب التركيز على النقاط التالية:

أولاً: المفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة:

وتغفل العديد من الدراسات دور هيكل المفاوضات في نتائجها، بالرغم من أن الهيكل يؤثر بشكل كبير على شكل عمليات المساومات التى تجرى في إطارها. وإذا كنا بصدد الاهتمام بمصالح الدول العربية في جولة مفاوضات الدوحة، فيجب علينا معرفة الهيكل الذي سيتم في إطاره الجولة الحالية والمتوقع لها أن تكون من أصعب جولات التجارة. فالأسلوب القطاعى في المفاوضات الحالية، والذي تم اعتماده كأسلوب التفاوض في مؤتمر الدوحة ٢٠٠١، يؤدي إلى التسريع بمزيد

---

(1) Implementation

من التحرير من خلال المفاوضات القطاعية وإنهائها مبكرا. وتجربة المفاوضات القطاعية التى تمت بعد انتهاء جولة أوروجواى حققت نجاحا فيما يتعلق بالاتصالات الأساسية والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات خلال ١٩٩٧ في إطار لم يضم جميع أعضاء المنظمة، وإنما فقط الدول التى قبلت إبرام تلك الاتفاقيات. وينتقد البعض هذا الأسلوب على أساس أن غالبية الدول النامية تهمها قطاعات محدودة، وإذا خسرت في تلك القطاعات فلا يوجد مجال آخر لتعويضها، بالإضافة إلى حقيقة تعرض هذه الدول لضغوط سياسية لا تستطيع مقاومتها، مما يضطرها مرغمة إلى الانضمام لتوافق الآراء حتى لا تتأثر مصالحها الثنائية مع كبار الشركاء التجاريين، وتكون خسارتها في النهاية صافية كما حدث في جولة اوروواجواى بالنسبة لإفريقيا والدول الأقل نمواً. وهكذا فرغم أن الأسلوب القطاعى في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لا يتيح مجالا كافيا لحدوث صفقات وإجراء مقايضات قائمة على تنازلات متبادلة، فإنه يسمح لأي دولة الانضمام للاتفاقيات الأخرى، على غرار ما تم في جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. من ناحية أخرى يؤيد الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان إجراء جولة مفاوضات شاملة على نمط جولة أوروجواى في إطار صفقة واحده[1] من خلالها يمكن المساومة عبر القطاعات المختلفة لكى تعوض المكاسب في بعض القطاعات الخسائر التى تضطر لها في قطاعات أخرى، ولتعظيم فرصة المبادلات، ولأسباب اقتصادية وسياسية مثل السماح لقوى التحرير في كل من الدول النامية والمتقدمة بممارسة ضغوط على الحكومات لمزيد من تحرر البيئة التجارية.

والمعرفة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة غير كافية بحد ذاتها لإدارة المفاوضات داخل المنظمة العالمية للتجارة وإنما من الضروري المعرفة الجيدة لأساليب وهيكل المفاوضات التجارية الدولية ومناهج المساومات المعمول بها داخل إطار المنظمة العالمية للتجارة ولضمان مشاركة فعالة وكفاءة للدول العربية

---

(1) Single Undertaking

بالمنظمة يجب الإلمام بشكل جيد بعمليات المساومات داخلها والتى أهم سماتها[1]:

- أنها عملية معقدة يحكمها التحالفات بتشابكاتها وتقاطعاتها المتعددة، وأنها -على خلاف عمليات المساومات الدولية المعقدة الأخرى- تتم في إطار مؤسسي هو المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمراتها الوزارية مما يجعلها أشد تعقيداً ويجعل لها مسارين: أحدهما معلن والآخر غير معلن إلا في مراحله الأخيرة. وأن فرص الدول العربية -والدول النامية بشكل عام- تزداد في الحصول على مصالحها إذا ما نجحت في تكوين تحالفات قوية متماسكة تصمد أمام المسارين (المعلن وغير المعلن).

- سيطرة سياسة «القوة» على عمليات المساومات بالمنظمة، فمن المعروف أن سياسة القوة تسود في المساومات غير المتكافأة كحال تلك الدائرة بالمنظمة العالمية للتجارة.

- أن طول فترة عملية التفاوض داخل المنظمة العالمية للتجارة يخلق ما يسمى «بثقافة ثالثة» بين المتفاوضين يتخلص فيها المفاوض من خصوصية موقفه ويسعى لخلق حالة توافق وانسجام مع خصومه، وهو ما يعني -في حالة عدم وعي المفاوض بذلك- أن المفاوض مع طول فترة المفاوضات بالمنظمة قد يفرط في بعض مصالح بلاده الحيوية دون دراية، ويكون المدافع عن مصالح الخصوم داخل صفوف وطنه أملاً في الانتهاء من التطويل -المتعمد أحياناً- من بعض المتشددين.

- اتسام معظم المواقف والمقترحات المقدمة بالمنظمة العالمية للتجارة بعدم تكامل معلوماتها سواء من ناحية جوانبها المختلفة أوآثارها (القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية) وهو ما يخلق حالة من عدم التأكد -والخداع في أحيان أخرى- وبالتالي يزداد معامل المخاطرة في مثل هذه الحالات.

---

(١) د. عبير بسيوني رضوان، الأبعاد البيئية والاجتماعية في السياسات التجارية الدولية: دراسة حالة المنظمة العالمية للتجارة ١٩٩٥-٢٠٠٠، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص ص ١٦-٤٠

- أهمية عدم التغاضي عن مبدأ المعاملة الخاصة والمميزة للدول النامية S&D في جميع مسارات التفاوض، والتمسك بشرعية اختلاف التزامات الدول المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة باختلاف مستويات نموها وظروفها. وكذلك بدور التجارة -التلقائي- في تقريب المعايير من خلال ترتيبات طوعية -وليست اجبارية- بين المجتمعات التجارية المختلفة.

- هيمنة الأقطاب الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان) على مفاوضات المنظمة. فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية؛ تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات (كما حدث بسياتل ١٩٩٩ وكانكون ٢٠٠٣) وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية. ويعني هذا أن دور الدول النامية في وضع أسس النظام التجاري الدولي ما زال مهملاً وغير ذى أثر، وهو أمر يمكن معالجته في إطار الهيكل الحالي للمنظمة وقاعدة إصدار قراراتها بتوافق الآراء، وبالتالي فإن تمسك الدول النامية بمطالبها يؤدي إلى إدراجها على هيكل المفاوضات وعدم السماح لاتفاقات (أو اختلافات) الدول المتقدمة بالسيطرة على مصير عملية التحرير. (١)

- أهمية استخدام نفس أسلوب الدول المتقدمة من ربط التقدم في مسارات المفاوضات بعضه ببعض، (وهو الأسلوب الذي نجحت باستخدامه الدول المتقدمة في فرض اتفاقيات في غاية التقدم على الدول النامية مثل اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPs، وبالتالي إجراء جولة مفاوضات شاملة على نمط جولة أوروجواى في إطار صفقة واحده من خلالها يمكن المساومة عبر القطاعات المختلفة خاصة تلك التى تعطلها الدول المتقدمة المسيطرة على المنظمة

---

(١) تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ «المعاملة بالمثل» في المعايير وليس في تحرير التجارة، حيث تعتبر توحيد المعايير الدولية مطلباً شرعياً يجب توفيره وإلا تمتع المنافسون بمزايا «غير عادلة»، وهو منطق مردود عليه: فالمعايير تختلف بإختلاف المجتمعات التى تنشأ فيها وظروفها وتغييرها -لأسباب تجارية وبصورة مفاجأة- يكون له آثار لا تتحملها المجتمعات النامية

العالمية للتجارة وصاحبة أكبر حجم تجارة خارجية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان)، فاليوم ومع تمكن هذه الدول من تحقيق معظم مصالحها في تحرير التجارة (حتى أصبحت مستوردة صافية) فإن حاجاتها تنحصر فقط في عدد من المسارات المعدودة، ولم يُعد من مصلحتها تحرير مزيد من التجارة في المسارات التى تهم الدول النامية، وفي نفس الوقت تحتاج الدول النامية لتحرير التجارة في العديد من المسارات، وبالتالي فإن الربط بين المسارات يجعل التحرك في مسار مرتبط بتقدم في مسار آخر ويضمن عدم تقديم تنازلات كبيرة للدول النامية.

- الاهتمام بالجوانب التنفيذية لأي نظام أو اتفاق يتم إبرامه (من حيث النسب ومواعيد الإنفاذ)، فبدونها يعتبر الاتفاق «وعود» ولا يتم أخذه مأخذ الجدية. فحتى الآن تقدم الدول الصناعية وعوداً بالنسبة للمجالات التى تهم الدول العربية والنامية ولا تقدم نفاذا لها. وتجربة الدول النامية في جولة أوروجواي تؤكد أن التزامات الدول المتقدمة لتقديم مزايا ومساعدات للدول النامية (والواردة في اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPs، وكذلك اتفاقية التدابير الصحية للنباتات والحيوانات SPS، واتفاقية تقييم الجمارك، وغيرها) لم يتم إنفاذها لأنها غير محددة، وبالتالي أصبحت هذه الاتفاقيات تفرض التزامات جبرية على الدول النامية مقابل التزامات اختيارية للمساعدات على الدول المتقدمة.

- الاستعانة بالخبرات المتراكمة في المجالات المتعددة والمفاوضات التجارية للأنكتاد UNCTAD ومركز التجارة الدولي، وهي مؤسسات قائمة، ويكاد دورها يختفي بسبب محاولات الدول الكبرى التعامل مع الدول النامية فرادى لتقويض الدور الاستشاري الكبير الذي تقدمه مثل هذه المؤسسات للدول النامية في شكل خبرات ومؤتمرات تنسيقية ضرورية والتى كان لها الفضل الأكبر في وضع أطول مادة في اتفاقيات الجات (المادة ١٨ والخاصة بالمساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية). وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدول الكبرى لا تدخل المفاوضات

التجارية بشكل فردي، ولكن لديها محافل للتنسيق أهمها مجموعة السبعة الكبار ومجموعة الأربعة وغيرها من قمم تنسيقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمالية، كما أنها تلعب بكفائة استراتيجية تبادل الأدوار (المفاوض الطيب والمفاوض الشرس)، في حين أن الدول النامية ليس لديها موقف تفاوضي مشترك في المجالات المتعددة وتنقاد -في معظمها- لإغراءات الدول المتقدمة -وآخرها صفقة الهند مع الولايات المتحدة والخاصة بالعمالة المهرة، والتى عقدت قبل مؤتمر هونج كونج مباشرة- مما يفتت من قدرات الدول النامية التفاوضية.

ثانياً: أوليات الدول العربية في التجارة:

وتبرز هنا حقيقة أساسية أن الدول النامية ليست في منزلة واحدة من التقدم والتنمية، وكذلك الدول العربية، وبسبب عدم وجود حلول شاملة فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية قد تختلف من بلد إلى آخر. ولضمان ذلك لا بد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منها[1]:

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: فيعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد.

ب- تسيير المرافق العمومية بشكل محكم: حيث يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين (المحليين والأجانب) في هذا التسيير. ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء في النقاط التالية:

- إطار مؤسسي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية.

(١) المصطفى ولد سيدي محمد، «تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي»، الجزيرة:
www.aljazeera.net/nr/exers

- خلق بيئة تنافسية.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

ج- تدعيم القطاع المالي:أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصاديا أفضل. كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية يرتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي، نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود في النقطة الأولى.

ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في أروقة المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد والبنك الدوليين، نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه بعد أزمة نهاية التسعينات.

د - تنمية المصادر البشرية: إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نمواً أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمجرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وهذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التقنية الأكثر ملاءمة لظروف هذه الدول، وذلك من خلال التركيز على عنصري التعليم والبحث العلمي والتطوير (R&D).

هـ- إصلاحات سياسية: إن نجاح سياسات التنمية في البلدان العربية وتذليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخلها ومع البلدان المتقدمة مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول، اتجهت مجموعات عديدة من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة تحديات

العولمة. وقد اتخذت هذه التكتلات الإقليمية محاور مختلفة منها ما هو شمال - شمال (الاتحاد الأوروبي) أو شمال - جنوب (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA) أو جنوب - جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا «ASIAN» والمجموعات الاقتصادية الإفريقية..) ومن هنا أهمية السوق العربية المشتركة والاتحاد الجمركي لها لمواجهة والتعاون مع هذه التكتلات معاملة الند أو حتى الشريك الأصغر وليس كدول فرادى.

وبشكل عام فإن المجتمعات التي تستطيع الحد من الآثار السلبية وتحقيق المزيد من الآثار الإيجابية الناتجة من هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية هي تلك المجتمعات القادرة على إيجاد بيئة مواتية للإنتاج والتسويق بكفاءة عالية والقادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وأنه في حين أن لدى الدول الصناعية المعطيات الكافية للتعامل مع هذه المتطلبات والشروط الواردة في أنظمة وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، فإن عدداً كبيراً من الدول النامية —ومن بينها الدول العربية لا يتوفر لها هذا الحظ.[1] كما أنه من السمات السابقة نستنتج أن الحاجة لكفاءات ولتنسيق على مستوى عالي بين الدول العربية هو أمر لا غنى عنه. وكذلك نؤكد على أن الأجدى لنا كعرب أن نكون مع العولمة ولكن بشرط «العوربة» أولاً، أي الدخول فوراً في آليات العوربة والتحضير في ذات الوقت للدخول في آليات العولمة (بمعنى الدخول في العولمة من بوابة العروبة). وينبغي للعروبة ان تكوّن رؤية عربية مشتركة للمستقبل وصوغ آليات محددة في كل من الاقتصاد والمال والسياسة والتجارة للوصول إلى درجة كافية من التكامل العربي، تستطيع من خلاله الدول العربية مجتمعة، الكلام بلغة مصلحية واحدة، والقراءة في كتاب التنمية العربية بلغة واضحة وجيدة، والعمل على محاكاة الأسواق والتكتلات الاقتصادية والمالية الأخرى بلغة تفاوضية عربية واحدة. فالدول

---

(١) الدكتور / أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق

العربية تملك مقومات جغرافية وتاريخية وثقافية وفكرية ومالية لإقامة السوق العربية المشتركة، أكبر من تلك التي تمتلكها التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومنها دول الاتحاد الأوروبي وأكبر قصور في الاندماج العربي في التجارة العالمية هو دخولها كدول فرادى في عصر التكتلات الاقتصادية خاصة مع ضعف الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول والتى لا يتجاوز إجماليه على مستوى جميع الدول العربية ٦٢٢ مليار دولار بما يمثل فقط ٢,٧٪ من الإجمالي العالمي رغم امتلاك الدول العربية لمفاتيح الطاقة العالمية.(١)

وهنا يجب الايمان بأنه لا توجد دولة عربية تستفيد دون أن تتضرر من الاتفاقات التجارية لجولة أوروجواي. ولا توجد دولة عربية تتضرر دون أن تستفيد منها. وتتوقف درجات الاستفادة والضرر على الحجم التجاري والمالي والتكنولوجي لكل بلد على حدة، كلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر والعكس بالعكس. كما تعتمد تلك الدرجات على طبيعة الاتفاق التجاري الذي يتضمن حقوق والتزامات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

وبنظرة شاملة على مكاسب الدول العربية من أهم اتفاقيات التجارة السارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة نجد أنه في ميدان التجارة السلعية يمكن للبلدان العربية المصدرة للمواد الغذائية والملابس الجاهزة تحقيق مكاسب اقتصادية (تحسن مركز الميزان التجاري وتراجع معدلات البطالة)، شريطة ألا تواجه منتجاتها سياسات مكافحة الإغراق أو التدابير الوقائية، وبالمقابل تتضرر الدول العربية المستوردة لهذه السلع خاصة الزراعية بسبب ارتفاع أسعارها. وفي ميدان تجارة الخدمات تستطيع البلدان العربية المعتمدة على إيرادات السياحة ودخول عمالها بالخارج تحقيق بعض المكاسب. ولكن يتعين عدم المبالغة فيها ناهيك عن أن أغلب

(١) العولمة، http://www.aljinan.info/teachers_page/shadi_shamma2.htm

الاقتصاديات العربية ستتضرر في مجالات أخرى من تجارة الخدمات. أما في ميدان حقوق الملكية الفكرية فإن ضرر الاتفاق التجاري سيعم البلدان العربية بدون استثناء.

وللحد من التأثير السلبي لاتفاقيات التجارة على الدول العربية، لا بد للدول العربية –والتى من المهم أن تفاوض في جولة المفاوضات الحالية ككتلة واحدة– من تبني استراتيجية موحدة وواضحة تستند على نقاط محددة منها:

- إعادة النظر بالاتفاق الخاص بالزراعة الذي يمنع الإعانات للصادرات الزراعية، وأن توفر المنظمة العالمية للتجارة حلولاً (وصناديق تمويل) في إطارها لمعالجة آثار منع هذه الاعانات على الدول النامية دون الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتعين بالدرجة الأولى مراعاة الوضع التجاري للبلدان الأقل نمواً.
- طرح مشكلة ارتفاع أسعار الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية التي تؤثر على البلدان المصدرة للخام، ومن المتوقع أن تواجه إثارة هذه المشكلة ردود فعل عنيفة من قبل جميع البلدان الصناعية وبعض الدول النامية لأسباب تتعلق بميزانيتها وبالاعتبارات البيئية، لكن هذه المقاومة تتناقض مع الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد وهو تحرير التجارة العالمية من شتى القيود.
- تقليص سياسات مكافحة الإغراق إلى أقصى الحدود نظراً لتناقضها مع تحرير التجارة العالمية.
- عدم الرضوخ للضغوط التي تمارسها الدول الصناعية بشأن احترام الحقوق الاجتماعية للعمل والعلامات البيئية، لأن هذه الضغوط تتعدى الطبيعة الإنسانية لهذه الحقوق وترمي في نهاية المطاف إلى الحد من القدرة التنافسية لسلع البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية، عندئذ ستعاني الأقطار العربية من تردي صادراتها وارتفاع معدلات البطالة، وليس هنالك ما يعوض هذه الخسارة.

- أهمية تجربة عمليات التحرير، في المجالات التى لدى الدول العربية فيها تفوق نسبي، على النطاق الإقليمي لمعرفة سلبياتها وإيجابياتها. وبالتالي التفاوض على أسس واضحة في المجال الدولي لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر. وأهم المجالات التى من الضروري تحريرها في العالم العربي هي صناعة وخدمات الطاقة وكذلك الاستثمارات البينية، ويمكن البدء في ذلك من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف في إطار السوق العربية المشتركة، أو أي إطار آخر توافق عليه الدول العربية. وتجدر هنا الإشارة إلى أن البرتغال وأسبانيا بدأتا عملية تحرير قطاع الطاقة فيما بينهما عام ٢٠٠٥، وذلك استعداداً لتحرير هذا القطاع على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهى التجربة التى يمكن الاستفادة منها.

وتتطلب الاستراتيجية الموحدة وجود إطار مشترك للتعاون، فعلى الرغم من أن التكتلات التجارية أصبحت سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وعلى الرغم من أن الدول العربية أعلنت في مناسبات عديدة عن ضرورة تمتين علاقاتها التجارية، فلا يزال العالم العربي مفككا، الأمر الذي يضعف موقفه في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتعين إذن العمل بجميع الوسائل على زيادة درجة الاندماج التجاري لتحقيق الاتحاد الجمركي، عندئذ تنصرف الأقطار العربية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية ونبذ صراعاتها السياسية والعسكرية. وهكذا تزداد معدلات النمو ويتحسن حجم الإنتاج ونوعيته في جميع القطاعات وتعالج معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنتيجة النهائية ترتفع المقدرة المالية والتجارية فتتغلب إيجابيات الاتفاقات متعددة الأطراف على سلبياتها ويصبح للعالم العربي ثقل حقيقي في المنظمة العالمية للتجارة.(١)

ومع تطوير استراتيجية تجارية عربية لا بد أيضاً من السعي للتغلب على أهم

---

(١) د. صباح نعوش، مرجع سابق.

عقبات نمو الاقتصاد العربي هي انخفاض الاستثمارات الخارجية وعدم استقرارها وكذلك الاعتماد العربي على سلعة النفط وحدها بما تشهده من عدم استقرار ومحاولات غربية للسيطرة عليها مما يجعل الدول العربية -خاصة الخليجية- أكثر قابلية للتأثر سلباً بالسياسات التجارية الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وهو الوضع الذي لا بد من التغلب عليه بتنويع وتكامل الاقتصاديات العربية وتوسيع السوق العربي. وكذلك الخروج من حالة التنسيق العربي في المواقف الذي يقتصر على دعم الدول العربية للموضوعات التى تهم إحدى الدول العربية إلى أن تخرج برؤية شاملة للمصالح وبمبادرات جديدة تعبر عن واقع المنطقة وطموحاتها.

ثالثاً: الأزمة المالية والاقتصادية ومستقبل التجارة:

في الحديث عن المستقبل لا يمكن إغفال دور الأزمة المالية العالمية الحالية التى تعدد أوجهها ومكوناتها التى تشمل أزمة بنكية (إفلاس العديد من البنوك)، وانهيار بورصات (وبالتالي مصادر الدخل المعتمدة على الفوائد والأرباح من الشركات المختلفة)، وعدم استقرار قيم العملات الأجنبية (مثل انهيار عملة الجنية الإسترليني إلى أكثر من ٤٠٪ من قيمتها وتدهور سعر الدولار أمام اليورو والين ثم العكس)، وتراجع الاستثمارات والمدخرات وبالتالي محدودية قدرة الشركات على الاقتراض ثم انكماش الأسواق تدرجياً وصولاً إلى حالة الكساد الكبير.

وكما تعددت أشكال الأزمة تعددت مسبباتها والتى عزاها البعض إلى سبب وحيد وهو أزمة قروض العقارات في الولايات المتحدة وانهيار سوق العقارات فيه، والبعض الآخر إلى وجود ممارسات سئية bad practice في النظم البنكية لبعض الدول مما يسمح بتعدد الاقتراض على نفس الأصول أو لانتشار الأعمال التخريبية لبعض فروع الشركات والمؤسسات المالية رغبة في تجنب إعادة عوائد الاستثمارات للمراكز، والثالث إلى فشل الإدارة الرأسمالية للبنوك بسبب عدم

وجود رقابة وتنظيم كافيين بها، والرابع إلى تهور إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش والذي تحدث عن الأزمة العالمية القادمة، فكان سببا في تحقيق نبؤته خاصة بعد التدهور المالي للولايات المتحدة من جراء دخولها في حربين متتاليتين في أفغانستان والعراق، والخامس إلى مشاكل التجارة بعد فشل موجة تحرير التجارة الأخيرة وزيادة أسعار الوقود الجنونية خلال عام ٢٠٠٨. وعلى كل المستويات ساهمت العولمة في زيادة وانتشار مساحة التأثر بالأزمة المالية(١).

وقد عقدت المؤتمرات بين الدول الغربية الكبرى للخروج بسياسات موحدة لمواجهة هذه الأزمة ولكن أصيبت هذه الجهود بالفشل. وتوالت محاولات الحكومات الغربية والبنوك المركزية طرح حلول وسياسات تقيدية مختلفة غلب عليها دخول كبير لهذه الحكومات كلاعب رئيسى في الاقتصاد فشبهها البعض بسياسات «التأميم» والعودة للملكية العامة. والحق أن جميع السياسات المطروحة هي سياسات محدودة التأثير لأنها تعالج مشاكل جزئية قصيرة الأجل، ولا تقدم حلولاً كلية مستقبلية طويلة الأجل تعالج جذور المسألة المالية المتردية لأسباب اقتصادية حقيقية، ألا وأهمها هو تحولنا إلى ما يمكن تسميته «بالاقتصاد الوهمي أو التخيلي» Imaginative Economy وقطع الصلة تماماً بين واقع الاقتصاد ومكونات الاقتصاد الحقيقي.(٢)

والاقتصاد الوهمي هو الاقتصاد الذي يعتمد على الرموز لدرجة يفقد فيها الصلة مع الاقتصاد الحقيقي بعوامل إنتاجه الواقعية المعروفة من أرض وعمل

---

(1) Wim Naudé, «The Financial Crisis of 2008 and the Developing Countries», Discussion Paper No. 2009/01, January 2009, Copyright © UNU-WIDER 2009, retrieved from http://www.wider.unu.edu/publications/working-papers/discussion-papers/2009/en_GB/dp2009-01/ on 1st July 2009.

(2) Nate Hagens «A Long Term Solution to Our Financial Crisis: The Other Forms of Capital» on October 14, 2008, retrieved from http://www.theoildrum.com/node/4645

ورأس مال وتنظيم. ولقد نجم الاقتصاد الوهمي من خلال التطور الطبيعي للبشرية وحيث تحولنا من التبادل على أسس نظم المقاصة (سلعة أو خدمة مقابل سلعة أو خدمة) إلى النظم المالية والتى يستخدم المال فيها كمقابل للسلع والخدمات الاقتصادية الحقيقية. والمشكلة ظهرت عندما أصبح الرمز (وهو المال في حالتنا) يتم طلبه في حد ذاته وليس لما يرمزه من قدرة على توفير سلع وخدمات. تلى ذلك مرحلة أكثر تعقيداً حينما أصبح للرمز سلسلة طويلة غير منتهية من الرمزيات الأخري لا ترتبط في النهاية بسلعة اقتصادية حقيقية. ولتوضيح الصورة يكفي أن نتذكر أننا عندما نضع أموالنا (وهي رمز لقيم اقتصادية نملكها) في البنوك نحصل على ورقة (رمز) لاستحقاقنا إياها وبالتالي تحول الرمز إلى رمز، ونفس الشئ مثلاً إذا ما اقترضنا أموالاً من البنك فيحصل البنك على وثيقة رهن مثلاً (رمز) ثم إذا لم نستطع رد الرهن فإن البنك يقوم ببيع هذا الرهن (يبيع رمزاً للرمز) ثم يتم عرض ذلك في البورصات فتتوالى سلسلة البيع والشراء للرموز بلا أصول لها، وهكذا.... وتضخمت المسألة حينما أصبح التراكم الرأسمالي الرمزي يرتبط بمزيد من الإنفاق المادي فأصبحت المنافسة استهلاكية.

ومن الهام هنا التأكيد على ما يتفق عليه معظم الاقتصاديون بأن الأزمة المالية الحالية هي نتاج لعدم وجود قواعد كافية في السوق الرأسمالي وعدم وجود سقوف للنمو الاقتصادي في حين أن السوق العالمي هو في الأصل مجموعة من الأصول الموزعة عالميا ومجموعة من السلع والخدمات التى يتم تبادلها، وأن الخطر ينبع عندما ينحرف السوق عن هذا الواقع وتصبح زيادة رأس المال هي الأساس ويصبح ما عداه من الخارجيات externalities، خاصة فيما يتعلق بالموارد والأصول البيئة والبشرية والتى هي محدودة بطبعها، في حين أن رأس المال لم يُعد له حدود بعد أن تحرر من كونه يرتبط بأصل حقيقي فأصبح رمزاً تخيلياً. والمشكلة الآن هي في فهم ما هو اقتصاد حقيقي وما هو ليس منه، وأول الطرق لذلك هو العودة لأصل الهدف من الاقتصاد وهو «التقدم لمسيرة الإنسان وإحداث تحسين

مستمر في جودة حياته»، وهو ما يعني أن نتذكر أن الإنفاق الاستهلاكي فيما لا يلبي الاحتياجات الحقيقية هو في الواقع ينتقص من مسيرة التقدم الإنسانية، وبالتالي يتحدد المقصد بالتوصل لتقييم اقتصادي عالمي جديد وشامل لما يضيف لتقدم الإنسانية ككل ويثري مسيرتها. أي الانتقال من التركيز على تحقيق النمو بغض النظر عن تكاليف ذلك البيئية والاجتماعية إلى ادارك التكاليف الحقيقة وإدراك فؤائد النمو، أي جعل الهدف تحقيق جودة الحياة بدلاً من التطلع لجودة الاستهلاك. وكل هذا يتطلب رؤية جديدة وأدوات جديدة ومؤسسات جديدة.

ومع العولمة لم يعُد ممكنا التحدث عن اقتصاديات دول بمفردها ولكن لا بد من النظر لتنظيم اقتصادي متكامل يرتبط ويتأثر ببعضه البعض. وبالتالي فالحديث هنا هو عن تنمية بيئية مستمرة، وتنمية بشرية عادلة، واقتصاد حقيقي كفء. ويعني ذلك وجود حدود وقواعد منظمة للنمو الاقتصادي حتى لا يؤدي لانتقاص حق الأجيال القادمة في بيئة صالحة أو يؤدي لعدم عدالة توزيعية تقضي على تماسك المجتمع -وبعبارة اقتصادية تماسك ووحدة السوق وتمنع انقسامه- وغيرها من عوامل تؤثر على كفائة السوق الحقيقي. وأهم قضايا هذا التنظيم الاقتصادي المتكامل هو قضايا حقوق الملكية والتى هي بالفعل قضايا شائكة ومعقدة استهلكت الكثير من عمر البشرية وكانت الخلاف الأساسي بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي، وأعادت الأزمة المالية الجديدة حتمية البحث عن «طريق ثالث» لهذه القضايا المحورية والحاكمة في النمو الاقتصادي. ومن هنا كان الحديث عن الدور «الجديد» للحكومات أو «إنعاش» الدور الحكومي في وضع سياسات تنظيم السوق الخاص وتوسيع ما يقع تحت إطار القطاع العام بالنسبة للأصول البيئية والاجتماعية المحورية للتنمية الاجتماعية والمستدامة سواء على المستوى الداخلي أو العالمي.

وبداية الطريق تظهر في ان هناك أصول وموارد بيئية واجتماعية لا غنى عنها لحياة الإنسان ومسيرته اليومية وهي ما يطلق عليها اقتصادياً السلع الجماعية

public goods، وهذه السلع لا يؤدي تمليكها للأفراد -عن طريق الخصخصة- لاتاحتها كما يجب لجميع طالبيها، كما أن تركها كموارد مفتوحة بدون وضع قواعد للملكية لها يؤدي لتدهورها ولا يمثل إدارة صحيحة لها، وبالتالي فإن الاقتصاد بحاجة لطريق آخر لادارتها ينبع من أفكار -قديمة وجديدة- ترتكز على صناديق الملكية الشعبية common property trusts.

وقد حدد بعض الاقتصاديين (مثل Robert Frank وRobert Costanza وNate Hagens وMichael E. Porter) خطوات الخروج من التردي الاقتصادي العالمي الحالي وبناء اقتصاد جديد أهمها ما يلي[1]:

١ - تحديد مقومات الاقتصاد الزائف والتخلص منها والقضاء عليها وعلى الممارسات المالية الغامضة والفاسدة القائمة على علاقات غير محكومة بين الفائدة والخصوم البنكية، وعلى رأس هذه الممارسات عالمياً الديون المعدومة، فالديون تخلق دائرة متنامية من الأثار السلبية لا تنكسر إلا بالتخلص منها نهائياً.

٢ - تعريف – بشكل إبداعي وغير تقليدي- الأصول الاجتماعية اقتصاديا، بمعنى تحديد القابل للطرح في السوق وغيره من أصول لا يمكن تداولها.

٣ - إزالة القيود بين اقتصاديات الدول وتحقيق الحريات الأربعة: حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال.

٤ - طرح الفائض الاقتصادي بدولة أو منطقة ما للاستغلال بأخري بدون حواجز اصطناعية، وبشكل يراعي العدالة التوزيعية خاصة بداخل كل اقتصاد «تحقيق هدف جودة الحياة».

٥ - إدخال تقسيمات جديدة على الاقتصاد العالمي تعتمد على وحدات أصغر من الدولة، وهي الوحدات المحلية (أو المحافظات والأقاليم) والتى ثبت أنها أكثر فعالية في تحقيق الإنتاجية والتنافسية ومراعاة احتياجات المجتمع ولا أدل على

---

(١) د.عبير بسيوني رضوان، قوة الفقراء والملكية الشعبية..تداعيات الأزمة المالية، مجلة الدبلوماسي، إبريل ٢٠٠٩، ص ص ٦٧-٦٩.

دور الوحدات الصغيرة إلا اعتماد الدول المتقدمة على الوحدات المحلية البارزة في قيادة اقتصادياتها مثل دول الأقاليم الألمانية في ذلك، فعوامل التميز القادرة على المنافسة هى العوامل الناجمة عن ترابط البيئة والاقتصاد والمجتمع أي النابعة من عوامل محلية والمعتمدة على طبيعة الشعب والثقافة والسائدة، وكل ذلك يدعم التركيز مرة أخرى على دور «الموارد البشرية» كأصل اقصادي محورة يفوق دور العوامل الإنتاجية الأخرى.

٦ - بناء نظام اقتصادي عالمي عملي، ويقوم على تقديم ميزة «أفضل معاملة» للكل بدون تمييز أو تطبيق للمعايير المزدوجة، وبحيث يتناول هذا النظام بشكل متكامل موضوعات التجارة والتمويل والبيئة والرفاهية الاجتماعية، مع الإقرار بعجز نظام المنظمة العالمية للتجارة WTO -وماسبقها من محاولات الجات المختلفة- عن إدارة النظام الاقتصادي لوجود النظام المالي خارج التنظيم (خاصة منذ انهيار الجانب المالي لنظام برتون وودز وتخلي الولايات المتحدة عن الارتباط بقاعدة الذهب عام ١٩٧١) من جهة، وتجاهل العديد من العوامل (الخارجيات) من جهة أخري، وتجاهل فلسفة التنظيم الدولي القائمة على المساواة والتعاون مع الأخر من جهة ثالثة.

٧ - إدراك قوة الفقراء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإعادة إدراجهم «كأصول» أساسية بالنظام الاقتصادي الذي هو في حاجة اليهم وإلى إدخالهم للاقتصاد العالمي -وبالتالي دخولهم للسوق بما يمثلوه من قوى عرض وطلب جديدة- لخلق مساحة جديدة ممكنة للنمو الاقتصادي تساهم في تحقيق هدف المساواة التوزيعية. وفي هذا الإطار ليس كافياً التركيز فقط على هدف إنفاذ المساعدات الرسمية (Official Development Assistance (ODA) (والتى لا تتعدى ٠,٧ ٪ من الناتج المحلي للدول المتقدمة ومع ذلك لم تتحقق أبداً)، وإنما يجب التركيز على زيادة هذه المساعدات بشكل يتناسب مع الزيادة التى حدثت في معدلات الفقر على المستوى العالمي.

٨ - الخروج من بوتقة التقسيم التقليدي للاقتصاد إلى سلع وخدمات أو التقسيم على أساس الصناعات (هذا الاتجاه يدعمه توجه إلغاء وزارت الصناعة بمعظم الدول) واستبدال ذلك بالاعتماد على مفهوم المنتج النهائي وبالتالي إحلال مفاهيم تداخل الصناعات والخدمات من اجل إنتاج هذا المنتج في شكل «منظومة Cluster» وهي المفاهيم التى تروج للتنافسية وزيادة الإنتاجية (والمرتبط بها تلقائياً رفع الأجور) وزيادة الرفاهية من خلال البعد عن المصالح الضيقة للمصانع الفردية مثلاً ومطالب الحمائية التجارية لمصلحة المصانع التى تسعى لهدف خفض التكلفة على حساب العمال بخفض أجورهم وزيادة أسعار السلع وبالتالي الأرباح النهائية لهم.

٩ - اعتماد دور أساسي للدولة في تحسين الجودة النهائية للمنتجات المقدمة لشعوبها، وذلك من خلال ربط التعليم بالإنتاج وحاجات المجتمع، وتركيز الجهود على مراكز البحث لمساندة ابتكارات جديدة ودعم المحاولات المستمرة لرفع الجودة وترسيخ مبادئ رفض الغش والمنتج الرديء (والذي يسود طالما تواجد احتكار لمنتجين محلين كبار تحميهم مؤسسات الدولة)، والاعتماد على الأجيال القادمة في وضع تفكير استراتيجي خلاق لما يرون عليه المستقبل (الذي هو ملك لهم) ومشاكله وحلوله.

١٠ - تقوية مؤسسات التعاون غير الرسمية بين المنظومات الإنتاجية وربطها ببعضها البعض والخروج بها من الترويج والدفاع عن المصلحة الضيقة لأعضائها (مثل نقابات العمال والصيادلة وغيرهم) إلى مصلحة الحرفة وتطويرها في إطار منظومة الإنتاج وليس بمعزل عنه، أي تطوير دورها الابتكاري والتدريبي والإبداعي وإتاحة الفرصة لها للنمو والتعاون مع مؤسسات حكومية ودولية أو إنشاء بدائل لها قادرة على فهم تعقد العملية الإنتاجية وحاجتها للترابطية.

ولا شك لدينا هنا أن النظام الاقتصادي المقترح من المحللين الغربين يحمل بين طياته مقومات وسمات من النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي، فبالإضافة إلى

تركيزه على ما يشبه منطق الزكاه وتكافل الغنى للفقير والتأكيد على حاجة المجتمع والنظام الاقتصادي لكيلهما، فهو يؤكد مفهوم ملكية الإنسانية جميعها للبيئية والموارد الطبيعية، والموازنة بين الملكية الخاصة وتنميتها وحق المجتمع والأجيال القادمة. يضاف لذلك خاصية فريدة بالنظام المالي الإسلامي حيث لا يفرق بين المدخرين والمستثمرين فالجميع شركاء بالمكسب والخسارة، كما أن المضاربات المقبولة بالإسلام هي تلك المرتبطة بواقع الشركات وليست المعتمدة على قيم رمزية لا ترتبط بالواقع، وأفضل ما في النظام المالي الإسلامي فرضه حق الفقير في كل المعاملات لتطهير المال والنفس وتأمين شبكة العلاقات بالمجتمع.

كما أن الملاحظ أن أحد الأعمدة الأساسية للنظام المرجو يرتكز على دور مختلف للسلع والخدمات العامة وبشكل أدق تلك المساحة المتاحة لمصلحة العامة لتوليد الرفاهية بالمجتمع وتحقيق هدف «جودة الحياة»، واعتبار ذلك محركاً للاقتصاد ودينامو الترابطية والتشابكية والتأثيرات الإيجابية اللامحدودة.

رابعاً: رأس المال الاجتماعي هو مورد آخر هام للتنمية العربية المشتركة:

وضح مما سبق أهمية بناء أصول وموارد بيئية واجتماعية لا غنى عنها لحياة الإنسان ومسيرته اليومية، وهو ما يطلق عليه «رأس المال الاجتماعي» ويعني به هيكل من العلاقات في إطار منطقة جغرافية يقدم خدمات لمؤسسات المنطقة ويوفر مزايا الثقة وينمي مفاهيم الاعتماد المتبادل داخل المجتمع مما يدعم الإنتاجية ويثير الإبداع ويخلق مجالات عمل جديدة ويطور شبكات مرنة -ومتداخلة- من الأفراد والمؤسسات والمجتمع. ويدير المجتمع نفسه -من محليات وجمعيات ونقابات- رأس المال الاجتماعي، ويربط به اقتصاديات السلع الجماعية public goods (وهي السلع التى لا يمكن تمليكها للأفراد - عن طريق الخصخصة - حيث يتوجب اتاحتها لجميع طالبيها، كما أن تركها كموارد مفتوحة بدون وضع قواعد للملكية لها يؤدي لتدهور قيمها ولا يمثل إدارة صحيحة لها)، ويديرها المجتمع بالاستعانة بأفكار -قديمة وجديدة- ترتكز على صناديق الملكية الشعبية common

property trusts، فجميع الدول أصبحت لديها خبرة معقولة في الاقتصاديات الكلية ولكن المشكلة –وبحق- أصبحت في الاقتصاديات الجزئية التى هي أساس ومحرك الاقتصاد وعماد تقدمه (أو تأخره)، فكما يقولون الصناعة (أو بالأحرى منظومات الإنتاج (Clusters)) هي اكسير التقدم، ونجاحها يعتمد على عوامل سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، ومن الأفضل أن تكون منظومات الإنتاج هي محرك وديناMO سياسات الدول نحو التنمية.

ومن هنا وجب علينا أن نستنفيد من ماضينا ونتعلم دروسه في إنشاء وإدارة «رأس المال الاجتماعي». وقد أكدت تجارب الشعوب –خاصة العربية- ما يلي[1]:

١ - أن الفقر والجهل والمرض هم الثالوث المدمر لأى تنمية، خاصة وأن منظومة التعليم والبحث العلمي هي أساس أي محاولة ابتكار أو اختراع منتج ومفيد. وتعد سياسات تنافس المنظومات الإنتاجية على تشجيع عمليات «البحث والتنمية R&D» وتحويل اعتمادات الدولة الخاصة بتحديث الصناعة لدعم تنفيذ هذه الأبحاث (حتى لو كان ذلك لدى مؤسسات القطاع الخاص) هي عماد التقدم العلمي والعملي، فالدعم هنا هو لتطوير البحث العلمي في الصناعة فالدولة تشجع هنا بالطلب على هذه المنتجات العالية الجودة والتى من بينها الابتكار العلمي. وهكذا فإن من أهم واجبات الدولة الرفع المستمر لمعايير الجوده المطلوبة في التعليم (وفي غيره من منتجات) وذلك حماية لمواطنيها من المنتج الرديء، وحتى لا تكون المنافسة على سعر المنتج على حساب جودته. وهنا تبرز تجربة الدول المتقدمة واستفادتها من إسهام الشركات العالمية والمحلية في تطوير مناهج التعليم ومواكبتها للمنتجات الحديثة من تكنولوجيا، وكذلك الاستفادة من وسائل التعليم الجديدة في الارتقاء بمستويات وأوضاع المدرسين وقبول برامج «التعليم عن بعد» كأحد منابع العلم خاصة وأنها متاحة للجميع على الإنترنت، وقابلة للتطوير

(١) د.عبير بسيوني رضوان، كنز الملكية الشعبية ومواجهة الأزمة المالية، مجلة الدبلوماسي، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ص ٥٠-٥٣.

السريع وبالتالي يكون نتاج العملية التعليمية جيل قادر على العمل بأدوات عصره ولا يحتاج لعمليات «إعادة التأهيل». وتشير تجارب الدول الآخذة في التقدم محوراً هاماً آخر وهو أهمية فصل تدريب الشباب (والذي موقعه الصحيح وزارة الشباب ووزارة التعليم) عن مراكز التدريب التحويلي للعاطلين عن العمل (وتلك الأخيرة موقعها تحت إشراف الصناديق الاجتماعية مثل صناديق مساندة المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، فالشباب طاقة مخزونة يجب تفجيرها بالمشاريع الريادية، مع بحث وتمويل أفكارهم التى يجب أن ينفذوها بأنفسهم فيخلقوا بذلك مجالات توليد ثروة جديدة مناسبة لعصرهم، أما مراكز التدريب التحويلي فهي ناجمة بداية عن خطأ في سياسيات اجتماعية وتعليمية أفرزت أفراداً إما غير منتجين أو لا يحتاجهم سوق العمل لوفرة نظرائهم، ولما كان تصحيح السياسات أصعب من وضعها فإن هذا المجال يجب أن يكون مجال مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص في إطار برامج المسئولية الاجتماعية أو حتى الضريبية، بل من المستحب أن تقوم الشركات التى تحتاج عمالة مدربة بتدريبهم فتحصل منهم على احتياجاتها وتقدم الباقي لسوق العمل، ومن هنا يكون الربط للتعليم والتدريب باحتياجات السوق، وسواء تم ذلك بدعم مباشر من الدولة أو بتعويضات حكومية. وقد قامت الدول الرأسمالية بتبني هذه التوصيات في مراحل نموها المستمرة (مثل اليابان والولايات المتحدة) فقامت بإنشاء تجمعات بحثية من الشركات العاملة في صناعات معينة (كبرامج التكنولوجيا المتقدمة وصناعات الشرائح الرقيقة للشركات الخاصة) وقامت بتمويلها.

أما الصحة فهي المنظومة الخافية الرييسية وراء الإبداع، فالعقل السليم في الجسم السليم، والإنتاج الجيد يتطلب صحة جيدة لصاحبه، والأهم أن منظومة الصحة تعد ثاني أهم منظومات التنمية -بعد التعليم- لأنها ترتبط في تقدمها وفي حراكها مع جميع المنظومات، فإنتاج الأدوات الطبية مثلاً يرتبط بتطوير منظومات البحث العلمي، وكذلك إنتاج الأدوات الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات

والمنتجات الصيدلية والكيميائية وأدوات التحاليل وغيرها).

أما آخر عنصر بالثالوث وهو الفقر فيُعد قيد على الحياة ذاتها، وقد اقترن دائماً بالكفر وفقدان الأمل، ولا مجال للتنمية بدون القضاء عليه. والأهم هو القضاء على «ثقافة الفقر» والأخلاقيات والعادات التى ترتبط به من الإحباط واللامبالاه وتقنين الفساد والرشوة والمحسوبية واستنفاد الموارد الطبيعية وعدم تنميتها أو الحفاظ عليها. ومن هنا كان هدف «تحسين جودة الحياة» هو الهدف الاقتصادي الصحيح واستوجب برامج الإقراض الصغير والقضاء على الفقر.

٢ - عادة ما يحيط بالثالوث المدمر (الفقر والجهل والمرض) سياج محكم من حالة عدم الأمن وارتفاع معدلات الجريمة، وهو ما نشهده ونعاني منه في مصر حتى أصبح النزول للشوارع أو حتى البقاء بالمنازل مغامرة لانضمن نتائجها. ولأنه لا تنمية بدون أمن، فإن التنسيق ضروري بين مستويات إدارة المجتمع المختلفة (العامة والخاصة) للتنافس على تحقيق منظومة الأمن حتى على مستوى الأقسام الصغيرة وبمتابعة دقيقة لمعدلات الجريمة، وعقد مقارنات بصفة مستمرة وشفافة بين المحافظات وتشجيع التنافس بين المديريات المختلفة على القدرة على خفض مستويات الفقر بين المجالس المحلية ورفع معدلات الصحة ومستويات التعليم على هذا المستوى، والتأكيد على ربط علاج معضلة الأمن بالقضاء على ثالوث التخلف.

٣ - وضع رؤية واضحة تربط الأجندة الاقتصادية للدولة مع الأجندة الاجتماعية، فكلاهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً، فالمنتج هو المجتمع وهو ايضاً المستهلك. أي أن تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد ورفع جودة منظومات الإنتاج المحلية وتطويرها وتخليق منظومات جديدة لا يمكن أن يتم بدون تحسين المناخ العام للأعمال وذلك على مستوى جغرافي غير مقصور على العاصمة أو المناطق الاقتصادية الخالصة بل لجميع أقاليم الدولة. ويتطلب ذلك التدقيق في سلوكياتنا الاجتماعية وأخلاقياتنا الطاردة للأداء الحسن للأعمال، وتهيئة المناخ لنموه، فمن

السلوكيات الطاردة مثلاً عدم النظافة واعتماد اللانظام سلوكاً وإهمال نواحي الجمال باعتبارها رفاهيات، وسيادة اللامبالاة والتطفل والاعتداء على خصوصيات الغير والتدخل المباشر فيها، والتعدي على المال العام وفرض الرأى (حتى لو كان في صورة نصيحة) على الآخر، والكذب والنفاق، والفصل بين القول والفعل، وبين المعاملات والأخلاقيات، وعبادات الدين وسلوكياته، والتركيز على المظهر لا المخبر (والذي ينعكس في سطحية الأفكار) وإنكار قيمة العمل، والنظرة الدونية له وربطه بالمقابل المادي وليس بارتقاء الأمم وتحسين قيم المجتمع وأوضاع الحياة. وقد يظن البعض أن هذه السلوكيات الاجتماعية لا علاقة لها بالعمل والتقدم، وهذا خطأ كبير، **فكما أن هناك اقتصاديات للتقدم، فهناك أيضاً سلوكيات له**، ولن تجد دولة تقدمت ومازالت بها تلك السلوكيات، وهي كما نري سلوكيات مخالفة للأديان جميعها، بل وهي أساس مشكلتنا في «نزيف العقول» كما أنها تقضى على جهود المثقفين والخبراء والرواد.

وقد تمادت بعض الدول في إعلاء دور الدولة في «فرض» سلوكيات التنمية، فقامت سنغافورة مثلاً بفرض عقوبات قاسية للحفاظ على المظهر الاجتماعي الحسن ومنع التهاون بالنسبة لمنظر الشارع (منعت مثلاً مضغ اللبان لأنه صعب تنظيفه) وحرمت التسول وهدمت العشوائيات وجعلت العمل على إنشاء وصيانة المساكن واجباً على المواطنين، بل إن الدولة قامت بادراة مؤسسات لمكافحة العنوسة وتشجيع الزواج خاصة لموظفي الدولة (خشية أن تؤثر العنوسة على معدلات الإنتاج من جهة وعلى تركيبة المجتمع وتراجع مستويات العمل والتعليم بالطبقة المتوسطة من جهة أخرى).

٤ - تحقيق المشاركة الضرورية بين الدولة والمجتمع (ممثلاً بجميع فئاته) للقيام بعملية التنمية معتمدة في ذلك على خيارات الدولة النامية بتكوين أصول اجتماعية اقتصادية قابلة للطرح في السوق، وتعريف -بشكل ابداعي وغير تقليدي- الأصول الاجتماعية اقتصاديا، بمعنى تحديد القابل للطرح في السوق

وغيره من أصول لا يمكن تداولها. وذلك عن طريق كسر الجمود في المنظومات الإنتاجية من خلال إثراء وتعدد مناهج المنافسة وطرح الأفكار الجديدة التى تؤدي لسلوكيات مختلفة ومبدعة(بحيث لا ينافس الجميع في هامش ضيق يولد العداء ولا يحقق الإثراء). وبالتالي توفير ما يسمى «بالرأسمالية البيروقراطية»، من ذلك اعتبار المعلومة في عصر تكنولوجيا المعلومات سلعة شبه عامة quasi-public goodوبالتالي ضرورة قيام الدولة بدور نشط في جمع ونشر المعلومات بشفافية وبما يدحض الإشاعات ويسهم في تكوين شبكات معلومات بين المؤسسات العاملة في المنظومات الإنتاجية الواحدة والمختلفة، ويحقق التدفق السريع والوقتى للاستفادة من المعلومة اقتصادياً واجتماعياً وتنافسياً.

٥ - الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني ليعتمد على الوحدات المحلية (أو المحافظات والأقاليم) والتى ثبت أنها أكثر فعالية في تحقيق الإنتاجية والتنافسية ومراعاة احتياجات المجتمع، ولا أدل على الدور الكبير للوحدات الصغيرة إلا اعتماد الدول المتقدمة على الوحدات المحلية البارزة في قيادة اقتصادياتها مثل دور الأقاليم الألمانية في قيادة صناعة السيارات بها، وكذلك الأقاليم الزراعية في البرازيل وغيرها، فعوامل التميز القادرة على المنافسة هى العوامل الناجمة عن ترابط البيئة والاقتصاد والمجتمع أي النابعة من عوامل محلية والمعتمدة على طبيعة الشعب والثقافة السائدة.

وما سبق من عرض لتجارب الشعوب يؤكد على دور «الموارد البشرية» كأصل اقصادي محوري يفوق دور العوامل الإنتاجية الأخرى. وبالتالي يخلق توزيعاً طبيعياً للمراكز الإنتاجية المتميزة ويحقق التنوع الوظيفي المطلوب للدول ذات الحجم الكبير، وينوع اقتصادياتها حيث ثبت أن التنوع والترابط أساس أي تقدم اقتصادي مستقر ومستمر، وحتى لايكون اعتمادنا الأساسي على الواردات الأجنبية غير المستقرة والمتغيرة الأسعار العالمية خاصة في السلع والخدمات الأساسية كالغذاء والطاقة. وبهذا التخصص مع التنوع تنمو عواصم مختلفة

ومتفردة ورائدة وغير مسبوقة على امتداد الدولة الكبيرة، وبحيث تعمل تلك العواصم كمراكز إشعاع لمن حولها، وتتوفر بها جميع المستلزمات الحياتية والترفيهية بشكل مستقل عن مركزية العاصمة الرسمية. ولا شك هنا أن تكنولوجيا الاتصالات –والتي عملت حتى الآن كوباء على الدول النامية بما أدخلته من مفاهيم انعزالية وتفتيتية لمجتمعاتنا، وبما أثارته من نزعات استهلاكية تفوق إمكانياتنا– يمكنها أن تكون نعمة باستخدامها الاستخدام الصحيح، وبذلك تنمو قري ممتدة ومتخصصة في خدمات أو منتجات بعينها لتخدم الدولة الكبرى ككل وليس العاصمة فقط.

خامساً: الاندماج العربي ضرورة تنموية:

تؤكد تجارب الشعوب ان الترابط الأفقي بين فئات المجتمع هو أقوي الروابط وأكثرها مقاومة للتحديات والأزمات، وكذلك تثبت نظريات الاقتصاد الحديثة التي طالما أكدت مسبقاً على أهمية التراكم الرأسمالي (وهو تراكم بطبيعته رأسياً) أن الأزمات المالية المتتالية تؤكد هشاشة الاقتصاد المالي الفردي بالمقارنة بالاقتصاد الحقيقى القومي المبنى على مقومات أساسها اجتماعي. ومن هنا كانت الدعوة للترابط الاجتماعي مرة اخري باعتباره أحد أهم الموارد اللازمة لإنعاش الاقتصاد العالمي والقومي. والتطور الطبيعي للمجتمعات يجعل التوسع الأفقي في روابط الأفراد يعبر حدود الدول وينطلق نحو أساسيات العولمة وأهمها الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

وتتميز منطقتنا العربية بوجود انسياب طبيعي بين سكانها وانتمائهم لأصل عربي واحد–وإن اختلط بأعراق مختلفة زانته وزادته صلابة وقدرة– وعبادتهم لإله واحد –نعبده جميعاً مهما تعددت دياناتنا بين مسلمين (سنة أو شيعة) ومسيحيين أو يهود، ولغة مشتركة يحسدنا عليها كل العالم، إذ تتعجب الأمم المختلفة – سواء الأوروبية أو الآسيوية– من إمكانية تواصل الإنسان العربي البسيط في ٢١ دولة

من امتداد الخليج إلى المحيط مع بعضهم البعض بسهولة ويسر، وعلى مساحة تربو على ١٥ مليون كيلو متر مربع. وبالرغم من مساحة هذا المشترك الكبيرة، إلا أن التواصل الحالي بين شعوب المنطقة لا يرقى له، وهذا «الانفصال» عن الماضى يرجع أساساً لعدم قدرتنا على التوحد ومواجهة أزماتنا والتعامل معها بجدية أو بمعنى أدق عدم تحملنا للمسؤلية الاجتماعية لأمتنا العربية. فعلى أبناء امتنا أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم، بما يتماشى مع إمكانياتهم وقدراتهم ومشكلاتهم، سواء أكانت قرارات تخطيطية أم تنفيذية.

والحديث عن المسئولية الاجتماعية الإقليمية هو حديث العصر، فأوروبا الموحدة أصبحت لا تفرق بين فقير فرنسا وفقير المجر فكلاهما يتحمل الاتحاد الأوروبي مسئوليته (لا ننسى هنا أن الرئيس الفرنسي من أصل مجري)، وكذلك نجد التكامل في منطقة النمور الآسيوية خاصة بين ماليزيا وإندونسيا مثلاً. وفي المقابل نجد الواقع العربي يعزز الانفصال بين دوله وفك الاشتباك بين المصالح العربية المتعددة المشتركة أملاً في الفوز في السباق الدولي الراهن بأكبر المزايا الفردية متناسين أننا جميعاً في زورق واحد، وأن تعامل الغرب أو الشرق مع الدول العربية فرادى يجعلهم هم الأعلى ويجعلنا نحن الأدني خاصة مع تعمق الفجوة بين الدول العربية، فسبيل التعامل على قدم المساواة مع الأمم الناهضة لا يكون إلا من خلال الصيغ الجماعية. ولا بد أن يكون واضحاً أن تفاوت مستويات وموارد دول المنطقة العربية هو عامل إضافي لمزاياها المتعدده وليس سبباً لفرقتها بين من يملك ومن لا يملك، فحكمة الفقر والغنى هي أقدم الحكم الإلهية التى تؤكد حاجة الفقير للغنى وحاجة الغنى للفقير، وتداول الأخذ والعطاء والتكافل بينهما. والمؤسف أن منطقتنا كما تفتقد لمفاهيم المسئولية الاجتماعية للفرد والمؤسسات تجاه المجتمع الصغير تفتقدها تجاه المنطقة والأمة.

وتختلف المسؤلية الاجتماعية تجاه الإقليم عن تلك على المستوى الوطنى بأنها تشمل أيضاً حماية أمن وحداته الوطنية وحدوده الجغرافيه، أي أنها لا تقف عند

حدود التكافل الاجتماعي والاقتصادي بل تتعداه لذلك الأمنى والبيئي والإنساني. ولا شك هنا أن المسئولية الاجتماعية هي أساس مراجعة خطط الاندماج الإقليمي، ومن الهام وضع استراتيجيات واقعية له تكشف مزايا التعاون على مستوى المنطقة خاصة تلك المتعلقة بالربط بين دول المنطقة، وجعلها منطقة اقتصادية متماسكة، وبالتالي استحواذ مركز عالمي متميز للمنطقة ككل انطلاقاً من مواردها ومعطياتها الطبيعية والبيئية، واكتشاف إمكانيات الإنتاج والتعاون في المنتجات الموسمية بطرحها على مدار العام بالاستفادة من التعددية التى يتيحها امتداد رقعة التعاون الإقليمي. والاستفادة القصوي من القدرات الجماعية –والتى هي بالطبع أكبر وأكثر نفعاً– في إنشاء شبكات متصلة من المشروعات على المستوى العربي بعد أن ثبت نجاحها على المستوى الوطني في بعض الدول بربط سلسلة بنوك القرية والصناديق التى تدعم المشاريع الصغيرة والمصانع المتعثرة بتحويل إنتاجها والتوجه للمشاريع المرتبطة بحاجات المجتمع مثل الصناعات الغذائية المشتقة خاصة المرتبطة بالاحتياجات الضخمة من الغذاء لمنطقتنا (مثل تصنيع الخبز من مشتقات أخرى غير القمح كالبطاطس)، ومصانع تصنيع وسائل المواصلات المتداولة للفقراء كالعجل والموتوسيكلات، ومصانع معالجة النفايات، ودعم مشاريع تخضير الصحراء وتوسيع الرقع الخضراء بالمدن المزدحمة، وإقامة شبكات عربية من مراكز دعم أصحاب المواهب العلمية والمبتكرين والمخترعين وكذلك المبدعين في مجالات الرسم والخط العربي والفن والأدب....الخ.[١]

كما يجب أن تهدف خطط العمل لتحقيق التكامل الإقليمي إلى إدراج سياسات وحوافز استثمارية وبنية أساسية جيدة واتساق في القوانين ورفع لكفاءات الحكومات الإقليمية، وغيره من عمليات ضرورية لتحقيق المسئولية الاجتماعية الواجبة تجاه المجتمعات العربية.

---

(١) د.عبير بسيوني رضوان، الإندماج الإقليمي ضرورة للنمو الأفقي، مجلة الدبلوماسي، يناير ٢٠١٠، ص ص ٣٠-٣٢.

والتكامل الإقليمي هام وضروري للمنطقة العربية بشكل ملح وخاص انطلاقاً من مسئولية المجتمعات العربية في الحفاظ على حدود وحقوق المنطقة وتنمية النفط وعوائده الرأسمالية لتأمين التقدم والمستقبل. وفي الظرف الزمني الحالي تزداد المسئولية لحماية موأردنا من التكالب العالمي على استغلالها (واستنفادها)، ومن ثم إعادة دولنا إلى نقطة الصفر، ودلائل ذلك عديدة:

- تزايد ثقل المحافظين الجدد على مستوى الدول الغربية (ونتائج الانتخابات الأوروبية تؤكد ذلك) وتحريضهم على تشكيل تحالف من الدول الصناعية الكبرى لحرمان الدول العربية من السيطرة على مصدر الطاقة الأساسي في العالم، وعلى رأس هؤلاء وزير الخارجية الأمريكي السابق «هنرى كيسنجر» الذي لم يتورع عن ان يدعو –صراحة– ومنذ عام ١٩٧٥ إلى مصادرة النفط العربي باحتلال السعودية مؤكداً على أن العالم سيصمت أمام مثل هذا الاعتداء وأن العرب لا يمكن أن يتحدوا أو يصمدوا أمامهم. بل إنه واقعياً ومع غزو العراق عام ٢٠٠٣ جاءت معظم التحليلات السياسية مؤكدة ان الحرب الأمريكية على العراق كانت تستهدف البترول بالمرتبه الأولى.
- أن الدول المتقدمة لن تسكت كثيراً أمام ما يصفونه «باحتكار القلة لسوق النفط» بمعنى سيطرة الأوبك عليه وهي تسعى في اتجاهين هما تضمين النظام التجاري متعدد الأطراف آلية خاصة بالنفط من جهة، والقضاء على سياسات دعم الطاقة من جهة أخرى.
- أن الأزمة المالية العالمية كان لها بشكل عام ثلاث تأثيرات أساسية على الدول النامية تمثلت في إفلاس بنوك محلية وخفض القدرة على الإقراض داخلياً، وخفض متحصلات الصادرات (نتيجة خفض أسعار السلع)، وخفض التدفقات المالية للدول النامية. وهذه التأثيرات لم تنج منها الدول العربية بل كانت أكثر تأثراً مع انهيار أسعار البترول مما سبب أزمات كبيرة بأسواق المال والبورصة بها وأظهر هشاشة اقتصادياتها.

- ان الأزمة المالية العالمية سحبت أيضاً الفوائض المالية الضخمة التى تكونت في حسابات دول الخليج والدول العربية (سواء نتيجة نمو صادراتها أو لارتفاع أسعار البترول) حيث أعيدت تلك الفوائض إلي الأسواق المتقدمة في صورة استثمارات في محافظ الأوراق المالية لتشكل ظاهرة التخمة المالية التى أدت بدورها إلى التساهل في منح القروض بضمانات واهية ثم ضاعت وسط الأزمة الأموال العربية مع التأميم الغربي لبنوكها الكبري. وتجدر هنا الإشارة إلى أن فكرة تحويل عوائد النفط إلى عملات ورقية (دولارية) بلا قيمة حقيقية هو أمر تستفيد منه فقط دول الغرب ولا يمثل تراكماً مالياً حقيقياً للدول العربية باعتبار أن مصير هذه الأموال هو إما إنفاقها (على منتجات استهلاكية غربية) أو إقراضها (للدول الغربية) أو تكنيزها تحت رمال الصحراء العربية (وانتقاص قيمتها مع الزمن).
- أن التعديلات الحالية بالنظام المالي العالمي تسعى إلى منع تقويم بعض العملات(خاصة الخليجية)بأقل من قيمتها الحقيقية باعتبار ذلك دعماً–غير مباشر–لصادراتها وبالتالي إعادة النظر في سلطات الدول في تقويم عملاتها واعتبار ذلك مسألة تجارية(وبالتالي يستوجب عقوبات تجارية وفقاً لآليات المنظمة العالمية للتجارة الملزمة).
- محاولة الدول الغربية وضع قواعد تنظيمية للممارسات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية (مثل الصندوق الكويتى والعربي السعودي وغيره) والتى لديها استثمارات واسعة، وبحيث يكون لها –كدول متلقية لهذه الاستثمارات– سيطرة عليها انطلاقاً من توسيع اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة لدورها في مجال التجارة في الخدمات GATS.

إن تجارب الدول العربية للتعاون مع العالم بشكل فردي معظمها فاشلة لا تتناسب مع قدرات وواقع هذه الدول، وتضعها دائماً في موضع المتلقي الضعيف حتى لو امتلك خزائن الذهب الأبيض أو الأسود، ولا مجال لتصحيح هذه المعادلة

إلا بالتعامل بالمنطق المؤسسي مع العالم الذي لم يُعد يعرف غيره، فالمنظمات (أو المؤسسات) الإقليمية المختلفة التى تُعبر عن تجمعات الدول المتشابهة وتوحد كلمتها أصبحت هي المسيطرة والمحددة للسياسات العالمية.

وهكذا فإنه لا فرار من قيام الدول العربية بمسئوليتها الاجتماعية تجاه شعوبها ومنطقتها، ولن تتمكن هذه الدول من ذلك إلا من خلال التكتل والتوحد العربي، والاستعداد العربي المشترك والمسبق بصياغة الأجندة الاقتصادية والتجارية -بل الأمنية والبيئية- العربية قبل أن تنجح الجهود الحثيثة الحالية لإعادة صياغة العالم في وضع صورته النهائية، وقبل أن يتم إعادة توزيع الاختصاصات بين المنظمات الدفاعية والاقتصادية والمالية الدولية بما يتوافق مع التحديات التى فرضتها الأزمات الاخيرة تحقيقاً لمصالح الدول والتكتلات الكبري وبدون مراعاة لمصالح المنطقة العربية.

وبذلك تزداد الحاجة للتنسيق العربي وتطوير اقتصادياته من خلال التعاون المشترك بين دوله بشكل مستقل عن رأس المال الغربي حيث إن التجربة الاقتصادية العملية في السنوات الأخيرة -خاصة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١- اتسم فيها التعامل مع العالم العربي ورأس المال العربي بنظرة متشككة -وعدوانية أحياناً- من الغرب تجاة الدول العربية جميعاً -حتى أقرب الحلفاء- وهو ما أثبتته حالة صفقة إدارة الموانى الأمريكية، والتى كادت أن تفوز بها دولة الإمارات العربية «صفقة دبي» ومنعت الضغوط السياسية من استكمالها. وهو ما يعيدنا مرة أخرى لسمة «العولمة» الأساسية وهي تداخل المعايير السياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية وهو ما يعني أن أية استراتيجية عربية للمفاوضات التجارية لا بد أن تكون شاملة ومتكاملة لتعبر عن واقع العالم العربي بكافة عناصره. وهو ما يؤكد -في الوقت نفسه- أهمية المتابعة الدقيقة للموضوعات الدائرة بالمنظمة العالمية للتجارة WTO والتى لم تعد فقط أداة لإدارة التجارة الدولية بل لإدارة الاقتصاد والسياسة والثقافية العالمية.

وأخيراً، يجب الإشارة إلى أن النظام التجاري العالمي يواجهه خطر عظيم يماثل ذلك الذي واجهه في الثمانيات (انهيار أسعار الصرف- ارتفاع شديد في أسعار الطاقة- تقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية- ارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية- زيادة مشكلة الديون- انتشار الكساد التضخمي) وهو ما أدى إلى تعطل جهود تحرير التجارة آنذاك، ويواجه الاقتصاد العالمي حالياً نفس هذه المظاهر والتى بالتأكيد تعد أرضاً خصبة للتيار الحمائي -وبالذات في الدول الصناعية المتقدمة- خاصة وأنها حصلت على أهم مطالبها التجارية في دورات الجات السابقة، كما أنها تحصل -من خلال صفقات ثنائية وبالاستناد إلى قوتها السياسية والعسكرية- على مزايا بشكل مستمر تحقق مصالحها. وبالتالي فإن نجاح الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، في فرض أجندة جديدة وإتمام جولة مفاوضات التنمية يعتمد اعتماداً أساسياً على التنسيق بين تكتلاته، والوقوف بشكل موحد مع مطالب دوله، وهو ما يحقق مصالح العالم العربي. ولا سبيل للنجاح في فرض أجندتنا دون امتلاك نفوذ اقتصادي وسياسي -وليس تمثيل عددي فقط- فمن يملك هذا النفوذ، يتحكم في صياغة نتائج المفاوضات بما يخدم مصالحه. والعالم العربي يمتلك مقومات قيادة الدول النامية لتشكيل نفوذ اقتصادي وسياسي كاف لتشغيل المنظمة العالمية للتجارة بطريقة تخدمه. والتساؤل هنا متى سنملك الإرادة الكافية لاستخدامه؟.

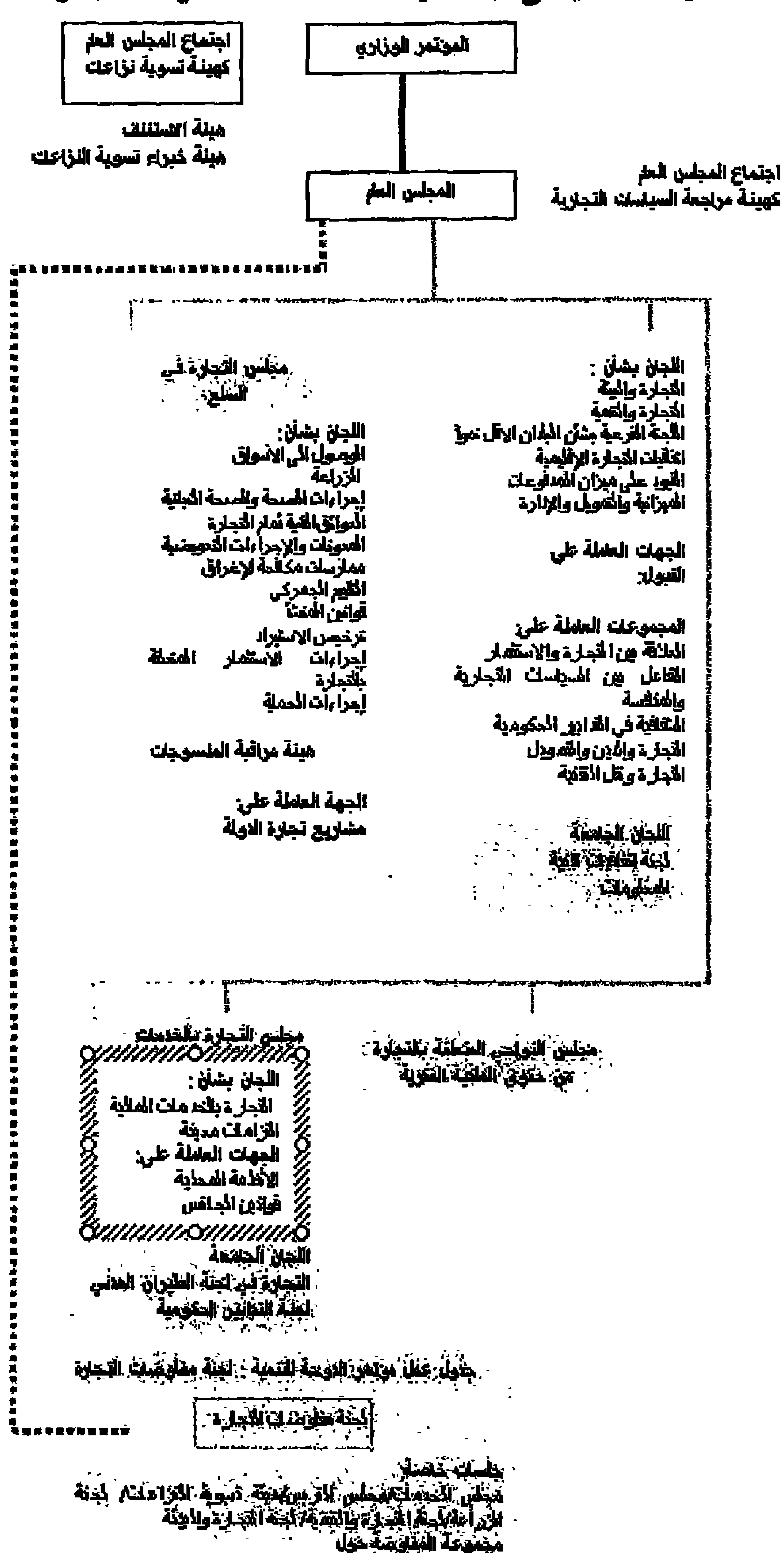
والله الموفق،،،

د. عبير بسيوني عرفة على رضوان

abeerbassiouny@yahoo.com

الملاحـــق

ملحق (١) هيكل واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة



ملحق (٢) قائمة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الصادرة عن جولة اورجواي

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة اورجواي ٢٨ وثيقة قانونية تتضمن:

الاتفاق الختامي على نتائج جولة أوروجواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتشمل اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية (الوثيقة الأولى)

الملحق ١ ألف:

الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع (الوثيقة الثانية):

- الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة GATT ١٩٩٤ (الوثيقة الثامنة) وهي ثمانية اتفاقيات أدخلت مجموعة من التعديلات على الاتفاقية الأصلية للجات)، ومدى سلطتها هو إلغاء الحواجز الجمركية سواء التي تصنعها التعريفات الجمركية أم غيرها أمام حركة رأس المال والبضائع بين البلاد.).
- وثيقة تفاهم خاصة بتفسير المادة الثانية: ١(ب) من الاتفاقية العامة يشأن التعريفات والتجارة ١٩٩٤ (لوثيقة الحادية والعشرون).
- وثيقة تفاهم خاصة بتفسير المادة السابعة عشرة من الاتفاقية العامة بشأن تعريفات والتجارة ١٩٩٤ والخاصة بالمعاملة الوطنية (الوثيقة الثانية والعشرون).
- وثيقة التفاهم الخاصة بأحكام ميزان المدفوعات في الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ١٩٩٤ (الوثيقة العشرون).
- وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية العامة بشأن تعريفات والتجارة ١٩٩٤ الخاصة بالترتيبات الإقليمية (الوثيقة الثالثة والعشرون).
- وثيقة التفاهم الخاص بالاستثناء من الالتزامات بموجب المادة الخامسة والعشرين الاتفاقية العامة بشأن تعريفات والتجارة ١٩٩٤ (الوثيقة الرابعة والعشرون).

- وثيقة التفاهم الخاص بتفسير المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ١٩٩٤ والخاصة تعديل النزولات (الوثيقة الخامسة والعشرون).
- بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ١٩٩٤ الخاص بالتحلل المؤقت من الالتزامات (الوثيقة السادسة والعشرون).

- اتفاق بشأن الزراعة AoA.
- اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية SPM (Phytosanitary) (الوثيقة الخامسة).
- اتفاق بشأن المنسوجات والملابس (الوثيقة السادسة).
- اتفاق بشأن القيود الفنية أمام التجارة TBT (الوثيقة الثانية عشرة).
- اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMs (الوثيقة السابعة).
- اتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ١٩٩٤ (مناهضة الإغراق) (الوثيقة الحادية عشرة).
- اتفاق بشأن تطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ١٩٩٤ (القيمة الجمركية) (الوثيقة الخامسة عشرة).
- اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن (الوثيقة العاشرة).
- اتفاق بشأن قواعد المنشأ (الوثيقة التاسعة).
- اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد (الوثيقة الثالثة عشرة).
- اتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية (الوثيقة الرابعة عشرة).
- اتفاق المشتريات الحكومية (الوثيقة السادسة عشرة).
- اتفاق بشأن الوقاية والضمانات ضد المخاطر (الوثيقة السابعة عشرة).

الملحق ١ باء:

الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات GATS (**الوثيقة الثالثة**).

الملحق ١ جيم:

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPs (الوثيقة الرابعة).

الملحق ٢:

تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات DSU (الوثيقة الثامنة عشرة).

الملحق ٣:

آلية مراجعة السياسة التجارية TPRM (الوثيقة السابعة والعشرون).

الملحق ٤:

اتفاقيات التجارة الثنائية.

بالإضافة إلي القرار الوزاري لتعويض الدول النامية: المستوردة الصافية للغذاء، والأقل نمواً. (الوثيقة الثامنة والعشرون).



ملحق (٣) الحمائية في قطاعى المنسوجات والملابس في الاقتصاد العالمى

أولاً: في إطار اتفاقيات الجات:

تحتل المنسوجات والملابس مكانة هامة في الاقتصاد العالمى، وتساهم مساهمة كبيرة في الصناعة والعمالة والتجارة. وقد بلغت قيمة التجارة العالمية (مقاسة بحجم الصادرات) في المنسوجات والملابس حوالي ١٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أي نحو ٧٪ من الصادرات السلعية العالمية.(١) وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد للملابس في العالم، ولقد زادت هذه الواردات بشكل متصل منذ السبعينات، فارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ من الملابس بنسبة ١٧١٪، ووصلت إلى حوالي ٣٤,٧ بليون دولار أمريكى من ١٦٨ دولة، وتمثل وارداتها من الملابس ٢٨٪ من إجمالي واردات العالم.(٢)

وأهمية قطاعى المنسوجات والملابس وإن كانت آخذة في التضاؤل بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية، فهى لا تزال تسهم بشكل ملحوظ في العمالة والتجارة. بل إن بعض الدول الصناعية تعتبر من كبار مصدرى ومستوردى المنسوجات والملابس. كما تمثل التجارة في منتجات المنسوجات والملابس أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ أن الدول الأخيرة تصدر أكثر من نصف الصادرات العالمية للمنسوجات وحوالي ثلاثة أرباع الصادرات العالمية للملابس. وتتجاوز هذه النسب كثيرا حصة الدول النامية في مجمل الصادرات الصناعية العالمية (أقل من ٢٠٪)، مما يدل على أن ميزتها النسبية في قطاعى المنسوجات والملابس. وفي الكثير من الدول النامية تشكل حصة صادرات المنسوجات والملابس جزءا ضخما من صادراتها. كما يمثل هذان القطاعان عنصرا حاسما في

---

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٩٥

(2) The Apparel Industry And Codes Of Conduct: A Solution To The International Child Labor Problem, Bureau Of International Labor Affairs, Department Of Labour, (USA: ILAB, 1996) http://www.dol.gov/dol/ilab/public/media/reports/apparel/main.htm.

سعيها الحثيث نحو التصنيع والنمو. وبالتالي يكون لنظام التجارة الدولى الذي يحكم المنسوجات والملابس آثار بعيدة المدى على دخل الدول النامية ونموها.[١]

غير أن تاريخ هذين القطاعين اتسم لعدة عقود بالحمائية المتزايدة والثابتة من جانب الدول الصناعيةالتى تعكس المقاومة الشديدة للإصلاحات الهيكلية. ولسوء الحظ فإن الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف كانت إلى عهد قريب تضفي طابع القانونية على هذه النزعة الحمائية. لذلك واجهت جولة أوروجواى تحديا كبيراً في إدراج هذين القطاعين في نظام التجارة متعددة الأطراف.[٢] ومن هنا تنبع أهمية الإشارة للأساليب الحمائية العديدة التى سادت هذين القطاعين، والموجه أساساً من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لندرك مدى الفراغ الذي أدت إليه نتائج جولة أوروجواى بتقييدها الإجراءات الحمائية التى كانت تسود هذين القطاعين. وفي هذا الفراغ قدمت الأبعاد الاجتماعية والبيئية فرصاً حمائية جديدة -ومقبولة لدى الدول المتقدمة على الأقل- للسيطرة على واردات الدول النامية من المنسوجات والملابس. وقد قام مكتب الشئون العمالية الدولية بوزارة العمل الأمريكية بإنشاء قسم خاص بتشغيل الأطفال في هذا القطاع، وأصدر بانتظام سلسلة تقارير عن قضايا تشغيل الأطفال ولقد خصص الإصدار الثالث من السلسلة لموضوع تشغيل الأطفال في إنتاج الملابس التى يستوردها السوق الأمريكى.[٣] هذا بالرغم من تأكيد ممثلى اتحادات العمال أنه في السنوات الأخيرة بدأ قطاع تصدير الملابس في طرد الأطفال ممن يعملون لديه لتجنب الدعاية المعادية في الدول المستوردة، بل حتى لم يعودوا يعينون الشباب (من سن ١٤ – ١٧ عام) مما تسمح به القوانين المحلية أو حتى مواثيق السلوك للشركات بعملهم، ولقد تم

---

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٩٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٦

(3) The Apparel Industry And Codes Of Conduct: A Solution To The International Child Labor Problem, Op.Cit.

رصد حالات احتيال يقوم بها الشباب لتزوير أعمارهم للعمل بهذا القطاع. وبالرغم من ذلك فما زالت الدعاوى قائمة بوجود تشغيل أطفال في دول مثل جواتيمالا، كما أنه من الواضح استمرار عمل الأطفال لدى الموردين من الباطن وفي المنازل في هذا القطاع في دول مثل الفليبين والهند.

وفيما يلى سنعرض للإجراءات الحمائية التى خضع لها هذان القطاعان لبيان مدى سيطرة الدول الصناعية على الواردات من هذين القطاعين في إطار الجات، وبالتالي الدور المتوقع من إثارة الأبعاد الاجتماعية والبيئية لملء هذا الفراغ.

أ-الحمائية في قطاعي المنسوجات والملابس:

اتخذت القيود على التجارة في المنسوجات والملابس شكل تعريفات مرتفعة وتصاعد في التعريفات، والأهم من ذلك اتخذت شكل قيود كمية. وتزيد نسبة الحمائية في هذين القطاعين كثيرا عن الحمائية المفروضة على القطاعات الصناعية الأخرى الأكثف عمالة في الدول الصناعية. وقد بلغ متوسط التعريفات المفروضة في الدول الصناعية قبل جولة أوروجواى أكثر من ١٥٪ في حين بلغ متوسط التعريفات المفروضة على كافة المنتجات الصناعية (باستثناء النفط) حوالي ٦٪. وتتجه التعريفات على منتجات المنسوجات والملابس إلى الزيادة مع تقدم مرحلة التصنيع، فيبلغ متوسط التعريفة المفروضة في الدول الصناعية على الألياف النسيجية نحو ١٪ مثلا، في حين تزيد التعريفة المفروضة على الملابس في الغالب عن ٢٠٪. والمقصود من هذا التصاعد في التعريفة حماية الإنتاج الذي يتميز بقيمة مضافة أعلى في الدول الصناعية.[١]

ومع أن الحواجز الجمركية لها أهمية واضحة في هذا المجال، إلا أن العائق الأساسى الذي كان يواجه التجارة في المنسوجات والملابس تمثل في سلسلة القيود الكمية المتتالية التى دامت طوال عدة عقود. ففي فترة ما قبل الستينات كانت هناك

---

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٩٦

حصص واتفاقات تقييد اختيارية كثيرة - تعرف باسم القيود (الصلبة) - قاومت المحاولات التى بذلت بعد إنشاء الجات لإزالة القيود الكمية عن معظم التجارة غير الزراعية. وغطى الترتيب القصير الأجل المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات القطنية الفترة الممتدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢، ثم تلاه الترتيب الطويل الأجل المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات القطنية الذي غطى الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٣. وكان الغرض من هذين الترتيبين ضبط التجارة من أجل تلافي حدوث (اختلالات سوقية) في الدول الصناعية. وفي بعض الحالات، رأت بعض مجموعات المصالح في الدول النامية أيضا هذين الترتيبين وسيلة لتقتسم هذا الريع المماثل للريع الاحتكارى. ووافقت الدول النامية -على مضض- على الاشتراك في هذين الترتيبين لأنها خشيت من أن تواجه البديل المتمثل في زيادة الدول الصناعية للقيود المفروضة خارج نظام التجارة متعددة الأطراف. بيد أنه ثبت أن هذين الترتيبين ليسا مؤقتين ولا محدودين. بل تبعهما سلسلة متتالية من اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف، وامتدت القيود لتشمل عدداً متزايداً من الألياف والملبوسات.[1]

ب- اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف:

اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف هى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التى تم التفاوض عليها في إطار متعدد الأطراف، وتقيد هذه الاتفاقيات صادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى الدول الصناعية المشتركة في هذه الاتفاقيات. وقد كان الغرض منها توفير حماية (مؤقتة) لصناعات المنسوجات والملابس المحلية في الدول الصناعية للسماح لها بالتكيف مع المنافسة الأجنبية، ولإتاحة المجال أمام مصدرى الدول النامية للنفاذ (بطريقة منظمة) لأسواق الدول الصناعية. ولكن هذه الاتفاقيات تحولت في الواقع إلى اتفاقيات شبه دائمة على

(١) المرجع السابق، ص ١٩٧

مدى أربع مراحل متتالية[1]، ومدت ثلاث مرات حتى ديسمبر ١٩٩٤. وهناك أكثر من ٤٠ دولة مشتركة في هذه الاتفاقيات، وهى تغطى ٨٠٪ من الصادرات العالمية للمنسوجات والملابس، ولها حوالي ١٠٠ اتفاق تقييد ثنائى. ويتراوح نطاق شموليتها بحسب الدول النامية المصدرة. فتطبق أشد القيود على أكثر المنتجين كفاءة. وتبلغ القيود الثنائية الكلية التى تفرضها اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف على الحصص (بالاستناد إلى الأسعار المثبتة والمقدرة للحصص التى تحددها الاتفاقيات) نحو ١٥ إلى ٢٥٪ بالنسبة للمنسوجات و٢٥ إلى ٤٠٪ بالنسبة للملابس، ومع مرور الوقت تزايدت قيود وتعقيدات اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف.[2]

وبالإضافة إلى اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف يوجد عدة قيود أخرى تفرضها الدول الصناعية المستوردة على صادرات الدول النامية غير المشتركة في الاتفاقيات المذكورة أو على منتجات المنسوجات والملابس غير المدرجة فيها. وهكذا بلغ العدد الكلى لاتفاقيات التقييد المتعلقة بالتجارة في المنسوجات والملابس، سواء أكانت اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف أم غيرها ١٢٧ اتفاقا في عام ١٩٩٢.[3]

ومن الجدير بالذكر أن تجارة الدول النامية مقيدة، في حين أن التجارة فيما بين الدول الصناعية في هذا المجال لا تخضع لقيود كمية (وإن كانت تخضع للتعريفة الجمركية). إلا أن قطاعى المنسوجات والملابس يعتبران حالة خاصة في هذا

---

(١) المراحل هى اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف الأولى (١٩٧٤ - ١٩٧٨)، واتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف الثانية (١٩٧٨ - ١٩٨١)، واتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف الثالثة (١٩٨٢ - ١٩٨٦)، واتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف الرابعة (١٩٨٦ - يوليو١٩٩١)

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩٧-١٩٨

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٨

الصدد، إذ أنهما المجالان الوحيدان اللذان سمحت فيهما الجات بانتشار استخدام القيود الكمية في مواجهة الدول النامية. بيد أن الدول الصناعية لا تفرض جميعها القيود بشكل متماثل في إطار اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف. ذلك أن بعض الدول المشتركة تفرض قيودا كمية رسمية قليلة (كالنمسا وفنلندا واليابان والسويد وسويسرا) في حين أن غيرها (مثل الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة) يتبع أنظمة أكثر تقييدا[1]. وهكذا فإن اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف تخرج عن مبدأ جوهرى للجات وهو عدم التمييز (وتخالف أيضا النص المانع لاستخدام القيود الكمية). بل إن مجرد وجودها يزعزع مصداقية الجات، لا سيما لدى الدول النامية، ويذكر بشكل دائم بعجز الجات عن فرض الانضباط على الدول التجارية الرئيسية في العالم.[2]

ج- آثار اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف:

تمخضت اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف عن تكاليف اجتماعية كبيرة في الدول الصناعية. فيقدر البعض أن التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الحصص التى

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أن كثيرا من الدول النامية، بما فيها بعض أكبر مصدرى المنسوجات والملابس تلجأ هى أيضا إلى فرض قيود مكثفة وعالية جدا على وارداتها من المنسوجات والملابس، كما أن كثير منها تطبق قيودا كمية وتعريفات مرتفعة فى آن واحد بغية الحد من المنافسة الأجنبية، وذلك بالرغم مما حققته من كفاءة فى الكثير من أصناف المنتجات فى هذين القطاعين. فهنالك دول نامية مثل الصين ومصر والهند وإندونيسيا وباكستان حافظت لفترة طويلة على قيود متشددة على واردات المنسوجات والملابس، وكذلك على تصاعد ملحوظ فى التعريفات. وتفرض القيود فى بعض الحالات لأغراض ميزان المدفوعات أو بسبب «المعاملة بالمثل» أي كما تعامل صادراتها فى الدول الصناعية. كما أعطى ارتفاع نسبة القيود فى الدول النامية بدوره عذرا لصناعات المنسوجات والملابس فى الدول الصناعية لمقاومة محاولات التخلص من حواجزها التجارية والمطالبة بتطبيق (المعاملة بالمثل) فيما يتعلق بفتح الأسواق. وقد شرعت بعض الدول النامية فى برامج لتخفيف الحمائية فى هذين القطاعين.

(٢) المرجع سابق، ص ١٩٩

فضتها اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف قد ناهزت ١٢ بليون دولار (بأسعار عام ١٩٨٤) في الولايات المتحدة. أما لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية فتقدر أن تكلفة إعانة كل وظيفة تحميها اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف في الولايات المتحدة تعادل ٢٧٠٠٠٠ دولار.[١]

أما بالنسبة لمصدرى الدول النامية فقد أعاقت اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف نمو صادرات المنسوجات والملابس وتسببت في خسارة كبيرة في حصيلة التصدير المحتملة. ومن المقدر أن هذه الخسارة تزيد عن ربع الحصص الذي استحق لمصدرى الدول النامية بموجب اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف. **فهذه الاتفاقيات قيدت الواردات المحتملة لأسواق الدول الصناعية الرئيسية، كما أن نمو حجم صادرت الدول النامية من المنسوجات والملابس قد قل** بفعل الاتفاق.[٢]

وقد عاقبت اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف الأداء الجيد، أي أن الدول التى حققت أكبر قدر من النجاح في زيادة صادراتها من المنسوجات والملابس هى التى كانت أكثر عرضة للتضرر من فرض حصص بموجب اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف أو تشديدها. وتتضمن الآثار الأخرى الناجمة عن هذه الاتفاقيات التحول التجارى عن الموردين الأكثر منافسة نحو الدول الأقل تقييدا، وكذلك تحول الاستثمار الأجنبى المباشر إلى قطاعى المنسوجات والملابس في الدول الأقل تقييدا. كما ترتب على هذه الاتفاقيات استبدال المنتجات وتحسين النوعية، لأن الدول توجهت نحو أصناف منتجات ذات قيمة مضافة أكبر من أجل التغلب على القيود المفروضة على الحجم. كما مكن جمود نظام الحصص بموجب اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف الموردين التقليديين من المحافظة على حصصهم في السوق، بالرغم من تراجع قدرتهم التنافسية (مثل هونج كونج، وكوريا)، وبالتالي حرم العناصر الجديدة الأكثر كفاءة من التنافس على قدم المساواة. وقد تمخض

(١) تقدير مجموعة دى ميللو وتار عام ١٩٩٠ نقلاً عن: المرجع السابق، ص ٢٠٠

(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة

تعقيد اتفاقيات المنسوجات متعددة الألياف عن تكاليف إدارية باهظة وأدى في بعض الحالات إلى الفساد والتدخل الرسمى المفرط في هذين القطاعين، وفي حالات أخرى إلى التهرب من الحصص من خلال تعقيب الشحن أو الاحتيال.(١)

ثانياً: في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

استأثرت اتفاقية المنسوجات والملابس بمناقشة مطولة في إطار الإعداد لمؤتمر سنغافورة، حيث نجحت الدول النامية المصدرة للمنسوجات (لاسيما باكستان والهند وهونج كونج) في إدراج اتفاقية المنسوجات والملابس ضمن الأولويات الواجب تناولها في المؤتمر، وكان هذا النجاح ظاهريا أكثر منه موضوعيا، حيث إن نجاح تلك الدول في طرح هذه الاتفاقية ضمن أولويات عمل سنغافورة، وإلزام الدول المتقدمة المستوردة بمناقشة الموضوع لم يأت بالنتائج المرجوة منه من حيث قيام الأخيرة بتغيير سياساتها التعسفية والتمييزية في فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس، أو إبداء بعض المرونة فيما تقوم به في إطار إدماجها المحدود للفئات التى تخضع للحظر والقيود الحصصية.(٢)

ودخلت دول مثل الهند وباكستان وهونج كونج وتايلاند في مناقشات حادة مع الدول المستوردة مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وكندا مطالبة إياها بفتح أسواقها وفقا لما تقتضيه الاتفاقية، وانتقدت الدول المصدرة على الولايات المتحدة والدول الأوروبية في أنها وإن كانت التزمت بتطبيق نصوص الاتفاقية حرفيا إلا أنها لم تحترم روحها، ولم تنفذ مواد الاتفاقية على النحو الذي يحقق الهدف الرئيسى وهو فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وحاولت الدول النامية المصدرة تذكير الدول المتقدمة المستوردة مراراً و مراراً أن هذه الاتفاقية تعد **التنازل الوحيد – إن جاز هذا التعبير بعد أن أثبتت الاتفاقية فشلها في فتح**

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠١

(٢) ماجدة شاهين، ملحق خاص عن المنظمة العالمية للتجارة،، مرجع سابق، ص٩.

الأسواق – الذي أقدمت عليه الأخيرة في سبيل حث الدول النامية الموافقة على اتفاقية جولة أورجواى، أو كانت بعبارة أخرى الطعم الذي قدمته الدول المتقدمة لكبار الدول المصدرة على أساس أن اتفاقية المنسوجات والملابس ستعمل على موازنة نتائج جولة أورجواى وتحقق لها مكاسب طائلة خلال تمكينها من غزو مزيد من الأسواق في الدول المتقدمة، غير أنه بات واضحا أن هذه الاتفاقية أصبحت تمثل بالنسبة للدول المصدرة -كبيرها وصغيرها- سراباً لن تصل إليه حتى بعد عشر سنوات وهى الفترة الانتقالية المتفق عليها.[1]

ونلاحظ بالنسبة إلى تطبيق الاتفاقية من قبل الدول المستوردة مدى نجاحها في إيجاد طرق مختلفة للتحاليل على الهدف المنشود من هذه الاتفاقية، وذلك على النحو التالى: -

١- بالنسبة لمراحل الدمج الأربع:

على الدول التى تفرض حصصاً على وارداتها من المنسوجات والملابس أن تزيل هذه الحصص تدريجيا وتدمج السلع المحظورة بنسب ١٦ ٪ - ١٧ ٪ - ١٨ ٪ من الحجم الكلى لوارداتها في بداية كل مرحلة من المراحل الثلاث الأولى للدمج وهى أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٨ ثم ٢٠٠١ على التوالى، وبحيث تدمج النسب المتبقية أي ٤٩ ٪ في المرحلة النهائية عام ٢٠٠٥، أي بانتهاء فترة تطبيق الاتفاقية ومداها عشر سنوات. ويجب أن تقدم الدول جداول دمجها إلى الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية.

وكان واضحا وفقا للإخطارات المقدمة أن الدمج من قبل الدول المستوردة الرئيسية للمنسوجات والملابس لم يكن سوى إجراءاً ظاهرياً فحسب بالنسبة للمرحلة الأولى، حيث قامت الدول بالفعل بالدمج وفقا للمستوى المطلوب وهو الالتزام بـ ١٦ ٪ من وارداتها مقارنة بسنة الأساس، ومع ذلك فإن برامج الدمج لم

---

(١) المرجع السابق، ص١٠.

تقدم للدول المصدرة أي فرص تجارية إضافية في مجال النفاذ إلى الأسواق، لأن الدول المتقدمة المستوردة قامت بدمج سلع لا تدخل ضمن الكميات التى كانت خاضعة للحظر سابقا و في ظل ترتيبات الألياف المتعددة (MFA)[١] التى كان معمولا بها حتى دخول الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس في إطار جولة أورجواى حيز النفاذ، والحال يبدو كذلك بالنسبة لمرحلة الدمج الثانية بنسبة ١٧ ٪ والتى ما زالت الدول المصدرة تجرى تحليلا دقيقا للسلع المدمجة فيها، وإن أصبح من الواضح أن الدول المتقدمة المستوردة تحشد الجانب الأكبر من سلعها الواقعة تحت الحظر لتحريرها في المرحلة الختامية.[٢]

وإزاء ما تقدم فإن الأمر لم يُعد مستبعدا من مواجهة احتمالات تهرب الدول المتقدمة من التزاماتها في نهاية المرحلة الانتقالية على ضوء التباطؤ الذي تنتهجه نحو تنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بدمج السلع المحظورة التى تعهدت به، وتنتقد كبار الدول النامية المصدرة قيام الدول المستوردة باستخدام الثغرات الموجودة في الاتفاقية، وإثبات نواياها السيئة في تنفيذ التزاماتها، فمثلا قامت الولايات المتحدة بالفعل بتقديم جدول لدمج سلع في المرحلة الأولى بنسبة ١٦ ٪ تصل إلى ٢٧٨ منتج تستورده من المنسوجات والملابس، ولكن لا يوجد منتج واحد مما أدمجته كان محظورا، أي أن الولايات المتحدة في السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية لم تقدم أي تنازل لصالح الدول المصدرة ولم تفتح أسواقها لأى من منتجاتها، أما بالنسبة للمرحلة الثانية ووفقا لما قدمته من إخطار فقد قامت بدمج سبع فئات من السلع المدرجة تحت منتجات المنسوجات والملابس، وتقول هونج كونج أن ما يقرب من ٩٠٪ من صادرتها من المنسوجات والملابس ستظل خاضعة للحصص المفروضة عليها في السوق الأمريكي حتى المرحلة الأخيرة أي ٢٠٠٤، وتتساءل عن واقعية احتمالات الدمج في المرحلة الأخيرة لجميع السلع المحظورة،

---

(1) Multifibre Arrangements (MFA)

(٢) ماجدة شاهين، ملحق خاص عن المنظمة العالمية للتجارة،، مرجع سابق، ص١٠.

وتشك في نوايا الدول المستوردة من تطبيق التزاماتها بموجب الاتفاقية خاصة في ضوء ما هو **منصوص عليه في المادة التاسعة من أن الاتفاقية غير قابلة للمد، والحال كذلك بالنسبة للمجموعة الأوروبية وكندا.**[1]

٢- استخدام الإجراءات الوقائية المؤقتة:

تتيح الاتفاقية في مادتها السادسة فرصة استخدام آلية وقائية استثنائية لحماية الدول الأعضاء من الزيادة المفرطة في الواردات التى لم يتم إدماجها بعد. كما يشترط أيضا أن تكون هذه الواردات غير متضمنة في نظام الحصص الذي يبقى معمولا به طوال الفترة الانتقالية، وقامت الدول الأعضاء (بما فيها مصر) بتقديم إخطاراتها محتفظة بحقها في استخدام هذه الآلية. وإن كانت آلية الإجراءات الوقائية المتفق عليها في إطار المادة السادسة لا تختلف كثيرا عن سابقتها في ترتيبات الألياف متعددة الأطراف MFA، فإن الشروط التى أضيفت إليها لتبريرها تعتبر أكثر صعوبة بغية الإقلال من معدلات استخدامها. فيحق للدول الأعضاء المستوردة اتخاذ إجراءات وقائية استثنائية بموجب المادة السادسة من الاتفاقية في مواجهة أي زيادة سريعة ومفاجئة من واردات منتج معين وبما يؤثر على توازن سوقها أو يلحق ضرراً بصناعتها أو يهدد بإلحاق الضرر بها. وتنص الاتفاقية على أن يتم اتخاذ مثل هذا الإجراءات بالتشاور مع الدولة المصدرة وباتفاق الدولتين. غير أنه في حالة ما لم يتسن ذلك فإنه للدولة المستوردة الحق في اتخاذ إجراء فردى بتقييد وارداتها من هذه السلعة، ويتم حينئذ عرض الأمر على الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية للنظر فيه وإصدار توصية بشأنه ويمكن للإجراء أن يبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات.[2]

وليس مفاجأة أن تكون الدولة الوحيدة التى أكثرت في استخدام الإجراءات

---

(١) المرجع السابق، ص١١.

(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الاستثنائية هى الولايات المتحدة، وذلك بحجة حماية سوقها الداخلى واستجابة لجماعات الضغط الداخلية بها. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى المادة السادسة التى تبيح هذه الإجراءات – وان كانت تحت ضوابط واضحة ومحددة – بمعدل ٢٤ مرة في عام ١٩٩٥ أي السنة الأولى من تطبيق الاتفاقية. وذلك دون استيفائها للشروط المقرونة بالتطبيق بالإضافة إلى ما تنص عليه المادة نفسها من استخدام مثل هذه الإجراءات بأقل شكل ممكن. غير أنه يمكن القول أن النظام قد أثبت فاعليته، حيث خسرت واشنطن مؤخرا قضيتين في إطار نظام فض المنازعات المعمول به في المنظمة أمام كل من كوستاريكا والهند. حيث رفضت هاتين الدولتين الانصياع للإجراءات الوقائية التى فرضتها الولايات المتحدة على وارداتهما من منتجات محددة من المنسوجات والملابس بشكل منفرد ودون الالتزام بما وضعته المنظمة من قواعد تقييداً للاستخدام المفرط لهذه الإجراءات. والحكم الذي صدر ضد الولايات المتحدة مما لا شك فيه سوف يكون له أثر على الحد من استخدامها لهذه الإجراءات دون حساب مستقبلا. هذا، بالإضافة إلى أنها أرغمت على التراجع بالنسبة لما لا يقل عن ١٥ حالة بموجب ما أصدره جهاز الرقابة على تطبيق الاتفاقية من توصية وقبل أن تضطر الدول المتضررة إلى الالتجاء إلى نظام فض المنازعات. ويتكون جهاز الرقابة من عشر أعضاء خمس من الدول المصدرة وخمس من الدول المستوردة، وكانت الدول النامية قد هاجمت هذه الإجراءات بشدة على أساس اعتبارها إجراءات حمائية بحتة، ويبقى على الولايات المتحدة بعد الحكم الصادر ضدها في قضيتى الهند وكوستاريكا أن تزيل الإجراءات من على وارداتها من منتجات الدولتين خلال ستة اشهر.

٣- قواعد المنشأ:

وتوجه الدول النامية والمتقدمة انتقادات للولايات المتحدة لتشريعها قانوناً جديداً في مجال تحديد منشأ المنتج -دخل حيز النفاذ في يوليو ١٩٩٦- ومن شأنه أن

يؤثر على صادرات الدول بصفة عامة ويحدها بشكل تعسفي وبما يتنافي وعولمة الاقتصاد الدولى وتحقيق التداخل والتكامل المثمر لعمليات الإنتاج بما يحقق المزايا الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل بشكل أكبر ولصالح الاقتصاد والرفاهية الدولية عامة، والصعوبات التى قد تنجم عن تحديد منشأ المنتج النهائى بشكل منفرد، ولذلك فإن المفاوضات جارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الجمارك العالمية في بروكسل بهدف التوصل إلى قواعد ومعايير محددة ومتعددة الأطراف يتفق على تعريفها أطراف النظام التجارى الدولى ككل ومنعا لاتجاه الدول إلى وضع قواعد منفردة لأغراض حمائية بحتة. **وقانون قواعد المنشأ الأمريكي الجديد يتعارض واتفاقية جولة أوروجواى الخاصة بقواعد المنشأ والتى** تقوم بالتفاوض حول قواعد محددة ومتفق عليها في إطار متعدد الأطراف وإلا تفرض بشكل منفرد، بل إن المادة الرابعة من اتفاقية المنسوجات والملابس نفسها تحتم على الدولة التى سوف تدخل تعديلات على قواعد المنشأ ان تبادر بالتشاور مع شركائها من الدول المصدرة إليها والتى سوف تتأثر بمثل هذه التغييرات، وهو ما لم تقم به الولايات المتحدة، بل في الواقع تقوم بعكس ذلك تماما وتطالب أن تقوم الدول التى أضيرت من تعديل القانون الأمريكي بالدخول في مشاورات معها توصلا إلى فترة انتقالية تسمح لها بالتأقلم مع القانون الأمريكي المعدل، الذي في الواقع يهدف إلى **استخدام قواعد المنشأ كإجراءات حمائية مستترة.**[1] ***يلاحظ هنا الفارق بين الإجراءات الحمائية بالطرق الاقتصادية وما سنتناوله من إجراءات حمائية بالطرق السياسية.***

ويجدر ملاحظة أنه بينما تسعى الدول إلى مواءمة قوانينها الوطنية مع التزاماتها الدولية التى تتعهد بها في إطار الاتفاقيات التى تبرمها، **فإن الولايات المتحدة تكون على العكس من ذلك في حالة تعارض قانونها الوطني مع التزاماتها**

---

(١) المرجع السابق، ص١٢.

الدولية ففي هذه الحالة يسود قانونها الوطني. ومما تقدم يلاحظ أنه على الرغم من الجهد الذي بذلته كبار الدول المصدرة للمنسوجات والملابس لاسترعاء الانتباه إلى تهاون الدول المتقدمة في تطبيق التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، فأنها لم تنجح في إقناعها أو حتى مقايضتها على تنفيذ أكثر عدلا وإنصافاً لأحكام وروح الاتفاقية. أضف إلى ذلك ما تنتهجه الدول المستوردة من إجراءات إدارية أو ما تجريه من تحريات[1] وتطيل فتراتها مما يؤدي إلى عرقلة التبادل التجارى دون الاستناد إلى أسس موضوعية لمثل هذه الإجراءات، فكثيراً ما تضطر إلى التنازل عن هذه التحريات – والتى قد تطول – دون أن تجد أي أساس لوقوع ضرر، الأمر الذي يكون له تأثير سلبى على تدفق التجارة وعلى الدول المصدرة، فعلى سبيل المثال ما تقوم به المجموعة الأوروبية ضد مصر وغيرها من الدول المصدرة مثل إندونيسيا والهند وباكستان بحجة التصدى لما تنتهجه هذه الدول من سياسات إغراق للأقمشة القطنية والمنسوجات والملابس.[٢]

وإزاء ما تقدم جاءت الفقرة المعنية بالمنسوجات والملابس في البيان الوزارى لسنغافورة – ورغم الجهود المضنية التى بذلتها الدول النامية – مفرغة تماما من أي التزامات على الدول المتقدمة لتحسين نهج وتنفيذ الاتفاقية بما يتسق وروح الاتفاقية ومغزاها وهو التحرير التدريجى لهذا القطاع الحيوى بالنسبة للدول النامية، بل واتجاهها إلى الالتجاء إلى إجراءات حمائية اصطناعية مثل الإفراط في إجراءات الوقاية الاستثنائية والمؤقتة أو إجراءات إدارية وتحريات ضد الإغراق والتى من شأنها وقف انسياب التجارة وفقدان الدول النامية لأسواقها، هذا بخلاف المتطلبات البيئية الجديدة التى أصبحت هى الأخرى مجالا جديدا للحماية المستترة على نحو ما تطرقنا إليه.[٣]

---

(1) Investigations

(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق، ص١٣.

وكل الدلائل والإحصاءات حتى عام ٢٠٠٠ تثبت استمرار وجود نظام الحصص في المنسوجات في الولايات المتحدة، وعدم تحقق ما تم الوعد به في إطار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال فلم تلغ الولايات المتحدة الحصص سوى على عدد من المنتجات لا يتجاوز أصابع اليد الواحد مثل الشماسي والباراشوت وأحزمة الأمان وأكثر من ٩٠٪ من المنتجات مازالت –وستستمر– تحت نظام الحصص المسموح به قانوناً حتى ٢٠٠٤ وفقاً لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة. وترفض الولايات المتحدة مناقشة الوضع عام ٢٠٠٥ بالنسبة للمنسوجات. ويشير المراقبين **أن ذلك يرجع إلى بحثها عن قائمة من القضايا مثل العمل وحقوق الإنسان والبيئة يمكن من خلالها حماية مصالحها بالنسبة للمنسوجات أي استخدام وسائل حمائية متخفية.**[1]

المصدر: د.عبير بسيوني رضوان، الأبعاد البيئية والاجتماعية في السياسات التجارية الدولية: دراسة حالة المنظمة العالمية للتجارة ١٩٩٥–٢٠٠٠، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص ص ٥٠٠–٥٢٢



(1) Tanzer, Andren, «The Great Quota Hustle», FORBES, VOL. 165 ISSUE 6, (3/6/2000), PP 118 – 126.

ملحق (٤) ترجمة –غير رسمية– لقرار رقم L/4903
بشأن المعاملة التفضيلية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية
والمعاملة بالمثل والمشاركة الكاملة للبلدان النامية (٢٨ نوفمبر ١٩٧٩)

في إطار مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، قررت الدول المتعاقدة مايلي:

١- بالنسبة للمادة ١ من الاتفاقية العامة للتجارة فإن الدول المتعاقدة قررت منح معاملة تفضيلية وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية للدول النامية (١) بدون منح نفس المعاملة لغيرهم من الأطراف المتعاقدة.

٢- تنطبق الفقرة السابقة على الحالات التالية(٢):

أ – المعاملة التفضيلية للتعريفات الجمركية للمنتجات ذات المنشأ من الدول النامية وفقاً للنظام العام للتفضيلات(٣).

ب – المعاملة التفضيلية وتطبيق مبدأا الدولة الأولى بالرعاية في مواد الاتفاقية العامة الخاصة بالإجراءات غير المرتبطة بالتعريفات الجمركية في آليات التفاوض للجات.

ج – الترتيبات الإقليمية أو العالمية التى تتفق عليها الدول المتعاقدة وتتم بين، أو تشمل، دول أقل نمواً من بين الدول المتعاقدة بغرض خفض، أو إزالة، التعريفات الجمركية والإجراءات غير المرتبطة بالتعريفات على المنتجات المستوردة فيما بينها.

د – المعاملة الخاصة للدول الأقل نمواً فيما بين الدول النامية في أي مضمون لأى إجراءات عامة أو خاصة لصالح الدول النامية.

---

(١) يشمل مصطلح الدول النامية أيضاً الأقاليم النامية.

(٢) يلاحظ أن للدول المتعاقدة القيام بتوسيع مؤقت لهذه الحالات، وفقاً لقواعد الجات، من اجل الوصول الى عمل مشترك ومقترحات للمعاملة التفضيلية تقع خارج نطاق هذه الفقرة.

(٣) كما جاء في قرار الدول المتعاقدة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٧١ (BISD 18S/24) فإنه يمكن إقامة تفضيلات عامة غير متبادلة وغير تميزية لصالح الدول النامية.

٣- أي معاملة تفضيلية يتم منحها تحت الشروط التالية:

أ - أن تكون مصممة لتسهيل وتشجيع التجارة للدول النامية وليس لزيادة الحواجز أو لخلق صعوبات في التجارة مع أي من الدول المتعاقدة.

ب - ألا تمثل مانع لخفض، أو إزالة، التعريفات الجمركية أو أية قيود تجارية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ج - أن تكون مصصمة، ومعَدلة، -إذا ما اقتضت الظروف- لإحداث ردة فعل إيجابية للاحتياجات التنموية والتمويلية والتجارية للدول النامية.

٤ - أي دولة متعاقدة تقوم بإدخال ترتيبات لاحقة للفقرات ١ و٢ و٣ السابقة أو تقوم بإدخال ترتيبات لاحقة أو تنسحب من المعاملة التفضيلية الممنوحة يجب عليها ما يلي(١):

أ - إبلاغ الدول المتعاقدة وامدادهم بكافة المعلومات المرتبطة بمثل هذه التصرفات.

ب - توفير الفرص المناسبة لتشجيع التشاور بناء على طلب أي من الدول المتعاقدة المهتمة فيما يتعلق بأى صعوبات أو امور تظهر. وتقوم الدول المتعاقدة، إذا ما تلقت طلباً من احد الدول المتعاقدة المهتمة بهذا الأمر، بالعمل على التوصل إلى حل يرضى كافة الأطراف المتعاقدة.

٥ - لا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل فسما يتعلق بالالتزامات التى تقوم بها في المفاوضات التجارية بغرض خفض، أو إزالة، التعريفات الجمركية أو اية حواجز تجارية للدول النامية. بعبارة أخرى فإن على الدول المتقدمة ألا تتوقع من الدول النامية (أو الدول الأقل نمواً) في إطار المفاوضات التجارية أن تقوم الأخيرة بإسهامات لا تتسق مع احتياجاتهم الفردية للتنمية والتموييل والتجارة. وعلى ذلك فإن الدول المتقدمة ستمتنع عن طلب قيام كل من الدول النامية أو الأقل نمواً

---

(١) لا يوجد بمثل هذا القرار ما يؤثر على حقوق الدول المتعاقدة في الاتفاقية العامة.

بتنازلات لا تتسق مع احتياجاتها للتنمية والتمويل والتجارة.

٦ - بالنظر للصعوبات الاقتصادية الخاصة واحتياجات التنمية والتمويل والتجارة الخاصة للدول الأقل نمواً، فإن الدول المتقدمة سوف تُقيد تماماً أي مسعى لتنازلات أو إسهامات بالالتزام من قبل الدول الأقل نمواً يكون غرضه خفض، أو إزالة، التعريفات الجمركية والحواجز لتجارة هذه الدول. ولن يُتوقع من هذه الدول القيام بتنازلات أو إسهامات لا تتسق مع الاعتراف بوضعيتهم الخاصة ومشاكلهم.

٧ - أن التنازلات والإسهامات والالتزامات المعقودةعلى الدول المتقدمة والأقل نمواً وفقاً لأحكام الاتفاقية العامة يجب أن يتم تشجع الأهداف الرئيسة للاتفاقية والواردة في ديباجتها والمادة ٣٦. وتتوقع الدول الأقل نمواً المتعاقدة أن تتحسن قدراتها تدريجياً على تقديم إسهامات أو تنازلات يتم التفاوض عليها أو القيام بأعمال متبادلة متفق عليها -وفقاً لأحكام وإجراءات الاتفاقية العامة- وذلك مع حدوث تنمية تدريجية في اقتصادياتهم وتحسن أوضاعهم التجارية، وبالمثل فهم يتوقعون مشاركة كاملة في الحقوق والواجبات في إطار الاتفاقية العامة.

٨ - يجب ان يكون هناك اهتمام خاص بالصعوبات الخطرية التى تواجه الدول الأقل نمواً في تقديم تنازلات أو إسهامات في ضوء الوضعية الاقتصادية الخاصة لهم واحتياجاتهم التنموية والتمويلية والتجارية.

٩ - سوف تتعاون الدول المتعاقدة في وضع ترتيبات لمراجعة إنفاذ هذه الأحكام آخذين في الاعتبار الحاجة إلى الجهود الفردية والمشتركة من الدول المتعاقدة لمقابلة احتياجات التنمية للدول النامية وأهداف الاتفاقية العامة.



النص بالانجليزية لقرار المعاملة التفضيلية لعام ١٩٧٩ الصادر عن الجات

DIFFERENTIAL AND MORE FAVOURABLE TREATMENT RECIPROCITY AND FULLER PARTICIPATION OF DEVELOPING COUNTRIES

Decision of 28 November 1979
(L/4903)

Following negotiations within the framework of the Multilateral Trade Negotiations, the CONTRACTING PARTIES *decide* as follows:

1. Notwithstanding the provisions of Article I of the General Agreement, contracting parties may accord differential and more favourable treatment to developing countries [1], without according such treatment to other contracting parties.

2. The provisions of paragraph 1 apply to the following: [2]

(*a*) Preferential tariff treatment accorded by developed contracting parties to products originating in developing countries in accordance with the Generalized System of Preferences, [3]

(*b*) Differential and more favourable treatment with respect to the provisions of the General Agreement concerning non-tariff measures governed by the provisions of instruments multilaterally negotiated under the auspices of the GATT;

(*c*) Regional or global arrangements entered into amongst less-developed contracting parties for the mutual reduction or elimination of tariffs and, in accordance with criteria or conditions which may be prescribed by the CONTRACTING PARTIES, for the mutual reduction or elimination of non-tariff measures, on products imported from one another;

(*d*) Special treatment of the least developed among the developing countries in the context of any general or specific measures in favour of developing countries.

3. Any differential and more favourable treatment provided under this clause:

(*a*) shall be designed to facilitate and promote the trade of developing countries and not to raise barriers to or create undue difficulties for the trade of any other contracting parties;

(*b*) shall not constitute an impediment to the reduction or elimination of tariffs and other restrictions to trade on a most-favoured-nation basis,

(*c*) shall in the case of such treatment accorded by developed contracting parties to developing countries be designed and, if necessary, modified, to respond positively to the development, financial and trade needs of developing countries.

---

[1] The words "developing countries" as used in this text are to be understood to refer also to developing territories.

[2] It would remain open for the CONTRACTING PARTIES to consider on an *ad hoc* basis under the GATT provisions for joint action any proposals for differential and more favourable treatment not falling within the scope of this paragraph.

[3] As described in the Decision of the CONTRACTING PARTIES of 25 June 1971, relating to the establishment of "generalized, non-reciprocal and non discriminatory preferences beneficial to the developing countries" (BISD 18S/24).

4. Any contracting party taking action to introduce an arrangement pursuant to paragraphs 1, 2 and 3 above or subsequently taking action to introduce modification or withdrawal of the differential and more favourable treatment so provided shall: [1]

(a) notify the CONTRACTING PARTIES and furnish them with all the information they may deem appropriate relating to such action;

(b) afford adequate opportunity for prompt consultations at the request of any interested contracting party with respect to any difficulty or matter that may arise. The CONTRACTING PARTIES shall, if requested to do so by such contracting party, consult with all contracting parties concerned with respect to the matter with a view to reaching solutions satisfactory to all such contracting parties.

5. The developed countries do not expect reciprocity for commitments made by them in trade negotiations to reduce or remove tariffs and other barriers to the trade of developing countries, i.e., the developed countries do not expect the developing countries, in the course of trade negotiations, to make contributions which are inconsistent with their individual development, financial and trade needs. Developed contracting parties shall therefore not seek, neither shall less-developed contracting parties be required to make, concessions that are inconsistent with the latters' development, financial and trade needs.

6. Having regard to the special economic difficulties and the particular development, financial and trade needs of the least-developed countries, the developed countries shall exercise the utmost restraint in seeking any concessions or contributions for commitments made by them to reduce or remove tariffs and other barriers to the trade of such countries, and the least-developed countries shall not be expected to make concessions or contributions that are inconsistent with the recognition of their particular situation and problems.

7. The concessions and contributions made and the obligations assumed by developed and less-developed contracting parties under the provisions of the General Agreement should promote the basic objectives of the Agreement, including those embodied in the Preamble and in Article XXXVI. Less-developed contracting parties expect that their capacity to make contributions or negotiated concessions or take other mutually agreed action under the provisions and procedures of the General Agreement would improve with the progressive development of their economies and improvement in their trade situation and they would accordingly expect to participate more fully in the framework of rights and obligations under the General Agreement.

8. Particular account shall be taken of the serious difficulty of the least-developed countries in making concessions and contributions in view of their special economic situation and their development, financial and trade needs.

9. The contracting parties will collaborate in arrangements for review of the operation of these provisions, bearing in mind the need for individual and joint efforts by contracting parties to meet the development needs of developing countries and the objectives of the General Agreement.

---

[1] Nothing in these provisions shall affect the rights of contracting parties under the General Agreement.

ملحق (٥) إعلان الدوحة الوزاري (الدوحة ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١)

المؤتمر الوزاري (الجلسة الرابعة)

١ - لقد سأهم النظام التجاري متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية إلى حد كبير في النمو الاقتصادي والتنمية والتوظيف خلال الخمسين سنة الأخيرة، ونحن مصممون، بشكل خاص في ضوء التباطؤ الاقتصادي العالمي، على المحافظة على عملية إصلاح وتحرير السياسة التجارية، وبذلك نضمن قيام النظام بدوره الكامل في تحقيق الانتعاش والنمو والتنمية، وعلى ذلك فإننا نؤكد بقوة على المبادئ والأهداف الواردة في اتفاق مراكش الذي تأسست بموجبه منظمة التجارة العالمية، ونتعهد برفض الحماية الوطنية.

٢ - تستطيع التجارة الدولية القيام بدور رئيسي في تحقيق التطور الاقتصادي وتخفيف الفقر، وإننا ندرك حاجة جميع شعوبنا للاستفادة من الفرص المتزايدة ومكاسب الرفاهية التي يحققها النظام التجاري متعدد الأطراف. ان معظم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هم بلدان نامية، واننا نحاول وضع احتياجاتها ومصالحها في قلب برنامج العمل الذي يتبناه هذا الإعلان، وكما ورد في مقدمة اتفاق مراكش سنستمر في بذل الجهود الإيجابية المصممة لضمان ان البلدان النامية، وبشكل خاص البلدان الأقل نمواً من بينها، ستحصل على نصيبها من النمو في التجارة العالمية بما يتناسب مع تطورها الاقتصادي، وفي هذا الإطار يكون لإمكانية الوصول المحسنة إلى السوق والقواعد المتوازنة وبرامج المساعدة المحدد هدفها بشكل جيد والمتواصلة الخاصة بالمساعدة المالية الفنية وبناء القدرة أدوار هامة للقيام بها.

٣ - إننا ندرك الضعف المعين للبلدان الأقل نمواً والصعوبات الهيكلية الخاصة التي تواجهها هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، ونحن ملتزمون بمعالجة تهميش البلدان الأقل تطورا في التجارة العالمية وتحسين مشاركتها الفعالة في النظام

التجاري متعدد الأطراف، وإننا نذكر الالتزامات التي أبداها الوزراء في اجتماعاتنا في مراكش وسنغافورة وجنيف والمجتمع الدولي في الاجتماع الثالث للأمم المتحدة حول البلدان الأقل نمواً الذي عقد في بروكسل لمساعدة البلدان الأقل نمواً في ضمان تكامل مفيد وذي مغزى مع النظام التجاري متعدد الأطراف والاقتصاد العالمي، وإننا مصممون على ان منظمة التجارة العالمية ستقوم بدورها في الاعتماد بشكل فعال على هذه الالتزامات بموجب برنامج العمل الذي نقوم بوضعه.

٤ - نؤكد على التزامنا بان منظمة التجارة العالمية هي المنبر الوحيد لوضع أحكام التجارة العالمية وتحريرها، وفي نفس الوقت ندرك كذلك ان الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكنها ان تقوم بدور هام في تحقيق تحرير التجارة والتوسع فيها وتعزيز التنمية.

٥ - إننا على علم بان التحديات التي يواجهها الأعضاء في بيئة عالمية سريعة التغير لا يمكن مواجهتها من خلال إجراءات تتخذ في ميدان التجارة لوحده، وسنستمر في العمل مع مؤسسات بريتون ودز لتحقيق تماسك أكبر في وضع سياسة الاقتصاد العالمي.

٦ - نعيد التأكيد بقوة على التزامنا بهدف التطوير المتواصل كما ورد في مقدمة اتفاق مراكش، ونحن مقتنعون بأن أهداف دعم وحماية نظام تجاري مفتوح وغير مميز ومتعدد الأطراف والعمل على حماية البيئة وزيادة التطوير المتواصل يمكن بل ويجب ان تكون داعمة لبعضها، وقد أخذنا علما بجهود الأعضاء لإجراء تقييم بيئي وطني للسياسات التجارية على أساس طوعي، وندرك انه بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية يجب عدم منع أي بلد من اتخاذ الإجراءات لحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لحماية البيئة على المستويات التي تراها مناسبة، مع مراعاة متطلب عدم تطبيقها بأسلوب يشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين البلدان التي تسود

فيها نفس الظروف، أو تشكل قيدا مخفيا على التجارة الدولية، وهي خلافا لذلك تكون بموجب أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وإننا نرحب بالتعاون المستمر لمنظمة التجارة العالمية مع البرنامج البيئي للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية البيئية الأخرى، وبشكل خاص في الفترة المؤدية إلى مؤتمر القمة العالمي حول التطور المتواصل الذي سيعقد في جوهانسبرج-جنوب إفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٢.

٧ - نعيد التأكيد على حق الأعضاء بموجب الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات في تنظيم وإدخال نظم جديدة لتقديم الخدمات.

٨ - نعيد التأكيد على إعلاننا الصادر في المؤتمر الوزاري في سنغافورة فيما يتعلق بمعايير العمالة المعترف بها دولياً، وقد أخذنا علما بالعمل الذي يتم تنفيذه في منظمة التجارة العالمية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة.

٩ - نشير مع رضائنا التام إلى ان هذا المؤتمر اكمل إجراءات انضمام الصين وتايبي الصينية إلى منظمة التجارة العالمية، كما إننا نرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا منذ الجلسة الأخيرة وهم ألبانيا وكرواتيا وجورجيا والأردن وليتوانيا ومولدوفا وسلطنة عمان، ونشير إلى الالتزامات الواسعة النطاق للوصول إلى السوق التي تعهدت بها هذه البلدان عند انضمامها، وهذه الانضمامات ستعزز إلى حد كبير النظام التجاري متعدد الأطراف، وينطبق ذلك أيضا على البلدان التي تفاوض حاليا بشأن انضمامها والبالغ عددها ٢٨ بلداً وعلى ذلك فإننا نولي أهمية كبيرة لاكمال إجراءات الانضمام في أسرع وقت ممكن،وقد التزمنا بشكل خاص بالإسراع في انضمام البلدان الأقل نمواً.

١٠ - إدراكاً لتحديات التي يفرضها التوسع في عضوية منظمة التجارة العالمية نؤكد على مسؤوليتنا الجماعية لضمان الشفافية الداخلية والمشاركة الفعالة لكافة الأعضاء، وبينما نؤكد على الصفة الحكومية للمنظمة فإننا ملتزمون بجعل عمليات منظمة التجارة العالمية أكثر شفافية، بما في ذلك من خلال النشر

الأكثر فاعلية والفوري للمعلومات وتحسين الحوار مع الجمهور، وعلى ذلك فإننا سنستمر على المستويين الوطني والمتعدد الأطراف في تحسين الفهم العام لمنظمة التجارة العالمية والتعريف بمنافع نظام تجاري متحرر ومبني على القواعد ومتعدد الأطراف.

١١ - بناء على هذه الاعتبارات فإننا نوافق بموجب هذا على القيام ببرنامج العمل الواسع والمتوازن الوارد ادناه، وهذا يشمل جدول مفاوضات موسع وقرارات و أنشطة أخرى هامة لازمة لمخاطبة التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف.

برنامج العمل:

المواضيع والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ

١٢ - نولي أقصى أهمية للمواضيع والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ التي يثيرها الأعضاء، ونحن مصممون على إيجاد الحلول المناسبة لها، وفي هذا المجال، ومع الاخذ في الاعتبار قرارات المجلس العام الصادرة في ٣ مايو و١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ فإننا نتبنى كذلك القرار الخاص بالمواضيع والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ في الوثيقة WT/MIN(01)/W/10 لمعالجة عدد من مشاكل التنفيذ التي يواجهها الأعضاء، واننا نوافق على ان المفاوضات حول مواضيع التنفيذ المعلقة ستكون جزءا لا يتجزأ من برنامج العمل الذي نقوم بوضعه، وان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مرحلة مبكرة من هذه المفاوضات ستعامل بموجب أحكام الفقرة ٤٧ ادناه، وفيما يتعلق بذلك سنمضي كما يلي: (أ) حيث نوفر تفويضا محددا بالمفاوضات في هذا ا لإعلان سيتم تناول مواضيع التنفيذ ذات العلاقة بموجب ذلك التفويض. (ب) سيتم تناول مواضيع التنفيذ الأخرى المعلقة كأمر له الأولوية لدى هيئات منظمة التجارة العالمية، وهذه الهيئات ستقوم بتقديم التقارير إلى لجنة مفاوضات التجارة التي تم تشكيلها بموجب الفقرة ٤٦ ادناه بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ لاتخاذ الإجراء المناسب.

الزراعة

١٣ - اننا ندرك العمل الذي تم القيام به في السابق في المفاوضات التي بدأت في أوائل عام ٢٠٠٠ بموجب المادة ٢٠ من الاتفاق حول الزراعة، بما في ذلك العدد الكبير من اقتراحات التفاوض التي قدمت نيابة عن إجمالي عدد الأعضاء البالغ عددهم ١٢١ عضوا، واننا نذكر الهدف طويل الأمد المشار اليه في الاتفاق لإقامة نظام تجاري عادل وموجه نحو السوق من خلال برنامج إصلاح رئيسي يشمل أحكاماً معززة والتزامات محددة خاصة بالدعم والحماية من اجل تصحيح ومنع القيود والتشويهات في الأسواق الزراعية العالمية، كما اننا نعيد تأكيد التزامنا بهذا البرنامج، وبناء على العمل الذي تم القيام به حتى الان، وبدون الحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات، فإننا نلزم انفسنا بمفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق ما يلي: تحسينات كبيرة في الوصول إلى السوق، وإجراء تخفيضات في كافة مساعدات التصدير بهدف الغائها تدريجيا، وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، واننا نوافق على ان منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية سيكون جزءا لا يتجزأ من كافة عناصر المفاوضات وسيدخل ضمن جدول الامتيازات والالتزامات، وكما هو مناسب سيدخل ضمن القواعد والأنظمة التي سيتم التفاوض بشأنها حتى تكون فعالة، ولتمكين البلدان النامية ان تأخذ في الاعتبار بشكل فعال احتياجاتها التنموية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتطوير الريفي، وقد أخذنا علما بالاهتمامات غير المتعلقة بالتجارة المعكوسة في اقتراحات التفاوض التي قدمها الأعضاء، ونؤكد على ان الاهتمامات غير المتعلقة بالتجارة ستؤخذ في الاعتبار في المفاوضات كما نص عليه الاتفاق حول الزراعة.

١٤ - الشروط الأخرى اللازمة لمزيد من الالتزامات، بما في ذلك أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية سيتم وصفها في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس ٢٠٠٣، وسيقوم المشاركون بتقديم مسودات برامجهم الشاملة بناء على هذه الشروط

في موعد لا يتجاوز الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري، وسيتم عقد المفاوضات، بما في ذلك ما يتعلق بالقواعد والأنظمة والنصوص القانونية ذات العلاقة كجزء من جدول الأعمال أعمال المفاوضات وتاريخ وضع هذا الجدول.

الخدمات

١٥ - سيتم عقد المفاوضات حول التجارة في الخدمات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي لجميع الشركاء في التجارة وتطوير البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، واننا ندرك العمل الذي تم القيام به في المفاوضات التي بدأت في يناير ٢٠٠٠ بموجب المادة (١٩) من الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات والعدد الكبير من الاقتراحات التي قدمها الأعضاء حول سلسلة واسعة من القطاعات وعدة مواضيع أفقية، وكذلك حول حركة الأشخاص الطبيعيين، واننا نؤكد على الإرشادات والإجراءات الخاصة بالمفاوضات التي تبناها مجلس التجارة في الخدمات في ٢٨ مارس ٢٠٠١ كأساس لاستمرار المفاوضات من اجل تحقيق اهداف الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات كما هو مقرر في مقدمة ذلك الاتفاق والمادتان ٤، ١٩ منه، وسيقوم المشاركون بتقديم طلبات مبدئية بشأن الالتزامات المحددة بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٠١ والعروض المبدئية بحلول ٣١ مارس ٢٠٠٣.

الوصول إلى السوق للمنتجات غير الزراعية

١٦ - اننا نوافق على مفاوضات تهدف - حسب الشروط التي سيتم الاتفاق عليها - إلى تخفيض أو إلغاء التعريفات، حسبما هو مناسب، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء التعريفات القصوى والتعريفات العالية والتصاعد في التعريفة وكذلك العوائق غير المتعلقة بالتعريفة، وبشكل خاص التعريفات على المنتجات الموجهة إلى البلدان النامية، وستكون تغطية المنتجات شاملة وبدون

استثناءات مسبقة، وستأخذ المفاوضات في الاعتبار بشكل كامل احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً المشاركة، بما في ذلك من خلال ما هو أقل من المعاملة بالمثل في التزامات التخفيض حسب الأحكام ذات العلاقة للمادة ٢٨ من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤ والأحكام المبينة في الفقرة ٥٠ ادناه، ولهذا الغرض ستشمل الشروط التي سيتم الاتفاق عليها الدراسات المناسبة وإجراءات بناء القدرة لمساعدة البلدان الأقل نمواً في المشاركة بشكل فعال في المفاوضات.

النواحي المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

١٧ - اننا نؤكد على الأهمية التي نوليها لتنفيذ وتفسير الاتفاق حول النواحي المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) بأسلوب يدعم الصحة العامة، وذلك بتحسين كل من الوصول إلى الأدوية الحالية والأبحاث والتطور إلى أدوية جديدة، وفيما يتعلق بذلك فإننا نتبنى إعلانا منفصلا.

١٨ - بهدف إكمال العمل الذي بدأ في مجلس النواحي المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (مجلس تريبس) حول تنفيذ المادة ٢٣-٤ فإننا نوافق على إقامة نظام متعدد الأطراف لإبلاغ وتسجيل الدلالات الجغرافية للخمور والمشروبات الروحية قبل الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري، وإننا نشير إلى أن المواضيع المتعلقة بتوسعة حماية الدلالات الجغرافية المنصوص عليها في المادة ٢٣ للمنتجات عدا عن الخمور والمشروبات الروحية سيتم تناولها في مجلس تريبس بموجب الفقرة ١٢ من هذا الإعلان.

١٩ - إننا نطلب من مجلس تريبس في متابعة برنامج عمله، بما في ذلك بموجب مراجعة المادة ٢٧-٣ (ب)، مراجعة تطبيق اتفاق تريبس بموجب المادة ٧١-١ والعمل المتوقع حسب الفقرة ١٢ من هذا الإعلان، ومن بين أشياء أخرى فحص العلاقة بين اتفاق تريبس ومعاهدة التنوع البيولوجي وحماية المعرفة التقليدية والفولكلور، وتطورات أخرى ذات علاقة يثيرها الأعضاء حسب

المادة ٧١-١. إن قيام مجلس تريبس بهذا العمل فإن المجلس سيسترشد بالأهداف والمبادئ الواردة في المادتين ٨،٧ من اتفاق تريبس، وسيأخذ في الاعتبار بشكل كلي البعد التنموي.

العلاقة بين التجارة والاستثمار

٢٠ - إدراكاً لضرورة وجود إطار متعدد الاطراف لضمان ظروف شفافة ومستقرة ومن الممكن التنبؤ بها لاستثمار طويل الاجل عبر الحدود، وبشكل خاص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيساهم في توسعة التجارة،والحاجة إلى مساعدة فنية عالية وبناء القدرة في هذا المجال كما هو مشار اليه في الفقرة ٢١، فإننا نوافق على ان تتم المفاوضات بعد الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري بناء على قرار سيتم اتخاذه بالإجماع الصريح في الجلسة الخاصة بالشروط والمفاوضات.

٢١ - اننا ندرك احتياجات البلدان النامية والأقل نمواً للدعم الكبير للمساعدة الفنية وبناء القدرة في هذا المجال، بما في ذلك تحليل السياسة والتنمية بحيث يمكنها ان تقيّم بشكل افضل الدلالات الضمنية للتعاون الاوثق متعدد الاطراف لسياساتها واهدافها التنموية والتطور البشري والمؤسسي، ولتحقيق هذا الهدف سنعمل بالتعاون مع المنظمات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك الاونكتاد، ومن خلال قنوات إقليمية ومتعددة الاطراف، على توفير المساعدة المعززة ومن مصادر مناسبة لتلبية هذه الاحتياجات.

٢٢ - خلال الفترة حتى الجلسة الخامسة سيركز عمل المجموعة العاملة حول العلاقة بين التجارة والاستثمار على ايضاح النطاق والتعريف، والشفافية، وعدم التمييز، وشروط الالتزامات السابقة للإنشاء بناء على الشروط المشابهة لشروط الجاتس وأسلوب القائمة الإيجابية، وأحكام التنمية، والاستثناءات ووسائل حماية ميزان المدفوعات، والتشاور وتسوية المنازعات بين الأعضاء. ان أي إطار يجب ان يعكس بأسلوب متوازن مصالح البلد الاصلي والبلد

المضيف، وان يأخذ في الاعتبار سياسات واهداف التنمية للحكومات المضيفة وكذلك حقها في التنظيم للصالح العام، ويجب الاخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالتنمية والتجارة والاحتياجات المالية للبلدان النامية والأقل نمواً كجزء لا يتجزأ من أي إطار يجب ان يتيح للبلدان القيام بالالتزامات بما يتناسب احتياجاتها وظروفها الفردية، ويجب اعطاء الاهتمام المناسب للأحكام الأخرى لمنظمة التجارة العالمية، كما يجب ان يؤخذ في الاعتبار، حسبما هو مناسب، الترتيبات الحالية الثنائية و الإقليمية للاستثمار.

التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة

٢٣ - إدراكاً للحاجة إلى إطار متعدد الأطراف لتحسين مساهمة سياسة المنافسة في التجارة والتنمية الدولية، والحاجة إلى المساعدة الفنية العالية وبناء القدرة في هذا المجال، كما هو مشار اليه في الفقرة ٢٤، فإننا نوافق على ان المفاوضات ستتم بعد الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري بناء على قرار سيتم اتخاذه بالإجماع الصريح في الجلسة حول شروط المفاوضات.

٢٤ - اننا ندرك احتياجات البلدان النامية والأقل نمواً للدعم العالي للمساعدة الفنية وبناء القدرة في هذا المجال، بما في ذلك تحليل السياسة والتنمية، بحيث يمكنها ان تقيِّم بشكل افضل الدلالات الضمنية للتعاون الاوثق متعدد الاطرف لسياساتها واهدافها التنموية والتطور البشري والمؤسسي، ولهذا الغرض فإننا سنعمل بالتعاون مع المنظمات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك الاونكتاد، ومن خلال القنوات الإقليمية والمتعددة الأطراف المناسبة، على تقديم المساعدة المعززة ومن مصادر مناسبة لتلبية هذه الاحتياجات.

٢٥ - خلال الفترة حتى الجلسة الخامسة سيتركز العمل في المجموعة العاملة على التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة لايضاح ما يلي: المبادئ بما في ذلك الشفافية، عدم التمييز والعدالة في الإجراءات، والأحكام الخاصة بالكارتيلات

المتشددة، وأشكال التعاون الطوعي، والدعم لإعادة التقوية المتزايدة لمؤسسات المنافسة في البلدان النامية من خلال بناء القدرة، وسيؤخذ اعتبار كامل لاحتياجات البلدان المشاركة النامية والأقل نمواً، كما سيتم توفير المرونة المناسبة لتناولها.

الشفافية في اختيار الحكومات للبضائع والخدمات

٢٦ - إدراكاً للحاجة لاتفاق متعدد الأطراف حول الشفافية في اختيار الحكومات للبضائع والخدمات، والحاجة إلى المساعدة الفنية العالية وبناء القدرة في هذا المجال، فإننا نوافق على ان تتم المفاوضات بعد الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري بناء على قرار سيتم اتخاذه بالإجماع الصريح في الجلسة حول شروط المفاوضات، وستستفيد هذه المفاوضات من التقدم الذي يتم في المجموعة العاملة حول الشفافية في اختيار الحكومة للبضائع والخدمات في ذلك الوقت، على ان يؤخذ في الاعتبار أولويات التنمية للمشاركين، خاصة أولويات البلدان المشاركة والأقل نمواً،وستقتصر المفاوضات على نواحي الشفافية، وبناء على ذلك لن تجعل النطاق المتاح أمام البلدان يقتصر على إعطاء الأولويات للإمدادات والمزودين المحليين، واننا نلزم انفسنا بضمان المساعدة الفنية والدعم المناسبين لبناء القدرة اثناء المفاوضات وبعد انتهائها.

تسهيل التجارة

٢٧ - إدراكاً للحاجة إلى مزيد من الإسراع في حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك بضائع الترانزيت، والحاجة إلى المساعدة الفنية العالية وبناء القدرة في هذا المجال، فإننا نوافق على ان تتم المفاوضات بعد الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري بناء على قرار سيتم اتخاذه بالإجماع الصريح في الجلسة حول شروط المفاوضات، وخلال الفترة حتى الجلسة الخامسة سيقوم مجلس التجارة في البضائع، حسبما هو مناسب، بمراجعة وايضاح وتحسين النواحي ذات العلاقة للمواد ٥، ٨، ١٠ من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤،

وتحديد احتياجات تسهيل التجارة وأولويات الأعضاء، وبشكل خاص البلدان النامية والأقل نمواً، واننا نلزم انفسنا بضمان المساعدة الفنية والدعم المناسبين لبناء القدرة في هذا المجال.

قواعد منظمة التجارة العالمية

٢٨ - في ضوء الخبرة والتطبيق المتزايد لهذه الأدوات من قبل الأعضاء فإننا نوافق على المفاوضات التي تهدف إلى ايضاح وتحسين الانظمة بموجب الاتفاقات حول تطبيق المادة ٦ من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤ وحول المساعدة وإجراءات المعادلة، وفي نفس الوقت المحافظة على مفاهيم ومبادئ وفاعلية هذه الاتفاقات وأدواتها واهدافها، مع الاخذ في الاعتبار احتياجات البلدان المشاركة النامية والأقل نمواً، وفي المرحلة الأولى من المفاوضات سيبين المشاركون الأحكام، بما في ذلك الانظمة الخاصة بالممارسات المشوّهة للتجارة، والتي سيحاولون ايضاحها وتحسينها في المرحلة التالية، وفي إطار هذه المفاوضات سيهدف المشاركون كذلك إلى ايضاح وتحسين انظمة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمساعدات لمصائد الاسماك، مع الاخذ في الاعتبار أهمية هذا القطاع بالنسبة للبلدان النامية، وتجدر الملاحظة إلى ان المساعدات لمصائد الاسماك اشير اليها ايضا في الفقرة ٣١.

٢٩ - نوافق كذلك على المفاوضات التي تهدف إلى ايضاح وتحسين الانظمة والإجراءات بموجب الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي تنطبق على اتفاقات التجارة الإقليمية، وستأخذ المفاوضات في الاعتبار النواحي التنموية لاتفاقات التجارة الإقليمية.

تفاهم تسوية المنازعات

٣٠ - اننا نوافق على المفاوضات حول تحسينات وايضاحات تفاهم تسوية المنازعات، ويجب ان تكون المفاوضات بناء على العمل المنجز حتى ذلك الوقت وكذلك بناء على اية اقتراحات إضافية من الأعضاء تهدف إلى الاتفاق

بشأن التحسينات والإيضاحات في موعد اقصاه مايو ٢٠٠٣، وفي هذا الوقت سنقوم بالخطوات اللازمة لضمان تنفيذ النتائج في اسرع وقت ممكن بعد ذلك.

التجارة والبيئة

٣١ - بهدف زيادة الدعم المتبادل للتجارة والبيئة نوافق على المفاوضات بدون الحكم المسبق على نتائجها، وذلك فيما يتعلق بما يلي:

٣٢ - العلاقة بين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وستقتصر المفاوضات في نطاقها على إمكانية تطبيق الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية بين اطراف الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف، وهذه المفاوضات لن تخل بحقوق أي عضو في منظمة التجارة العالمية ليس عضوا في الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف.

(١) الإجراءات الخاصة بالتبادل المنتظم للمعلومات بين أمانات سر الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف و لجان منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة ومعايير منح «صفة مراقب».

(٢) تخفيض أو إلغاء، حسبما هو مناسب، العوائق الخاصة بالتعريفة وغير الخاصة بها أمام البضائع والخدمات البيئية. نشير إلى ان المساعدات لمصائد الاسماك تشكل جزءا من المفاوضات المنصوص عليها في الفقرة ٢٨.

٣٣ - نوجه عناية لجنة التجارة والبيئة عند متابعتها للعمل بشأن كافة البنود في جدول أعمالها ضمن شروط التفويض اعطاء اعتبار خاص لما يلي:

(١) اثر الإجراءات البيئية على الوصول إلى السوق، وبشكل خاص فيما يتعلق بالبلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً من بينها، والحالات التي يكون فيها إلغاء أو تخفيض القيود والتشوهات التجارية مفيدا للتجارة والبيئة والتنمية.

(٢) الأحكام ذات العلاقة للاتفاق حول النواحي المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

(٣) تصنيف المتطلبات الخاصة بالأغراض البيئية.

يجب ان يشمل العمل بشأن هذه المواضيع تحديد أي حاجة لايضاح القواعد ذات العلاقة لمنظمة التجارة العالمية، وستقوم اللجنة بتقديم التقارير إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري وعمل التوصيات، حيث يكون ذلك مناسبا، فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية، بما في ذلك الرغبة في إجراء المفاوضات، وستكون نتيجة هذا العمل وكذلك المفاوضات التي تتم بموجب الفقرة ٣١ (١)، (١١) متفقة مع الطبيعة المفتوحة وغير المميزة للنظام التجاري متعدد الاطراف، ولن تضيف أو تقلل من حقوق والتزامات الأعضاء بموجب الاتفاقات الحالية لمنظمة التجارة العالمية، وبشكل خاص الاتفاق حول تطبيق الإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية، ولا تغير من توازن هذه الحقوق والالتزامات، وتأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية والأقل نمواً.

٣٤ - إننا ندرك أهمية المساعدة الفنية وبناء القدرة في مجال التجارة والبيئة للبلدان النامية، ويشكل خاص البلدان الأقل نمواً من بينها، كما اننا نشجع على تبادل الخبرة بين الأعضاء الذين يرغبون في إجراء مراجعات بيئية على المستوى الوطني، وسيتم اعداد تقرير حول هذه الأنشطة للجلسة الخامسة.

التجارة الإلكترونية

٣٥ - نشير إلى العمل الذي تم إنجازه في المجلس العام والهيئات الأخرى ذات العلاقة منذ ا لإعلان الوزاري الصادر في ٢٠ مايو ١٩٩٨، ونوافق على الاستمرار في برنامج العمل للتجارة الاكترونية، ويبين العمل الذي تم حتى الآن ان التجارة الإلكترونية تخلق تحديات وفرصا جديدة للتجارة للأعضاء في كافة مراحل التنمية، واننا ندرك أهمية خلق بيئة مواتية للتنمية المستقبلية للتجارة الإلكترونية والمحافظة عليها، ونوجه عناية المجلس العام إلى النظر في الترتيبات المؤسسية الأكثر ملاءمة لتنفيذ برنامج العمل وتقديم التقارير حول ما يتم من تقدم إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري، واننا نعلن ان الأعضاء

سيحتفظون بممارستهم الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على الارسال الإلكتروني حتى الجلسة الخامسة.

الاقتصاديات الصغيرة

٣٦ - إننا نوافق على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لفحص الامور المتعلقة بتجارة الاقتصاديات الصغيرة، وهدف هذا العمل هو تحديد ردود الفعل تجاه المواضيع المحددة المتعلقة بالتجارة لتحقيق اندماج أكبر للاقتصاديات الصغيرة الضعيفة في النظام التجاري متعدد الاطراف وعدم خلق فئة فرعية لأعضاء منظمة التجارة العالمية، وسيقوم المجلس العام بمراجعة برنامج العمل وعمل توصيات لاتخاذ الإجراءات وتقديمها إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري.

التجارة والديون والتمويل

٣٧ - إننا نوافق على فحص تقوم به المجموعة العاملة تحت رعاية المجلس العام للعلاقة بين التجارة والديون والتمويل ولاية توصيات ممكنة حول الخطوات التي يمكن اتخاذها ضمن تفويض واختصاص منظمة التجارة العالمية لتحسين قدرة النظام التجاري متعدد الاطراف على المساهمة في حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية والأقل نمواً، ولتعزيز تماسك التجارة الدولية والسياسات المالية بهدف حماية النظام التجاري متعدد الاطراف من آثار عدم الاستقرار المالي والنقدي، وسيقوم المجلس العام بتقديم التقارير إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري حول سير الفحص.

التجارة ونقل التقنية

٣٨ - إننا نوافق على إجراء فحص تقوم به المجموعة العاملة تحت رعاية المجلس العام للعلاقة بين التجارة ونقل التقنية ولاية توصيات ممكنة حول الخطوات التي من الممكن اتخاذها ضمن تفويض منظمة التجارة العالمية لزيادة تدفقات التقنية إلى البلدان النامية، وسيقوم المجلس العام بتقديم التقارير إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري حول سير الفحص.

التعاون الفني وبناء القدرة

٣٩ - إننا نؤكد على ان التعاون الفني وبناء القدرة هما عنصران رئيسيان لبعد التنمية للنظام التجاري متعدد الاطراف، ونرحب ونصادق على الاستراتيجية الجديدة للتعاون الفني لمنظمة التجارة العالمية لبناء القدرة والتنمية والدمج، واننا نوجه عناية امانة السر، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى ذات العلاقة، لدعم الجهود المحلية لتوجيه التجارة إلى خطط وطنية للتنمية الاقتصادية واستراتيجيات لتخفيض الفقر، وسيكون تقديم المساعدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية مصمما لمساعدة البلدان النامية والأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض التي هي في مرحلة انتقالية لتتكيف مع قواعد وانظمة منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الالتزامات وممارسة حقوق العضوية، بما في ذلك الاستفادة من منافع نظام تجاري مفتوح ومبني على القواعد ومتعدد الاطراف، كما ستمنح الأولوية كذلك للاقتصاديات الصغيرة الضعيفة التي هي في المرحلة الانتقالية، وكذلك للأعضاء والمراقبين الذين ليس لهم تمثيل في جنيف، واننا نعيد تأكيد دعمنا للعمل القيم لمركز التجارة العالمي، وهذا الدعم تجب زيادته.

٤٠ - نؤكد على الحاجة العاجلة لتقديم المساعدة الفنية الفعالة والمنسقة من قبل متبرعين ثنائيين ولجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الدولية والإقليمية والحكومية ذات العلاقة ضمن إطار سياسة متماسك وجدول زمني، وعند التقديم المنسق للمساعدة الفنية فإننا نوجه عناية المدير العام إلى التشاور مع الوكالات ذات العلاقة والمتبرعين والمنتفعين الثنائيين، وذلك لتحديد الطرق لتحسين وتبرير «الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المتعقلة بالتجارة إلى البلدان الأقل نمواً»

«والبرنامج المشترك المتكامل للمساعدة الفنية».

٤١ - إننا نوافق على ان هناك حاجة للمساعدة الفنية للاستفادة من التمويل الآمن والذي يمكن توقعه، وعلى ذلك فإننا نطلب من لجنة الموازنة والتمويل

والإدارة تطوير خطة ليتبناها المجلس العام في ديسمبر ٢٠٠١ تضمن تمويلا طويل الاجل للمساعدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية عند مستوى عام لا يقل عن مستوى السنة الحالية ويتناسب مع الأنشطة المبينة اعلاه.

٤٢ - لقد حددنا التزامات ثابتة بشأن التعاون الفني وبناء القدرة في مختلف الفقرات في ا لإعلان الوزاري هذا، واننا نعيد تأكيد هذه الالتزامات المحددة الواردة في الفقرات١٦، ٢٢، ٢٥-٢٧، ٣٣، ٣٨-٤٠، ٤٢، ٤٣، كما نعيد تأكيد التفاهم في الفقرة ٢ الخاص بدور برامج المساعدة الفنية وبناء القدرة الممولة بشكل متواصل، ونطلب من المدير العام تقديم التقارير إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري، مع تقرير مرحلي إلى المجلس العام في ديسمبر ٢٠٠٢ حول تنفيذ وملاءمة هذه الالتزامات في الفقرات المحددة.

البلدان الأقل نمواً

٤٣ - إننا نعترف بجدية الاهتمامات التي عبرت عنها البلدان الأقل نمواً في إعلان زنجبار الذي تبناه وزراء هذه البلدان في يوليو ٢٠٠١، كما ندرك ان دمج البلدان الأقل نمواً في النظام التجاري متعدد الاطراف يتطلب إمكانية وصول إلى السوق ذات مغزى، كما يتطلب الدعم لتنويع قاعدة إنتاجهم وتصديرهم والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرة،واننا نوافق على ان الدمج ذا المغزى للبلدان الأقل نمواً في النظام التجاري والاقتصاد العالمي سيتطلب جهود كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية، واننا نلزم انفسنا بتحقيق الهدف المتمثل بان تكون المنتجات التي يعود منشؤها إلى البلدان الأقل نمواً معفية من الرسوم وغير خاضعة لحصة وسهلة الوصول إلى السوق، وفي هذا المجال نرحب بالتحسينات الكبيرة في الوصول إلى السوق التي حققها أعضاء منظمة التجارة العالمية قبل المؤتمر الثالث للامم المتحدة حول البلدان الأقل نمواً الذي عقد في بروكسل في مايو ٢٠٠١، كما اننا نلزم انفسنا بالنظر في إجراءات إضافية من اجل التحسينات المستمرة في وصول البلدان الأقل نمواً إلى السوق،

ويبقى لانضمام البلدان الأقل نمواً لعضوية منظمة التجارة الأولوية، واننا نوافق على العمل لتسهيل المفاوضات مع البلدان الأقل نمواً التي تسعى للانضمام والاسراع بها، ونطلب من امانة السر عكس الأولوية التي نوليها إلى انضمام البلدان الأقل نمواً في الخطط السنوية للمساعدة الفنية، كما نعيد التأكيد على الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر الامم المتحدة الثالث، ونوافق على انه يجب على منظمة التجارة العالمية ان تأخذ في الاعتبار عند تصميم برنامج عملها للبلدان الأقل نمواً العناصر المتعلقة بالتجارة لإعلان بروكسل وبرنامج العمل، بما يتفق مع تفويض منظمة التجارة العالمية التي تم تبنيه في مؤتمر الامم المتحدة الثالث، وانبا نطلب من اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نمواً تصميم برنامج عمل وتقديم التقارير حول برنامج العمل المتفق عليه إلى المجلس العام في أول اجتماع له في عام ٢٠٠٢.

٤٤ - نصادق على الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة إلى البلدان الأقل نمواً كنموذج قابل للحياة لتطوير تجارة البلدان الأقل نمواً، واننا نحث المشاركين في التطوير على زيادة المساهمات إلى حد كبير في الإطار المتكامل لصندوق الائتمانTrust Fund) (IFوصناديق موازنات الائتمان الإضافية لمنظمة التجارة العالمية ((WTO extra-budgetary trust funds لصالح البلدان الأقل نمواً، كما نحث الوكالات على ان تقوم بالتنسيق مع شركاء التطوير ببحث تحسين الإطار المتكامل بهدف معالجة العوائق الخاصة بناحية التزويد للبلدان الأقل نمواً، وتوسعة النموذج ليشمل كافة البلدان الأقل نمواً، وذلك بعد مراجعة الإطار المتكامل وتقييم الخطة التجريبية الحالية في بلدان مختارة من البلدان الأقل نمواً، واننا نطلب من المدير العام بعد التنسيق مع رؤساء الوكالات الأخرى تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس العام في ديسمبر ٢٠٠٢، وتقرير كامل إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري حول كافة المواضيع التي تؤثر على البلدان الأقل نمواً.

المعاملة الخاصة والتفضيلية

٤٥ - نعيد التأكيد على ان أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية جزء لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ونشير إلى الاهتمامات التي تم ابداؤها فيما يتعلق بتطبيقها عند معالجة العوائق التي تواجهها البلدان النامية، وبشكل خاص البلدان الأقل نمواً، وفي هذا الصدد نشير إلى ان بعض الأعضاء اقترحوا اتفاق إطار للمعاملة الخاصة والتفضيلية (WT/GC/W/442)، وعلى ذلك نوافق على ان جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفضيليةستتم مراجعتها بهدف تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلية للتطبيق، وفيما يتعلق بذلك نصادق على برنامج العمل حول المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في القرار حول المواضيع والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ.

تنظيم و إدارة برنامج العمل

٤٦ - سيتم اكمال المفاوضات التي ستعقد بموجب أحكام هذا ا لإعلان في موعد اقصاه ١ يناير ٢٠٠٥، وستأخذ الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري علما بالتقدم الذي يتم في المفاوضات، وتقوم بتقديم أي ارشاد سياسي لازم، واتخاذ القرارات حسبما هو ضروري، وعندما يتم تحديد نتائج المفاوضات في كافة المجالات سيتم عقد جلسة خاصة للمؤتمر الوزاري لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بتبني وتنفيذ هذه النتائج.

٤٧ - سيقوم بالإشراف الكلي على المفاوضات لجنة المفاوضات التجارية تحت سلطة المجلس العام، وستقوم لجنة المفاوضات التجارية بعقد أول اجتماع لها في موعد اقصاه ٣١ يناير ٢٠٠٢، كما ستقوم بوضع آليات التفاوض المناسبة حسبما هو مطلوب والإشراف على سير المفاوضات.

٤٨ - باستثناء تحسينات وايضاحات «تفاهم تسوية المنازعات» فإن تطبيق نتيجة المفاوضات سيعامل كاجزاء من مشروع مفرد، على ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مرحلة مبكرة من الممكن تنفيذها على أساس مرحلي أو نهائي، وستؤخذ

الاتفاقات الأولية في الاعتبار عند تقييم التوازن الكلي للمفاوضات.

٤٩ - ستكون المفاوضات مفتوحة أمام:

(١) كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(٢) الدول والأقاليم الجمركية المنفصلة التي هي حاليا في طور الانضمام، وتلك التي تبلغ الأعضاء اثناء الاجتماعات المنتظمة للمجلس العام بنيتها للتفاوض بشأن أحكام عضويتها والتي تكونت من اجلها جهة عمل للانضمام.

سيتم اتخاذ القرارات حول نتائج المفاوضات من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية فقط.

٥٠ - سيتم عقد المفاوضات بين الاطراف بأسلوب شفاف من اجل تسهيل المشاركة الفعالة لكافة الاطراف، وسيكون هدف المفاوضات ضمان المنافع لكافة المشاركين ولتحقيق توازن عام في نتيجة المفاوضات.

٥١ - ستأخذ المفاوضات والنواحي الأخرى لبرنامج العمل بشكل كامل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نمواً الواردة في: الجزء (٤) من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤، والقرار الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩ حول المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية، والمعاملة بالمثل والمشاركة الأكبر للبلدان النامية،وقرار دورة الاوروغوي حول الإجراءات لصالح البلدان الأقل نمواً، وكافة الأحكام الأخرى لمنظمة التجارة العالمية.

٥٢ - ستقوم كل من لجنة التجارة والتنمية ولجنة التجارة والبيئة – ضمن تفويض كل منهما – بالعمل كمنتدى لتحديد ومناقشة النواحي التنموية والبيئية للمفاوضات، وذلك من اجل المساعدة في تحقيق الهدف المتمثل في اظهار التنمية المتواصلة بالشكل المناسب.

٥٣ - ستمنح عناصر برنامج العمل التي ليس لها علاقة بالمفاوضات أولوية عالية كذلك، وسيتم اتباعها بموجب الإشراف الكلي للمجلس العام، والذي سيقدم التقارير حول سير العمل إلى الجلسة الخامسة للمؤتمر الوزاري.

المصدر: http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=duha1&lang=ar

المراجع

أولاً: باللغة العربية

١- الوثائق:

- الإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
- الإحصاءات المنشورة في الكتاب السنوي للتجارة الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٢-الكتب والرسائل:

- إبراهيم العيسوى، الجات واخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).
- سعيد النجار، «نحو نظام تجارى دولى مفتوح»، في د. سعيد النجار (محرر)، ندوة اتفاقيات الجات وآثارها على البلاد العربية ١٧- ١٨ يناير ١٩٩٥، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعى وصندوق النقد العربي، القاهرة: مطابع الشروق، ١٩٩٥).
- عبير بسيوني رضوان، الأبعاد البيئية والاجتماعية في السياسات التجارية الدولية: دراسة حالة المنظمة العالمية للتجارة ١٩٩٥-٢٠٠٠، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢.
- ياسر خضر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، ٢٠٠١).ص ٨٥.
- عمران أبو حجلة(ترجمة)، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية، حالات الفوضى: الآثار الإجتماعية للعولمة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى ١٩٩٧).
- لجنة الجنوب، تقرير لجنة الجنوب: التحدى أمام الجنوب، (لبنان: مركز

دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٠)

٣- المقالات:

- ماجدة شاهين، ملحق خاص عن المنظمة العالمية للتجارة، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٥، ص٩.
- أحمد جامع، منظمة التجارة العالمية: البدايات الاقتصادية «المعاملة التفضيلية للدول النامية الجولات السبع (١٩٤٧-١٩٧٩)»، مجلة الأمن والقانون، السنة الخامسة، العدد الثانى، (دبى: كلية شرطة دبى، يوليو ١٩٩٧)، ص ص ٢٨٤-٣٣٣
- إبراهيم نصر الدين، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، الأهرام، ١٩٩٩/٣/١٩
- إسماعيل صبرى عبد الله، «أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين»، مجلة الفكر، عدد خاص، المجلد ٢٦، (١٩٩٨)، ص ص ٤٥٠-٤٦٨.
- سعد الفرارجي، «طريق التجارة العالمية ـ من مراكش إلي الدوحة نظرة علي المصالح العربية»، الأهرام: ٢٠٠١/٧/١٤.
- محمود عبد الفضيل، «العولمة ومؤتمر سياتل»، الدبلوماسي، عدد ٥٣، فبراير ٢٠٠٠، ص ص ٤٦-٥٠.
- منير زهران، العولمة ونزيف الخسائر للفقراء، الأهرام، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٨
- منير زهران، «لماذا فشل مؤتمر سياتل؟»، الدبلوماسي، العدد ٤٣، (القاهرة: يناير ٢٠٠٠)، ص ٤٤.
- عبير البرنس، ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد المختلفة، السياسة الدولية، عدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص ص ٢١٣-٢٢١
- عبير بسيوني رضوان، قوة الفقراء والملكية الشعبية..تداعيات الأزمة المالية، الدبلوماسي، إبريل ٢٠٠٩، ص ص ٦٧-٦٩.

- عبير بسيوني رضوان، كنز الملكية الشعبية ومواجهة الأزمة المالية، الدبلوماسي، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ص ٥٠-٥٣.
- عبير بسيوني رضوان، الإندماج الإقليمي ضرورة للنمو الأفقي، الدبلوماسي، يناير ٢٠١٠، ص ص ٣٠-٣٢.

٤- مصادر من الإنترنت:

- أحمد بن سليمان بن عبيد، اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر – العدد الأول ٢٠٠٣

http://www.arriyadh.com/Economic/LeftBar/Researches /

- افتتاح اجتماع «إسكوا» المعني بخدمات الطاقة في الدول العربية (بيروت:٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣)، بيانات اسكوا الصحفية ٢٠٠٣ http://www.escwa.org.lb/arabic/information/press/escwa/2003/feb/20.html
- انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية يجعلها أكثر قدرة على حماية مصالحها، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٦، ايلاف، http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2006/4/143257.htm
- تامر أبو العينين، قمة كانكون.. بداية النهاية؟، http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/09/article05.shtml
- تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية، منظمة العمل الدولية، http://www.ILO.org/public/arabic/region/arpro/beirut/employment/youthemploy/papers/radi.htm
- تقرير اللجنة الخاصة بدراسة آثار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية خاصة الإسلامية والمقدم إلى أعمال ونتائج الدورة الثانية لمؤتمر

اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي(الرباط ٩-١٠/ رجب ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٧-٢٨/أيلول- سبتمبر / ٢٠٠١)، مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون- العدد الحادي والثمانون: تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١ على صفحة الإنترنت: http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v81/islamic2.html

- خالد محمود، قمة سياتل للتجارة الدولية: مواجهة لرفع الظلم عن الدول النامية،

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa27-11-99/namaa.asp

- خليل حسين، أصل العولمة وآثارها، http://www.middle-east-online.com/?id=32000
- سوباتشي بانيتشبأكدي، كانكون: الخاسرون الحقيقيون هم الفقراء، هيرالد تريبيون الدولية: ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة:

http://www.WTOarab.org

- صالح الرقب، «العولمة»، الطبعة الأولى-٢٠٠٣:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php

- صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية،

http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5106

- صباح نعوش، «العرب ومنظمة التجارة العالمية»، الجزيرة:

www.aljazeera.net/NR/EXERS

- علي عبدالقادر علي، سلسلة اجتماع الخبراء: العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ٢٠٠٥:

http://www.arab-api.org/meeting_13.htm

- عماد مكي،هونج كونج.مكاسب للكبار ووعود للصغار،٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٥، http://www.islamonline.net/economics/2005/12/article15.shtml

- العولمة،

http://www.aljinan.info/teachers_page/shadi_shamma2.htm

- فيكتور مينوتى، أثار التفويض الجديد لمنظمة التجارة العالمية مشكلة أساسية للقمة العالمية للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرج في أغسطس ٢٠٠٢: من سوف يقرر مستقبلنا المشترك؟، ترجمة: خالد الفيشاوى، من الدوحة إلى جوهانسبرج، اغتصاب السيطرة على العالم، http://iticwebarchives.ssrc.org/Z%20Mag/www.zmag.org/arabic/Translations/0209Minotti.h
- محمد عمر الحاجي، عرض لكتاب حقيقة الجات على صفحة الإنترنت:
- محمد ولد عبد الدائم، «انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية»، الجزيرة،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6AA15938-59B4-4BAA-9830-5E3B5712C81B.htm

- المصطفي ولد سيدي محمد، «تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي»، الجزيرة: www.aljazeera.net/NR/EXER/
- مغاوري شلبي، فشل قمة سياتل: الخلافات بين الكبار وتهميش الصغار،

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa4-12-99/namaa2.asp

- من أعمال مؤتمر الجوانب الاقتصادية والقانونية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، (غرفة تجارة وصناعة دبي: ٢ يونيو ٢٠٠٤)،

http://www.ameinfo.com/ar-22027.html

- منذر خدام، منظمة التجارة العالمية -المخاض الصعب الحوار المتمدن،العدد: ٨١٥- ٢٥ / ٤/ ٢٠٠٤،

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17379

- وثائق منظمة التجارة العالمية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة:

http://www.WTOarab.org

- http://www.islamonline.net/iol- /dowalia/namaa12-2-00/namaa1.asp

- http://www.mosgcc.com/topics/current/article.php?sdd=196&issue=22

ثانياً: باللغة الانجليزية

1- Documents:

- International Labour Organization ،ILO Document (www.ilo.org)
- UNIDO (http://www.unido.org) and UNEP documents
- United Nations Documents (www.UN.org) ،(UNCTAD)
- World Trade Organization (WTO) Documents (http://www.wto.org)

2-Books

- Avery ،Christopher L. ،Business And Human Rights In A Time Of Change ،(Uk: Amensty International ،November 1999).
- Sampson ،P. Gary And Chambers ،W. Bradness (Eds.) ، Trade ،Environment And The Millennium ،(Tokyo: United Nations ،University Press ،1999) ،P. 23.
- UNEP ،Environmental Training Manual (Nairobi: UNEP ، 1997)،

3-Articles:

- Brown ،Drusilla K.،«International Labor Standards In The World Trade Organization And The International Labour Organization» ،Review Of Federal Reserve Bank Of Saint Louis،Vol. 82 ،Issue 4 ،(Jul/Aug. 2000) ،PP. 105-113.
- Corquodale ،Robert Mc. And Fairbrother ،Richard ، «Globalization And Human Rights» ،Human Rights Quarterly ،Vol. 21 ،No. 3 ،(New York: The Johns Hopkins University Press ،August 1999) ،PP. 735 – 766.
- Khor ،Martin ،«Globalization And The South: Some Critical Issues» ،Unctad Discussion Papers ،No. 147 ،Osg/Dp/147 ،

(Geneva: United Nations Conference On Trade And Development ،April 2000) ،PP. 1-23

- Macshane ،Denis ،Global Business And Social Responsibility. Now Political Economy ،Vol. 1 ،Issue 2 ،(July 1996) ،P PP. 265–270.
- Milner ،Helem V. ،International Political Economy ،Beyond Hegemonic Stability ،Foreign Policy ،No. 110 ،(Washington: Carnegie Endowment For International Peace ،Spring 1999) ، PP.112-123.
- Rao ،J. Mahan ،Globalization: A View From The South» International Labour Organization ،(Geneva: ILO ، Employment And Training Department ،First Published ، (ISBN 92 – 2 – 110267-X) 1997).
- Tanzer ،Andren ،«The Great Quota Hustle» ،FORBES ،VOL. 165 ISSUE 6 ،(3/6/2000) ،PP 118 – 126.
- Schools Brief ،«Trade Winds» ،The Economist ،November 8th ،1997 ،P. 103.

4-Internet Sources:

- Bacon; David ،«World Labor Needs Independence And Solidarity», Monthly Review: An Independent Socialist Magazine ،Vol. 52 ،Issue 3 ،(Jul/Aug 2000)،P. 84.
- Berlin ،Kenneth And Long ،M. Jeffrey ،«Trade And The Environment» ،Ekistics ،Vol. 62 ،Issue 370–372 ،(Jan-Jun 1995) ،P. 135.
- Clinton ،President ،Statement In Office Of The U.S. Trade Representative ،«1996 Trade Policy Agenda:Uruguay Round Accord Commitments A Priority» ،(March 28 ،1996) ، http://www.ustr.gov
- De Wet ،Erika ،«Labor Standards In The Globalized

Economy: The Inclusion Of A Social Clause In The General Agrament On Tariff And Trade/World Trade Organization» ، Human Rights Quarterly ،Vol. 17 ،Issue 3 ،(August 1995) P. 445

- Finger ،J. Michael And Schuler ،Philip ،«Implementation Of Uruguay Round Commitments: The Development Challenge» ،The World Trade Organization – World Bank Conference On «Developing Countries' In A Millennium Round» ،WTO Secretariat ،Centre William Rappard ، (Geneva ،20-21 ،September 1999) ،http://www.wto.org ، PP24-25.
- http://www.customs.gov.jo/ARABIC/Jordan-Arab-Program%20agreement.asp
- Lang ،Winfried ،«Trade And Environment: Progress In The World Trade Organization?» ،Environmental Policy & Law ، Aug 97 ،Vol. 27 ،Issue 4 ،P. 275.
- Mehta ،Dradeep S. ،«Do Rich Countries Take Unctad Seriously?» ،Cuts – Citee Communiqué ،Vol. 1 ،Issue3 ، (India: Consumes Unity And Trust Society Jaipur ،March 2000) ،http://www.ctts-india.org
- Michalopoulos ،Constantine ،«Developing Countries Goals And Strategies For The Millennium Round» ،(Geneva:The World Trade Organization) ،http://www.wto.org.،PP.9-11.
- Nate Hagens «A Long Term Solution to Our Financial Crisis: The Other Forms of Capital»
- Nordstrom ،Hakan & Vaughant ،Scott ،«Trade & Environment» ،The World Trade Organization: Special Studies No. 4 ،(Geneva: WTO ،1999) ، http//www.wto.org.،PP.9-10

- on October 14 ،2008 ،retrieved from http://www.theoildrum.com/node/4645
- Oyejide ،T. Ademda ،Low-Income Developing Countries In The Gatt/WTO Framework: The First Fifty Years And Beyond ،www.thirdword.com ،P.4.
- Raghavan ،Chakravarthi ،The New Issues And Developing Countries ،The Third World Network (TWN) ، http://www.twnside.org.sg/souths/twn/title/rag-cn.html ،P.20.
- Stiglitz ،Joseph E. ،«Two Principles For The Next Round Or How To Bring Developing Countries From The Cold» ،The World Trade Organization (Geneva: WTO ،September ،21st 1999) ،http:// www.wto.org،P.8.
- Supachai panitchpakdi ،«The Doha Development Agenda: challenges and opportunities for the Arab World» ، http://www.WTO.int/speaches -DG.
- Supachai panitchpakdi ،«The Doha Development Agenda: challenges and opportunities for the Arab World» ، http://www.WTO.int/speaches -DG..
- Tamotsu ،Takase ،World Trade Organization ،Seminar On World Trade Organization Under The Auspices Of Jica And Ministry Of Foreign Affairs In Egypt (Unpublished Paper ، Cairo: 24th –29th March 2001) ،P.2.
- The Apparel Industry And Codes Of Conduct: A Solution To The International Child Labor Problem ،Bureau Of International Labor Affairs ،Department Of Labour ،(USA: ILAB ،1996) http://www.dol.gov/dol/ilab/public/media/reports/apparel/main.ht.
- Went Robert ،«Game Set And Match For Mr. Richardo ،The Surprising Comeback Of Protectionism In The Era Of

Globalizating Free Trade» ‹Journal Of Economic Issue ‹Vol. 34 ‹Issue 3 ‹(Sep 2000) ‹P. 675.

- Wim Naudé ‹«The Financial Crisis of 2008 and the Developing Countries» ‹Discussion Paper No. 2009/01 ‹ January 2009 ‹Copyright © UNU-WIDER 2009 ‹retrieved from http://www.wider.unu.edu/publications/working-papers/discussion-papers/2009/en_GB/dp2009-01/ on 1st July 2009.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: التعاون العربي في مجال التجارة وقواعد المنظمة العالمية للتجارة	١٦٦
المبحث الثالث: قضايا الاندماج العربي في المنظمة العالمية للتجارة........	٢٠١
● الخاتمة: نظرة مستقبلية للدور العربي في إطار المنظمة العالمية للتجارة ..	٢٤٠
● الملاحق..	٢٧١
ملحق (١): هيكل واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة..................	٢٧٣
ملحق (٢): قائمة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة	٢٧٤
ملحق (٣): الحمائية في قطاعي المنسوجات والملابس في الاقتصاد العالمي.	٢٧٧
ملحق (٤): ترجمة ونص قرار المعاملة التفضيلية للدول النامية..............	٢٩٢
ملحق (٥): إعلان الدوحة الوزاري وأجندة المفاوضات الحالية	٢٩٧
● المراجع	٣١٦
● الفهرس..	٣٢٧



اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية



يعرض الكتاب للتغيير الجذري الذى حدث منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام ١٩٩٥ والذى يُعَد انجازاً كبيراً في المسيرة التجارية بما أحدثه من تغييرات كبيرة أهمها تضمين مجالات جديدة للتفاوض بين الدول الأعضاء (١٥٣ دولة حتى ٢٠١٠) مثل الزراعة والنسيج والخدمات، وتنفيذ اتفاق أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وكذلك إنشاء آلية جبرية لحل النزاعات التجارية. ولقد أثرت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على عملية التنمية ونقل التكنولوجيا في الدول العربية، وتعد الجولة الحالية للمفاوضات (٢٠٠١-لازالت مستمرة) والتى يطلق عليها أجندة الدوحة للتنمية، فرصة فريدة للعالم العربي للاندماج بشكل كامل في النظام التجارى متعدد الأطراف، ومعالجة نقاط ضعفه، وإدراج المجالات التى تهمه.

المؤلفة : المستشارة د. عبير بسيوني رضوان

أكاديمية ودبلوماسية. تخرجت من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. حصلت على ماجستير إدارة أعمال من جامعة ماسترخيت بهولندا وعلى ماجستير ودكتوراه العلاقات الدولية في موضوعات المنظمة العالمية للتجارة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وعلى دبلومات متعددة في التجارة والتحكيم الدولي. لها باب دائم بمجلة "الدبلوماسي" التى تصدر عن وزارة الخارجية المصرية، ومقالات منشورة بدوريات عربية (كالسياسة الدولية) وأجنبية (كمجلة هارفرد للعلاقات الدولية ومجلة السياسات العالمية ومجلة الدبلوماسية الأمريكية). استاذ زائر بهيئة تدريس جامعة نيويورك بتيرانا وجامعة جرين ويتش بلندن في برامج تدريس الموضوعات الإفريقية والدولية ونظريات الدبلوماسية المعاصرة.

للمؤلفة تحت الطبع بالعربية والانجليزية:

- مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد شامل للأمن: Security towards a Comprehensive Security Paradigm
- rld Challenges in the Eyes of a Muslim Thinker
- معضلات المواطنة والانتماء للدولة ما بين الطائفية والأممية.
- السياسات الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى :
دار المعارف - الأهرام - الأخبار - الجمهورية - الهيئة المصرية العامة للكتا
روزاليوسف ... ودار الأم للكتاب ٢٨ شارع الدقى ت :٣٣٣٥٩٧١٩٠